

**جهود**  
**الدكتور شعبان صلاح**  
النحوية والصرفية  
والعروضية

**أداء أحمد محمد عمر**

**الألوكة**



[alukah.net](http://alukah.net)



جامعة الفيوم - كلية دار العلوم  
قسم النحو والصرف والعروض

# جهود الدكتور / شعبان صلاح النحوية والصرفية والعروضية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة العربية وآدابها بكلية دار العلوم جامعة الفيوم

**الباحثة**

**آلاء أحمد محمد عمر**

**تحت إشراف**

**أ.م.د/ محمد سالم صالح**

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد  
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

**مشاركاً**

**أ.د/ حسام محمد النادي**

أستاذ النحو والصرف والعروض  
كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

**مشاركاً رئيساً**

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى \*  
وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى \*  
ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾

[النجم/ الآيات ٣٩: ٤١]



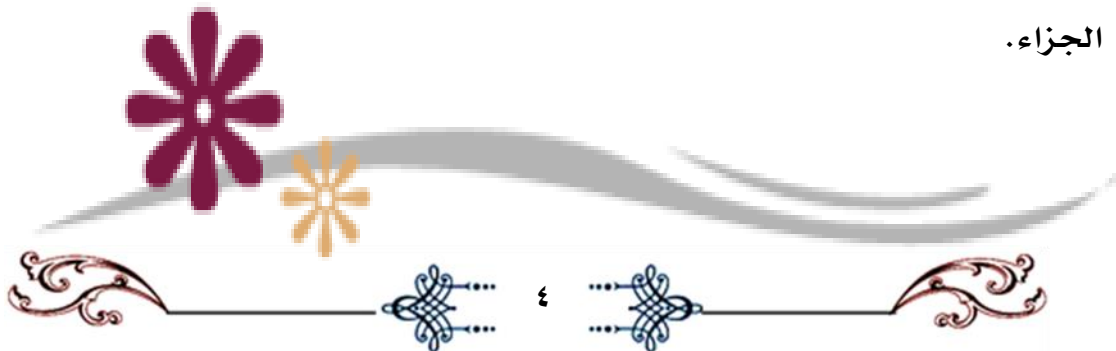


الحمد لله الذي يغير ولا يتغير، ويبدل ولا يتبدل، أحمده على الهدى  
وتسهيل طرقه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام  
على نبينا محمد.

فانطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾  
(سورة النمل: ١٩)، فإن الحمد والشكر لله جل وعلا على توفيقه وتيسيره لإتمام هذا  
العمل.

وإن من حق العلم أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **أستاذي الدكتور/**  
**حسام النادي**، المشرف الرئيس على هذا العمل، من اكتسبت منه العديد من  
القيم الأخلاقية فوق ما تعلمته وتربيت عليه على يد أبي وأمي وكون أفكاري العلمية  
من نبت أفكاره وجهده، فهو الأستاذ الجاد والقارئ الدؤوب الذي تتلمذت على يديه  
ومهد لي السبيل بكل حكمة ونصح؛ فقد كان وما زال وسوف يظل قدوة ونموذجاً  
لعطاء العالم الذي لم يبخل بجهده ولا علمه، فقد كان معي طيلة هذه الرحلة نعم  
العالم والأستاذ والأب مع ابنته، فله كل الفضل لما وصلت إليه، أسأل الله أن يجعل  
ذلك في ميزان حسناته وأن يجزيه عنى خير الجزاء

ويصفو الشكر مزداناً بأكاليل الزهر إلى **أستاذي الدكتور/ محمد سالم صالح**،  
المشرف المشارك على هذا العمل لما قام به تجاهي وما لمستته من مساندة ودعم ومثابرة  
وتفضله بالترحم بالإشراف على الرسالة بصدر رحب، والحرص كل الحرص على  
خروجها بالشكل الأمثل فلم يبخل بوقته أو علمه، أسأل الله أن يجزيه عنى خير  
الجزاء.



# شكرًا

والشكر كل الشكر إلى الأعلام الأماجد بلجنة المناقشة والحكم ضيفي الدار:  
**الأستاذ الدكتور/ كمال سعد أبو المعاطي**، أستاذ النحو والصرف والعروض في  
كلية دار العلوم جامعة القاهرة، جزاه الله خيرًا على ما استقطع من ثمين وقته  
ونفيس علمه ليبصر لهذا العمل جادة صوابه.  
**الأستاذ الدكتور/ أحمد مفرح أحمد السيد**، أستاذ العلوم اللغوية المساعد كلية  
الآداب، جامعة الفيوم الشكر الأجل لسيادته على تفضله بقبول مناقشة هذا البحث،  
وإفادة البحث وصاحبته بسديد نصحه وحسن توجيهه؛ ليقوم العمل في أحسن هيئة  
وأسلم عبارة، فجزاه الله عني كل الخير.  
وإن من الوفاء أن أرسل عاطر شكري إلى العالم الجليل الذي صحبني نتاج فكره  
ومداد علمه طيلة صفحات تلك الرسالة، **الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح**، الذي لم  
يدخر جهدا في إرشادي وتوجيهي وتوفير المصادر والمراجع التي على أساسها قام البحث،  
فقد كان معي طيلة هذه الرحلة نعم العالم والأستاذ والأب مع ابنته، فجزاه الله عني  
خير الجزاء، وجعل ما حبره في موازين حسناته، ونفع بعلمه طلابه وجميع محبي لغة  
الضاد.





أقرب  
عاشق

أمي الغالية ...

سيدة النساء، الحاضرة دومًا في القلب والعقل،  
من علمتي حكاياها كيف أكون، وأن العلم قرين الدين،  
فلا حرمني الله برها، وبركة دعائها

أبي الحبيب ...

تاج رأسي ونبراس علمي، من حثي على طلب العلم وأعاني عليه،  
بارك الله عمره وعافيته، وجعل ما حبرته يداي في موازين حسناته

إخوتي الأعزاء...

أتم عدة الأيام وسند الدهر، دمتم ودامت مودتكم.

إلى كل من أحسن بي ونسيت فضله...

وجميع من أسدى معروفًا أو قدم نصيحة ولو بشرط كلمة.

جزاكم الله عني جميعًا خير الجزاء على ما قد متموه لي

آلاء أحمد





## المقدمة





## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أفصح وأفضل خلق  
الله، محمد بن عبد الله -صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله وصحبه  
أجمعين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.  
أما بعد:



فمن المعروف والمشاهد أن علم النحو قد قام بتشييد أركانه،  
وإعداد بنيانه، جلةً من كبار العلماء بدءاً من سيبويه، ووصولاً إلى  
العلماء المعاصرين. ورغم أن النحو علم قد شاع عنه أنه (قد نضج، واحترق) إلا  
أننا نجد في كل عصر من ينهض بعبء مدارسته، ومناقشة بعض قضاياها، والإدلاء  
ببعض الآراء المخالفة لبعض آراء القدامى من النحاة.

ومن بين علماء النحو المحدثين وأبرزهم الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح -  
علامة النحو، والصرف، والعروض-؛ فهو أستاذ نحوي، صرفي، عروضي،  
ومحقق، وشاعر. وهو ذو شخصية علمية متزنة، مشهور عنه أنه يجلب العلماء  
القدامى، ويتحدث باحترام وإكبار عنهم. إلا أن ذلك الأمر لم يمنعه من أن ينتج  
أبحاثاً ومؤلفات في إعادة قراءة بعض القضايا النحوية، بل وفي نقض بعض آراء  
القدامى في بعض مناهجهم في معالجة اللغة، أو القراءات القرآنية.

فنراه ألف العديد من الكتب التي تخدم التراث النحوي القديم (بمعناه القديم الذي  
يضم الدرس النحوي والصرفي)، وتهتم بعلمائه. وظهر ذلك في ثنايا مراجعته  
لمؤلفات بعض العلماء القدماء؛ لإثبات صحة ما نسب إليهم من قبل علماء آخرين.  
فراجع آراء الزجاج في كتابه: (معاني القرآن) وذلك في مؤلفه: "من آراء الزجاج  
النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه"، وراجع كتاب: (معاني القرآن للأخفش)  
للتحقق من الآراء النحوية المنسوبة إليه وذلك في مؤلفه: "الجملة الاسمية عند  
الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه". كذا نجد مؤلفات  
لعالمنا راجع فيها بعض قضايا الفكر النحوي القديم، وقد ظهر ذلك في مؤلفه:



(الجملة الوصفية في النحو العربي). كما أنه اهتم أيضا بالقرآن الكريم، وقراءاته؛ فراجع مواقف النحاة منها، وظهر ذلك في مؤلفاته: (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، و(الشواهد القرآنية في لسان العرب)، و(الزَمْخَشَرِي والقراءات). كما أنه اهتم بالشعر أيضا؛ من خلال دراسة الظواهر التي وردت عند بعض الشعراء القدماء مثل "أبي تمام"، و"الأعشى". وظهر ذلك في مؤلفيه: (شعر أبي تمام دراسة نحوية)، و(أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى). ومن خلال دراسة أوزان الشعر وبحوره العروضية، والأوزان الجديدة التي أضيفت على ما قاله الخليل. وظهر ذلك في مؤلفاته: (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع)، و(التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)، و(التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان).

ومن هذا المنطلق ارتأيت أن أدرس هذه الشخصية، فبالرغم من مكانتها العلمية، لم تدرس من قبل إلا من خلال الدرس العروضي في كتاب (موسيقى الشعر)، والذي درس هذا الكتاب لم يدرسه كله؛ بل أخذ الجانب العروضي دون (القافية، والشعر الحر) اللذين بالكتاب، ومع ذلك لم يدرس كل الآراء التي وردت فيه. وهناك أيضا محور قد تركها الباحث ولم يدرس ما قال فيها عالمنا من آراء. ولهذا آثرت أن أدرس هذا الجانب مرة أخرى، مع المؤلفين اللذين ألفهما عالمنا حديثا. هذا غير الجانبين: النحوي، والصرفي عند الدكتور/ شعبان صلاح. ولذا جاء موضوعي بعنوان (جهود الدكتور شعبان صلاح النحوية والصرفية والعروضية).

### أهمية الموضوع:

- ١- أنه يتناول الجهود العلمية لأستاذ قدير له إسهامات كبيرة في خدمة العربية نحواً وصرفاً وعروضاً.
- ٢- التعريف بالنتائج العلمي والجهود اللغوية عند الأستاذ الدكتور شعبان صلاح.
- ٣- التعرف على منهج البحث العلمي وآراء الدكتور شعبان صلاح، والكشف عن آرائه النحوية والصرفية والعروضية التي تفرد بها.

## أسباب اختيار الموضوع:

- ١- إظهار مدى تطور الدراسات النحوية الحديثة، ومدى تأثيرها بالقديم.
- ٢- مراجعة آراء العلماء، وبيان أن منهج إثبات آرائهم من خلال مؤلفاتهم الخاصة، لا من خلال آراء غيرهم فيهم.
- ٣- أن الموضوع لم يدرس من قبل.
- ٤- الدور الفعال الذي قام به عالمنا في الجانب العروضي، وما جاء به من جديد. وهو من أكثر الجوانب التي اشتهر بها في الدرس اللغوي، والعروضي.
- ٥- تسليط الضوء على مؤلفات عالمنا الأخرى غير الجانب العروضي، فالناظر إليها يرى العديد من الآراء التي أوردها الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح، والمراجعات التي قام بها لمؤلفات نحاة قداماء نسب إليهم مالم يرد عنهم في مؤلفاتهم الخاصة، فالجانب النحوي والصرفي لا يقل أهمية عند عالمنا عن الجانب العروضي.

## أهداف الدراسة:

- ١- المساهمة في نشر فكر الأستاذ الدكتور شعبان صلاح.
- ٢- إبراز الدور الفعال لمؤلفات الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح في الدراسات النحوية، والصرفية، والعروضية القديمة والحديثة، وإظهار ما جاء به من جديد في مؤلفاته.
- ٣- توضيح مدى ارتباط النحو بالعلوم الأخرى (علم القراءات- علم الشعر- علم المعاجم)؛ فقواعد النحو بنيت على أساس الشاهد، والشاهد يأخذ من القرآن الكريم، وكلام العرب، وأشعارهم، كما أنه يأخذ من القراءات القرآنية كما رأى عالمنا في مؤلفاته (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)، و(الشواهد القرآنية في لسان العرب)، و(الزمخشري والقراءات).
- ٤- إظهار مدى مرونة الدرس العروضي في إبداع الشعراء والنظم على أوزان جديدة غير التي قال بها الخليل.



## المنهج الذي تسير عليه الدراسة:

المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

## الدراسات السابقة:

١- رسالة ماجستير من قسم النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة المنيا بعنوان: (علاقات الإيقاع بالبنية والتركيب وأثرها في الدلالة في ديوان قراءة في عيني حبيبتني لشعبان صلاح)، إعداد الباحث محفوظ عبد الحميد محمد، إشراف الأستاذ الدكتور ممدوح محمد عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور رجب محمود أحمد سليمان، لسنة ٢٠٠٩م.

٢- بحث قدمه الدكتور/ بدر بن محمد الراشد، الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية؛ إذ تناول في البحث جزءاً من مؤلف عالمنا (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع)، ولم يتناوله كله؛ بل تناول ما جاء به الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح من آراء في بحور الشعر فقط، ولم يتناول جانبي القافية والشعر الحر في هذا المؤلف، فجاء بحث الدكتور بدر بعنوان "قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح في كتابه (موسيقى الشعر) عرض ومناقشة"، لسنة ٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ.

وما فعله الدكتور بدر في بحثه هو جمعه لآراء الدكتور شعبان صلاح في البحور العروضية، مع عرض آراء لعلماء آخرين غيره، ومقارنة آراء عالمنا بما ورد عند غيره من العلماء، ثم طرح رأيه في نهاية عرض الآراء لكل بحر. ولكن ما لاحظته في هذه الدراسة أن الدكتور بدر لم يجمع كل الآراء التي قالها الدكتور شعبان صلاح في الجانب الذي درسه من الكتاب، كما إنه قد ترك بعض البحور التي أوردها الدكتور شعبان، ولم يأت بما فيها من آراء للدكتور شعبان، مثل بحر الخفيف، وبحر المجتث؛ ولعل سبب تركه لهذين البحرين هو ندرة وجود آراء للدكتور شعبان صلاح فيهما.

**ألقاب الدراسة:**

ورد لقب (عالمنا) بكثرة، والمقصود به فقط هو الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح.

**خطة الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة مقسمة على الوجه الآتي:

مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم قائمة المصادر، والمراجع.

١- **المقدمة:** وتشمل الحديث عن: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف دراسته، والمنهج المستخدم، والدراسات السابقة، ومصطلحات الدراسة، وخطة الدراسة.

٢- **التمهيد:** تكلمت فيه عن الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح: اسمه، ولقبه، ومولده، وحياته، وتدرجه العلمي والوظيفي، والمناصب التي تولاها، وجهات العمل التي عمل بها خارج مصر، وعضوية اللجان والمجلات العلمية، وتحكيم المؤلفات والبحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة، وأهم الشخصيات التي أثرت في حياته، وما قيل عنه، وما كتب عنه، وأساتذته، وزملائه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وتحقيقاته، وبحوثه العلمية، ودواوينه الشعرية.

**٣- فصول الدراسة:**

قبل ذكر الفصول ومباحثها، يجب أن أشير إلى أنني قد جعلت كتب ومؤلفات عالمنا تدرس وتعرض من خلال مباحث كل فصل في الرسالة؛ بحيث يكون كل مبحث في الرسالة عنواناً لأحد مؤلفات عالمنا. إلا في الفصل الثالث حيث جاءت عناوين مؤلفات عالمنا مندرجة في المطالب المنبثقة عن مباحث الفصل؛ نظراً لتشابه مضمون المطلب الأول والثاني في المبحث الأول، وهو مراجعة آراء العلماء من كتبهم الخاصة، وإثبات صحة ما نسب إليهم، واختلاف مضمونهما عن المبحث الثاني، وهو مراجعات بعض قضايا الفكر النحوي بتصور محدث، والمؤلفات الثلاث هي مراجعات نحوية لعالمنا سواء أراجع فيها قضايا فكر نحوي قديم بفكر حديث، أو راجع آراء علماء من مؤلفاتهم؛ لإثبات صحة ما نقل عنهم، فهي جميعاً في النهاية





مراجعات نحوية. ولذا آثرت أن يكون ثلاث المؤلفات تحت عنوان فصل واحد، باختلاف عناوين المباحث.

**الفصل الأول:** جاء بعنوان: "الدرس النحوي والصرفي للقرآن الكريم وقراءته عند الدكتور شعبان صلاح".  
ويضم ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري).  
تحدثت فيه عن آراء عالما من مواقف النحاة من القراءات القرآنية، ومن مصادر التعويد النحوي التي اعتمد عليها النحاة قديما، وموقف عالما منها، ثم أوردت في النهاية رأي الدكتورة/ خديجة الحديثي من موقف سيبويه من القراءات القرآنية، ومتى صنفت القراءات من حيث التواتر، والشذوذ، والآحاد، وغيرها من التصنيفات الأخرى.

**المبحث الثاني:** (الشواهد القرآنية في لسان العرب).

تحدثت فيه عن آراء عالما حول توجيهات ابن منظور للآيات القرآنية، وقراءاتها، وكيف كان استشهاده بالقرآن ليثبت به قاعدة لغوية ما، وما هو موقفه من القراءات القرآنية، وما موقف عالما تجاه موقف ابن منظور.

**المبحث الثالث:** (الزمخشري والقراءات).

تحدثت في هذا المبحث عن عدة نقاط ذكرهما عالما عن تعامل الزمخشري مع القراءات القرآنية، وذكرت موقف عالما تجاه كل نقطة من هذه النقاط، وهي: (استشهاد الزمخشري بالقراءات، توجيه الزمخشري للقراءات، تناقض الزمخشري في موقفه من بعض القراءات، حكم الزمخشري على القراءات، تقوية الزمخشري لقراءة مستعينا بقراءة أخرى، ذهاب الزمخشري في القراءة مذهبا يفهم منه أن القارئ يقرأ بما يرى، طعنه في بعض القراءات وتهجمه على القراء، موقفه من الرسم المصحفي).

**الفصل الثاني:** جاء بعنوان: "التحليل النحوي والصرفي للشعر عند الدكتور شعبان صلاح".

ويضم مبحثين:

المبحث الأول: (شعر أبي تمام دراسة نحوية).

تحدثت فيه عن أهم الظواهر النحوية، والصوتية، والصرفية التي وردت عند أبي تمام في شعره، وآراء عالما حول هذه الظواهر، ورأيه في آراء التبريزي وأبي علاء المعري في الشرح الوارد في الديوان.

المبحث الثاني: (أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى).

تحدثت فيه عن إحصاء عالما للمشتقات التي وردت في شعر الأعشى، وكيفية توظيفها نحويًا، وآراء عالما التي أوردها من خلال إحصائه لها.

**الفصل الثالث:** وجاء بعنوان: "المراجعات النحوية عند الدكتور شعبان صلاح".

ويضم مبحثين:

المبحث الأول: "مراجعات الآراء النحوية لبعض العلماء".

تحدثت فيه عن مراجعات عالما لآراء بعض النحاة من خلال مؤلفاتهم، وإثبات مدى صحة ما نسب إليهم في مؤلفات غيرهم من العلماء الآخرين.

وهذا المبحث احتوى على مطلبين:

المطلب الأول: (الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في [معاني

القرآن] وروايات العلماء عنه).

المطلب الثاني: (من آراء الزجاج النحوية قراءة في [معاني القرآن وإعرابه]).

المبحث الثاني: "التصور المحدث لبعض قضايا الفكر النحوي".

وتناولت تحت هذا المبحث كتاب (الجملة الوصفية في النحو العربي).

وفيه تناولت كيف قسم عالما الجملة في النحو العربي، وما هو رأيه في

التقسيم الذي قال به النحاة القدامى في مدرستي البصرة والكوفة.





الفصل الرابع: وجاء بعنوان: "الفكر العروضي التجديدي عند الدكتور شعبان صلاح".

ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع).

احتوى على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: "دراسة الأبحر على غير ما رتب جمهور علماء العروض، وفلسفة هذا الترتيب".

المطلب الثاني: "الصور المحدثّة التي أضافها إلى صور بعض البحور، وكيف وصفها في أبحرها".

المطلب الثالث: "الآراء التي تفرد بها، ومناقشة أدلته، ومدى إقناعها".

تحدثت في هذا المبحث عن ثلاث نقاط: وهي المطالب التي ذكرتها، وعرضت فيها ما قدمه عالمنا من جديد في العروض الخليفي، ورأيه فيما قاله علماء العروض في أوزان البحور، أو ما جاء به الشعراء من أوزان جديدة في بحور الشعر العربي، سواء أكانوا علماء قداماء أو معاصرين له.

المبحث الثاني: (التجديد في أوزان الشعر العربي بين آراء العلماء وإبداع الشعراء).

تحدثت فيه عن الجديد الذي أضافه عالمنا على ما أورده في (موسيقى الشعر)؛ سواء أكان إضافة في أوزان جديدة غير التي أوردها في (موسيقى الشعر)، أو تغيير بعض الآراء التي أوردها في (موسيقى الشعر)؛ بسبب التطور الذي حدث في الدراسات العروضية الحديثة وما أحدثه الشعراء المعاصرون من إضافة أوزان جديدة لبحور الشعر العربي، هذا بالنسبة للجانب التطبيقي. أما الجانب النظري فقد تحدثت فيه عن آراء عالمنا فيما أورده العلماء القداماء، والمحدثون من تجديد في



بحور الشعر، وقد اكتفى عالما بسرد آراء تسعة علماء من القديم، وعالم من المحدثين.

المبحث الثالث: (التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان).

تحدثت فيه عن آراء عالما في الأوزان الجديدة التي أوردها ابن الفرخان في بحور الشعر، وهل يعتبر هذا إضافة للعروض الخليلي، أم هو مجرد تأثر بالشعر الفارسي، ولا يصح تطبيقه على الشعر العربي؛ نظرا لاختلاف طبيعة الشعرين من حيث التكوين.

٤- الخاتمة: وتضم أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا الموضوع، ويليهما قائمة بمصادر هذا الموضوع، ومراجعته.

وفي النهاية فقد حاولت في هذه الدراسة أن أبذل قصارى جهدي لتوضيح فكر عالما، وعرض كل آرائه في مؤلفاته النحوية، والصرفية، والعروضية، وحاولت قدر المستطاع ألا أترك له رأيا إلا وقد ذكرته، وعرضت ما جاء فيه، وبالأخص الأفكار الأساسية التي كانت تعتمد عليها المؤلفات. فإن وفقت فمن الله، وحسبي أنني أجتهد قدر طاقتي راجية من المولى أن أعطي هذا البحث حقه، وهذا العالم مكانته اللائقة به.





## التمهيد

سأتناول في هذا التمهيد:

- التعريف بالأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح.



التعريف بالأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح<sup>(١)</sup>

## أولاً: اسمه ولقبه ومولده:

هو شعبان صلاح إبراهيم حسين، عُرف باسم: د/ شعبان صلاح، وهو نحوي، عروضي، شاعر، محقق. ولد بقرية المعتمدية إحدى القرى التابعة لمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية في سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، وتحديداً في اليوم العاشر من شهر يونيو.



## ثانياً: حياته.

حفظ القرآن الكريم وأتمه في الثامنة من عمره، وأتقن قواعد تجويده (وربما كان هذا ذا أثر واضح عليه في شغفه بالكتب التي تهتم بإعراب القرآن الكريم وقراءاته)، ثم التحق بمعهد المحلة الكبرى الديني الأزهري، ومنه حصل على الشهادة الإعدادية سنة ١٩٦٥م، وكانت الشهادة الإعدادية الأزهرية آنذاك أربع سنوات، ثم تدرج في سنوات الدراسة بهذا المعهد حتى الصف الثالث الثانوي، وكانت الثانوية الأزهرية وقتئذ خمس سنوات دراسية، وفي السنة الثالثة من الثانوية الأزهرية أغرى بأن يتقدم إلى الثانوية العامة نظام السنوات الثلاث من المنازل، مع الاحتفاظ بالمعهد الديني الأزهري والدراسة فيه، وفي هذه السنة أدى امتحان الصف الثالث الثانوي ونجح فيه وانتقل إلى الصف الرابع الثانوي الأزهري، وفي نفس العام أدى امتحان الثانوية العامة نظام الثلاث سنوات من المنازل (الأولى، والثانية، والثالثة) في عام واحد، ولقد كان في الأزهر في القسم العلمي وأدى الامتحان فيه، وأدى امتحان الثانوية العامة بالقسم الأدبي، فنجح فيهما وحصل على مجموع في الثانوية العامة، أهله للالتحاق بالجامعة بكلية دار العلوم وكان ذلك سنة ١٩٦٨م، فاخترت الطريق، ووفر على نفسه عامين من الدراسة بالأزهر، ثم توجه لتقاء جامعة القاهرة،

(١) أمدني الدكتور شعبان صلاح بسيرته الذاتية الموجودة على موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وأضاف لي بعض الأمور الأخرى عن حياته، ودراسته، والتعريف بمؤلفاته أثناء لقاء شخصي معه بدار العلوم جامعة القاهرة، وأذن لي بالإشارة إليها.



والتحق بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٨م، وسبب اختياره لها هو أن كثيرا من الزملاء في هذا الوقت كانوا بعد الحصول على الثانوية الأزهرية يفضلون الالتحاق بدار العلوم عن كلية اللغة العربية في الأزهر؛ ومن ثم التحق بدار العلوم، وتخرج فيها حيث درس العلوم العربية والإسلامية، حتى نال درجة الإجازة العالية (الليسانس) في اللغة العربية والعلوم الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف سنة ١٩٧٢م، فكان الأول على دفعته، وعين معيدا بقسم النحو والصرف والعروض في نفس السنة، وعين معه زميل آخر في قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية في تخصص اللغة الفارسية، ولكنه كان حاصلا على تقدير جيد جداً، ولم يكلف غيرهما في هذه السنة بالتعيين، لأنهما كانا اثنين فقط قد حصلوا على تقديرات في هذه الدفعة، فكلف أ. د/ شعبان صلاح بالتعيين بقسم النحو والصرف والعروض، وكلف الآخر بالتعيين في قسم علم اللغة والدراسات السامية، وهو أ. د/ محمد يونس؛ أستاذ اللغة الفارسية المتفرغ بدار العلوم القاهرة الآن، ومن أبناء دفعته أيضا أ. د/ حسام البهنساوي (رحمه الله)؛ كان أستاذا بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بدار العلوم الفيوم، ولكن الدكتور حسام لم يؤهله تقديره لتكليفه معيدا، لكنه ثابر ودرس حتى حصل على درجة الدكتوراه.

عُرف عن الدكتور شعبان صلاح صراحته في الحق، وصرامته في الإدارة، ووضوح في القرارات مع هيبة ووقار خُلعا على كل ذلك، أضف إلى ذلك أنه يمتلك قلب شاعر يفيض بالعدوابة والحنان والرفقة؛ وملامح شخصيته هذه أثرت في شعره، في عدم إكمال مسيرته الشعرية، ولقد أثر العمل الجامعي في الإنتاج الشعري، حيث ركز عالمنا على الكتابة العلمية والترقيات والسفر أكثر من الشعر، فأصبح الشعر آخر اهتمامات عالمنا فهجره -كما أخبرني-، ولذلك فإن ديوان (بكائية النغم النافر) بكى فيه على الشعر الذي هجره، ولذلك هو لم يكتب شعراً منذ عشرين سنة؛ بسبب العمل بوجه عام، وبسبب الاهتمام بالترقيات، والسفر، والتدريس؛ فجعل الشعر في مرحلة دنيا، والشعر يحتاج أن يكون هو الملك، فالخاطر عندما يأتي فلا بد أن تنتظره حتى تنتهي من القصيدة وتقرأ له دواوين شعرية، وتحضر له ندوات، كل هذا

تتحى عنه الدكتور شعبان صلاح - كما قال لي ذلك أثناء الحوار الذي أجرته معه بدار العلوم القاهرة-؛ وذلك لطبيعة شخصيته.

أما فترة دراسته الجامعية ما بين عامي ١٩٦٨م و ١٩٧٢م، فكانت أثري فترات إنتاجه الشعري؛ تشهد بذلك تواريخ القوائد التي حرص على إثباتها في كل طبقات ديوانه الأول (قراءة في عيني حبيبتني)، ثم طغى البحث العلمي بعد ذلك والرغبة في إنجاز رسالتي الماجستير والدكتوراه على إبداعه، فقل إنتاجه، وصار الشعر اهتماما تاليا للجانب البحثي في حياته، حتى خبا الشعر في أخريات سنواته، وكانت الجفوة بين الشعر والشاعر، كما عبر هو في مقدمة ديوان (بكائية للنغم النافر)<sup>(١)</sup>.

أما من ناحية المنهج فقد قال عالمانا: إنه مثل النحلة تأخذ من كل الزهور لكي تنتج عسلها، أما من ناحية ما لاحظته أنا فهو أنه في بداية مشواره البحثي تأثر بالدكتور تمام حسان وظهر ذلك في كتاب (الجملة الوصفية في النحو العربي)، والتي صرح فيها عالمانا أنه تأثر فيها بمنهج الدكتور تمام حسان، ولكنه بعد ذلك تراجع عن هذا المنهج، ورجع إلى منهج التراث، ولم يستطع أن يكمل منهج أستاذه، وظهر ذلك من خلال مؤلفاته الأخرى التي ألفها بعد (الجملة الوصفية في النحو العربي)، أضف إلى ذلك أنه قد صرح لي بذلك أثناء حوارتي معه بدار العلوم جامعة القاهرة.

### ثالثاً: مدارج الرقي العلمي والأكاديمي:

يشمل ذلك التدرج العلمي، والوظيفي، والمناصب الإدارية، وجهات العمل التي عمل بها خارج مصر، والمؤتمرات وعضوية اللجان والمجلات العلمية، والرسائل التي أشرف عليها، والمناقشات، وترقيات أعضاء هيئة التدريس، وتحكيم المؤلفات والبحوث العلمية في مجلات علمية محكمة:

(١) حصل على الإعدادية الأزهرية نظام أربع السنوات سنة ١٩٦٥م.

(٢) حصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٨م.

(١) انظر مقدمة ديوان بكائية للنغم النافر، د/ شعبان صلاح، دار حروف، القاهرة، ٢٠٠٨م: ٥، ٦





٣) حصل على ليسانس اللغة العربية والعلوم الإسلامية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، في كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٧٢م، وكان الأول على دفعته في هذه السنة.

٤) عين معيداً بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٧٢م، بقسم النحو والصرف والعروض.

٥) حصل على الماجستير في تخصص النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير ممتاز سنة ١٩٧٥م، وكانت الرسالة بعنوان (الجملة الوصفية في النحو العربي)، وبه رقى إلى درجة مدرس مساعد بالكلية.

٦) حصل على الدكتوراه في النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٧٨م، وكانت بعنوان (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، وبها رقى إلى درجة مدرس بالكلية.

٧) رقى إلى درجة أستاذ مساعد في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٦م.

٨) نال الأستاذية، في كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٩١م.

٩) أصبح أستاذاً متفرغاً بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٨م، وتحديداً في اليوم الأول من شهر أغسطس.

١٠) تقلد منصب رئيس قسم النحو والصرف والعروض في سبتمبر سنة ٢٠٠٢م إلى أغسطس سنة ٢٠٠٤م.

١١) تولى إدارة مركز التدريب اللغوي بكلية دار العلوم جامعة القاهرة في العام الجامعي ٢٠٠٣م / ٢٠٠٤م.

١٢) شغل منصب وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث في أغسطس سنة ٢٠٠٤م إلى سنة ٢٠٠٨م، وتحديداً في اليوم الحادي والثلاثين من شهر يوليو.

١٣) عين مقرر مؤتمر (العربية وقرن من الدرس النحوي) الذي عقد بدار العلوم جامعة القاهرة في ١٨، ١٩ فبراير سنة ٢٠٠٣م.

- ١٤) ترأس تحرير مجلة دار العلوم جامعة القاهرة من سبتمبر سنة ٢٠٠٤م حتى سبتمبر ٢٠٠٨م.
- ١٥) اختير عضوًا في اللجنة العلمية الدائمة لترقية أساتذة اللغة العربية من سبتمبر سنة ٢٠٠٤م حتى أغسطس سنة ٢٠٠٨م.
- ومن ٢٠٠٨م إلى الآن، وهو أستاذ متفرغ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وتحديدًا في اليوم الأول من الشهر الثامن الميلادي ١/ ٨ / ٢٠٠٨م.
- ١٦) عمل بالعديد من الجامعات العربية؛ مثل جامعة صنعاء باليمن في العام الجامعي ١٩٨٢م / ١٩٨٣م، وجامعة محمد بن سعود الإسلامية من سنة ١٩٨٣م حتى سنة ١٩٨٧م، وجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية من سنة ١٩٩٢م حتى سنة ١٩٩٧م.
- ١٧) أشرف على عشرات الرسائل الجامعية في جامعتي القاهرة، وأم القرى، وشارك في مناقشة رسائل عديدة في جامعات (القاهرة، وعين شمس، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة).
- ١٨) شارك في لجان ترقيات أعضاء هيئة تدريس بجامعات (أم القرى، والطائف بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت، وجامعة عجمان بالإمارات، وجامعة تكريت بالعراق).
- ١٩) قام بتحكيم كتب لكلية الآداب بجامعة الملك سعود، ومركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى، وكلية الدراسات الإسلامية بدبي، ومجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، وشارك في تحكيم بحوث لحوليات جامعة الكويت، ومجلة الدراسات الإنسانية بالكويت، ومجلة علوم اللغة بمركز الملك فيصل بالرياض، ومجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ومجلة آداب القاهرة، ومجلة الدراسات الشرقية، ودورية الإنسانيات بأداب دمنهور.



## رابعاً: أهم الشخصيات التي أثرت في حياته:

١- أول شخصية أثرت في حياته هي جدته لأمه، التي قضى في أحضانها طفولته، وأمضى معها أوليات شبابه؛ فقد كانت مدرسة متنقلة في الحكم والأمثال والمواعظ والقصاص، وعلى الرغم من أنها كانت أمية، كان عالمنا يحب الاستماع إليها، وهي تتغنى ببعض المنظومات العامية التي تقدم حكمة أو تضرب مثلاً أو تبكي عزيزاً، ومنها بدأ حبه للنظم وميله للشعر وحبه للأدب على الإطلاق.

كما أنه تأثر بها في الصرامة في قول الحق، حيث كانت جدته تقيض خاناً وتقطر عذوبة، بيد أنها إذا جد الجد واقتضى الموقف صرامة ظهر حينئذ حزمها وعزمها وقوة شخصيتها وقدرتها على القول الفصل، ولذا كانت شبه قاضية في بيئتها الصغيرة؛ تفصل بين المتخاصمين وتعطي كل ذي حق حقه، ولقد تأثر بها عالمنا فعرف بصرامته في الحق، وبيدي رأيه الذي يقتنع به حتى وإن كان في الناس ولا يخاف أحداً، إلا إذا كان النطق بالحق سيؤدي إلى ضرر أكبر فإنه يضطر إلى أن يصمت.

٢- ثاني شخصية أثرت في عالمنا تأثيراً واضحاً بعد جدته، هو الأستاذ الدكتور تمام حسان، أثناء مرحلة تمهيدي الماجستير، حيث أثر فيه تأثيراً علمياً، وقرأ له (اللغة العربية معناها ومبناها) قبل أن ينشر وينتشر شذاه، ومن ثم تبني فكرة من أفكارها في الماجستير، في بحث (الجملة الوصفية في النحو العربي)، ولكنه عاد بعد ذلك إلى التراث ولم يستمر في منهج التجديد الذي عرف به أستاذه الدكتور تمام حسان، ولقد أشرف الدكتور تمام على بحث عالمنا لنيل درجة الماجستير، ولكن ظروف سفر الدكتور تمام حالت بينه وبين أن يكمل مسيرة الإشراف على عالمنا، وأكمل معه مسيرة الإشراف على الدكتوراه الدكتور عبد الله درويش، لكن هذا لم يقطع الصلة العلمية بينه وبين الدكتور تمام حسان بل ظلت مستمرة، فقد كان تلميذاً مقرباً من أستاذه. تختلف معاملته معه عن غيره من تلامذته الآخرين (كما قال لي عالمنا).



٣- تأثر بأستاذه الدكتور محمد عيد في طريقة تدريسه للنحو من حيث عرض النماذج ثم تحليلها، ومن ثم يخرج بالقاعدة بعد ذلك.

٤- تأثر ببعض أساتذته في مرحلة الدراسة الأزهرية في الإعدادي والثانوي؛ ومنهم الشيخ رمضان زامل مدرس العقيدة، والشاعر محمد فريد الباز مدرس الخط العربي، والأستاذ الدكتور أحمد سكر مدرس العروض، والأستاذ الدكتور محمد العدوي مدرس البلاغة، والأستاذ الدكتور عبد الغفار هلال مدرس اللغة، وعندما تلمذ على أيديهم كانوا وقتها مدرسين، ثم ارتقى بعضهم في درجته العلمية، وعمل بالجامعات بعد حصوله على درجاته العلمية.

### خامساً: ما قيل عنه.

١- قال عنه الأستاذ الدكتور علاء رأفت أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، والعميد الأسبق لها: إننا إذا أردنا أن نتحدث عن الدكتور شعبان صلاح، فإننا نتحدث عن علم، وأخلاق، وقيم تمشي على الأرض؛ فالدكتور شعبان صلاح من الشخصيات الكاملة من الناحية الإنسانية، فهو عادل صارم، متمكن عروضي من الطراز الأول، نحوي من النحاة الأوائل، معلم بمعنى الكلمة، وكان الجميع يحترمه احتراماً كبيراً، ويقدر آراءه، وإذا تحدث في أي منتدى وفي أي مكان صمت الجميع ليتعلم منه العلم والأخلاق، فهو محب لطلابه، مفيد لهم وللمجال الذي يعمل فيه، وإلى الآن إذا ذكر اسم شعبان صلاح؛ ذكرت العدالة والقيم والعلم، فهو من العلماء القلائل الذين ظاهراً كباطنهم لا يظهرون شيئاً ويخفون آخر؛ بل هو مرآة صادقة في الأعمال والأقوال وفي كل شيء، فهو أستاذ كبير، وقامة علمية كبيرة، وأمة لوحده، وأول رسالة ناقشها في دار العلوم جامعة القاهرة كانت رسالتي أ.د/ علاء رأفت-<sup>(١)</sup>.

٢- قال عنه الأستاذ الدكتور محمد عبيد أستاذ بكلية الآداب جامعة الوادي الجديد: إن الحديث عن الدكتور شعبان صلاح، هو حديث عن منظومة علم، وهو أستاذ تعود أن يضع الشيء في موضعه، ولا مجال عنده للمجاملة العلمية؛ فهو رجل علم

(١) حديث شخصي مع أ.د/ علاء رأفت في كلية دار العلوم جامعة الفيوم (٩/ ٣/ ٢٠٢٢م).



فقط وليس عنده ما يسمى بالمجاملة العلمية أو أي محسوبيات عندما يكون السياق سياقاً علمياً، وأثناء فترة تعيينه وكيلاً لكلية دار العلوم جامعة القاهرة أستطاع أن يخرج نظاماً ببيوجرافياً في عناوين الرسائل والأبحاث التي نوقشت في دار العلوم، أما من ناحية المحاضرات فقد كان من الأساتذة الذين لا يدرسون وهم قعود، بل كان يدرس المحاضرات وهو واقف، وهذا نوعٌ من الثقة بالنفس فاق به غيره من الزملاء، أما من ناحية حضورنا المناقشات العلمية معه عندما أصبحنا أساتذة، فقد كنا نتعلم من طرحه ومن موضوعيته العلمية، أيضاً من الناحية الأبوية، فقد كان يعاملنا معاملة الأبناء، حتى ونحن صغار في بداية تعييننا، كان يعاملنا معاملة الكبار، فالدكتور شعبان صلاح نموذج طراز من نوعية الأساتذة المختلفين الذين تركوا بصمات واضحة في العلم، فتنوعت مؤلفاته بين التحقيق والتأليف، ويزيد على ذلك أنه مبدع شاعر، كما أنه من الأساتذة المتميزين في تدريس مادة العروض على جهة التحديد، وإن كان متميزاً في كل شيء. (١)

### سادساً: ما كتب عنه.

(١) الساقية، وهي قصة قصيرة كتبها الدكتور عبد الرزاق حسين الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، عن حياة الدكتور شعبان صلاح، فكان هو بطلها. (٢)

(٢) الدكتور والساقية، وهو عنوان في كتاب (الإعاقاة في الأدب العربي)، كتب فيه الدكتور عبد الرزاق حسين؛ قصة الساقية مع الدكتور شعبان صلاح عندما كان طفلاً في أرض أبيه، وكيف أثرت هذه القصة في حياته الشخصية ومسيرته التعليمية

(١) حديث شخصي مع أ. د/ محمد عبيد في كلية دار العلوم جامعة الفيوم (٩/ ٣/ ٢٠٢٢م).

(٢) الساقية، د/ عبد الرزاق حسين، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، ١٩٨٩م. : قصص إسلامية ٢١

بعد ذلك، وظهر أثرها الواضح أيضا في كتابة الكثير من قصائده في دواوينه الشعرية.<sup>(١)</sup>

٣) رسالة ماجستير من قسم النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة المنيا بعنوان: (علاقات الإيقاع بالبنية والتركيب وأثرها في الدلالة في ديوان قراءة في عيني حبيبي لشعبان صلاح)، إعداد الباحث محفوظ عبد الحميد محمد، إشراف الأستاذ الدكتور ممدوح محمد عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور رجب محمود أحمد سليمان، لسنة ٢٠٠٩م.

٤) بحث مقدم من الدكتور بدر بن محمد الراشد، الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان: [قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح في كتابه (موسيقى الشعر): عرض ومناقشة]، في سنة ٢٠١٧م، وهذا العمل البحثي داخل في صميم دراستي، وسأتناول بعض آرائه وقضاياها أثناء حديثي عن الدرس العروضي.

### سابعا: أساتذته وزملاؤه.

١- الأستاذ الدكتور أمين السيد.

٢- الأستاذ الدكتور تمام حسان.

أشرف على رسالته للماجستير، التي تبنى عالمنا فيها فكرة من فكر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)، فجاءت أطروحة عالمنا لنيل درجة الماجستير بعنوان: (الجملة الوصفية في النحو العربي)، وهو من أكثر الأساتذة الذين أثروا في الدكتور شعبان صلاح، حيث كان تلميذا مقربا من أستاذه، وكان هو مثله الأعلى.

٣- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد.

٤- الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين.

٥- الأستاذ الدكتور عبد العليم إبراهيم.

٦- الأستاذ الدكتور عبد الله درويش.

(١) انظر الإعاقة في الأدب العربي، د/ عبد الرزاق حسين، منشورات مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ط١،

١٩٩٩م: ٣٠١: ٣٠٦.





أشرف على رسالة الدكتور شعبان صلاح للدكتوراه والتي بعنوان: (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري).

٧- الأستاذ الدكتور على النجدي ناصف.

٨- الأستاذ الدكتور كمال بشر.

٩- الأستاذ الدكتور محمد عيد.

وقد تأثر عالمنا بطريقة شرحه للطلاب كما ذكرت سابقاً.

وهؤلاء الأساتذة هم أعلام دار العلوم الكبار عندما كان عالمنا تلميذاً، وقد رتبهم ترتيباً ألفبائياً غير زمني، أما من ضمن أساتذته الشباب وقتئذ فقد درس على يد الأستاذ الدكتور أحمد عبد العظيم، والأستاذ الدكتور سعد مصلوح، والأستاذ الدكتور على عشري زايد، ولم يكونوا وقتها قد حصلوا على درجة الدكتوراه، ثم صار عالمنا زميلاً لهم، ومن ضمن زملائه أيضاً أذكر منهم الأستاذ الدكتور أحمد عبد الدايم، والأستاذ الدكتور أحمد كشك، والأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ومن أبناء دفعته الأستاذ الدكتور محمد يونس.

### ثامناً: تلاميذه.

تتلذذ على يديه آلاف التلامذة، ولكني سأذكر نقرأ ممن شغلوا وظائف أكاديمية؛

فمنهم:

١- الأستاذ الدكتور أحمد المحمودي.

٢- الأستاذ الدكتور جمال عبد العزيز.

٣- الأستاذ الدكتور علاء رأفت.

٤- الأستاذ الدكتور كمال سعد أبو المعاطي.

٥- الأستاذ الدكتور محمد أشرف مبروك.

٦- الأستاذ الدكتور مصطفى عراقي.

وهؤلاء جميعاً أساتذة بقسم النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

٧- الأستاذ الدكتور أحمد مفرح، أستاذ بكلية الآداب جامعة الفيوم.

٨- الأستاذ الدكتور محمد عبيد، أستاذ بكلية الآداب جامعة الوادي الجديد.

\* أما أساتذة دار العلوم جامعة الفيوم، فمن ضمنهم:

٩- الأستاذ الدكتور حسام محمد النادي.

١٠- الأستاذ الدكتور خليل عبد العال (رحمه الله).

١١- الأستاذ الدكتور عصام سيد أحمد عامرية.

١٢- الأستاذ الدكتور إبراهيم جميل.

١٣- الأستاذة الدكتورة منيرة حجازي.

### تاسعاً: المؤلفات النحوية والصرفية والعروضية بحسب الأقدمية.

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

وهو رسالة ماجستير نوقشت بدار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م، وهو فكرة من أفكار كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لأستاذه الدكتور تمام حسان، وذلك في بدايتها قبل أن تنتشر، ويذيع أمرها وينتشر شذاها، حيث كان يدرسه لهم في مرحلة تمهيدي الماجستير، وهو أن الوصف يقف جنباً إلى جنب بجوار الاسم والفعل في تقسيم الكلام، فتأثر بمنهج أستاذه في هذا الوقت وتبني فكرة من أفكاره ليدرسها عنواناً له في مرحلة الماجستير، ولكنه عاد بعد ذلك تراثياً ولم يستمر في المنهج التجديدي الذي وضعه الدكتور تمام حسان.

(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

وهو رسالة دكتوراه نوقشت بدار العلوم القاهرة سنة ١٩٧٨م، وهو أكثر الكتب التي أتعبت عالمنا، وأرهقته -كما قال لي-، ولكنه على الرغم من ذلك فقد أنجزه في مدة قياسية.



تناول عالمنا في هذا الكتاب الحديث عن نشأة النحو، وتطوراتها، ومصادر التقعيد النحوي التي اعتمد عليها النحاة قديماً، وكانت فكرته الأساسية في هذا الكتاب هي جعل القراءات القرآنية مصدرًا أساسياً من مصادر التقعيد، واعترض فيه على النحاة الذين ضعفوا بعض القراءات، والقراء، ومن ثم قال بارتضاء "القراءة ما دامت موثقة السند ولا عيب بعد ذلك أن توصف بقلة الورود، أو تنسب إلى موطنها الأصلي إن كانت لهجة قبيلة معينة"<sup>(١)</sup>.

(٣) موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، دار غريب، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٥م. صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٨٢م، وهو كتاب عالج فيه عالمنا قضايا العروض في الشعر العربي، وأورد فيه بعض التجديدات في أوزان الشعر العربي، كما أنه رتبته ترتيباً خالف فيه ترتيب الخليل لبحور الشعر، وله فيه العديد من الآراء التي خالف بها غيره من العلماء وانفرد فيه ببعض الآراء، وهو من أهم مؤلفات عالمنا وأحبها إلى قلبه.

(٤) تصريف الأفعال في اللغة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م. وهو كتاب تعليمي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٨٢م، لطلاب الفرقة الأولى بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ونظراً لأنه كتاب تعليمي فلم أتناوله في دراستي لعدم احتوائه على آراء جديدة يمكن أن تضاف إلى بحثي.

(٥) الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م. وهو كتاب تعليمي تم تأليفه وصدوره في إبريل سنة ١٩٨٣م، وبه بعض الآراء التي قالها عالمنا على الرغم من أنه كتاب تعليمي؛ لاستدعاء الأمر لذلك؛ حتى تفهم القضية، فكان يعرض آراء الصرفيين ثم يكتفي بذكر الرأي الراجح، وهذه الآراء هي:

١- عرض مذهب الصرفيين في قضية الإعلال بالقلب؛ حيث شذذ الصرفيون جمع كلمة (المرأة) على (مرايا) وجمعوها على (المرائي)، لأن الهمزة أصلية في المفرد،

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دكتور شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، (رسالة لنيل درجة الدكتوراه نوقشت عام ١٩٧٨م): ٣٧٨.

فالمراة على وزن (المفعلة) من الرؤية، كما شذذوا إقرار الهمزة فيما لامه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح، فيمن جمع (المنية) على (المنائى).<sup>(١)</sup>

٢- عرض اختلاف الصرفيين في باب الجمع الذي على وزن (مفاعل)، فقال: إن البصريين يذهبون إلى أن جمع كلمة (هراوة) على وزن (فعائل) حيث حملوا المعتل على الصحيح، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن جمعها على وزن (فعالي) ويتفق الخليل معهم في أن وزن (خطايا) هو (فعالي)، ولكن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة.<sup>(٢)</sup>

٣- في موضع قلب الألف همزة: يعترض عالمنا على الصرفيين في هذا الموضع إذ إنه يرى أن استعمال كلمة (حمرى) الأصل فيها أن تكون ألفها ممدودة وليست مقصورة، فيقول: إنه إذا كان مرجع العلماء تبين أصل الصيغ إلى الأصل المعجمي أو الوزن الصرفي فإن مرجعهم هذا واه؛ إذ لم يقل قائل باستعمال (حمرى) إلا إذا أشار إلى كونها مقصورة عن صيغتها الممدودة لسبب ما، ومعنى ذلك أن الممدود هو الأصل، وليس المقصور كما يقولون.<sup>(٣)</sup>

٤- في موضع قلب الألف ياء: اعترض عالمنا على الصرفيين الذين قالوا: إن الألف تقلب ياء في هذه الكلمات (ملهى - معطى - مستدعى - مصطفى - مستشفى - منحى) إذ إنه يرى أن هذه الكلمات أصلها الياء أو الواو ومنقلبة عنها وليس العكس، ومن ثم فإيرادها أمثلة لقلب الألف ياء نوع من التجوز.<sup>(٤)</sup>

٥- اشترط في قلب الواو همزة أن تقع عينا لاسم فاعل من فعل ثلاثي أعلنت فيه، فاشترط أن تكون اسم فاعل من فعل ثلاثي وليس فقط اسم فاعل من فعل أعلنت فيه كما يقول بعض الصرفيين؛ لأنه قد يجيء اسم الفاعل من فعل أعلنت الواو فيه ولا

(١) انظر الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د/ شعبان صلاح، القاهرة، ١٩٨٣م: ١١ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ١٣، ١٤ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٤، ١٥ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ١٦ بتصرف.





تقلب في اسم الفاعل همزة؛ وذلك لعدم تحقق ثلاثية الفعل، فاسم الفاعل من (أقام ← مقيم).<sup>(١)</sup>

٦- يرى أن سر الحكم بفصاحة استعمال كلمة (القصى) على الرغم من أنها شاذة قياسياً؛ هو ورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى) [الأنفال: ٤٢].<sup>(٢)</sup>

٧- اعترض على من لحن قراءة أبي إسحاق في قوله تعالى: (ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) [النور ٥٨] بفتح الواو، وقالوا: إنها لغة هذيل التي تفتح العين المعتلة تبعاً للفاء وكذلك في لغة بني تميم؛ فلذلك لم يعدوها مثلاً في موضع قلب الواو والياء ألفاً؛ فقال: إن هذا ليس مسوغاً لتلحينها ما دامت لغة قبيلتين معترف بهما بين العرب، ودلل على صحة رأيه بوجود أمثلة في العربية صح فيها حرف العلة مع وجود موجب الإعلال، مثل: عَوْرَ - عَيْنَ - غَيْدَ ، ولم يعترض عليها أحد من اللغويين.<sup>(٣)</sup>

٨- في موضع قلب الياء همزة، لم يوافق عالمنا الصرفيين\* الذين خطأوا ولحنوا قراءة نافع ابن نعيم في قراءة (مَعَايِشَ) [الأعراف: ١٠]، وقال: إنه لا يرتضي تخطئة القراءة، "ولا رمي راويها بعدم الدراية بالعربية، وإنما يجب أن تؤخذ القراءة مع مخالفتها للقياس، وتقبل على الرغم من خروجها على القاعدة، كما قبلت مثل (استحوذ) مع عدم مسايرتها للقياس"<sup>(٤)</sup>.

### \* ملحوظة \*

عندما عرض عالمنا قضية الإعلال بالنقل أو التسكين لم يكن عنده اعتراض على آراء العلماء ولم يعلق عليهم -وهذا يبين أنه يوافقهم الرأي- بل كان عرضه

(١) انظر الإعلال والإبدال: ١٩ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٢٧ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٣٣، ٣٤ بتصرف.

\* الصرفيون الذين خطأوا القراءة، هم: أبو عثمان المازني، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، والزجاج. انظر

الإعلال والإبدال: ٣٩، ٤٠.

(٤) الإعلال والإبدال: ٣٩، ٤٠.





للقضية عرضاً تعليمياً؛ عرض فيه مواضع وشروط الإعلال بالنقل، وأكثر من الأدلة والشواهد؛ وذلك لكي يسهل على طالب العلم فهم الدرس واستيعابه جيداً.<sup>(١)</sup>

٩- في موضع حذف حرف العلة اجتزاء بالحركة قبله: اعترض على رد أبي عثمان المازني لقراءة نافع في قوله تعالى: (قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِي الْكِبْرُ فِيمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر: ٥٤] بكسر النون المخففة، ووافق رأي الزجاج الذي قال: إنه لا ينبغي رد القراءة لأن لها وجهاً في العربية، ولكن الفتح أقوى، واستدل عالمنا بالعديد من القراءات القرآنية ليثبت صحة ما ذهب إليه، وقال: إن العرب احكموا هذا الحذف بمقررات صوتية وجدوها أولى بالمحافظة عليها من إبقاء حرف العلة، مثل موسيقى الفواصل مثلاً، كما استدل أيضاً ببعض الآيات التي وقعت فيها هذه الظاهرة دون أن تقع فاصلة أو رأس آية؛ كما في قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) [هود: ١٠٥] وقوله تعالى: (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف: ٦٤] والعديد من الآيات الأخرى التي تثبت صحة ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم، وتقوي قراءة نافع وتعضد الرأي القائل بجواز حذف حرف العلة اجتزاء بالحركة قبله.<sup>(٢)</sup>

← أما في قضية الإبدال: فلم يذكر رأياً في هذه القضية بل وافق العلماء فيما ذهبوا إليه، وعرض القضية عرضاً تعليمياً يعين الطالب على فهمها.<sup>(٣)</sup>

وهذه الآراء تعتبر هي نفس الفكرة التي جاء بها عالمنا في كتابه (مواقف النحاة من القراءات القرآنية)؛ من حيث رفض الرأي القائل برفض بعض القراءات أو تضعيفها.

٦) الشواهد القرآنية في لسان العرب، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م.

وهذا العمل هو استكمال للفكرة التي عرضها عالمنا في كتابه (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري).

٧) أبنية المشتقات في شعر الأعشى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(١) انظر الإعلال والإبدال: من ٤٨: ٥٩ بتصرف.

(٢) انظر السابق: من ٧٤: ٧٧ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ٨٢: ٨٩.



صدرت الطبعة الأولى منه عن دار الثقافة سنة ١٩٩٠م، وهذا العمل عرض فيه عالمنا مدى تأثير شعر الأعشى في التقعيد النحوي، وذكر الظواهر النحوية التي وردت في شعره وأثرت في التقعيد، ثم عمل فيه إحصاء للمشتقات ودرس كل مشتق على حدة في جانب الصرف، وفي جانب النحو تناول وظائف هذه المشتقات في النحو العربي.

٨) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

صدرت الطبعة الأولى منه عن دار الثقافة عام ١٩٩٠م، وهذا العمل راجع فيه عالمنا الآراء التي وردت عن الأخفش الأوسط في مؤلفات علماء النحو، وأثبت فيه مدى عدم صحة بعض الآراء التي نسبت إلى الأخفش الأوسط، وما الذي ورد عنده، وما الذي لم يرد عنده وأثبتته علماء النحو له، وما الذي أثبتته العلماء على أنه من آرائه وقال هو بعكسها.

٩) شعر أبي تمام: دراسة نحوية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

صدرت الطبعة الأولى منه عن دار الثقافة سنة ١٩٩٠م، وفي هذا العمل أحصى عالمنا الظواهر النحوية، والصرفية، والصوتية التي وردت في شعر أبي تمام، غير المشهورة عند العرب قديماً، ثم قارن بينها وبين ما ورد عند النحاة من نصوص ليبين ما وافقها من هذه الظواهر وما خالفها، مع تفسير هذه المخالفات لغويا في ضوء خصوصية لغة الشعر، والرجوع إلى لهجات العرب، والاستعانة أحياناً بالقراءات القرآنية.

١٠) من آراء الزجاج النحوية: قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

وهذا العمل فكرته جاءت من أجل التعرف على آراء الزجاج النحوية الخاصة من خلال كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وما مدى ارتباط آرائه بآراء من سبقه من النحاة، ومعرفة ما نسب إليه، وهو لم يقله.

(١١) تصريف الأسماء في اللغة العربية، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.  
وهو كتاب تعليمي جاء مكملا لكتاب تصريف الأفعال في اللغة العربية، والذي ألفه قبله منذ نحو عشرين عاما، ولم أتناوله في دراستي؛ لأنه كتاب تعليمي لم يحتوِ على آراء جديدة يمكن أن تضاف لموضوعي، وإنما هو مؤلف ألفه عالمنا ليسهل به الصرف على طلاب العلم من تلامذة الفرق الأربعة بالكلية.

(١٢) المفيد في وزن القصيد، دار الهاني، القاهرة، ٢٠١٥م.  
وهو كتاب تعليمي أيضا -لم أتناوله في دراستي-، اختصر فيه عالمنا كتاب (موسيقى الشعر)، وتناوله بطريقة تعليمية تسهل على طلاب الليسانس تناول بحور الشعر بشكل أسهل، بعيدا عن الآراء الكثيرة التي تناولها في كتابه (موسيقى الشعر).

(١٣) التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٢١م.

وهذا العمل عبارة عن محاضرات ألقاها عالمنا على طلاب تمهيديه الدكتوراه بقسم النحو الصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، حيث استكمل فيه بعض الآراء التي لم يوردها في (موسيقى الشعر)، وأضاف فيه العديد من أوزان البحور الجديدة التي لم يذكرها في (موسيقى الشعر)، وتراجع فيه عن بعض الآراء التي أوردها في (موسيقى الشعر)، فهذا العمل بمثابة مراجعة لما تم تقديمه في (موسيقى الشعر) منذ أربعين عاما على تأليفه إياه.

### عاشرا: تحقيقاته.

وهذه التحقيقات لن أتناولها في دراستي، لأنها ليست من صميم دراستي، فدراستي معتمدة على الجهود النحوية، والصرفية، والعروضية، ولا يوجد التحقيق في صميم عنواني ولهذا لم أدرس جانب التحقيق عند عالمنا، ولكنه جانب مهم جدا يستحق الدراسة وحده بلا شك، وهذه التحقيقات هي:

(١) الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة، لمحمد بن علي المحلي المتوفى سنة ٦٧٣هـ، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.



٢) ربط الشوارد في حل الشواهد، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٩٧١هـ)، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣) نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، لعبد الرحيم الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.

٤) شفاء الغليل في علم الخليل، لمحمد بن علي المحلى المتوفى سنة ٦٧٣هـ، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٥) الجزء التاسع من شرح السيرافي على كتاب سيبويه (بالاشتراك)، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٦م.

٦) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٩٧١هـ)، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧) المجيد في إعجاز القرآن المجيد، لابن خطيب زملكان (كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم المتوفى سنة ٦٥١هـ)، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

### هادي عشر: البحوث المنشورة.

١) الزمخشري والقراءات، مجلة كلية دار العلوم، العدد ١١، سنة ١٩٨٣م. وهو بحث استكمالا لما جاء في كتاب (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)، ونفس الفكرة التي بنى عليها (مواقف النحاة)، وهو بحث كتب في البداية في صنعاء ونشر في مجلة جامعة صنعاء أثناء تواجد عالمنا بها، ثم أعيد نشره مرة أخرى عندما رجع عالمنا، بمجلة دار العلوم جامعة القاهرة.

٢) كشف المشكل للحيدرة اليمني، عرض، ونقد، وتحليل، مجلة عالم الكتب، السعودية، مجلد ١٢، عدد ٣، المحرم ١٤١٢هـ/ أغسطس ١٩٩١م.

وهو بحث نقدي لتحقيق هادي عطية مطر لكتاب كشف المشكل للحيدرة اليمني، ولم يدخل في صميم دراستي لأنه اختص بالتحقيق ومنهجه.

٣) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان، مجلة كلية الألسن للغات والعلوم الإنسانية، بجامعة الأقصر، خريف ٢٠٢١م (سبتمبر - أكتوبر - نوفمبر).  
وهو بحث عرض فيه عالمنا أوزان البحور الجديدة التي قال بها ابن الفرخان، متأثراً بالعروض الفارسي، فعرضها عالمنا ثم أوضح وجهة نظره فيما جاء به ابن الفرخان من جديد في عروض الخليل.

### ثاني عشر: دواوين شعره.

- ١) قراءة في عيني حبيبتي، دار الثقافة العربية بحرم جامعة القاهرة، ط٤، ١٩٩٨م.
- ٢) عاشق الوهم، دار الثقافة العربية بحرم الجامعة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٣) بكائية للنغم النافر، دار حروف للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩م.





## الفصل الأول

### الدرس النحوي والصرفي للقرآن الكريم وقراءاته عند الدكتور شعبان صلاح

ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

المبحث الثاني: الشواهد القرآنية في لسان العرب.

المبحث الثالث: الزمخشري والقراءات.



**مدخل:**

من الشائع أهمية الدراسات القرآنية في التقعيد النحوي، سواء أكانت قائمة على القراءات القرآنية أم على القرآن الكريم بصفة عامة؛ حيث كان القرآن الكريم مصدرا من مصادر التقعيد النحوي عند النحاة قديما، كما احتلت القراءات القرآنية مكانا ليس بالقليل عندهم إلا أن معالجتهم للقراءات القرآنية اختلفت عن نظرتهم للقرآن الكريم -في تناولهم إياها-؛ فمنهم من أخذها كما هي ومنهم من خطأ بعضها قياسا على ما ورد في قواعد النحو التي قامت على الأشيع والأغلب في لغة العرب في غالب الأحيان. وفيما يلي سأوضح ذلك من خلال ما أورده الدكتور شعبان في أعماله؛ حيث إن هذا الفصل انتظم على ثلاثة أعمال عند عالمنا تحدث فيها جميعا عن القراءات القرآنية ودورها في التقعيد ومواقف النحاة منها؛ وهي:

١- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

٢- الشواهد القرآنية في لسان العرب.

٣- الزمخشري والقراءات.

**وفي هذا الفصل انتابتني فكرتان:**

الأولى: هي أن أقسم هذا الفصل على مبحثين فيكون المبحث الأول بعنوان (النحاة القدماء ومواقفهم من القراءات القرآنية عند الدكتور شعبان صلاح)، وكنت سأتناول فيه الفصل الثاني من كتاب (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، بالإضافة إلى جزئية القراءات في كتاب (الشواهد القرآنية في لسان العرب)، وبالتحديد من ص ٣٧ إلى نهاية الكتاب، وبالإضافة أيضا إلى بحث الزمخشري والقراءات، أما المبحث الثاني فكننت سأتناوله بعنوان (أصول النحو ودور



القراءات في التقعيد النحوي والصرفي عند الدكتور شعبان صلاح)، وكنت سأتناول فيه الفصل الأول والثالث من كتاب (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري) بالإضافة إلى التمهيد، وإلى الجزئية الأولى من كتاب (الشواهد القرآنية في لسان العرب) وبالتحديد من ص ١ : ٣٦؛ ولقد أقدمت على هذه التقسيمة نظرا لتشابه القضايا بين الثلاث مؤلفات وتكميل كل مؤلف للآخر، إلا أنني قد عدلت عن هذا التقسيم وذلك لمخالفته نمط باقي الرسالة التي عرضت فيها كل عمل من أعمال عالمنا على حدة؛ لاختلاف مضامين موضوعاتها، فأثرت أن أتبع نظاما واحدا في عرض هذه الرسالة وهو عرض كل عمل على حدة.



## المبحث الأول

### مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري

الفكرة الرئيسية المستنتجة من هذا العمل هي: جعل القراءات مصدرا أساسيا من مصادر التقعيد النحوي وبناء القواعد عليها لا العكس؛ إذ إنه قد برز في هذا العمل رأي واضح لعالمنا، وهو عدم رفض بعض القراءات، وتخطئتها، والطعن فيها، وفي من قرأ بها من قبل النحاة، وأنه كان من الأولى أن تُؤخذ القراءة المعروفة السند من قبل النحاة مصدراً للتقعيد، بالمقارنة مع الأشعار التي قد بنيت عليها بعض القواعد وهي في الأساس مجهولة القائل؛ إذ إنه يرى أن "الاعتماد على الشعر أصلا في تقعيد القواعد النحوية نوع من الخط المنهجي"<sup>(١)</sup>، فالشعر له أسلوبه الخاص من حيث العاطفة والتزام الوزن والقافية ولهذا لا بد أن يفصل بين أسلوب الشعر الذي يهتم بالموسيقى والعاطفة، وأسلوب النثر بعقلانيته وطرق تعبيره وبناء الجملة، وبالتالي فلا بد "أن تكون القواعد المستنبطة من الشعر للشعر فقط، دون أن نفكر في تحكيمها في النثر، وأن نحاول دراسة النثر في نصوصه الموثقة، لنقعد له هو أيضا"<sup>(٢)</sup>، وفيما يلي سأعرض كيف تناول عالمنا هذه الفكرة من خلال تناوله لها في مجمل ثلاثة فصول في هذا العمل.

تحدث عالمنا في البداية عن نشأة القراءات القرآنية؛ فتحدث عن تدوين القرآن، وعن المراحل التي مر بها في التدوين، حيث إنه جمع في البداية في عهد أبي بكر الصديق وقد أمر زيدا بن ثابت بجمعه، وبعد أن اختلف الناس حول قراءاته بعد الفتوحات الإسلامية جمعه عثمان بن عفان في مصحف إمام وأمر بحرق ما سواه من الصحف الأخرى.<sup>(٣)</sup>

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ٥٨

(٢) السابق: ٥٨.

(٣) انظر السابق: من ص ٩: ١٢ بتصرف.



ثم تحدث بعد ذلك عن نشأة القراءات، وكيف أنها بدأت من منطلق مفهوم التيسير الذي يحمله قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه"<sup>(١)</sup>، ولكن العلماء اختلفوا حول هذا المفهوم؛ فمنهم من جعلها سبع لغات لسبع قبائل، ومنهم من جعلها سبع قراءات، ومنهم من جعلها سبعة وجوه من الاختلاف، والذين قالوا: إن المراد بلفظة السبعة التوسعة على القارئ لا الحصر، هم (مصطفى صادق الرافعي، الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الصبور شاهين، الدكتور عبد العال سالم)، حيث قالوا: (إن نزول القرآن بهذه اللهجات كان للتيسير والتسهيل. ولكن الأمر لا يترك للهجات على الإطلاق، وإنما المعول على ذلك كله هو السماع من الرسول -صلى الله عليه وسلم- فهذا هو شرط الاختيار، وإلا فلا تصح القراءة)<sup>(٢)</sup>، أما عن الرأي الآخر فقد أعترض عليهم الدكتور صبحي الصالح، قائلاً: إن المراد بلفظ السبعة الحصر لا الكثرة، فهي أوجه سبعة وسعت على الأمة، فبأي وجه قرأ القارئ منها أصاب.<sup>(٣)</sup> ولقد علق عالمنا على مفهوم دكتور صبحي هذا قائلاً بأنه يعطف بمفهومه هذا إلى القراءات أكثر مما يميل إلى الأحرف، وشتان بين المفهومين؛ إذ إن الأحرف السبعة هي "رخصة منذ تتابع نزول الوحي على الرسول، وكان الصحابة يتلقفونه فيتلقونه ويحفظونه، أما القراءات فالعهد بها متأخر نسبياً."<sup>(٤)</sup>

وبعد ذلك تحدث عالمنا عن جمع القرآن في مصحف إمام؛ حيث إنه بعد أن جُمع القرآن في مصحف إمام، لم يستطع عثمان -رضي الله عنه- إغفال ما تواتر من قراءات قرآنية أخرى رخص المصطفى -صلى الله عليه وسلم- قراءاتها؛ ولذلك

(١) صحيح البخاري، للإمام البخاري، تحقيق: د/ محمد تامر، ط ١، دار الأفاق العربية، ٢٠٠٤م: ج ٣/ ١٥٣٩ (حديث رقم ٦٩٣٦).

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ١٢: ١٦ بتصرف.

(٣) انظر مباحث في علوم القرآن، د/ صبحي الصالح، سوريا ١٩٥٨م: ١٣٢، ١٣٣، وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٣.

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤.

أمر بأن تكتب في مصاحف أئمة مختلفة؛ لأنه لا يصح أن ترد صورتان مختلفتان لكلمة حسب قراءتها في نسخة واحدة. (١)

ومن خلال ما سبق يتضح أن القرآن قد دون على سبعة أحرف في عهد عثمان بن عفان، ودون لكل حرف من هذه الأحرف مصحف إمام، وهذه الأحرف السبعة هي التي رخص الله منحها للمسلمين على لسان نبيه، ولكنها تختلف تماما عن مصطلح القراءات السبع -كما يقول عالما-؛ حيث يقول: إنه عندما اجتمع الناس على مصحف إمام وهو مصحف عثمان لم يدم ذلك طويلا، فكثرت الخلاف من أهل البدع حول ما يحتمله رسم المصاحف العثمانية وصاروا يقرأون بما لا تحل تلاوته، فاجتمع المسلمون على أن يختاروا أئمة ثقات من كل مصر اشتهروا بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، حيث أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، وطابقت قراءتهم خط مصحفهم، فكان بالمدينة (أبو جعفر يزيد بن القعقاع، شيبه بن نصاح، نافع بن أبي نعيم)، وبمكة (عبد الله بن كثير، حميد بن قيس الأعرج، محمد بن أبي محيصن)، وبالكوفة (يحيى بن وثاب، عاصم بن أبي إسحاق، سليمان الأعمش، حمزة، الكسائي)، وبالبحرين (عبد الله بن أبي إسحاق، عيسى بن عمر، أبو عمرو بن العلاء، عاصم الجحدري، يعقوب الحضرمي)، وبالشام (عبد الله بن عامر، عطية بن قيس الكلابي، إسماعيل بن عبد الله المهاجر، يحيى بن الحارث الذماري، شريح بن زيد الحضرمي)، ثم جاء بعد ذلك ابن مجاهد واكتفى بإيراد سبعة قراءات لسبعة من هؤلاء الأئمة وهم: (نافع المدني ت ١٦٩هـ، ابن كثير المكي ت ١٢٠هـ، أبو عمرو بن العلاء البصري ت ١٥٤هـ، ابن عامر الشامي ت ١١٨هـ، عاصم ت ١٢٧هـ، حمزة ت ١٥٦هـ، الكسائي ت ١٨٩هـ)؛ فاشتهرت قراءتهم وكتب لها الذبوع. (٢)

يقول عالما: إن اختيارات ابن مجاهد لهؤلاء السبعة كانت مجرد صدفة، ومع ذبوع هذه القراءات تسرب إلى بعض النفوس من أن قراءات هؤلاء السبعة هي المرادة

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٦، ١٧ بتصرف.

(٢) انظر السابق: من ١٧: ١٩ بتصرف.



بالأحرف السبعة التي وردت في الحديث النبوي؛ ولكن هذا ليس بصحيح فهناك فرق بينهم فالأحرف السبع: هي تلك الأوجه التي أُبيح للأمة أن تقرأ بها وتجري عليها على سبيل التوسعة والتيسير، أما القراءات السبع: فهي اختيار ابن مجاهد من بين القراءات التي نشأت في الأمصار، بعد أن أرسل إليها المصحف الإمام، ثم استحدث العلماء بعد ذلك ضوابط للحكم على القراءات بالقبول أو عدمه؛ وهي:

١- صحة السند.

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣- موافقة العربية ولو بوجه.

فظهر بذلك بما سمي بالقراءات العشر والقراءات الأربعة عشر (١).

وبناءً على تلك الضوابط رفض عالمنا القراءة بالقياس المطلق، وقال: إنها غير جائزة؛ إذ إنها ليس لها أصل ترجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء تعتمد عليه، فلا بد من إسنادها إلى صحابي أخذها عن الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ويرى عالمنا: أنه يجوز القياس على القراءة التي تكون من قبيل الأداء، وذلك عند غموض وجه الأداء، أما ما قرأ بالمعنى فهو مرفوض رفضاً قاطعاً، وفي نهاية الحديث رأى عالمنا؛ أنه يجب أن يُتعبد بالقراءات التي تتوافر فيها مقاييس الصحة وتقبل من الجميع، وأنها أجدر بالدرس النحوي واستنباط القواعد منها وأكثر وثوقاً من النصوص اللغوية الأخرى، وبما في ذلك الشاذ منها -حتى وإن لم يكن متعبداً بها- ولهذا يرى عالمنا: إن مواقف النحاة من مصادر النحو بعامة\* بحاجة إلى إعادة نظر. (٢).

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ١٩: ٢١ بتصرف.

\* مصادر النحو: هي النصوص اللغوية التي سمعت عن العرب أنفسهم، أو نقلت مدونة عنهم، أو كانت نوعاً من القياس. انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٢٩.

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٢٤: ٢٦ بتصرف.

هذا عن التمهيد الذي مهد به عالمنا لحديثه عن فصوله الثلاثة في مؤلفه، وهي: (مصادر النحو العربي- النحاة والقراءات- دور القراءات في التقعيد)، وفيما يلي سأعرض هذه الفصول الثلاثة إجمالاً؛ موضحة فيها آراء عالمنا وما ذهب إليه في عرض القضايا الأساسية التي تناولها في مؤلفه هذا.

في البداية تحدث عالمنا عن تاريخ تقعيد اللغة بشكل مختصر، والمراحل التي مرت بها، وكيف قعدتها النحويون، وما سبب هذا التقعيد؛ إذ إن السبب الأساسي في تقعيد اللغة هو الخوف من تحريف الآيات القرآنية، لا من انتشار اللحن فحسب، فكانت بدايات هذا التقعيد هو ضبط النص القرآني على يد أبي الأسود الدؤلي وهو في هذا الوقت لم يكن يراعي قواعد لغوية يعرفها، وإنما كان ضبطه بناءً على ما تلاقه من القرآن عن سبقه من حَفَظَتَه، ثم تتالت الخطوات بعد ذلك في التقعيد حتى وصل النحو العربي إلى صورته التي نعهدنا عليه الآن، فبدايات النحو كانت نابعة في الأساس من القرآن الكريم، وأول من اهتموا بهذه الدراسة هم القراء، وأخذت الدراسات تتطور على يد نحاة البصرة، حتى شاركتهم الكوفة في تناولها بعد فترة من الزمن كان النحو فيها قد نضج وأكتمل، فأخذته من البصرة، وأحدثت فيه تغييراً يتصل بالمنهج، والتطبيق.<sup>(١)</sup>

### أولاً: مصادر النحو:

يقول عالمنا: إن اعتماد النحاة الأوائل في استقواء مصادر النحو أتى من مصدرين أساسيين؛ هما:

#### ١) السماع:

وضع النحاة له عاملين أساسيين -شروطاً لقبوله-؛ وهما عاملا المكان والزمان؛ حيث كان لتحديدهما دور بارز في عملية الجمع اللغوي في القديم من حيث قبول أو رفض المادة اللغوية؛ فارتبط المكان بالبدو دون الحضر، وبعض القبائل دون

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٢٩: ٣١ بتصرف.





الأخرى، مثل (قيس، تميم، أسد، هذيل، وبعض الطائيين)، وارتبط الزمان بما قبل منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، وما قبل نهاية القرن الرابع الهجري في البوادي.<sup>(١)</sup>

يقول عالمنا: إنه بالرغم من هذا التحديد إلا أن أدباء هذه الفترة لم يسلموا من النقذات اللغوية التي وجهها إليهم النحاة الأوائل، وهذا دليل على أنهم لم يلتزموا منهج الاستقراء والوصف على طول الخط.<sup>(٢)</sup>

وفي هذه الفترة كان اعتماد النحاة في جمع اللغة على النص المسموع دون المكتوب واستنادهم على المشافهة والتلقي؛ لعدم ثقتهم في النصوص المكتوبة. وافق عالمنا اعتماد النحاة هذا، إلا أنه أخذ عليهم بعض المآخذ على منهجهم في الجمع، وهي:<sup>(٣)</sup>

- ١- عدم استمرارية المشافهة طوال فترة الدراسة.
- ٢- استنباطهم بعض القواعد أحيانا من الشاهد الواحد، وربما كان مجهول القائل، بل إنهم أحيانا كانوا يفترضون عبارات ليس لها وجود نصي صحيح من كلام العرب ثم يمثلون بها للقواعد.
- ٣- أنهم خلطوا في الجمع اللغوي بين الفصحى النموذجية الأدبية واللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، فجاءت مضطربة أحيانا، تختلف فيها الأقوال في المسألة الواحدة، فلو أفردوا كل لغة بمجموعة، وجمعوها على نمط منظم، لكان هذا أفيد بكثير في تنظيمها، وحذف ما يحذف، وإثبات ما يثبت.
- ٤- اعتقادهم أن اللغة شيء يتناقله الأبناء عن الآباء، ولهذا سيطرت العنصرية الجنسية على تفكيرهم، مما أدى إلى عدم الأخذ عن غير العرب بالرغم من فصاحتهم، مثل: ابن المقفع.

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٣١: ٣٤ بتصرف، وانظر البحث اللغوي عند العرب مع

دراسة لقضية التأثير والتأثر: د/ أحمد مختار عمر، القاهرة، ط٦، عالم الكتب، ١٩٨٨م: ٥٠، ٥١.

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٣٤: ٣٦ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ٣٧: ٣٩ بتصرف.

- ٥- خلطهم الشواهد الشعرية بالنثرية، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعهم معاً.
- ٦- افتراضهم أن كل ما سمعوه من العرب الخالص إنما يمثل مرحلة النضوج والكمال في اللغة العربية، وفاتهم أن أية لغة لا بد أن تمر بمراحل من الاضطراب وعدم الاستقرار، أضف إلى ذلك أنهم تجاهلوا باقي اللهجات الأخرى غير لهجة قريش، بالرغم من ذيوعتها وانتشارها وقوة فصاحتها.
- ٧- أنهم لم يكونوا على حق في الربط بين الفصاحة والبداوة؛ لأن اللغة بنت الحاجة والاستعمال، لا تنشأ من فراغ، وإنما هي تجارب وثقافات واحتياجات مختلفة.
- ٨- تحديدهم عصر الاحتجاج بزمن معين حرم اللغة من خير كثير كان يرجى لها، فاللغة كائن اجتماعي لا تثبت على حال واحدة، وإنما تتغير بتغير الزمن وتغير أحواله ومتطلباته، وهذا أدى إلى طرح أشعار عديدة رغم روعتها الفنية، مثل أشعار المتنبي، وابن الرومي، والبحتري، وأبي العلاء المعري.
- ٩- التنافس الشديد بين العلماء وشغفهم في معرفة الجديد وطرحه في مجالس الخلفاء والأمراء؛ دفع بعضهم إلى التزيد والاختلاق.
- وبعد أن دون عالمنا هذه المآخذ أخذ يستعرض قنوات السماع واحدةً تلو الأخرى فتناول الشعر، ثم الحديث النبوي، ثم القرآن الكريم وقراءاته.

### (أ) الشعر.

- وفي هذا الجانب تحدث عالمنا عن مواقف النحاة من الشعر والشعراء أنفسهم؛ حيث إنهم قد اهتموا به اهتماماً كبيراً، فكان اعتمادهم الأساسي في الاستشهاد؛ لعدة أمور منها<sup>(١)</sup>:
- ١- المنزلة العظيمة التي تمتع بها في نفوس العرب الأوائل، فكان ديوانهم الذي يرجعون إليه، وسجل حياتهم الذي يتباهون به.

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٠، ٤١ بتصرف.





٢- أنه كان يفسر أحياناً بعض مفردات القرآن الكريم؛ وتمثل ذلك في سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس -رضى الله عنه-، فقد روى أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر.<sup>(١)</sup>

٣- قلة ما وصل إليهم من نثر العصر الجاهلي، واعتقادهم أن رواية الشعر أدق وأيسر بكثير من رواية النثر.

٤- أن معظم ما وجدوه من محفوظ القبائل العربية من تراثهم اللغوي كان من الشعر لا من النثر؛ ففرض الطابع الشعري على دراستهم بحكم ظروف العصر.

٥- أنهم نظروا إلى الشعراء المعتد بروايتهم نظرة احترام وتقدير.

ولقد كان موقف النحاة هذا وأساس اعتمادهم على الشعر هو غرابة واستصعاب ألفاظه وتراكيبه، وهذه السمات هي المطلب الأساسي في المادة اللغوية من حيث النقاوة والأصالة.<sup>(٢)</sup>

### أما عن موقفهم من الشعراء أنفسهم فتمثل في ثلاثة أسس:

**الأساس الأول:** تفضيلهم للعصر، لا للمادة الشعرية المدروسة؛ فمن عاصر عصر الاحتجاج فشعره مقبول، أما من أتى بعد ذلك من العصر الحديث فشعره محكوم عليه بالفساد والتزييف.<sup>(٣)</sup>

**الأساس الثاني:** نظروا بعين الارتياب إلى الشعراء الذين عاشوا في الحضر، واختلطوا بالناس؛ خوفاً من خفوت وعورتهم وليونة وحشنتهم.<sup>(٤)</sup>

(١) "سئل عن الزنيم فقال: هو الدعوي الملقق، ألم تسمع إلى قول الشاعر:

زنيم تداعاه الرجال زيادة      كما زيد في عرض الأديم الأكارغ

وسئل عن قوله عز وجل (وَاللَّيْلُ وَمَا وَسَقَ) [الانشقاق ١٧] فقال: وما جمع، ألم تسمع إلى قول الراجز:

إن لنا قلائصاً حقائفاً      مستوسقات لو يجدن سائقاً، وكانت هذه هي أول رواية تاريخية وردت عن

الاستشهاد بالشعر في تفسير مفردات القرآن الكريم. مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٠، ٤١

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٢ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٤٣.

(٤) انظر السابق: ٤٤.



الأساس الثالث: "اعتقادهم أن الشاعر الفذ السليم الفطرة هو الذي تجيء اللغة على لسانه سليقة وطبعاً، لا تعمداً وتكلفاً".<sup>(١)</sup>

يقول عالمنا: إنه بالرغم من هذه الشروط والأسس التي وضعها النحاة للشعر والشعراء؛ إلا إنه كان هناك موقفان آخران؛ موقف يخطئ بعض شعراء عصر الاحتجاج، ويقول: إنهم ليسوا معصومين من الخطأ، فمن الممكن أن تتسرب بعض الأخطاء إلى أشعارهم، وأن معنى حجية النصوص لا يعني ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التععيد اللغوي.<sup>(٢)</sup>

أما الموقف الثاني: فيقول عالمنا: إنه "على الرغم مما نحس في هذا الرأي\* من وجهة فهو يتعارض مع الموقف الوصفي\* الذي يفترض في الباحث اللغوي. فمن المعروف أن أمثال الفرزدق وجريير وغيرهما من الشعراء نطقوا مجارين للعرف اللغوي السائد في بيئاتهم، تحكمهم فيما يقولون لغة أهليهم وذويهم، وما تقتضيه طبيعتهم من أساليب وتراكيب تغاير النثر بطبيعة الحال. كان المفروض إذن أن يوصف ما يقولون دون تدخل من علماء اللغة، ولا بأس أن يحكموا عليه بعد ذلك بأنه قليل الورد في أساليب العرب مثلاً، أو أنه لهجة خاصة بقبيلة ما، أو غير ذلك. أما إذا أطلقنا لهم العنان لكي يحكموا على الشعراء بالخطأ والوهم والغلط - كما قال ابن فارس<sup>(٣)</sup> - فإننا نفتح بذلك باباً واسع الفوهة للطعن في الواقع اللغوي، وذلك يجر على اللغة من الوبال وسوء العاقبة ما نحن في غنى عنه".<sup>(٤)</sup>

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٤.

(٢) انظر السابق: من ٤٥: ٤٧ بتصرف. هذا الموقف كان للمبرد، وعيسى بن عمر عندما خطأ النابغة، وابن

أبي إسحاق الحضرمي عندما خطأ الفرزدق.

\* هذا الرأي: المقصود به الموقف الأول.

\* الموقف الوصفي: المقصود به الموقف الثاني.

(٣) انظر رأي ابن فارس، مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٦.

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٧، ٤٨.



وكلا الموقفين لم يكتب لهما حياة في الدرس اللغوي، حيث قَبِلَ النحاة كل النصوص المنسوبة لعصر الاحتجاج والتزموا بها في التقعيد -كما يقول عالمنا-. وبعد أن عرض عالمنا هذه الأسباب والأسس التي دفعت النحاة لعدِّ الشعر مصدرا من مصادر التقعيد اللغوي، أيد رأيه في هذا الموقف قائلاً: إنه "إذا كانت غالبية الشواهد موثقة لدى النحاة، فإنه قد أصاب بعضها ما أصاب النصوص الأدبية بوجه عام من تزييد وتحريف وانتحال، وكان أن وجدت كثرة من الشواهد الموضوعية، هذا إلى جانب ما حدث كثيرا من اختلاف في نسبة بعض الشواهد إلى قائلها، أو خلاف في رواية بعضها الآخر. ويرجع ذلك -في غالب أحواله- إلى أثر الرواية الشفوية في تداول هذه النصوص وتناقلها أكثر من قرنين من الزمن قبل أن تدون في الكتب."<sup>(١)</sup>

فما سبق يمثل ظواهر ضعف في الشواهد الشعرية في رأي عالمنا، بل ويعتبرها أبرز مطعن يمكن أن يوجه إلى النحاة؛ حيث يقول: إن "الاعتماد على الشعر أصلا في تقعيد القواعد النحوية نوع من الخط المنهجي"<sup>(٢)</sup>، فعالمنا يرى أن الشعر له أسلوبه وتراكيبه الخاصة التي تختلف عن النثر تماما من حيث العاطفة والتزام الوزن والقافية، ويرى أنه لا بد أن يفصل بين أسلوب الشعر الذي يهتم بالموسيقى والعاطفة وبين أسلوب النثر بعقلانيته وطرق تعبيره وبناء الجملة؛ حيث يقول: إنه يجب "أن تكون القواعد المستنبطة من الشعر للشعر فقط، دون أن نفكر في تحكيمها في النثر، وأن نحاول دراسة النثر في نصوصه الموثقة، لنقعد له هو أيضا"<sup>(٣)</sup>

## ب) الحديث النبوي.

أما في جانب الحديث النبوي فتحدث عالمنا عن أهمية الحديث النبوي في التقعيد باعتباره أفصح نماذج النثر بعد القرآن الكريم وأروعها وأدقها من حيث الأسلوب، فهو الذي صدر من فم أفصح وأبلغ البشر رسول الله -صلى الله عليه

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٤٨، ٤٩.

(٢) السابق: ٥٨.

(٣) السابق: ٥٨.

وسلم-، ثم تحدث بعد ذلك عن مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث؛ يقول: على الرغم من أن الحديث قد دون في عصر الاستشهاد باللغة وبذل العلماء جهداً كبيراً في توثيقه ونسبته إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ إلا أن النحاة لم يهتموا به قديماً إلا في القرنين السابع والثامن الهجريين، فنجد مثلاً سيبويه لم يعتمد على الحديث في كتابه إلا في سبعة مواضع فقط جعلها محل نقاش ومدارسة في إثبات قاعدة ما، ولكن هذه المواضع قليلة جداً بالقياس إلى ما ورد في كتابه من شعر وآيات قرآنية. (١)

ثم ذكر عالمنا أيضاً بعض العلماء الذين استشهدوا بالحديث، مثل (الكسائي ت١٨٩هـ، والفراء ت٢١٥هـ، والمبرد ت٢٨٦هـ، وابن جني ت٣٩٢هـ)؛ فقال: إن هؤلاء النحاة وغيرهم الكثير من علماء النحو قد استشهدوا بالحديث النبوي في مسائل صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، ولكن هذا الاستشهاد كان قليلاً بالقياس إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر. (٢)

هذا عن الجانب التطبيقي أما عن الجانب النظري؛ فيقول عالمنا: إنه لم يصادفه في مؤلفات هؤلاء العلماء شيء يتصل بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي التي اشتعل فيها الجدل في القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث انقسم فيها اللغويون تجاه هذه القضية إلى ثلاث فئات (٣):

١- فئة منعت الاستشهاد بالحديث، وحجتهم في المنع؛ أن الأحاديث النبوية قد نقلت بالمعنى، وأنها وقع فيها الكثير من اللحن، وتزعم هذا الفريق (أبو حيان - ابن الضائع).

٢- فئة توسطت بين المنع والجواز؛ حيث منعت ما جاء بالمعنى وجوزت ما جاء نصاً من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دون تغيير، وصاحب هذا المذهب هو الإمام أبو الحسن الشاطبي ت٧٩٠هـ، وقارب هذا المذهب السيوطي، وهذا

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٨٥: ٦٢ بتصرف.

(٢) انظر السابق: من ٦٢: ٦٥ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ٦٥: ٦٨ بتصرف.





المذهب يوافق إلى حد كبير المذهب الأول وذلك في رفضه الأساسي للحديث المروي بالمعنى.

٣- فئة جوزت الاستشهاد بالحديث النبوي؛ وحجتهم في الاجازة هي أن التغيير كان في عصر الاحتجاج، كما أن النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة، فالخلاف هنا يكون فيما لم يدون لا فيما دون، وأصحاب هذا المذهب، هم (ابن خروف ت٦٠٩هـ، وابن مالك ت٦٧٢هـ، والرضي ت٦٨٤هـ، والدماميني ت٨٢٧هـ)، وتبعهم في هذا المسلك العديد من النحاة المتأخرين مثل (ابن الناظم ت٦٨٦هـ، وابن هشام ت٧٦١هـ، والأشموني ت٩٢٩هـ، وغيرهم).

وبعد أن عرض عالمنا هذه الاتجاهات الثلاثة علق عليها برأي قال فيه: إن المانعين وإن كانوا قد اجتهدوا فأخطأوا في حججهم الثلاثة فهي حجج لا تتصل بالواقع وإنما هي افتراضات؛ فالنحاة القدماء قد استشهدوا بالحديث النبوي، بل إن أبا حيان نفسه قد استشهد بالحديث، وهذا يدل على أن موقفه من ابن مالك كان موقفاً شخصياً، لا منهجياً، أما حجة الرواية بالمعنى فلا يصح أن تكون دليلاً فكما أن هناك أحاديث قد رويت بالمعنى فهناك أيضاً أحاديث قد رويت باللفظ تشدد المحدثون في روايتها، أما قولهم بوقوع اللحن في الحديث لروايته عن الأعاجم؛ فهذا لم يكن شأن الحديث فقط، بل كان موجوداً في الشعر والنثر، أضف إلى ذلك أن أساليب الجمع العلمي وطرق تصفية الحديث وتنقيته توفر لها ما لم يتوفر للشعر والنثر.<sup>(١)</sup>

أما عن المجوزين فنناقش عالمنا قولهم بأن الأحاديث دونت في الصدر الأول قبل فساد اللغة؛ حيث إن الحديث قد دون في أواخر القرن الأول الهجري والقرن الثاني الهجري، ففي الصدر الأول انتشرت الفتوحات الإسلامية مما أدى إلى انتشار اللحن، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحديث قد دون بعضه بعد أن دخل اللغة بعض الفساد، لكن بالرغم من هذا كان هناك احتياط من أئمة الحديث في تحريم

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٦٩ : ٧١ بتصرف.

لرواية الحديث، وهذا يرجح أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول قد دونت بألفاظها فيحتاج بها. (١)

أما عن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي عند مجمع اللغة العربية فقد علق عالمنا على احتجاجهم بالأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة، قائلاً: إن هذا يعني "أن الحديث إذا روي بألفاظ مختلفة لمعنى واحد لا يجوز الاحتجاج به، والرأي أنه إذا ثبتت روايته عن لا يتهم، في رواية مشهورة، ولم يطعن بها بعض المحدثين بوجه الراوي أو نسيانه، يجوز الاحتجاج به. فقد يكون مرجع التغيير في اللفظ تعدد مواقف القول". (٢) فعروية الراوي وفصاحته هي المقياس عند عالمنا في الأخذ بروايته، حتى وإن اختلفت ألفاظها مع قول الرسول -صلى الله عليه وسلم. (٣)

### ج) القرآن الكريم.

وفي هذا الجانب قال عالمنا: إن العلماء قد اعتمدوا على القرآن الكريم في دراستهم للقواعد مثلما اعتمدوا على الشعر -فهو أفصح وأصدق نص لغوي يمكن أن يعتمد عليه-، كما إنه هو السبب الرئيسي في وضع النحو العربي خوفاً من أن تمتد إليه يد التحريف، ثم تطورت الدراسات بعد ذلك وأصبح النحو العربي علماً مستقلاً عن الأعمال القرآنية، وصار له علماء وطلابه الذين يطلبون دراسته وبالرغم من هذا الاستقلال إلا إنه ارتبط بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، حيث اعتمد النحاة القدماء على القرآن الكريم مصدراً للتفصيل النحوي. (٤)

ولقد ظهر ذلك من خلال كتاب سيبويه عندما أجرى عالمنا إحصاء للشواهد القرآنية والشعرية والأحاديث النبوية في الجزء الأول من كتابه؛ فوجده قد اعتمد القرآن الكريم مصدراً من مصادر السماع عنده، وهو بذلك قد أثبت عكس ما قاله الدكتور محمد عيد: من أن سيبويه قد تغافل تغافلاً نسبياً في كتابه عن آيات

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٧١، ٧٢ بتصرف.

(٢) السابق: ٧٣.

(٣) انظر السابق: ٧٢، ٧٣ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٧٣، ٧٤ بتصرف.



القرآن<sup>(١)</sup>، ثم عضد رأيه بنتائج الإحصاء التي توصل إليها الدكتور محمد إبراهيم عبادة عندما درس الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه؛ حيث إن الدكتور عبادة قد أثبت استشهاد سيبويه بالقرآن الكريم في ١٨٩ مسألة من مسائل كتاب الكتاب<sup>(٢)</sup>، ومن خلال ذلك رأى عالمنا أن سيبويه وغيره من النحاة القدماء لم يغفلوا الاستشهاد بالقرآن الكريم، وإنما تحققت هذه الظاهرة في الكتب التي تلتها في القرنين الثالث والرابع باستثناء كتب إعراب القرآن ومعانيه؛ حيث جاءت هذه الكتب ممتلئة بالشواهد الشعرية، حتى انصرف لفظ (الشاهد) عرفياً إلى معنى الشعر، وكان هذا بفعل النحاة على الرغم من اعترافهم بأن القرآن الكريم أهم مصدر للشواهد وأوثقها، وهذا كله أدى إلى حدوث الأحكام الجائرة على النصوص الموثقة من الأحاديث النبوية والقراءات القرآنية.<sup>(٣)</sup>

#### د) القراءات.

وفي هذا الجانب عرض عالمنا موقف النحاة من القراءات القرآنية بين النظرية والتطبيق، فقال: إن النحاة من حيث النظرية قبلوا كل القراءات سواء المتواتر منها أو الأحاد أو الشاذ واحتجوا بهم جميعاً، أما من حيث التطبيق فاختلّفوا فمنهم من رفض بعض القراءات ومنهم من ضعفها، ووصفها بالرداءة والوهم إلى غير ذلك من الأوصاف، وهناك من رمى القراء بضعف الدراية ووصفهم باللحن وحجتهم في ذلك هو عدم تحمل القراءة لقياس النحو وطريقة تدارس النصوص، ولهذا السبب فصلوا علم النحو عن علم القراءات وصار لكل علم مجال يختلف عن الآخر، وبهذا أصبحت القراءات مجالاً لتطبيق القواعد وليست مصدرًا تؤخذ منه القواعد.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٧٤، ٧٥ بتصرف، وانظر الرواية والاستشهاد باللغة، د/ محمد عيد، القاهرة، ١٩٧٢م: ١٢٣

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٧٦، ٧٧، وانظر الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، د/ محمد إبراهيم مصطفى عبادة، دكتوراه بمكتبة دار العلوم بالقاهرة: ٩٧، ٩٨

(٣) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٧٧، ٧٨ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٧٨: ٨٠ بتصرف.

وهنا رفض عالمنا أن تكون القراءات مجالا للتطبيق على القواعد فحسب؛ ثم قال: إنه كان يجب على النحاة أن يقبلوا القراءات، ويعتمدها مصدرًا من مصادر التقعيد النحوي، لكن هذا لم يحدث فقد قبل النحاة منها ما تواءم مع ما استنتج من قواعد النحو ورفضوا منها ما تعارض معها. (١)

ولقد فسر عالمنا هذا الموقف المتعارض بين القبول والرفض؛ حيث قال: "إن ذلك يرجع -من وجهة نظرنا- إلى عيب أساسي في الجمع اللغوي بعامة، إذ خلط النحاة بين الفصحى واللهجات في الجمع، ومن ثم كان التقعيد معتمدًا على أكثر من لهجة قبلية، فاهتم النحاة بالغالب الشائع والمشهور المتداول، وانعطفوا بالباقي إلى جانب الشذوذ أو الضرورة الشعرية أو القلة أو الندرة، وما إلى ذلك من مصطلحات ترجع في أساسها إلى هذا العيب الكبير... فلو أنهم فرقوا بين الفصحى الأدبية العامة المتمثلة في لغة القرآن -دون قراءاته- والأحاديث النبوية الشريفة -باستثناء ما كان يخاطب به الرسول بعض الأقسام تبعًا للهجاتهم- لو أنهم فرقوا بينها وبين اللهجات لما حدث هذا الخلط المنهجي الذي نتجت عنه ويلات كثيرة." (٢)

## ٢) القياس:

المصدر الثاني من مصادر النحو العربي، "وإذا كان السماع يمثل الرافد الأول لإنماء النحو العربي فإن القياس -بعد أن نضج في أذهان الدارسين الأوائل- أصبح الرافد الثاني. ويمرور الزمن وانحسار الرواية عن العرب، وانقطاع المدد اللغوي الذي كان زاد الباحثين ومجال استقراءهم، صار القياس أهم أعمدة التقعيد اللغوي" (٣)، ثم بعد ذلك "انتهت العلاقة بين السماع والقياس عند نحاة القرن الرابع إلى تلك الصور التي نسقها ابن جني في خصائصه، وأدار حولها كثيرًا من النقاش والجدل.

- ١- فمنها ما فشا في الاستعمال وقوى في القياس...
- ٢- ومنها المطرد في الاستعمال الشاذ عن القياس...
- ٣- ومنها القوي في القياس الشاذ في الاستعمال...

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨٠ بتصرف.

(٢) السابق: ٧٩، ٨٠.

(٣) السابق: ٨٤.



٤- ومنها الشاذ قياساً واستعمالاً...<sup>(١)</sup>

ولقد اعترض عالمنا على رأي ابن جني المتناقض في اعتماده على القياس والسمع؛ يقول عالمنا: إنه عند النظر إلى أقوال ابن جني نراه يقدم السماع على القياس في القول، وذلك مثلاً من قوله في (باب تعارض السماع والقياس)، "إذا تعارضتا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"<sup>(٢)</sup>، لكنه عند التطبيق خالف ذلك، وظهر عنده تقديسه للقياس.<sup>(٣)</sup>

ثم ع ضد عالمنا استنتاجه هذا بقوله: إنه قد "بلغ من تقديس ابن جني للقياس أنه ينبهنا إلى أن ننظر فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور؛ فإن كان ذلك العربي فصيحاً فيما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، لكنه لم يرد به استعمال عن غير هذا العربي، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده، ولم نقطع عليه بالخطأ، فإن لم يكن القياس معضداً له ومسوغاً لما جاء به، فينبغي أن يرد، لأنه خالف القياس والسمع جميعاً، فلم تنب له عصمة تضيفه، ولا مسكة تجمع شعاعه."<sup>(٤)</sup>

فالأساس عند ابن جني فيما أورده العربي هو القياس، وذلك على الرغم من إثبات فصاحة العربي منذ البداية -كما يقول عالمنا-.

وهنا رفض عالمنا تقديس ابن جني القياس قائلاً: إنه لا بد في القياس أن يبنى على الكثير الشائع، فإذا خالف القياس الاستعمال المطرد فلا يقبل، وذلك لعدة أسباب<sup>(٥)</sup>:

١- أن اعتماد النحويين على القياس في وضع القواعد العامة، أدى إلى إهدار الكثير من الاستعمالات التي كان ينطق بها العربي الفصيح، ورفض بعض المرويات المخالفة لأحكامهم وقوانينهم القائمة على القياس، فهذا أدى بهم إلى محاولة تأييدهم لهذه القوانين التي انتهوا إليها والأقيسة التي ارتأوها، "فاضطروا إلى

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨٤، ٨٥.

(٢) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط٢، بيروت: ١١٧.

(٣) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨٦، ٨٧، بتصرف.

(٤) السابق: ٨٦، ٨٧، وانظر الخصائص: ج ١/ ٣٨٥، ٣٨٧.

(٥) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٨٧: ٨٩ بتصرف.





البحث في المرويات علمهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة، وهكذا لم يجدوا بداً من تجاوز ما تقرر قبل من أساليب لتناول المرويات، في محاولة لتفنيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد"<sup>(١)</sup>.

٢- أن الأخذ بالقياس؛ أدى إلى تضخم اللغة، وظهر مواضع النقص فيها.  
٣- أنهم بناءً على الأقيسة التي استنبطوها، قالوا بخطأ بعض التركيبات؛ فإذا تبين لهم أنها من الاستعمالات القرآنية، التمسوا لها التخريجات المختلفة.  
٤- أن أخذهم بالقياس أدى بهم أحياناً إلى رفض بعض القراءات القرآنية صحيحة السند المخالفة للقياس.

ولقد قيل إن القياس قد نشأ نشأة متأثر فيها بالمنطق اليوناني وبعلم الكلام، لكن عالمنا رفض رأي من قال ذلك\*؛ حيث قال: إن "النظرة الفاحصة للمنهج الذي اختطه النحاة العرب تكشف عن أن القياس في النحو العربي قد نشأ نشأة فطرية، فقد بدأ نشاطهم اللغوي بجمع المادة المروية من أفواه الأعراب، إما باستقبالهم وإما بالرحلة إليهم. وحينما أحسوا بوجود وفرة لغوية يمكن استقراؤها، قاموا بدراساتها وفحصها مستنبطين منها القواعد المستقاة في المادة اللغوية المجموعة مقياساً ينظر في ضوءه لما يقال بعد ذلك. أو بتعبير آخر: أصبحت هذه القواعد مقياساً للصواب أو الخطأ اللغويين، فما وافقها كان صواباً، وما خالفها كان خروجاً على المؤلف الشائع في العربية فسماه بعضهم شذوذاً أو ضرورة، وتخفف بعضهم قليلاً من حدة الوصف فسمى ما خالفه لغات."<sup>(٢)</sup>

فعالمننا يرى: أن "القياس النحوي يفترق عن القياس المنطقي، إذ القياس النحوي يعتمد أساساً على السير من الأمثلة الجزئية إلى القاعدة الكلية، أما المنطقي فعلى

(١) مناهج البحث عند النحاة العرب، على أبو المكارم، دكتوراه بدار العلوم القاهرة: ٣٧٦  
\* رأي الدكتور عبد العال سالم، انظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم، القاهرة، ١٩٦٨م: ٩١، ورأي الدكتور مهدي المخزومي، انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨م: ٤١، ٤٢، وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨١.  
(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨١، ٨٢.





العكس من ذلك، يسير من الكلي إلى الجزئي<sup>(١)</sup>، ولكن هذا لا يعني عدم تأثر اللغة بغيرها من العلوم الأخرى، وبالأخص في فترة انتشار الفتوحات الإسلامية ونشاط حركة الترجمة في القرن الرابع الهجري.

تأثرت اللغة إذن بهذه العوامل -كما يقول عالمنا-؛ وأدى ذلك إلى التأثر بالمنطق الأرسطي وبالمنهج الفلسفي في الفكر العربي، لكن هذا كله كان بعد فترة بدايات النحو وليس في نشأته.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال ما سبق تبين لي أن عالمنا يدافع عن منهج السماع ويعطيه الأولوية في وضع قواعد اللغة، حيث يرى أن يكون الاعتماد الأول عند النحاة هو السماع وبالأخص القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف، فعلى الرغم من اعتراف عالمنا بمكانة القياس في اللغة ودوره في استخدام اللغة استخداماً سليماً وتماسكها، إلا إنه يرى أن "التمسك به أمام المسموعات يعد خطأ منهجياً؛ لأن اللغة لا تخضع للأحكام العقلية، ولا تجرى وفق الأسس المنطقية؛ لأنها ليست ثابتة"<sup>(٣)</sup>

ولقد أخذ عالمنا بعض المآخذ على الكوفيين في بعض المواضع جمعتها في الآتي:

١- أن اعتدادهم بالحديث واحتجاجهم به لم "يكن بالكثرة التي تقتضيها نظرتهم للسماع واعتدادهم بلغات الأعراب جميعاً فعلى الرغم... من استشهاد الكسائي والفراء بالحديث الشريف في بعض المواطن على إثبات حكم نحوي أو نفيه، فإن ذلك لا يمثل ظاهرة تستحق الدرس عند الكوفيين، شأنهم في ذلك شأن البصريين تجاه المصدر."<sup>(٤)</sup>

وهنا أنكر عالمنا على الكوفيين؛ أخذهم بلغات الأعراب وعدم الاعتماد على الحديث النبوي، ولكنه برر لهم هذا؛ قائلاً: إنهم ربما قد "وجدوا في القرآن وقراءاته - من بين النصوص الدينية- بغيتهم، فلم يكونوا بحاجة إلى رافد آخر من الحديث

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٨٢.

(٢) انظر السابق: ٨٣ بتصرف.

(٣) السابق: ٩٤، وانظر الدرس النحوي في بغداد، د/ مهدي المخزومي، بغداد، ١٩٧٥م: ٥٦.

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٩٩.

النبوي غير أن هذا لا يهون من شأن هذا الأخذ على الكوفيين. وإن كانوا... أكثر استشهادا بالحديث من البصريين." (١)

٢- "كان لتلمذتهم على أيدي البصريين أثر في أن حكموا بعض المقاييس في الآيات القرآنية، دون أن يتركوا الشواهد فيصلا في هذه الموضوعات." (٢)

٣- "خطأوا بعض القراءات القرآنية ووقفوا منها موقفاً مشابهاً لمذهب البصريين" (٣)، حتى وإن كانوا أقل تخطئة من البصريين، فإن هذا لا يغفر لهم تهجمهم أحيانا على بعض القراءات.

وفي هذه النقطة رجح عالمنا رأي الدكتور أحمد مختار، حينما قال: إن "الكوفيين كانوا أقل تخطئة للقراءات، وأكثر قبولا لها من البصريين، ولكن ذلك لا يرجع -في نظرنا- إلى احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، وإنما يرجع إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثل الواحد، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم، ومن هنا قلت تخطئتهم لها." (٤)

٤- "إن مذهبهم -على الرغم مما فيه من يسر وسهولة- يعاب بكثرة القواعد الناتجة عنه، والمفروض في اللغة أن تكون ذات ظواهر مطردة منسجمة موحدة. وهذا ما حاول البصريون القيام به، غير أن منحى الكوفيين محمود من ناحية أخرى؛ لأن البصريين... لم يستقصوا جميع المروي، وبعبارة مركزة؛ يمكن أن يوسم المذهب البصري بأنه قريب من المنهج التعليمي، على حين يقترب منهج الكوفيين كثيرا من المنهج اللغوي." (٥)

٥- "ترددهم بين الدليل النقلى والدليل العقلي." (٦)

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٩٩.

(٢) السابق: ١٠٢.

(٣) السابق: ١٠٢.

(٤) البحث اللغوي عند العرب: ٣٢.

(٥) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٠٤.

(٦) السابق: الصفحة نفسها.





هذا بالنسبة لما أخذ على الكوفيين أما البصريين فقد أخذ عليهم عالماً بعض المآخذ أيضاً، وهي:

١- "تحديد القبائل التي يؤخذ عنها، وتفسيرهم ذلك ببعدها عن الاختلاط غير سليم منهجياً، وغير مقبول عقلياً؛ إذ كيف يعقل أن تظل هذه القبائل البادية حبيسة شعابها، ودون أن تختلط بغيرها، ومغلقة على نفسها دون أن تسعى وراء الرزق؟" (١)

٢- أنهم لم ينزلوا الحديث منزلة لائقة، ولم يتخذوه مرجعاً هاماً في دراستهم، ومن ثم فقد كان اعتمادهم الكبير على لغة الأعراب وأشعارهم، وحرموا اللغة من مورد عذب كالحديث النبوي، وقد كان يجدر بهم أن يتخذوه مصدراً أساسياً في التقعيد اللغوي. (٢)

٣- عدم احتلال القرآن الكريم مكاناً لائقاً في دراستهم اللغوية، فقد كان هناك تغافل نسبي عن نصوصه في مؤلفاتهم، وحينما يستشهدون به "فلا بد أن يكون بجواره شعر يعزز أو أصل يقوى، أو مقياس يدعم، مع أن كثيراً من المسائل كان بالإمكان أن يقوم على القرآن وحده؛ لوضوح وجه الاستشهاد به، ولعدم احتياجه إلى الجدل والمناقشة." (٣)

٤- لم يكن موقفهم من القراءات موقفاً منهجياً مقبولاً، فهم يقبلون منها ما يساير قواعدهم، أما ما يخالفها فمصيره الرفض، حتى وإن صحت روايتها. (٤)

٥- استخدامهم للأقيسة العقلية، أدى بهم إلى كثرة التأويل والتقدير والحكم بالشذوذ أو بالضرورة الشعرية واللجوء إلى الرفض والإنكار، ومحاولة إخضاع الشواهد لهذه المقاييس التي بنوها على الكثير الشائع، مغفلين ما ورد عن العرب من أساليب أخرى صحيحة، غير موضحين مرادهم بالكثرة التي بنوا عليها القواعد، وإن كان اعتمادهم هذا على الكثير مما يحمد لهم؛ لأن القواعد في كل العلوم تؤسس على

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٩٤.

(٢) انظر السابق: ٩٢ بتصرف.

(٣) السابق: ٩٢.

(٤) السابق: ٩٢ بتصرف.

الكثير؛ إلا إنهم لم يستقرئوا كل النصوص العربية حتى يحكموا على غيرها بالشذوذ، وهذا أدى إلى تضيق الخناق على العربية وعدم الاعتماد على النصوص الموثقة نظراً لتمسكهم بهذه القواعد والمقاييس التي حكموها فيها.<sup>(١)</sup>

هذا بالنسبة لما ورد عند عالمنا من دراسته لمصادر النحو العربي عند البصريين والكوفيين ورؤيته في الأخذ بها، ومن خلال اطلاعي على ما أورده عالمنا وما أورده الدكتور أحمد مختار، أرى بصحة ما قاله الدكتور أحمد من "أن موقف النحويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، ولا يشذ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهم عنهم. فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم النحوية وهم جميعاً كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعة أو عشرية أو شاذة أو غيرها، وهم جميعاً كانوا لا يتحرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها"<sup>(٢)</sup>، وهذا الرأي يعتبر هو رأي عالمنا أيضاً من خلال عرضه لهذه القضية-موقف المدرستين من القراءات القرآنية- ككل عند البصريين والكوفيين.<sup>(٣)</sup>

## ثانياً: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري

واستكمالاً لمواقف النحاة من القراءات القرآنية فقد خصص لها عالمنا فصلاً تحدث فيه عن مواقف النحاة جميعاً حتى نهاية القرن الرابع الهجري، فدرس آراء كل نحوي على حدة، مقسماً إياهم إلى فريقين:

### (١) فريق المحايدين الأثريين.

يقول عالمنا: إن هذا الفريق هو فريق النحاة الأوائل، الذين سلموا بالقراءات تسليمًا مطلقاً دون أن يتعرضوا لها لا بالخير ولا بالشر، بالإضافة إلى أنهم قد اتخذوها دليلاً من أدلة النحو، وحجة على ما وردت فيه من قواعد، وهؤلاء النحاة

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٩٤ : ٩٦ بتصرف.

(٢) البحث اللغوي عند العرب: ٣٠، ٣١.

(٣) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ٩٠ : ١٠٥.



هم: (عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ت ١١٧هـ، وعيسى بن عمر الثقفي ت ١٤٩هـ، والخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ، ويونس بن حبيب ت ١٨٢هـ، والزجاجي ت ٣٣٧هـ أو ٣٤٠هـ، والسيرافي ت ٣٦٨هـ، وابن فارس ت ٣٩٥هـ)

هؤلاء الأئمة السبعة وصفهم عالمنا بالفريق المحايد الأثري، حيث إنهم لم يتعرضوا للقراءات بالسوء ووقفوا تجاهها موقفاً محايداً، اللهم إلا رأياً واحداً لأبي سعيد السيرافي يفهم منه المعارضة لقراءة من القراءات -كما يقول عالمنا-

يقول السيرافي في قراءة عروة ابن الزبير بتخفيف الدال من (ودع) في قوله تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [الضحى ٣]: "واعلم أن يدع في معنى: يترك، ويذر مثلها، غير أنهم يقولون: ترك يترك تركاً فهو تارك، ولا يقولون: ودع يدع ودعاً فهو وادع، ولا وذر يذر فهو واذر، وإنما يقولون: يدع ودَع في الأمر، ويذر وذَر، لأن الأمر مستقبل أيضاً. وخصوا المستقبل؛ لأن الكلام بالمستقبل أكثر منه بالماضي، لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين، وفعل الأمر مستقبل أيضاً، فكان استعماله فيما كثر أولى. وقد جاء في الشعر ماضياً. قال الشاعر وهو أبو الأسود الدؤلي:

ليت شعري عن خليي ما الذي غاله في الحب حتى ودَّعه

وقال سويد بن أبي كاهل:

فسعى مسعاته في قومه ثم لم يبلغ ولا عجزاً ودَّع

وقد قيل في البيتين جميعاً: إن ودَّع بمعنى ودَّع، فخفف من التشديد<sup>(١)</sup>

يقول عالمنا: إنه قد يفهم من هذا النص المعارضة الضمنية للسيرافي على قراءة التخفيف لعروة ابن الزبير. إلا أن عالمنا قد افترض لأبي سعيد حسن الظن، معللاً له ذلك بعدة أسباب:

١- قال: إنه "ربما لم تبلغه هذه القراءة، ولو بلغت لوقف منها موقفه من مثيلاتها، إكباراً واعتداداً، وأخذاً بما وردت به."<sup>(٢)</sup>

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. مخطوط ١٣٧ نحو، بدار الكتب المصرية: ج ١/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٢٧



٢- أن أبا سعيد كان "لا يفرق في الاستشهاد بين القراءات المتواترة والشاذة، وإنما يعتمد كلا، ويركن إليه في تقرير ما ذهب إليه من قضايا." (١)

٣- "أنه في بعض الأحيان يجعل الظاهرة اللغوية التي تؤيدها قراءة الجمهور، أو القراءة المجمع عليها، أقوى وأصح من التي تؤيدها قراءة القلة... لكن ذلك لا يعني طعناً في القراءة المقابلة، وإنما يعني أن قراءة الجمهور أشهر وأكثر انتشاراً في البيئة اللغوية من غيرها." (٢)

٤- أنه كان ينتصر للقراءة أمام القاعدة، وظهر ذلك عند "اعتراضه على بعض البصريين حين قالوا في قول النابغة: (على حين عاتبت المشيب على الصبا)؛ إنه لو قال: على حين أعاتب، ما كان يجوز أن تفتح حين؛ لأن (أعاتب) معرب. وقال معلقاً على ذلك: وليس هذا بقول مرضي لقوله: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) إنما يبني هذا وما شاكلة لأنه أضيف إلى ما ليس باسم في لفظه." (٣)

وبهذه الأسباب أبرأ عالماً ساحة السيرافي من القول بأنه قد عارض بعض القراءات، نافياً عنه موقف الطعن والتجريح، مدخلاً إياه في فريق النحاة المحايدين الأثريين.

أما باقي النحاة الأثريين المحايدين ما قبل السيرافي وما بعده فلم يتعرضوا للقراءات في أي موضع من مواضع استشاداتهم لا بالطعن، ولا بالرفض.

## (٢) فريق القياسيين.

أبرز ما يميز هذا الفريق هو تعرضه للقراءات وتلحين القراء، والانتصار للقاعدة والتحيز لها أمام القراءة وتأويلها مع ما يناسب مقاييس النحو، وهؤلاء النحاة هم: (أبو عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ، سيبويه ت ١٨٠هـ، الكسائي ت ١٨٩هـ، أبو زكريا الفراء ت ٢٠٧هـ، الأخفش (سعيد بن مسعدة) ت ٢١١هـ، أبو عثمان المازني ت ٢٤٩هـ، المبرد ت ٢٨٥هـ أو ٢٨٦هـ، ثعلب ت ٢٩١هـ، أبو إسحاق الزجاج ت

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٣١

(٢) السابق: ١٣١.

(٣) السابق: ١٣٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ج ١/ ٢٤٦.



٣١٠هـ، ابن السراج ت ٣١٦هـ، أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ، ابن خالويه ت ٣٧٠هـ، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، ابن جني ت ٣٩٢هـ).  
وفي هذا الجانب كان لعالمنا رأي واضح وهو رفض موقف هؤلاء النحاة الرافضين لبعض القراءات، واخضاعها لمقاييس النحو، ووصف بعضها باللحن والضعف، فرفض عالمنا موقفهم هذا تجاه القراءات، وقال بأنه كان يجب أن يحدث العكس، وأن يُخضع القياس للقراءة وتُبنى القاعدة عليها وليس العكس، ما دامت القراءة "موثقة السند ولا عيب بعد ذلك أن توصف بقلة الورد، أو تنسب إلى موطنها الأصلي إن كانت لهجة قبيلة معينة"<sup>(١)</sup>، أما أن ترفض وتوصف باللحن والضعف فهذا ما رفضه عالمنا، وفيما يلي سأعرض اثنين من هؤلاء العلماء، ليكونا أنموذجاً على عرض فكرة عالمنا:

#### أ) أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

قال عنه عالمنا بأنه له رأيين رأياً أثرياً محايداً، ورأياً آخر قياسياً يلحن فيه القراء وينتصر للقاعدة أمام القراءة الواردة عن بعضهم.  
• مثال على موقفه الأول:

"قراءته قوله تعالى: (يَا صَالِحِيتَا) [الأعراف ٧٧]، حيث أبقى الياء ساكنة وقبلها ضمة. والقاعدة أن تقلب في هذه الحالة واوا مناسبة للضمة مثل موقن وموسر. وقد وصم سيبويه هذه اللغة بالضعف"<sup>(٢)</sup>

• مثال على موقفه الثاني:

"قرأ حمزة قوله تعالى: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) [الأنفال ٧٢] بكسر الواو، وتبعه الكسائي في الآية [٤٤ الكهف] (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ) فقال أبو عمرو عن

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٣٧٨

(٢) السابق: ١٣٧، وانظر باقي الأمثلة: ١٣٦، ١٣٧، وانظر الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م: ج ٢/ ٣٥٨ على هذا المثال فقط.





هذه القراءة: (إن كسر الواو هنا لحن، لأن (فَعَالَة) إنما يجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً، وليس هنالك تولى أمور).<sup>(١)</sup>

قال عالمنا عن هذين الموقفين المتعارضين لأبي عمرو بن العلاء، بأنه لا تعارض بينهما "فموقفه قارئاً يختلف عن موقفه نحوياً. هو في الأول راوٍ يقرأ بما يسمع لا يتجاوزه ولا يتعداه، وهو في الثاني لغوي يختار ما يتواءم مع مقاييسه ويتفق مع شائع اللغة ومشهور الأساليب."<sup>(٢)</sup>

ومعنى هذا -كما يقول عالمنا- بأنه كان يُحكم مقاييس النحو على غيره من القراء ولا يُحكمها فيما ورد عنه من قراءة، "على الرغم من انتمائها إلى قراء آخرين لا يقلون عنه إتقان رواية، وليسوا بأدنى منه منزلة في القراءات والعربية."<sup>(٣)</sup>

وهذا الحديث إن دل فإنما يدل على رفض عالمنا لموقف أبي عمرو القياسي وتلحينه للقراء، وعدم تطبيق القواعد عليه كما طبقها على غيره، فكان من الأولى له أن يأخذها كما هي عنهم ما دامت الرواية صحيحة السند.

### ب) سيبويه (ت ١٨٠هـ):

أما عن سيبويه فقد استغرق فيه عالمنا الحديث فتناوله على سبع نقاط أساسية وكل نقطة من هذه النقاط تحدث تحتها عن عدة عناصر، وضح فيها عالمنا كيفية تناول سيبويه للقراءات في كتابه الكتاب وهذه النقاط هي:

أ- استشهاد سيبويه بالقراءات القرآنية: اندرج تحت هذه النقطة عدة عناصر، أوضح فيهم عالمنا كيف كان يستشهد سيبويه بالقراءات القرآنية؛ إذ إن سيبويه كان يستشهد بها ليؤكد بها قاعدة عنده، وهذا هو الغرض الأساسي من استشهاده بالقراءات، مما أدى ذلك إلى تجاهله بعض القراءات أحياناً أو عدم تفرقة بين متواتر القراءات وشاذها، فما دامت القراءة توافق القاعدة عنده فهي مقبولة دون

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٣٨، ١٣٩، وانظر باقي الأمثلة: نفس الصفحتين، وانظر البحر

المحيط، أبي حيان، القاهرة، ١٣٢٨م: ج٦/ ١٣٠ لهذا المثال فقط.

(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٣٩.

(٣) السابق: ١٣٩.





النظر إلى تواترها أو شذوذها، فكلا النصين عند سيبويه جدير بالاعتبار، "في كل منهما ما يؤهله للنقاش والتحليل ويمنحه صلاحية الاستشهاد به." (١)

درس عالمنا هذا تحت أربعة عناصر، هي (٢):

- ١- استشهاد سيبويه على أسلوب عربي بقراءة قرآنية.
- ٢- استشهاد سيبويه على قاعدة نحوية بقراءة قرآنية.
- ٣- استشهاد سيبويه بقراءة من القراءات والإشارة إلى جواز وجه آخر دون التصريح بأنه قراءة.

٤- عدم تفرقة سيبويه في الاستشهاد بين متواتر القراءات وشاذها.

ومن خلال عرض عالمنا لهذه العناصر خرج بعدة نتائج هي:

- ١- أن سيبويه "قد يستوفي ما في الآية الواحدة من قراءات في الاستشهاد" (٣)، وذلك عندما استشهاد بقوله تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَفْذِلُ بِالْحَقِّ عَلامَ الْغُيُوبِ) [سبأ ٤٨]، فقال بأن علام هنا قرئت على وجهين قراءة الرفع، وقراءة النصب، حيث استشهاد بها على "قولك: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمرة في (منطلق)، كأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيد العاقل اللبيب. وإن شاء رفعه على: مررت به زيدا، إذا كان جواب: من هو؟ فنقول: زيد، كأنه قيل له: من هو؟ فقال: العاقل اللبيب. وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب" (٤)

علل له عالمنا ذلك بأن "عملية تسبيح السبعة لم تكن قد حدثت بعد، ولم تكن التفرقة الحادة بين المتواتر والشاذ قد انتشرت في البيئة اللغوية بصورة تلفت انتباه

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤٦.

(٢) انظر السابق: من ١٤٠: ١٤٥.

(٣) السابق: ١٤٦.

(٤) السابق: ١٤٥.

العلماء. ولعل في هذا دليلا على أن سيبويه كان يتعامل مع القراءات على أنها نص عربي موثق فقط. (١)

٢- أن سيبويه "قد يستشهد بالوجه الواحد، ويذكر جواز غيره في الكلام دون أن يصرح بوجود قراءة أخرى توافقه، وكأنه بذلك ينفي علمه بالقراءة الأخرى" (٢)

• ظهر ذلك في استشهاده بقوله تعالى: (قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ) [الأعراف ١٦٤]، حيث وجه فيها قراءة النصب، ولم يذكر قراءة الرفع فيها، وكذلك في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ) [يوسف ١٨]، وجه فيها سيبويه قراءة الرفع، ولم يذكر قراءة النصب. (٣)

علل له عالمنا ذلك بقوله بأنه لربما لم يتعرض لهذه القراءات الأخرى لعدم علمه بها، أو أن الموضوع المعالج كان يقتضي ذكر هذه القراءات فقط، ثم ذكر عالمنا أنه ليس لديه دليل يمكنه بالحكم على سيبويه بتجاهله أمثال هذه القراءات. (٤)

٣- أن سيبويه "قد يستشهد بوجه واحد أو وجهين من أوجه الآية، دون أن يصرح بوجود أوجه أخرى، فكأن ما ذكره هو المروي لا غير. [وحدث ذلك] في استشهاده بقوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ) [الواقعة ٢٢] على قراءتي الرفع والنصب دون أن يتعرض لقراءة الجر. (٥)

٤- أن سيبويه "قد يستشهد بالوجه، ويشير إلى جواز غيره في الآية نفسها مع عدم ثبوت الرواية بهذا الوجه. وهو بذلك يجري الآيات القرآنية على قياس العربية. (٦)

٥- "أنه لا يهتم -في الأعم الأغلب- بذكر القارئ، وإنما يكتفي بالإشارة إلى أن الآية قرئت على وجه من وجوه الإعراب. ولعل ذلك راجع إلى عدم اتضاح منزلة

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤٥.

(٢) السابق: ١٤٦.

(٣) انظر السابق: ٤١ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٤١، ٤٢ بتصرف.

(٥) السابق: ١٤٦.

(٦) السابق: ١٤٦.





ائمة القراءة في زمنه." (١) ومن الممكن أن يكون عدم ذكر القارئ لذووع نسبته وسهرته.

ب-توجيه سيبويه للقراءات القرآنية: وفي هذه النقطة تتاول فيها عالمنا ثلاثة عناصر، هي:

١- توجيه سيبويه لأكثر من قراءة في الآية الواحدة.

وفي هذا العنصر اعترض عالمنا على تخريج سيبويه لقراءة الرفع في قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) [النور ٢]، وقوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) [المائدة ٣٨]، حيث يرى سيبويه هنا أنه لا يمكن إعراب الاسم مبتدأ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب اقتران الخبر بالفاء في غير مواضعه، فاعترض عالمنا على هذا التخريج؛ قائلاً: "والحق أن قراءة الرفع لم تكن بحاجة إلى مثل هذا التخريج الذي لجأ إليه سيبويه، إذ لا إشكال في اعتبار كل من السارقة والزانية مبتدأ، وما بعده خبراً." (٢) ففي هذا المثال لم يجوز سيبويه اقتران الخبر بالفاء. (٣)

فرد عليه عالمنا قائلاً: "إذاً جاز في المثال اقتران الخبر بالفاء مع كونه جملة طلبية، وصح في الآية اقتران الخبر بالفاء؛ لأنه في معنى الجزاء، فإن ذلك منطبق على الآيتين السابقتين تماماً؛ فالمبتدأ من قبيل الموصولات؛ لأنه عبارة عن (ال) الموصولة باسم الفاعل. وفي الخبر معنى الجزاء، ولو حاولنا التعبير عن معنى الآيتين بصيغة الموصول في صورة أخرى لقلنا: الذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، والتي زنت والذي زنى فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة. فلماذا يجوز اقتران الخبر بالفاء في المثال والآية، ولا يجوز ذلك في خبر (السارق والسارقة) و(الزانية والزانية)؟" (٤)

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤٦.

(٢) السابق: ١٤٨.

(٣) انظر السابق: ١٤٨، وانظر الكتاب: ج ١ / ٧٠.

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤٨، ١٤٩.

ومن ثم عدّ عالمنا أن تأويل هذا الأسلوب من قبل سيبويه، إنما هو تكلف الآيتان في غنى عنهما. لكن هذا التكلف ليس سمة بارزة في توجيهات سيبويه. (١)

٢- توجيه سيبويه لقراءة في آية بقراءة في آية أخرى. (٢)

٣- توجيه سيبويه ما يتوهم أنه من الحكم الذي ذكره لكونه أتى على وجهه ظاهراً.

اعترض عالمنا في هذا العنصر على توجيه سيبويه لآية [الأنبياء ٣]، في قوله تعالى: (وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)؛ حيث قال: إن سيبويه قد "قرر أنه لا تلتحق الفعل علامة تنثنية ولا جمع إذا كان الفاعل مثني أو جمعاً، ثم وجه ما يتعارض مع هذا المبدأ في هذه الآية على أن الواو هي الفاعل و(الذين ظلموا) بدل منها، أو على أن (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف. مع أنه اعترف قبل ذلك أن إلحاق علامة التنثنية أو الجمع بالفعل لغة لبعض العرب" (٣)

قال عالمنا: إنه كان من الأولى أن يوجه سيبويه هذه الآية على أنها لغة من لغات العرب، كما قال من قبل. ولكن عالمنا قد لتمس له العذر؛ عندما حاول سيبويه ألا ينعطف بالقرآن إلى القليل والنادر من الأساليب، فوجه على المشهور والمنتشر من القواعد. (٤)

### ج- جعل سيبويه القراءة موضع نقاش بينه وبين أساتذته:

وفي هذه النقطة يقول عالمنا: إن سيبويه كان يلجأ إلى أساتذته ليناقدشهم في بعض الآيات القرآنية، ثم يتلقى الإجابة على تساؤله ليعرف التوجيه الصحيح للآية -مكتفياً به أحياناً، ومعلقاً عليه أحياناً أخرى-، وأبرز هؤلاء الأساتذة -إن لم يكن أوحدهم- هو الخليل بن أحمد. (٥)

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٤٩ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ١٤٩، ١٥٠.

(٣) السابق: ١٥٢، وانظر المثال الذي أورده سيبويه على أنه لغة من لغات العرب. الكتاب: ج ١/ ٢٣٢.

(٤) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٢ بتصرف.

(٥) انظر السابق: ١٥٢: ١٥٤ بتصرف.



#### د - عدم تقييد سيبويه برسم المصحف الإمام:

يقول عالمنا: إن سيبويه لم يعتمد على المصحف العثماني فحسب في استشهاده بالقراءات والاحتجاج بها، "وإنما اعتمد كل ما ثبت لديه أنه قراءة، دون إثبات لمصحف على مصحف، واعيا بتصرفه ذلك، دلالة أنه أشار في بعض المواطن إلى اختلاف المصاحف، وهذا المسلك من سيبويه يعد طبيعياً؛ فالقراءة بين يديه نص عربي لا تفضيل لمصحف على مصحف فيها... ما دامت موثقة الإسناد." (١)

• مثال على ذلك: استشهاد سيبويه "على ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة بقراءة ابن مسعود (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود ٧٢] برفع (شيخ). وهي مخالفة لرسم المصحف الإمام." (٢)

#### هـ - وصف سيبويه لبعض القراءات بالجودة أو الكثرة أو الحسن أو القلة:

عرض عالمنا لهذه الظاهرة أربعة نماذج وردوا عند سيبويه؛ تنوع فيهم حكم سيبويه على القراءات بالجودة أحياناً، وبالكثرة أحياناً، وبالقلة أحياناً، وباستحسان قراءة على أخرى.

• مثال على ذلك: قال سيبويه "عن إشباع حركة هاء الضمير بالواو أو الياء: إنه إذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، ثم قال بعد ذلك وأحسن القراءتين: (وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا) [الإسراء ١٠٦] و(إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ) [الأعراف ١٨٦] و(وَشَرَّوْهُ بِثَمَنِ بَخِيسٍ) [يوسف ٢٠] و(خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) [الحاقة ٣٠] والالتزام عربي" (٣)

علق عالمنا على موقف سيبويه هذا بأنه قد تعامل مع القراءات على أنها نص عربي، فدرسها على هذا الأساس؛ سواء أكان مستشهداً بها أو موجهاً إياها أو مناقشاً لها أحياناً أخرى، مع التزام الأدب في الاعتداد بها دون اعتراض منه على

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٦

(٢) السابق: ١٥٥، وانظر باقي الشواهد في نفس الصفحة والصفحة التي قبلها، إذ استخرج عالمنا من كتاب سيبويه سبعة شواهد، خالف فيهم سيبويه رسم المصحف العثماني، مصرحاً بمخالفته إياه في ثلاثة منها، أما الأربعة الآخرون فلم يصرح بمخالفته.

(٣) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٨، وانظر باقي النماذج: ١٥٦، ١٥٧، وانظر الكتاب: ج ٢ / ٢٩١

القراءة من حيث هي قراءة، وإنما هو يضعها في قوائم الملاحظة والتصنيف في مجال استنباط القواعد والأحكام النحوية -شأنها في ذلك شأن النصوص الأخرى- دون أن يمس قداستها أو يقلل من احترامها لما وردت به من قضايا نحوية ولغوية.<sup>(١)</sup>

وهذا الرأي هو نفس رأي الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه)<sup>(٢)</sup>، إلا أن رأي عالما قد اختلف عن رأيها في النقطة التالية لهذه النقطة والتي عارضت فيه رأي الدكتور عبد الفتاح شلبي؛ الذي وافقه فيه عالما، وبالتالي فرأي عالما معارض لرأيها في النقطة التالية، وفي النقطة التالية سأوضح كلا الرأيين.

#### و- وصف سيبويه لبعض القراءات بالضعف أو الرداءة:

في هذه الظاهرة برر عالما انتصافه لموقف سيبويه السابق وحكمه على القراءات، قائلاً: بأن هذا لا يعني تبرئة ساحة سيبويه "من الحكم على بعض القراءات بالضعف أو الرداءة، وإنما كنا نفسر موقفاً لم نر فيه تعدياً على القراءة أو خروجاً على مقتضيات التعامل معها."<sup>(٣)</sup>

وهنا أورد عالما لسيبويه أربعة مواضع حكم فيهم سيبويه على القراءات بالضعف أحياناً وبالرداءة أحياناً أخرى.

• مثال على ذلك: يقول عالما: إن سيبويه قد "قرئ قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) [الجاثية ٢١] بنصب (سواء) ورفعها، فاستجاز سيبويه الرفع وحكم على النصب بأنه لغة رديئة"<sup>(٤)</sup>

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٨، ١٥٩ بتصرف، وانظر أيضاً الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: ٢١٦.

(٢) انظر دراسات في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، (د. ت): ٣٦، ٣٧.

(٣) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٩.

(٤) السابق: ١٦٠، وانظر نص سيبويه في الكتاب: ج ١/ ٢٣٣، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالما على هذه الظاهرة: ١٥٩: ١٦١.



وبعد أن عرض عالمنا موقف سيبويه هذا، علق عليه قائلاً: إن أحكام سيبويه هذه "لا تتفق مع مبدئه القائل إن القراءة سنة لا تخالف. ولن نحاول الاعتذار عنه هنا بأنه يريد بالضعف مخالفة القياس كما قال بعض الباحثين\*؛ إذ إن القياس يجب أن يتضاءل أمام السماع خاصة إذا كان سماعاً نال من التوثيق ما نالت القراءات"<sup>(١)</sup>

فسيبويه هنا يندرج تحت النحاة القياسيين من وجهة نظر عالمنا من حيث اعتراضهم على القراءات وإخضاعها لقواعد القياس، مع اعترافه بأن موقف سيبويه هذا لا يكاد يذكر بجانب مواقفه الحميدة التي ذكرت من قبل.<sup>(٢)</sup>

ورأي عالمنا في هذا الجانب هو نفس رأي الدكتور عبد الفتاح شلبي عندما تعرض لموقف سيبويه من القراءات القرآنية في كتابه (أبو على الفارسي)<sup>(٣)</sup>. وهذا الرأي اعترضت عليه د/ خديجة الحديثي.

#### رأي الدكتورة خديجة الحديثي:

ترى د/ خديجة الحديثي أن سيبويه "لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو القلة ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف والقلة عنده ليس في القراءة نفسها إنما في اللغة التي قرأ بها القارئ"<sup>(٤)</sup>، وعلى الرغم من رأي الدكتورة خديجة هذا إلا أنها ترى أن سيبويه كان يخضع القراءة أحياناً للقياس، لكنه لا يعيبها ولا يعيب قارئها وإنما يتعامل معها بعدّها نصاً لغوياً مثل باقي النصوص، حتى وإن قال بالضعف والرداءة فإنه يصف اللغة التي جاءت عليها القراءة، وليست القراءة بحد ذاتها كما قال

\* هو الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة، انظر كتابه: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: ٢١٢

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٦١.

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٦١ بتصرف، وانظر مواقف سيبويه الحميدة في الظاهرة السابقة لهذه الظاهرة: من ١٥٦: ١٥٩.

(٣) انظر أبو على الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، وهذا الكتاب هو رسالة دكتوراه نوقشت بدار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧م: ١٦١: ١٦٦.

(٤) دراسات في كتاب سيبويه: ٣٨.



الدكتور شلبي<sup>(١)</sup>، ورأي الدكتور شلبي هو الرأي الذي ارتأه عالمنا أيضا في هذه النقطة، فالثلاثة من حيث مبدأ أعمال سيبويه للقياس في القراءة متفقون، أما من حيث مبدأ تخطئة القراءة والقراء من قبل سيبويه، فقد خالفتهم فيه الدكتورة خديجة الحديثي.

وفي النهاية أتساءل عما ورد عند الدكتورة خديجة من رأيها تجاه موقف سيبويه من القراءات؛ فهي على الرغم من تصريحها بأن سيبويه كان يفسر القراءة "ويؤولها حتى يعيدها إلى ما هو القياس والأكثر عندهم أو يسأل عنها أحد شيوخه الذي يخرجها تخريجاَ ببعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة"<sup>(٢)</sup>؛ إلا أنها في موضع آخر تقول فيه إن "موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ونظر إليها نظرتة إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني. فهو لم يخطئ قراءة ولم يلحن قارئاً ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك"<sup>(٣)</sup>

فظاهر حديث الدكتورة خديجة في الفقرة الأولى؛ هو أن سيبويه كان يعمل القياس في القراءة -لكنه لا يعيبها ولا يعيب قارئها وإنما يتعامل معها لغةً أو نصاً-، أما حديثها في الفقرة الثانية فيدل على أن سيبويه كان معتدلاً في موقفه من القراءات-كما تقول-، فما هو رأي الدكتورة خديجة من موقف سيبويه من القراءات إذن؟ يبدو أن الدكتورة خديجة تتلمس عدم إحراج سيبويه من جهة تعامله مع القراءات القرآنية.

ومن وجهة نظري أن ما قاله عالمنا في هذه النقطة هو الصحيح، ذلك لأن قولك: (محمد أسد)، هو مثل قولك (محمد شجاع)، فتشبيهاك محمداً بالأسد هو

(١) انظر دراسات في كتاب سيبويه: ٤١ : ٤٧

(٢) دراسات في كتاب سيبويه: ٤٦، وانظر الصفحة التالية لها؛ حيث أوردت نص سيبويه الدال على ذلك في

كتابه: ج ١، ٤٦٢

(٣) السابق: ٤٧.



وصفك له بأنه شجاع، وكذلك تشبيه سيبويه القراءة بأنها لغة ضعيفة أو رديئة، هو وصفه لها بالضعف والرداءة، ولكن بطريقة غير صريحة، فما القراءات إلا لغات، ولكن الحق يقال -كما قال عالمنا في نهاية حديثه عن سيبويه- إن سيبويه كان أخف النحاة القياسيين وطأة في تعامله مع القراءات، وأقربهم إلى الفريق المحايد، فهو لم يصرح بالطعن على القراءة مباشرة ولم يلحنها ولم يلحن قارئها مثلما فعل غيره من النحاة القياسيين أضف إلى ذلك إلى أن موقفه هذا يتضاءل أمام موقفه الحميدة تجاه القراءات، وهذا ما تم الإشارة إليه من قبل.

### ز- قول سيبويه بآراء تضاد قراءات يبدو أنها لم تبلغه:

يرى عالمنا في هذا الجانب "أن سيبويه قال ببعض الآراء التي تتعارض مع بعض القراءات الموثقة، سواء أكانت القراءة المعارضة وجها في آية ذكرها مستشهداً بها على وجه آخر...، أم لم تكن الآية موضع القراءة المذكورة في مجال الرأي"<sup>(١)</sup>، وعلى الرغم من ذلك يقول عالمنا إنه لا يملك "القدرة على إدانة سيبويه في هذه الظاهرة؛ إذ لا نملك الدليل على معرفته بالقراءة المعارضة، وإنني لأزعم أنه لو علم بها لذكرها وحللها نحويًا وحكم عليها من الأحكام التي يصف بها القراءة كما سبق بيان ذلك."<sup>(٢)</sup> ولعل هذا كان ذا أثر واضح في تلاميذ سيبويه "الذين استفادوا من كتابه، وطبقوا آراءه... ولذا كثر فيما بعد الطعن الصريح على القراءات الموثقة، وفشا تأويل ما ورد مخالفًا للقواعد"<sup>(٣)</sup>

• مثال لما ورد عند سيبويه من رأي يضاد لقراءة يبدو أنها لم تصله:

وهو نفي سيبويه "جواز إدغام الراء في اللام مع أن ذلك وارد في كثير من القراءات الموثوق بها لأبي عمرو بن العلاء."<sup>(٤)</sup>

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٦٣

(٢) السابق: ١٦٤.

(٣) السابق: ١٦٤، ١٦٥.

(٤) السابق: ١٦٣، وانظر الكتاب: ج٢/ ٤١٢، وانظر التيسير في القراءات السبع، للداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد)، صححه أوتو برتزل، استانبول، ١٩٣٠م: ٢٧. وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: من ١٦١: ١٦٣.

هذا عن رأي أبو عمرو بن العلاء، ورأي سيبويه، وسأكتفي بهما في عرض فكرة عالمنا فيما ذهب إليه نحاة القياس؛ حتى لا يطول الحديث، وإن كانا هذان العلمان هما أخف النحاة القياسيين في الطعن على القراءات والقراء، بالمقارنة مع ما ورد عند الفراء، والأخفش (سعيد بن مسعدة)، والمبرد؛ من طعن صريح على القراءات والقراء، كما أورد عالمنا وغيرهم من النحاة القياسيين الآخرين.<sup>(١)</sup>

ففكرة عالمنا الرئيسية هو رفض ما قام به نحاة القياس من الطعن على القراءات القرآنية، والقراء، ووصف موقفهم بعدم منهجيته، وبعده عن الصواب، ورأي "أن الأقرب إلى الواقع اللغوي هو ارتضاء القراءة ما دامت موثقة السند ولا عيب بعد ذلك أن توصف بقلة الورود، أو تنسب إلى موطنها الأصلي إن كانت لهجة قبيلة معينة"<sup>(٢)</sup>

### بعض الوقفات على ما أورده عالمنا أثناء حديثه عن مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري

وفي النهاية فإن هناك ثلاث وقفات على ما أورده عالمنا أثناء حديثه عن مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري:

الوقفة الأولى: في بداية حديث عالمنا عن تقسيم النحاة إلى فريقين: محايدين أثريين، وقياسيين؛ حيث قال عن موقف النحاة المحايدين: "ونكاد نزع أنه لو كانت لهؤلاء النحاة مؤلفات في إعراب القرآن أو في القراءات ما اختلفت مواقفهم عن مواقف الآخرين. بيد أننا نقرر الواقع المنظور أمامنا، ولا نحكم على النوايا، وليس من حقنا أن نطرد القاعدة."<sup>(٣)</sup>

فهذا القول في ظاهره قد يعطي مبرراً للنحاة القياسيين فيما تعرضوا له من تخطئة بعض القراءات، ويفهم منه أيضاً أن هذا الفريق كان على حق في موقفه الراض أحياناً لبعض القراءات؛ إلا أن تعليل ذلك هو أنه يبدو أن عالمنا يفرق بين الرأي النظري المنفرد دون تطبيق؛ لأن الفريق الأول لم ترد له كتب في إعراب

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: من ١٦٥ : ٢٧٨.

(٢) السابق: ٣٧٨

(٣) السابق: ١١١





القرآن وردت إلينا، والرأي عند التطبيق يختلف عن الرأي النظري؛ فالإنسان مثلا عندما يتعرض لقضية أمامه في التوجيه النحوي، قد تجبره القضية على انتحاء نحو معين من الأنحاء، فتقسيم عالمنا هذا كان بناءً على ما وقع في يده من آثارهم.

والوقفة الثانية: هي عند قول عالمنا -أثناء حديثه عن موقف سيئويه من القراءات-: "وليس ينكر أحد أن القراءات جميعا ليست على درجة واحدة من الفصاحة، وإنما تتفاوت درجاتها في هذا الشأن، غير أن التأدب يلزمنا الاعتداد بها جميعا"<sup>(١)</sup>

فما المقصود من هذا القول؟

يبدو أن عالمنا يقصد هنا التفرقة بين متواتر القراءات وشاذها، وإلا كان هذا سببا يبرر للنحاة القياسيين أخذهم لبعض القراءات وترك الأخرى وتعرضهم لها، وهذا معناه عكس ما ذهب إليه عالمنا من قبول كل القراءات وعدم التعرض لها، وبناء القاعدة عليها وليس العكس.

أما الوقفة الأخيرة، فهي عند إيراد رأيه في نهاية هذا العمل، في قوله: إن الرأي "الأقرب إلى الواقع اللغوي هو ارتضاء القراءة ما دامت موثقة السند"<sup>(٢)</sup>

فعالمنا هنا يشترط صحة السند في ارتضاء القراءة وعدم رفضها، ولم يذكر هنا القراءات الشاذة أو الأحاد، أو غيرها من التصنيف، وعلى هذا أوافق عالمنا تماما فيما ذهب إليه، أما أن نأخذ بجميع القراءات متواترها وشاذها وأحاديها، فيكون السؤال هنا كيف نجعل الشاذ والغريب مصدرا للتقعيد، مع وجود المتواتر والمألوف، وهي على ما هي عليه من قراءة فقد وصفت بالشاذة، والآحاد والموضوعة، فما بالناس في الأخذ بها مصدرا من مصادر التقعيد، وهناك ما هو أفصح منها، إذ إن الأولى أن نأخذ بالأفصح ونترك الشاذ، وهناك سؤال آخر وهو هل كان النحاة على علم بمتواتر القراءات وشاذها؟

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٥٨

(٢) السابق: ٣٧٨

إن كانوا على علم فهذا يعد طعنا موجها إليهم، وهو طعنهم فيما ثبت أنه ورد على لسان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهو أفصح لسان العرب، أما إن كانوا على غير علم، فمن الممكن أن نبرر لهم موقفهم منها من حيث رفض بعضها وقبول الآخر؛ لأنه حينها تكون القراءات أمامهم لا يعلم متواترها من شاذها من أحادها من موضوعها، فتعاملوا معها جميعا على أنها نص لغوي، يقبل منه الفصح، ويرفض منه ما عدا ذلك.

### معلوم أن القراءات موجودة قبل بدء التقعيد النحوي لكن هل كانت مصنفة؟

تقول الدكتورة خديجة الحديثي أثناء حديثها عن موقف سيبويه من القراءات القرآنية: إن القراءة لم تكن قد قسمت في زمان سيبويه ولا حددت، ولم يعرف الشاذ منها من المتواتر من الأحاد، ولم يتم هذا التقسيم إلا بعد منتصف القرن الثالث للهجرة، حيث كان ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ من أوائل المتكلمين عن القراءات السبع، والخلافات حولها، وجاء بعده ابن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة، وحدد شخصية القراء السبعة، واستمر من جاء بعدهما على التقسيم والتحديد، حتى استقرت على هذه الصورة التي لم يراها سيبويه في زمانه.<sup>(١)</sup>

إذن القراءات لم تكن قد صنفت إلا بعد منتصف القرن الثالث للهجرة، وهذا يمكن أن يكون تبريرا لموقف النحاة من القراءات ما قبل هذه الفترة، ومع ذلك هذا لا يبرر الطعن الصريح الذي حدث من بعضهم تجاه القراءة، ولا التهجم على القراء؛ فكان من الأولى أن يكون هناك احترام للقراءة، حتى وإن رفضت مثلما فعل سيبويه، وغيره من فريق القياسيين الذين تأدبوا في التعامل مع القراءات حتى في الرفض.

هذا عن موقف النحاة من القراءات القرآنية، أما عن دور القراءات في التقعيد النحوي، فقد تحدث فيها عالمنا عن "بعض القضايا الصوتية والصرفية والنحوية التي كانت مثار نقاش بين النحاة سواء أكان النقاش على المستوى المدرسي، أم على

(١) انظر دراسات في كتاب سيبويه: ٤٨ بتصرف.



المستوى الفردي، وكانت القراءات أبرز عناصر القبول أو الرفض في هذه القضايا." (١)

### ثالثاً: القضايا الصوتية، والصرفية، والنحوية، ودور القراءات في تعييدها

عالج عالمنا هذه القضايا؛ ليثبت بها عدم منهجية ما ذهب إليه القياسيون من طعنهم على بعض القراءات ورفضهم إياها، ومن ثم أورد عالمنا كثيراً من القواعد التي "اعتمد النقاش فيها على دليل من القراءات وحدها، وبعضها مما صرح النحاة بانتتمائه إلى الخصائص اللهجية." (٢)

ثم أبدى بعض الملاحظات في هذه القضايا وأورد بعض النتائج التي ارتأها في نهاية حديثه عنها. (٣)

وفيما يلي سأعرض مثالا واحدا على كل قضية من القضايا التي تناولها عالمنا بالدراسة؛ فكما يقال: بالمثال يتضح المراد، أما من أراد الاطلاع على باقي الأمثلة فليذهب إلى الفصل الثالث من كتاب (مواقف النحاة من القراءات القرآنية)، ليطلع عليها.

#### ١) قضايا الأصوات والصرف.

تناول عالمنا فيها عدة عناصر، وهي: (الإسكان، التقاء الساكنين، الحذف، الإشباع، نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، قصر الممدود ومد المقصور في النثر، حركة عين جمع المؤنث السالم، همز عين المفرد الأصلية في جمع التكسير، تشديد نون مثنى الإشارة والموصول في غير حالة الرفع، ورود (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى، تصحيح حرف العلة مع وجود موجب الإعلال، كسر سين (عسى)، كسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع مذكر سالم). (٤)

• مثال على قضايا الأصوات:

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٢٩٣

(٢) السابق: ٣٧٩.

(٣) انظر السابق: ٣٧٥، ٣٧٦

(٤) انظر السابق: من ٢٩٣: ٣١٠

## الإسكان:

ومراد عالمنا به هنا هو "إسكان شبيئين: مثل الهاء من (هي) و(هو)، ولام الأمر، وذلك بعد (ثم) من بين أحرف العطف، إذ يكاد النحاة يجمعون على جواز إسكان الهاء من (هو) و(هي)، ولام الأمر تخفيفا بعد كل من الواو والفاء، فيقال: وَهُوَ، وَهِيَ، فَلْيَنْظُرْ، وعلى عدم جواز ذلك بعد (ثم)، بحجة أن كلا من الفاء والواو على حرف واحد، فتتصل بالكلمة اتصال الجزء بالكل. أما (ثم) فمنفصلة منها وتقوم بنفسها." (١)

وتسكين لام الأمر بعد (ثم) -كما يقول عالمنا-، أمرٌ "عارضه كثير من النحاة منهم المبرد وابن جني، إذ جعله المبرد في قوله تعالى: (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) [الحج: ١٥] لحنًا، على حين حكم عليه ابن جني بالقبح. لكن فريقا آخر من النحاة منهم ابن خالويه يجيزون إسكان اللام في مثل الآية السابقة بعد (ثم) حملا على الفاء والواو، لكونها حرف عطف مثلهما. وفي ذلك رد على من قال إن الإسكان خاص بالشعر. وقد قرأ بإسكان اللام بعد (ثم) ابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم ويعقوب بن إسحاق الحضرمي." (٢)

• مثال على قضايا الصرف:

## همز عين المفرد الأصلية في جمع التفسير:

يقول عالمنا: إن (صحائف) و(ركوبة) يجمعان على: "صحائف وركائب، فتهمز كل من الياء والواو في الجمع؛ لأنها حرف مد زائد في المفرد. أما إذا كان الحرف أصليا فلا يجوز همزه. فيقال في جمع مقام: مقاوم، وفي جمع معونة: معاون....

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٢٩٣

(٢) السابق: ٢٩٣، ٢٩٤، وانظر المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ: ج ٢ / ١٣٤، وانظر الخصائص: ج ٢ / ١٣٤، وانظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، الحلبي، القاهرة: ج ١ / ١٨٦.



الخ" (١)، وبالرغم من ذلك فإنه قد ورد عن العرب "جمع (مصيبة) على (مصائب) بالهمز، كما قرأ خارجة عن نافع، والأعرج: (مَعَائِشَ) [الأعراف: ١٠] بالهمز، مع أن القاعدة تقتضى أن يقال: مصاوب، ولم ينطق بها أحد، ومعايش وهي قراءة الجمهور." (٢).

ولقد أورد عالمنا رأي الفراء والزجاج على هذه القراءة، ورفض تخطئتهم لها، ورمي راويها بعدم الدراية، وقال بأنه يجب أن تقبل القاعدة رغم مخالفتها للقياس، كما قبلت مثل: استحوذ، رغم عدم سيرانها على القياس. (٣).

## ٢) قضايا النحو.

تناول فيها عالمنا عدة قضايا، وهي: (الفاعل ونائبه، المبتدأ والخبر، النواسخ الفعلية، النواسخ الحرفية، إعراب الأفعال، أسلوب الشرط، الموصولات، الإضافة، العطف، الحال، جواز رفع المستثنى في التام الموجب، صرف ما لا ينصرف في الاختيار، توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بنون التوكيد الخفيفة، نصب المفعول لأجله مع عدم توافر شرط الاتحاد في الزمان والفاعل، معاني الأدوات)

• مثال على قضايا النحو:

### المبتدأ والخبر:

١- اقتران الخبر بالفاء: يقول عالمنا: إن اقتران الخبر بالفاء يتطلب أن يكون المبتدأ موصولاً، ويكون في الخبر معنى الجزاء، مثل قوله تعالى: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [البقرة ٢٧٤]. (٤)

وهنا أورد عالمنا وجهة نظر سيبويه وغيره من النحاة في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [المائدة ٣٨]، وقوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) [النور ٢]، وظاهرهما اقتران الخبر بالفاء مع أن المبتدأ اسم غير موصول، تناولوا هاتين القراءتين بالتخريج، فجعل سيبويه الخبر محذوفاً وعد الجملة المقترنة بالفاء في كلتا الآيتين مستأنفة، كأنه قيل: في الفرائض الزانية والزاني فاجلدوا... وفيما فرض عليكم السارق والسارقة فاقطعوا...، ومن ثم كان سيبويه في

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٣٠٦

(٢) السابق: ٣٠٦

(٣) انظر السابق: ٣٠٦، ٣٠٧ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٣١٩ بتصرف



جانب القراءة بالنصب، لأن الأسلوب آنئذ سيكون من باب الاشتغال، وبعد الاسم المنصوب فعل دال على الأمر يترجح معه النصب." (١)

وهنا لم يوافق عالمنا ما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحاة، مثل الفراء والمبرد والزجاج (٢)، وقال بصواب تخريج قراءة نافع، لأن الألف واللام مبتدأ موصول فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الواقع صلته كالشرط، فخير المبتدأ كالجزاء، وعلى هذا الرأي رأي عالمنا بتعميم القاعدة على كل مبتدأ فيه معنى الشرط، وفي خبره معنى الجزاء، فيقترن حينئذ خبره بالفاء. (٣)

٢- حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر:

يقول عالمنا: إن النحاة قد اختلفوا في جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر، فممنهم من يمنعه مطلقاً، ومنهم من يجوزه قياساً إذا كان العائد منصوباً مفعولاً به، والمبتدأ لفظ (كل) مثل قول الشاعر:

**قد أصبحت أم الخيار تدعى على نبتا كُله لم أصنع**

وقوله تعالى: (وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِي) [الحديد: ١٠] في قراءة ابن عامر، ومنهم من زاد على (كل) ما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره نحو: أيهم يسألني أعطى، ورجل يدعو إلى الخير أجيب. (٤)

ورأي عالمنا في هذه القاعدة هو "جوازه بقلة بصرف النظر عن كون المبتدأ كلا أو ما أشبهها. فإلى جانب الآية السابقة والبيت هناك آية أخرى هي قوله تعالى: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) [المائدة: ٥٠] برفع (حكم) في قراءة السلمي ويحيى. وهناك قول الشاعر:

**فخالدٌ يحمد ساداتنا" (٥)**

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٣١٩، وانظر الكتاب لسيبويه: ج ١ / ٧١، ٧٢

(٢) انظر خزائن الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٧م: ج ١ / ١٧٨.

(٣) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٣١٩، ٣٢٠ بتصرف.

(٤) السابق: ٣٢٠، ٣٢١. البيتان لأبي النجم العجلي، أنظر أمالي الشجري، ضياء الدين (ابن الشجري): ت

٥٥٤٢هـ)، تحقيق: د/ محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩١م: ج ١ / ٩

(٥) السابق: ٣٢١، وانظر تخريج القراءة من مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشرة

برجستراسر، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤م: ٣٢، وانظر تخريج الشعر من خزائن الأدب: ج ١ / ٣٥٩.



## المبحث الثاني

### الشواهد القرآنية في لسان العرب

فكرة هذا العمل تعتبر استكمالاً لما في (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، حيث إنه عندما درس عالمنا قنوات السماع وبالتحديد جانب القرآن الكريم والقراءات القرآنية، قال: إن العلماء قد اعتمدوا على القرآن الكريم في دراستهم للقواعد مثلما اعتمدوا على الشعر، فالقرآن الكريم هو أفصح وأصدق نص لغوي يمكن أن يعتمد عليه.<sup>(١)</sup>

ولقد ظهر ذلك من خلال كتاب سيبويه، عندما أجرى عالمنا عليه إحصاء للشواهد القرآنية، والشعرية، والأحاديث النبوية في الجزء الأول منه، ثم عرض بعد ذلك نتائج الإحصاء التي توصل إليها دكتور محمد إبراهيم عبادة عندما درس الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، ومن خلال هذا العرض توصل عالمنا في النهاية إلى أن النحاة لم يغفلوا جانب الاستشهاد بالقرآن الكريم.<sup>(٢)</sup>

من خلال هذا العرض ربطت بين ما تحدث فيه عالمنا في كتاب مواقف النحاة وما تحدث فيه في كتاب الشواهد القرآنية في لسان العرب إذ يعتبر الأخير تطبيقاً على ما جاء في الأول حيث تناول عالمنا في الأخير الشواهد القرآنية التي تناولها ابن منظور في لسان العرب، ومن خلال هذا تناول وجد أن "الشواهد القرآنية تقف جنباً إلى جنب مع الأشعار من حيث الوفرة والتنوع وتعدد أوجه الاستشهاد"<sup>(٣)</sup>؛ هذا هو الذي دفع عالمنا لدراسة أسلوب ابن منظور في تناول الشواهد القرآنية.

يقول عالمنا: إن أسلوب ابن منظور قد تعدد في تناوله للشواهد القرآنية، فكان يستشهد بالآيات ليوضح بها معنى معجمياً أو ليتعرض لتصنيف لفظة فيها أو ليوجه ما يُظن غريباً في الآية أو ليوضح قاعدة نحوية فيها أو ليفسر بعض الألفاظ أو ليوضح بعض اللهجات؛ فأساليب ابن منظور تنوعت في تناوله للنص القرآني بين

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٧٣ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٧٣ : ٧٨ بتصرف.

(٣) الشواهد القرآنية في لسان العرب: د/ شعبان صلاح، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م: ٣

الاستشهاد، والتوجيه، والحكاية، وإصدار الأحكام، وتفسير الألفاظ، وتوثيق المراد باللفظة، وصرف اللفظة إلى معنى من معانيها؛ كما أن ابن منظور كان يلجأ أحياناً إلى القراءات، حتى الشواذ منها؛ ليوضح بها معنى معجمياً<sup>(١)</sup>.  
كل هذا عرضه عالماً على هيئة عناصر بينَ فيها أسلوب ابن منظور في تناول النص القرآني؛ وما يهمني هنا هو عرض العناصر التي اختصت بالجانب النحوي والصرفي فقط؛ لأن دراستي قائمة على هذين الجانبين فقط، وهذه العناصر، هي ما يلي:

### أولاً: ذكر الآية للتعرض لتصريف لفظ فيها:

وفي هذا العنصر أورد عالماً بعض الصيغ الصرفية التي تعرض لها ابن منظور؛ مما ثار فيها خلاف بين النحاة، والتي تتدرج أغلبها تحت ظاهرتي الإعلال والإبدال، مثال على ذلك ما يلي:

١- في مادة (مسس) من الفعل (مسّ)، وهو مضعف الثلاثي، يقول ابن منظور: "مَسَّتُهُ بِالْكَسْرِ أَمْسَهُ مَسَا وَمَسِيْسًا: لَمَسْتُهُ، هَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيْحَةُ، وَمَسَّتُهُ بِالْفَتْحِ أَمْسَهُ بِالضَّمِّ، لَغَةٌ. وَقَالَ سَيِّبِيْهِ: وَقَالُوا: مَسَّتْ حَذَفُوا فَأَلْقَوْا الْحَرَكَةَ عَلَى الْفَاءِ، كَمَا قَالُوا. خَفْتُ، وَهَذَا النَّحْوُ شَاذٌ. قَالَ: وَالْأَصْلُ فِي هَذَا عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ. قَالَ: وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: مَسَّتْ فَشَبَّهُوهَا بِمَسَّتِ الْجَوْهَرِي: وَرَبَّمَا قَالُوا: مَسَّتِ الشَّيْءُ، يَحْذِفُونَ مِنْهُ السِّينَ الْأُولَى وَيَحْوِلُونَ كَسْرَتَهَا إِلَى الْمِيمِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَوْ رَأَيْتَ الْوَعُولَ تَجْرَشُ مَا بَيْنَ لَا بَتِيْهَا مَا مَسَّتَهَا، هَكَذَا رَوَى، وَهِيَ لَغَةٌ فِي مَسَّتَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْوِلُ كَسْرَةَ السِّينِ إِلَى الْمِيمِ؛ بَلْ يَتْرِكُ الْمِيمَ عَلَى حَالِهَا مَفْتُوحَةً، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَطَلَّكُمْ تَفَكَّهُونَ) [الواقعة ٦٥]، يَكْسِرُ وَيَفْتَحُ؛ وَأَصْلُهُ: ظَلَلْتُمْ، وَهُوَ مِنْ شَوَاذِ التَّخْفِيفِ، وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ لِابْنِ مَغْرَاءَ:

مَسْنَا السَّمَاءَ فَنَلَّاهُمْ، وَطَاءَ لَنَا حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهُودِي وَثَلَّانَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر الشواهد القرآنية: ٤، ٥ بتصرف.

(٢) السابق: ١١، ١٢، وانظر لسان العرب لابن منظور، طبعة دار صادر ببيروت، مجلد ٦: ٢١٧



يقول عالمنا: إن كتب الصرف قد جوزت "في الماضي من مضعف الثلاثي ثلاثة أوجه عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك.

١. حذف العين دون نقل حركتها إلى الفاء، فيقال: ظَلَّت - مَسَّت.
  ٢. حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء فيقال: ظَلَّت - مَسَّت.
  ٣. فك الإدغام فقط، ويبقى الفعل على ما هو عليه، فيقال: ظَلَّلْتُ - مَسَّسْتُ. (١)
- ويرى عالمنا على هذا؛ أن هذه الوجوه الثلاثة جائزة فيما لا خلاف فيه، وأن سر الحكم بشذوذ (مست)؛ هو الخلط بينها وبين (مست) من (ماس يمس)، وإلا فلا وجه للتشديد؛ وذلك لورود نص قرآني في إحدى قراءاتها، بالإضافة إلى حديث أبي هريرة، أضيف إلى ذلك عد الجوهري (مَسَّت) لغة من لغات العرب، وهذه اللغة هي لهجة سليم؛ ومادام الأمر منسوبا إلى لغة فلا وجه للتشديد، فاللغات على اختلافها حجة، كما يقول ابن جني. (٢) وفي هذه النقطة وافق عالمنا رأي الدكتور أحمد علم الدين جندي في كتابه (اللهجات العربية في التراث)؛ وذلك حين اعترض فيه على رأي سيبويه في هذه النقطة؛ حيث يرى أن الكلمة مادامت لهجة عربية فلا بأس أن يقاس عليها، وأن الناطق على قياسها مصيب غير مخطئ، واستدل على صحة كلامه هذا من خلال نصوص أوردها لابن جني، وابن الأنباري، وابن مالك. (٣)

وفي نهاية هذا العنصر استنتج عالمنا من خلال عرضه لنماذج ابن منظور؛ أن عرضه كان اتباعيا يعرض فيه آراء سابقيه دون إبداء رأيه فيها؛ حيث صار ابن منظور على نهج سابقيه في عرض الآراء فقط دون إيداع منه وإظهار رأي مستقل له يختلف عما سبقه من النحاة. (٤)

(١) الشواهد القرآنية: ١٢

(٢) انظر السابق: ١٢، ١٣ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٣ بتصرف، وانظر اللهجات العربية في التراث، د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م: ٧٥٠ ومصادرها.

(٤) انظر الشواهد القرآنية: ١٣، ١٤ بتصرف.

**ثانياً: ذكر ابن منظور الآية لتوجيه ما يظن غريباً فيها.**

وفي هذا العنصر أورد عالمنا بعض الشواهد التي وردت عند ابن منظور والتي يوجه ويوضح فيها اللفظ الذي يظن أنه غريب في الآية، ومثال على ذلك: -مادة (قرب) في قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف ٥٦]، وهنا وردت كلمة (قريب) مذكر، وهي خبر لكلمة (رحمة) المؤنثة. (١)

وهنا يأتي التساؤل، وهو كيف يكون المذكر خبراً عن المؤنث؟

أجاب عالمنا عن هذا التساؤل قائلاً: "قيل لم يقل (قريبة)، لأن الرحمة مراد بها الإحسان، ولأن المؤنث المجازي يجوز تكثيره." (٢) ثم عرض عالمنا بعد ذلك ما قاله العلماء -الزجاج والأخفش والفراء-، وبعدها أورد توجيه ابن منظور لكلمة (قريب)، حيث وجهها على أنها نقيضة لكلمة بعيد، وبهذا تكون تحويلاً يستوي فيها الذكر والأنثى والفرد والجمع، ولكي يؤكد ابن منظور كلامه أتى بكلام ابن السكيت الذي يبين أن العرب قديماً كانت تذكر وتؤنث وتفرد وتجمع كلمة (قريب). (٣)

**ثالثاً: الاستشهاد بالنص القرآني.**

وفي هذا الجانب أجرى عالمنا إحصاء لاستشهادات ابن منظور بالنص القرآني، فمناها ما جاء:

١- شاهداً على تصريف؛ وقد أورد له عالمنا أربعة شواهد -دون تعليق منه عليها. (٤)

٢- شاهداً على استعمال من استعمالي اللفظة؛ وقد أورد له عالمنا شاهدين -دون تعليق منه عليهما-. (٥)

٣- شاهداً على سلوك لغوي؛ وقد أورد له سبعة شواهد، ثم قال في نهاية الحديث عن هذا النوع: "لو أردنا استقصاء مثل هذه الظاهرة في لسان العرب

(١) انظر الشواهد القرآنية: ١٤ بتصرف.

(٢) السابق: ١٤

(٣) انظر السابق: ١٤، ١٥ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٣١، ٣٢، ٣٣.

(٥) انظر السابق: ٢٣، ٢٤



لاحتجنا لمجلدات" (١)، ولكنه أكتفى بذكر سبعة شواهد فقط عليه للدلالة على تفشي الظاهرة لدى ابن منظور، ثم أشار في هامش الكتاب إلى خمس وثلاثين صفحة يوجد بها أمثلة على هذا النوع في لسان العرب لابن منظور. (٢)

٤- شاهداً بآية على رأي في آية أخرى؛ وفي هذا النوع عرض عالمنا خمسة شواهد، وأشار في هامش الكتاب إلى أربع صفحات أخرى بها بعض الشواهد على هذا النوع من استشهادات ابن منظور، حيث كان ابن منظور أحياناً يستشهد بالآية ليفسر بها بعض الآيات، وأحياناً أخرى يستشهد بها ليخرجها تخريجاً لغوياً. (٣)

وأثناء هذا الإحصاء علق عالمنا على بعض الأمثلة فيه، ف جاء تعليقه على أحد الأمثلة موضحاً فيه خطأ مطبعياً جاء في إحدى مجلدات لسان العرب وعرض فيه القراءات الأخرى التي جاءت في هذا المثال.

• المثال؛ يقول ابن منظور: "قد يستعمل العربي الفعل المتعدي بنفسه، في بعض الأساليب، متعدياً بحرف الجر، كما في قول الراجز:

إني وإن غيرتني نحولي أو ازدريت عظمي وطولي  
لأعجف النفس على الخليل أعرض بالود وبالتنويل

أي: أعرض الود والتنويل. والشاهد القرآني على ذلك قوله تعالى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) [المؤمنون ٢٠] بضم تاء المضارعة؛ وكسر الباء من (تنبت). (٤)

علق عالمنا على هذا المثال في هامش الكتاب قائلاً: "القراءة بضم التاء وكسر الباء من (أنبت ينبت) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس، ووافقهم ابن محيصة واليزيدي، كما في الإتحاف/ ١٩٥ (٥)، ثم قال: "وبلاحظ أن الفعل ورد في نسخة اللسان التي بيدنا بضبط الباء بالضم، ولا يستقيم بذلك الاستشهاد، بيد أن القراءة

(١) الشواهد القرآنية: ٢٧.

(٢) انظر السابق: ٢٤: ٢٧ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٢٧: ٣٠ بتصرف.

(٤) السابق: ٢٦، وانظر لسان العرب: ج ٩ / ٢٣٣.

(٥) انظر الشواهد القرآنية: هامش ٢٦، ٢٧.

وردت في المجلد الأول ص ١٢٨، والثاني ص ٩٥، صحيحة الضبط، مما يعني أن ما ورد في المجلد التاسع خطأ مطبعي، ليس غير. (١)

← هذا المثال ما اختص به ابن منظور جانب الاستشهاد بالآية على سلوك لغوي. -مثال آخر يعرض فيه عالمنا بعض القراءات التي جاءت على ما يخالف الوارد في لسان العرب.

• المثال: قال تعالى: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) [الحج ٤٦]، والقلب لا يكون إلا في الصدر، إنما جرى هذا التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ) [آل عمران ١٦٧]، والقول لا يكون إلا بالفم، لكنه أكد بذلك، وعلى هذا قراءة من قرأ: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أَنْثَى) [ص ٢٣]. (٢)

وفي هذا المثال أورد فيه عالمنا في هامش الكتاب بعض القراءات التي خالفته قائلاً: "والقراءة المنسوبة لابن مسعود في مختصر البديع لابن خالويه ص ١٣٠ هي: (إِنَّ أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أَنْثَى) بفتح التاء من (تسع وتسعون) ومجيء (أنثى) بعد (ولي نعجة). أما روح المعاني فكان دقيقاً حين قال: وقرأ الحسن وزيد بن علي: (تِسْعٌ وَتِسْعُونَ) بفتح التاء فيهم، والحسن وابن هرمرز (نعجة) بكسر النون، وهي لغة لبعض بني تميم. وقرأ ابن مسعود (ولي نعجة أنثى)، فنسب فتح التاء من (تسع وتسعون) إلى غير ابن مسعود -مخالفاً ابن خالويه- في حين أكد رواية ابن خالويه في مجيء (أنثى) بعد (ولي نعجة)، وهو ما يخالف الوارد في لسان العرب. (٣)

• هذا المثال ما اختص به ابن منظور جانب الاستشهاد بالآية على رأي في آية أخرى.

وبعد أن عرض عالمنا هذا الإحصاء دون بعض الملاحظات على أسلوب ابن منظور في الاستشهاد بالنص القرآني وهي: "

(١) الشواهد القرآنية: هامش ٢٧

(٢) السابق: ٢٩، وانظر لسان العرب: ج ٤٤٦/ ٤

(٣) الشواهد القرآنية: ٢٩، وانظر روح المعاني، الألويسي البغدادي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة دار إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (د.ت): ج ٢٣ / ١٨٠ .



١- أن أغلب نماذجه يكون النص القرآني فيها هو الشاهد الأوحد، لا يعضده في ذلك شعر ولا مثل ولا قول ماثور.

٢- أن النص القرآني يكون أحياناً شاهداً على رأي في تخريج الأشعار وليس العكس، كما يحدث في بعض مصادر النحو واللغة.

٣- حين يجتمع الشعر مع النص القرآني في الاستشهاد -على قلة ذلك- يكون الشعر أسبق ذكراً من النص القرآني، ولعل ذلك نوع من السير في الطريق الذي اختطه اللغويون قبله، إذ المقدم -من وجهة نظرنا- هو النص القرآني.<sup>(١)</sup>

### رابعاً: توجيه ابن منظور للنص القرآني.

وفي هذا الجانب أورد عالمنا نوعين لتوجيه النص القرآني عند ابن منظور:

١- منها ما كان توجيهه توجيهاً نحويّاً للفظة ما في الآية.

٢- منها ما كان توجيهه توجيهاً نحويّاً للآية كلها.

أما النوع الأول فأورد له عالمنا خمس أمثلة لاحظ من خلالها عرض ابن منظور فيها لآراء النحاة الذين سبقوه، وحرص على إيراد هذه الأمثلة في سياق آياتها، ثم أشار في هامش الكتاب إلى ثماني صفحات أورد فيها ابن منظور أمثلة أخرى على هذا النوع.<sup>(٢)</sup>

والنوع الثاني أورد له عالمنا أربع أمثلة\* وضحوها هذا النوع؛ حيث كان يعرض

عالمنا المثال ثم يذكر فيه رأي ابن منظور ورأي العلماء الذين ذكروهم ابن منظور في

(١) الشواهد القرآنية: ٣٠

(٢) انظر السابق: ٣٠: ٣٣ بتصرف، مثال يوضح هذا النوع: "في قوله تعالى: (وَمَا يُبَدِّئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ) [سبأ ٤٩] نقل قول الزجاج: إن (ما) يجوز أن تكون استفهامية في موضع نصب، أي أي شيء يبدي الباطل، وأي شيء يعيد، ويجوز أن تكون نفيّاً، والباطل هنا (إبليس)، أي: ما يخلق إبليس ولا يبعث، والله عز وجل هو الخالق والباعث."، الشواهد القرآنية: ٣٠، ٣١، وانظر لسان العرب: ج ١/ ٢٨.

\* مثال على هذا النوع: "في قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [البقرة ١٧٧]، حيث أخبر عن اسم المعنى باسم الذات كان هذان التخريجان للتخلص من ذلك وهما:

أ- حذف مضاف إلى خبر (لكن) فيكون المراد: ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر. قال ابن سيده، ويمائل هذا قول الشاعر:

وكيف تواصل من أصبحت  
خلالته كأبي مرحب

أي. كخلالة أبي مرحب

ب- حذف مضاف إلى اسم (لكن) أي: ولكن ذا البر من آمن بالله وباليوم الآخر، وقد نقل ابن منظور رأي ابن جني في أن الرأي الأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور."، الشواهد القرآنية: ٣٤، ٣٥، وانظر لسان العرب: ج ٤/ ٥١، ٥٢.



أمثته، ثم قال: "هناك نماذج أخرى في اللسان تتحقق فيها ظاهرة التوجيه النحوي للآيات. تبرز فيها بصورة جلية جهود ابن منظور في التقصي، وبراعته في استقصاء الآراء، ومقدرته على جمع الشتات المبعثر في كتب النحو واللغة."<sup>(١)</sup>

هذا ما اختص بجانب القرآن الكريم في (الشواهد القرآنية في لسان العرب) أما جانب القراءات، فقد أورد عالمنا له عدة نقاط وردت في اللسان، حيث كان يورد ابن منظور الآيات على أوجه قراءات متعددة؛ منها ما استشهد بها، ومنها ما وجهها، ومنها ما أصدر عليها الأحكام، ومنها ما حاكى به آراء العلماء.<sup>(٢)</sup>

ولقد تناول عالمنا كل هذه النقاط عند ابن منظور شارحاً كل نقطة بعدد من الأمثلة التي جاءت عند ابن منظور في اللسان، وبعد أن عرض عالمنا هذه الأمثلة كان يبين أحياناً رأي بعض العلماء في بعض القراءات التي استشهد بها ابن منظور وفيما يلي سأعرض هذه النقاط كما عرضها عالمنا ولكنني سأكتفي بإيراد مثال واحد لكل مسألة من المسائل التي تناولها عالمنا:

### استشهاد ابن منظور بالقراءات.

وتحت هذه النقطة تناول عالمنا نقطتين لاستشهاد ابن منظور بالقراءات فكان:

١- أحياناً يذكر الآية على أوجه قراءاتها للاستشهاد بها على تعدد اللغات في اللفظة:

وهنا عرض عالمنا العديد من النماذج التي استشهد بها ابن منظور على تعدد اللغات، ومن خلال هذا العرض كان عالمنا يشرح المثال ويأتي بقراءات أخرى توضح ما جاء به ابن منظور، وإذا كان هناك رأي أو خلاف بين العلماء على استشهاد معين من استشهادات ابن منظور كان عالمنا يعرضها ويوضحها ويبين ما بها، وفيما يلي سأعرض عناوين الأمثلة التي تحدث فيها عالمنا في هذه النقطة عند

(١) الشواهد القرآنية: ٣٦، ٣٧.

(٢) انظر السابق: ٣٧ بتصرف.



ابن منظور، والتي أورد لها العديد من النماذج التي توضحها، ثم أشار في النهاية في الهامش إلى نماذج أخرى وردت عند ابن منظور على ذكر الآية على أوجه قراءاتها للاستشهاد بها على تعدد اللغات في النقطة، وعناوين هذه الأمثلة متمثلة في الآتي، والتي سأكتفي بشرح مثال واحد فقط منها:

-الهمز وترك الهمز لغتان، فالهمز لهجة تميم، وتركها لهجة قيس وأسد.  
-ورود (فعل) و(أفعل) بمعنى، وهنا أورد ابن منظور قراءات كثيرة أرجعها إلى اختلاف اللغات.

-حركة عين مضارع الثلاثي، وتعدد اللغات فيها؛ استشهد ابن منظور عليها ببعض القراءات التي تؤيد تعدد اللغات فيها.

-حركة فاء الكلمة الثلاثية المجردة، وورودها بالفتح والكسر أو الضم، باختلاف اللهجات.

-اختلاف اللغات في استخدام صوت ما في الكلمة بدل صوت آخر.

← وفي هذه النقطة ذكر عالمنا نموذجين ليوضحها؛ ففي النموذج الأول عرض المثال، ثم عرض تعليقا ورأيا له، وفي المثال الثاني عرض المثال، ثم عرض تعليقا للدكتور أحمد علم الدين الجندي عليه لكي يوضح ما جاء في المثال من ظاهرة صوتية معروفة عرفت في التراث اللهجي باسم (الفحفة) وهي قلب الحاء عينا<sup>(١)</sup>.

• المثال الأول: "قال يعقوب: تميم وأسد يقولون: قشطت، بالقاف، وقيس تقول: كَشَطت، وليست القاف في هذا بدلا من الكاف، لأنهما لغتان لأقوام مختلفين. وقال في قراءة عبد الله بن مسعود: (وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ) [التكوير ١١] بالقاف، والمعنى واحد مثل: القسط والكسط، والقافور والكافور، قال الزجاج: قشطت وكشطت واحد، معناها: قلعت كما يقلع السقف."<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تعليق د/ أحمد علم الدين الجندي على ظاهرة الفحفة -التي أوردتها ابن منظور- وتعليقه لها: الشواهد القرآنية: ٥١.

(٢) الشواهد القرآنية: ٥٠، وانظر اللسان: ج٧/ ٣٧٩، وانظر روح المعاني: ج٢٩/ ٥٦.

← وهنا علق عالمنا قائلاً: "في مادة (كشط) تحدث ابن منظور عن القضية، لكنه نقل عن يعقوب قوله: إن قريشاً هي التي تقول: كشط، وتميم وأسد تقول: قشط"<sup>(١)</sup>، ومن خلال ذلك عرض سؤالاً، قائلاً: "هل هناك تحريف في أحد النقلين؟ أم أن قيساً تشترك مع قريش في (كشط)؟"<sup>(٢)</sup>. أجاب معلقاً على هذا التساؤل، قائلاً: "إذا أخذنا الجانب الجغرافي سنداً، وعلمنا منه أن أغلب عشائر وقبائل قيس تقع في المنطقة الشرقية مجاورة لتميم وأسد، فإننا نرجح النص الثاني الذي ينسب النطق بالكاف إلى قريش،... وإذا وضعنا في اعتبارنا أن الجوار الجغرافي لم يكن يعني التزاماً بسلوك لغوي معين، بدليل وقوع خلافات لغوية كثيرة بين تميم وقيس، فمعنى ذلك اشتراك قيس مع قريش في النطق بالكاف، بيد أن بعض قبائل قيس كانت متاخمة لمنطقة الحجاز، فلعلها هي التي شاركت قريشاً نطقها."<sup>(٣)</sup>

● المثال الثاني: "في مادة (عَتَا) قال ابن منظور: وَعَتَى بِمَعْنَى حَتَى، هَذَلِيَّةٌ وَتَقْفِيَّةٌ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ (عَتَى حِينَ): [يوسف ٣٥] و[المؤمنون ٢٥] وفي حديث عمر رضي الله عنه: بلغه أن ابن مسعود رضي الله عنه، يقرئ الناس: عتي حين، يريد: حتى حين، فقال: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرئ الناس بلغة قريش... كل العرب يقولون: حتى، إلا هذيلاً وتقياً يقولون عتي."<sup>(٤)</sup>

← وهذه الظاهرة عرفت في التراث اللهجي باسم الفحفة، كما يقول عالمنا.

٢- أحيانا أخرى يذكر بعض الاستعمالات في اللفظة مع النص على أنها لم يقرأ بها:

وفي هذه النقطة عرض عالمنا سبعة نماذج لابن منظور يستخدم فيها اللفظة مع النص على أنها لم يقرأ بها، وكان عالمنا بعد عرض النموذج يأتي بالقراءات التي جاءت في هذه النقطة إن وجدت، ومن ذلك ما يلي:

(١) الشواهد القرآنية: ٥٠، وانظر اللسان: ج٧/ ٣٨٧.

(٢) الشواهد القرآنية: ٥١.

(٣) السابق: ٥١.

(٤) السابق: ٥١، وانظر اللسان: ج١٥/ ٢٨.



• قال ثعلب: (الْبَيْتُ مَثَابَةٌ) [البقرة ١٢٥]، وقال بعضهم: مثوبة، ولم يقرأ بها<sup>(١)</sup>، وفي هذا المثال علق عالمنا عليه في الهامش بقراءة الأعمش وطلحة، قائلاً: "وقد قرأ الأعمش وطلحة (مثابات)، أما (مثوبة) فلم ترد"<sup>(٢)</sup>.

هذا من ناحية استشهاد ابن منظور بالقراءات، أما توجيهه لها فقد تناول عالمنا فيه عدة عناصر أحصى فيها في المجلد الأول ما فوق الثلاثين موضعاً تعرض فيها ابن منظور لتوجيه القراءات، وهي متمثلة في الآتي:

١- توجيه القراءات المتعددة في الآية دون تفضيل، أو مع تفضيل إحداها.

وفي هذا العنصر أورد عالمنا فيه أربعة نماذج وأشار في الهامش إلى ست وعشرين صفحة ورد فيها نماذج أخرى لهذا العنصر، مما يدل على أنه ورد بكثرة عند ابن منظور، وأثناء عرض عالمنا لهذه النماذج أبدى تعليقاً له على النموذج الرابع وهو:

• "قرئ قوله تعالى (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ) [الحشر ٢] بتشديد الراء مكسورة، وبكسرها دون تشديد، من قرأها بالتشديد فمعناه: يهدمونها ومن قرأ (يُخربون) فمعناه: يخرجون منها ويتركونها، والقراءة بالتخفيف أكثر، وقرأ أبو عمرو وحده (يخربون) بتشديد الراء، وقرأ سائر القراء (يُخربون) مخففاً. والحقيقة أن أبا عمرو ليس وحده القارئ بالتشديد، فمعه قتادة والجحدري ومجاهد وأبو حيوة وعيسى، وإن كان وحده من السبعة."<sup>(٣)</sup>

← وهنا لاحظ عالمنا ميل ابن منظور لقراءة التخفيف، والتي قرأ بها أغلب القراء السبعة، ما عدا أبا عمرو فقد قرأ بالتشديد.<sup>(٤)</sup>

٢- حكايته توجيه النحاة مع تضعيفهم إحدى القراءات:

أورد عالمنا لهذا العنصر نموذجين، اعترض في النموذج الأول على من ضعف، ورداً قراءة الحسن في قوله تعالى (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وهي كسر دال (الحمد) اتباعاً

(١) الشواهد القرآنية: ٥٣، وانظر اللسان: ج ١/ ٢٤٤.

(٢) الشواهد القرآنية: ٥٣، وانظر روح المعاني: ج ١/ ٣٧٨.

(٣) الشواهد القرآنية: ٥٧، وانظر روح المعاني: ج ٢٨/ ٤١.

(٤) الشواهد القرآنية: ٥٧ بتصرف.

لكسرة لام الجر، وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وهي ضم لام الجر اتباعاً لضمة الدال في (الحمدُ لله)، حيث قال ابن منظور: "قال الفراء: اجتمع القراء على رفع (الحمد لله) فأما أهل البدو فمنهم من يقول الحمد لله بنصب الدال، ومنهم من يقول: الحمد لله، بخفض الدال، ومنهم من يقول الحمد لله فيرفع الدال واللام، وروى عن أبي العباس أنه قال: الرفع هو القراءة، لأنه المأثور، وهو الاختيار في العربية. وقال النحويون: من نصب من الأعراب الحمد لله، فعلى المصدر، أحمد الحمد لله، وأما من قرأ: الحمد لله فإن الفراء قال: هذه كلمة كثرت على الألسن حتى صارت كالاسم الواحد، فنقل عليه ضمة بعدها كسرة فأتبعوا الكسرة للكسرة، قال وقال الزجاج: لا يلتفت إلي هذه اللغة ولا يعبأ بها، وكذلك من قرأ الحمد لله في غير القرآن الكريم، فهي لغة رديئة." (١)

← وهنا رفض عالمنا ما قال به الفراء والزجاج، قائلاً: إن الفراء قد استوحى "روح العربية في حكمه على قراءة الإتياع جاعلاً الخفة وكثرة الدوران على الألسن سراً من أسرار هذه القراءة، وأخطأ الزجاج في الحكم على هذا الأسلوب بالرداءة، ونصحه بعدم الالتفات له، لأن أبا جعفر النحاس جعل قراءة (الحمد لله) على لغة بعض بني ربيعة، حين جعل الكسر لغة تميم. مما يعني انتماء القراءتين للهجتين عربيتين معترف بهما. وعلى فرض أن القراءتين غير معزوتين للهجتيهما فإن نسبتها إلى قارئيهما أمر كاف في الاعتراف بهما، ودرسهما، لا الحكم عليهما بالرداءة أو غيرها من الأوصاف التي تشعر بعدم القبول." (٢)

٣- توجيه قراءة مستعياً بأخرى:

يقول عالمنا في هذا الجانب: إن هناك بعض النحاة قد رفض هذا الاستعمال الذي استخدم فيه ابن منظور بعض القراءات حتى الشاذ منها ليستعين بها على توجيه قراءة أخرى. (٣)

(١) الشواهد القرآنية: ٥٨، وانظر اللسان: ج ٣ / ١٥٥، وانظر معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي

ومحمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م: ج ١ / ٣٤٤ .

(٢) الشواهد القرآنية: ٥٨، ٥٩ .

(٣) انظر الشواهد القرآنية: ٥٩، ٦٠ بتصرف.





ويرى عالمنا أن "منهج الذين قبلوا هذا الاستعمال أجدى على العربية من منهج الرافضين على الرغم من عدهم إياه قليلاً، بناء على قلة وروده في الأساليب. أما الرافضون فلا حجة لهم سوى التمسك بما يسمونه الأصل المرفوض، وذلك نوع من اللجوء إلى الدليل العقلي في مواجهة النصوص الصحيحة." (١)

٤- توجيه بعض القراءات على أنها لغات:

وفي هذا العنصر أورد له عالمنا ستة نماذج؛ منها ما يلي:

• قال تعالى (فَبِهَتِ الذِّي كَفَرًا) [البقرة ٢٥٨] وقرأ ابن السميع فبهت الذي كفر: أراد: فبهت إبراهيم الكافر، فالذي على هذا في موضع نصب. وقرأ أبو حيوة: فبهت بضم الهاء، لغة في بهت، قال: وقد يجوز أن يكون بهت بالفتح لغة في بهت. قال: وحكى الأخفش قراءة فبهت كخرق ودهش، قال: بهت بالضم أكثر من بهت بالكسر، يعني أن الضمة تكون للمبالغة، كقولهم: لقضو الرجل" (٢)

← وفي هذا المثال خطأ فيه عالمنا ما أورده ابن منظور، حيث علق عليه في هامش الكتاب قالاً: "وما قاله الأخفش نصاً هو (فَبِهَتِ الذِّي كَفَرًا) أي: بهته إبراهيم، وبهت أكثر وأجود، وهو مخالف لرواية اللسان." (٣)

ومن خلال ما سبق لاحظ عالمنا على نماذج ابن منظور ما يلي: (٤)

١- عرضه لآراء بعض النحاة - كالفراء والأخفش والجوهري- وسكوته عليها، مما يعني موافقته إياها، ومن ثم يعد ذلك رأياً له بطريقة غير مباشرة.

٢- عدم تصريحه في أغلب النماذج باللغة التي ينتمي إليها المثال، وحينما يصرح يكون الرأي -غالباً- للغوي آخر من النحاة كالفراء أو غيره.

(١) الشواهد القرآنية: ٦٠

(٢) السابق: ٦٢ ، وانظر أيضا اللسان: ج ١٣ / ٢ .

(٣) الشواهد القرآنية: ٦٢. اعتمد عالمنا على إثبات صحة رأيه من خلال رجوعه لكتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق: د/ فائز فارس، دار الكتب، ١٩٧٩م: ص ١٨٢، وهذا النص في تحقيق د/ هدى قراءة، الخانكي، ط ١، ١٩٩٠م: ١٩٧، وهو التحقيق الذي اعتمدت عليه في بحثي؛ لسبب ذكرته في الفصل الثالث.

(٤) انظر الشواهد القرآنية: ٦٣ بتصرف.

وبعد أن عرض عالمنا ظاهرة توجيه القراءات عند ابن منظور عرض عنده ظاهرة أخرى، وهي إصدار الأحكام على القراءات، وفي هذه الظاهرة وجد فيها عالمنا أمرين عند ابن منظور وهما: (١)

١- اعترافه بسنية القراءة -أي أنها سُنَّةٌ متبعةٌ-، وأنها ليست بالرأي.

• مثال على ذلك: "في مادة (سَكَرَ) أورد قول الله سبحانه وتعالى (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ) [الحج ٢] وقال (وقرئ سَكَرَىٰ وما هم بسَكَرَى... ولم يقرأ أحد من القراء (سَكَرَى) بفتح السين، وهي لغة، ولا تجوز القراءة بها، لأن القراءة سنة). (٢)

٢- ورود بعض القراءات عنده على غير المشهور فيها دون أن يذكر لها وجهها، أو يعلق عليها بما يشعر بتركها لها قاصداً أو غير قاصد.

• مثال على ذلك: "في مادة (نَزَرَ) قال: "وقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) [الأعراف ١٧٢] وذرية الرجل: ولده، والجمع: الذراري، وهو الذريات. (٣)

← وفي هذا المثال أورد عالمنا له قراءتين: (٤)

١- قراءة المصحف وهي (ذريتهم).

٢- قراءة الجمع (ذرياتهم)، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب.

ومن خلال هاتين القراءتين استنتج عالمنا ما يلي: (٥)

-تسوية ابن منظور بين القراءات المشهورة والمتواترة والشاذة، في الاستشهاد والدراسة والتوجيه والحكاية لبعض لغات العرب؛ مادامت القراءة منسوبة إلى قارئها.

-بالرغم من هذا الاستنتاج السابق؛ إلا أن عالمنا حينما اطلع على معجم ابن منظور وجد عكس ذلك؛ حيث قال عالمنا: "لكن استعراضنا لمواقفه\* قد ينتج غير ذلك،

(١) انظر الشواهد القرآنية: ٦٤ بتصرف.

(٢) السابق: ٦٤، وانظر اللسان: ج ٤/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٣) الشواهد القرآنية: ٦٥، وانظر اللسان: ج ٤/ ٣٠٤.

(٤) انظر الشواهد القرآنية: ٦٥.

(٥) انظر السابق: ٦٦: ٧٤ بتصرف.

\* أي مواقف ابن منظور من بعض القراءات القرآنية.





فعلى حين يورد في معجمه أحكامًا بالتفضيل أو التشديد أو الرفض أو التخطئة لنحاة سبقوه، دون أن يناقشهم في آرائهم، نجده في مواطن أخرى يصدر هو مثل هذه الأحكام<sup>(١)</sup>، حيث تنوعت أحكام ابن منظور في حكمه على القراءات القرآنية بين الحكم بالعلو والحكم بالندرة أو الخطأ.

← هذا وقد رفض عالمنا هذه الأحكام التي وردت عند ابن منظور؛ وقال: إن القراءة ما دامت منسوبة إلى قارئها وصحَّ سندها، فلا يجوز رميها بالخطأ والرداءة ومثل هذه الأحكام التي جاء بها ابن منظور. وفي نهاية حديثه عن القراءات القرآنية عند ابن منظور قال: إن ابن منظور قد أعطى لها مكانها اللائق بها في الدرس اللغوي، وأن معجمه لا ينطبق عليه ما ينطبق على بعض المعاجم اللغوية الأخرى من قلة استشهادها بالقرآن الكريم وقراءتها؛ لكي لا يتعرضوا للنص القرآني بما يهاجمونه به من تطبيق قياسات اللغة عليه.<sup>(٢)</sup>

وأخيرًا تحدث عالمنا عن مواقف ابن منظور من الرسم المصحفي، فكان ابن منظور أحيانًا يقول في بعض المواضع بمخالفة القراءة لرسم المصحف، وأحيانًا أخرى كان يحللها دون أن يشير إلى ما فيها من مخالفة (مما ينبئ عن قبوله إياها)، ومن خلال عرض عالمنا لموقف ابن منظور من الرسم المصحفي، لاحظ ما يلي:<sup>(٣)</sup>

١- أن أغلب القراءات التي أوردها ابن منظور تنتمي إلى مصحف عبد الله بن مسعود.

٢- عدم تمييز ابن منظور لقراءة منها عن الأخرى، سواء أكانت شاذة أم متواترة، وكلها من الشاذ.

٣- مساواة ابن منظور لجميع المصاحف؛ فكل ما فيها نص لغوي موثق قابل للدراسة، وصالح للاستشهاد به في اللغة.

(١) الشواهد القرآنية: ٦٦

(٢) انظر السابق: ٧٤ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٧٤: ٧٧ بتصرف.



وفي نهاية حديث عالمنا عن الشواهد القرآنية في لسان العرب ختم بحثه بعدة نتائج، وهي: (١)

- ١- أعطى ابن منظور النص القرآني مكانه المرموق في الدراسات اللغوية.
- ٢- كان ابن منظور يفصل في فصاحة اللفظة أو عدم فصاحتها بالشاهد القرآني ويرجح به استعمالاً على استعمال.
- ٣- استعمل ابن منظور النص القرآني -أحياناً- شاهداً على تخريج الأشعار، ودليلاً على رأي فيها.
- ٤- كثرت نماذج ابن منظور في توجيه النص القرآني وقراءاته وجمعه فيها لآراء النحاة، دون أن يبدي رأياً له، مما يعني موافقته إياهم.
- ٥- اهتمام ابن منظور بجانب القراءات القرآنية وما تدل عليه في اللغة، ومن أهم جوانب دلالتها الجانب اللهجي.
- ٦- تسلح ابن منظور بمعرفته اللغوية وعلمه بالقراءات في بيان ما ورد منها وما لم يرد، ولكن هذه المعرفة لم تكن كاملة في بعض المواضع.
- ٧- حكم ابن منظور على بعض القراءات المخالفة للأقيسة لم تكن بالجدة التي جاءت في المؤلفات السابقة له، ولكنه في نفس الوقت حاكى آراء بعض النحاة المتهمجين على بعض القراءات دون أن يرفض أو يقبل أيّاً منها، وهذا من وجهة نظر عالمنا يعد مثلباً يوجه إليه.
- ٨- لم يفرق ابن منظور بين متواتر القراءات وشاذها، ولا بين المصحف الإمام وغيره من المصاحف الأخرى.
- ٩- إعطاء ابن منظور القراءات مكاناً مرموقاً، حيث يعتبر لسان العرب أكثر المصادر استخداماً للقراءات القرآنية شاهداً لغوياً، وهي ميزة تحسب له.

(١) انظر الشواهد القرآنية: ٧٨، ٧٩ بتصرف.



## المبحث الثالث

### الزمخشري والقراءات

فكرة هذا البحث هي استكمالاً لبحث (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، حيث حاول به عالمنا الكشف عن مدى صدق ما توصل إليه في مواقف النحاة من أن "القرون الأربعة الأولى من الهجرة فترة أثرت فيما تلاها من فترات، وظهرت بصماتها واضحة على الفكر النحوي فيما يليها من قرون"<sup>(١)</sup>. وكان ذلك من خلال كتاب الزمخشري ت ٥٣٨ هـ (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)\*.

• من خلال هذا الكتاب درس عالمنا مواقف الزمخشري من القراءات فدرسها

تحت عدة نقاط هي:

- ١- استشهاد الزمخشري بالقراءات.
- ٢- توجيه الزمخشري للقراءات.
- ٣- تناقض الزمخشري في موقفه من بعض القراءات.
- ٤- حكم الزمخشري على القراءات بالجودة والحسن وأشباههما.
- ٥- تقوية الزمخشري لقراءة مستعينة بقراءات أخرى.
- ٦- ذهاب الزمخشري في القراءة مذهباً يفهم منه أن القارئ يقرأ بما يرى.
- ٧- طعنه في بعض القراءات وتهجمه على القراء.
- ٨- موقف الزمخشري من الرسم المصحفي.

تحت هذه النقاط تحدث عالمنا عن مواقف الزمخشري في القراءات؛ فعرض :

(١) الزمخشري والقراءات: د/ شعبان صلاح، مستخرج من حوليات دار العلوم، العدد الحادي عشر ١٠٨/

١٩٨٣م، مطبعة جامعة القاهرة: ١، ٢.

\* هو كتاب تفسير، ولكن الزمخشري تعرض فيه للغويات الآيات، كما أنه درس فيه القراءات فأحياناً كان يوجهها، وأحياناً أخرى كان يذكرها دون التعرض لها. انظر الزمخشري والقراءات: ٢ بتصرف.

## أولاً: استشهاده بالقراءات وكيف استشهد بها في الجانب اللغوي والنحوي والصرفي.

كان الزمخشري يستشهد بالقراءة ليوضح بها معنى لغوياً أو ليوجه بها قاعدة نحوية أو صرفية، ومن خلال عرض عالمنا لاستشهادات الزمخشري بالقراءات خرج بعدة نتائج، وهي: (١)

- ١- أن الزمخشري لا يفرق في الاستشهاد بين متواتر القراءات وشاذها.
- ٢- أن القراءات تكون في الغالب - سنده الوحيد فيما يراه، دون اعتماد على شاهد آخر من شعر أو نثر.
- ٣- أنه يهتم بصورة واضحة في جل القراءات التي يوردها بذكر اسم القارئ - في الأغلب الأعم -.
- ٤- أن عنصر الاستشهاد أقل عنده من التوجيه؛ لأنه كتاب تفسير وغرضه الأساسي هو كشف وجوه القراءات الواردة فيما يتناوله.

## ثانياً: توجيه الزمخشري للقراءات.

يقول عالمنا: إن توجيه الزمخشري للقراءات؛ قد تنوع ما بين توجيه القراءة صوتياً ونحوباً، وصرفياً، أو توجيهها على أنها لغة من اللغات. كما أنه كان يوجه ما يرى فيه إشكالاً من بين القراءات المتعددة، وأحياناً كان يوجه القراءة مستعيناً بقراءات أخرى أو بحديث شريف، كما أنه وجه القراءات التي ظن تعارضها مع القواعد المعروفة ثم وجه بعضها على مغمور القواعد، ثم أخيراً فإنه كان يوجه أكثر من قراءة دون ترجيح إحداها على الأخرى؛ فالزمخشري كما يقول عالمنا: "لا يتبع سنة واحدة، ولا يسير على نمط فرد، وإنما يختلف التوجيه بين قراءة وأخرى" (٢).

وفي هذا الشأن تناول عالمنا توجيهات الزمخشري للقراءات بالتفصيل والشرح ذاكراً رأي العلماء في بعض القضايا، عارضاً رأيه هو فيما ذهب إليه بالأدلة، وما

(١) انظر الزمخشري والقراءات: ٤ بتصرف.

(٢) السابق: ٥.





يهمني هنا هو عرض رأى عالمنا - في الغالب الأعم - وهذا ما سأتناوله في السطور الآتية:

### ١- توجيه القراءة صوتياً:

تحدث عالمنا في هذا الجانب عن توجيه الزمخشري للقراءات القرآنية في الجانب الصوتي، حيث قال: إن الزمخشري كان يعتمد في توجيه بعض القراءات على الجانب الصوتي، والصرفي معاً؛ فمثلاً في قراءة: (ولا أدراكم) في قوله تعالى: (قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) [يونس ١٦]، والتي استشهد بها على ظاهرة قلب الألف إلى همزة في جانب الإعلال والإبدال.<sup>(١)</sup>

• مثال؛ قال الزمخشري: "ولا أدراكم به: ولا أعلمكم به على لساني. وقرأ الحسن: ولا أدراكم به، على لغة من يقول: أعطاته وأرضاته، في معنى: أعطيته وأرضيته، وتعضده قراءة ابن عباس: ولا أنذرتكم به. ورواه الفراء: ولا أدراكم به، بالهمز\* وفيه وجهان: أحدهما: أن تقلب الألف همزة، كما قيل: لبأت بالحج، ورثأت الميت، وحلأت السويق، وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد. ألا ترى أن الألف إذا مستها الحركة انقلبت همزة. والثاني: أن يكون من درأته إذا دفعته، وأدراته إذا جعلته دارئاً، والمعنى ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرأونني بالجدال وتكذبونني."<sup>(٢)</sup>

← في هذا المثال السابق التمس الزمخشري مخرجين لقراءة (ولا أدراكم به)، كما يقول عالمنا. حيث قال: إن الزمخشري قد "التمس للقراءة مخرجين: أحدهما يذهب بها مذهب القلب الصوتي، والثاني يجعل الصيغة كلها من مادة معجمية مهموزة هي (درأ) لكنه لم ينح بالأئمة على القراءة."<sup>(٣)</sup>

(١) انظر الزمخشري والقراءات: ٥، ٦ بتصرف.

\* علق عالمنا على هذه القراءة في هامش بحث الزمخشري والقراءات؛ قائلاً: "ما في المختصر: أن الحسن قرأ (ولا أدراكم به) بالهمزة وتاء المتكلم، وهي موافقة لرواية الفراء". الزمخشري والقراءات: حواشي البحث ص ٤٠، نقلاً عن المختصر في شواذ القرآن: ٦٥.

(٢) الزمخشري والقراءات: ٥

(٣) السابق: ٦.



ولقد رمى بعض النحاة قراءة الهمز التي وجهها الزمخشري بالغلط، وهذا ما أورده ابن خالويه في كتابه، لكن عالمنا رد عليه بالتماس الزمخشري للقراءة مخرجين، كما ذكرت في الفقرة السابقة.<sup>(١)</sup>

## ٢- توجيه القراءة نحوياً:

هذا الجانب هو أبرز جوانب التوجيه عند الزمخشري -كما يقول عالمنا-، ولكن عالمنا اكتفى بعرض خمسة نماذج منها فقط شارحاً بعضها بما جاء عند الزمخشري، ورأي العلماء في هذا التوجيه سواء بالقبول أو الرفض أم كان سابقاً لرأي الزمخشري في هذا التوجيه، عارضاً رأيه هو في النهاية إذا كان له رأي.

• فمثلاً: في قوله تعالى (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة ١]، وردت فيها أربع قراءات\*، ووجه الزمخشري قراءة النصب فيها على أن (الحمد) مفعول مطلق -لفعل محذوف تقديره أحمد-، وقراءة الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى، أما القراءتان الأخريان فوجههما على الاتباع. وهنا يقول عالمنا: إن هذه التوجيهات قد ذكرها الفراء وأبو جعفر النحاس قبل الزمخشري حينما تعرضوا لها.<sup>(٢)</sup>

أما فيما أبدى فيه عالمنا رأيه في هذا الجانب فأبداه في القراءات الثلاث:<sup>(٣)</sup>

(١) انظر الزمخشري والقراءات: ٥، ٦ بتصرف.

\* - قراءة الجمهور برفع (الحمد) وكسر لام الجر.

- قراءة ابن عيينة ورؤية بنصب (الحمد) مع كسر اللام.

- قراءة الحسن بكسر دال (الحمد) اتباعاً لكسرة لام الجر.

- قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بضم لاج الجر اتباعاً لضمة الدال. انظر الزمخشري والقراءات: ٦.

(٢) انظر الزمخشري والقراءات: ٦، ٧.

(٣) - القراءة الأولى: رفع (إبراهيم) ونصب (ربه)؛ وهذه القراءة "تسبها الزمخشري إلى أبي حنيفة وابن عباس

على حين نسبها ابن خالويه لأبي الشعثاء". الزمخشري والقراءات: ٤١ حواشي البحث رقم ٢٦.

- القراءة الثانية: قراءة (الظالمون) بالرفع، وهي قراءة عبد الله بن مسعود.

- القراءة الثالثة: وهي نصب (آدم)، ورفع (كلمات) في قوله تعالى: (فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة ٣٧]

وهي قراءة ابن كثير.



- اثنتان جاءتا في قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة ١٢٤] ●  
والثالثة في قوله تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة ٣٧].

← علق عالمنا على توجيه الزمخشري لهذه القراءات قائلاً: "وهذه القراءات الثلاث - من وجهة نظرنا- أولى بها أن توجه على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن الفاعل قد ينصب إذا فهم المعنى وأمن اللبس، فقد سمع من كلام العرب: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجز، برفع أولهما ونصب ثانيهما، فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد)، وأهملوا الحركة، إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول." (١)

ثم قال عالمنا: إنه "إذا أمكن تخريج قراءتي (كلمات) و(الظالمون) على المشاركة في الحدث بين الفاعل والمفعول، لأن ما تلقاك فقد تلقيته، وما نلته فقد نالك، فإن هذا غير ممكن في قراءة: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) إذ غير ممكن القول بأن من ابتلاك فقد ابتليته، كما أنه من المجافاة للخضوع والاستسلام للربوبية أن تفسير على أن إبراهيم دعا ربه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا؟ ولكن الممكن أن يقال: إن علاقة الإسناد قد اتضحت، وأمن اللبس لوضوح المعنى، فجاء المفعول مرفوعاً، والفاعل منصوباً. ولعل هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن الطراوة مستأنساً بقراءة ابن كثير: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بنصب (آدم) ورفع (كلمات)." (٢)

### ٣- توجيه بعض القراءات على أنها لغات:

في هذه النقطة عرض عالمنا أحد عشر توجيهاً للزمخشري وجه فيهم القراءات على أنها لغة قوم.

(١) الزمخشري والقراءات: ٨، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب،

القاهرة، ١٩٧٣م: ٢٣٤.

(٢) الزمخشري والقراءات: ٨، ٩.



- مثال على ذلك: في قوله تعالى: (فَكُلِّ وَاشْرِبِي وَقَرِّي عَيْنًا) [مريم ٢٦] قرئ (قري) بالكسر، فقال الزمخشري قرئت على أنها لغة نجد. (١)
- يقول عالمنا: إن هذا النوع من التوجيه منتشر بكثرة عند الزمخشري في كتابه الكشف، وهذا يحمد له؛ لأن أساس تيسير القراءات هو أن يقرأ كل ذي لهجة بلهجته ما دام اجتمع في القراءة المقاييس التي وضعها العلماء لصحة القراءة وهذا هو المراد من حديث الأحرف السبعة. (٢)

#### ٤- توجيه أكثر من قراءة على الاستواء في التصريف:

- يقول عالمنا: إن "هذا العنصر شبيه بالعنصر السابق، فاستواء القراءتين في التصريف لا يعدو أن يكون من تعدد اللغات. لكن الزمخشري خص مثل هذا النوع بهذا التعبير، لأنه قد يسبق إلى الفهم أن في إحدى القراءتين قلباً مكانياً، فأراد نفي هذا الفهم من الأذهان." (٣)
- ولقد أعطى عالمنا اثنين من الأمثلة التي ذكرهما الزمخشري ليوضحاً هذا العنصر؛ مثال على ذلك:
- "قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقرة ١٩]، حيث قرأ الحسن: (من الصواعق)، فقال الزمخشري: (وليس بقلب للصواعق، لأن كلا البنائين سواء في التصريف، وإذا استويا كان كل واحد منهما بناء على حياله. ألا تراك تقول: صقعه على رأسه، وصقع الديك، وخطيب مصقع: مجهر بخطبته، ونظيره: حبز في جذب، ليس بقلبه، لاستوائهما في التصريف)." (٤)

(١) انظر الزمخشري والقراءات: ١١، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: من ١٠: ١٢

(٢) انظر السابق: ١٠: ١٢ بتصريف.

← شروط صحة لقراءة كما تم ذكرها قبل سابق هي:

- صحة السند/ موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً/ موافقة القراءة ولو بوجه.

(٣) الزمخشري والقراءات: ١٢

(٤) السابق: ١٢. وانظر مقولة الزمخشري، في الكشف، الزمخشري، ط ٢، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٣م: ج ١/ ٦٤، ٦٥.





## ٥- توجيه ما يرى فيه إشكالاً من بين القراءات المتعددة:

اعترض عالمنا في هذا الجانب على التوجيه المتشعب لآراء الزمخشري في توجيهه لقول الله تعالى: (حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) [الأعراف ١٠٥]، وهذه الآية جاءت على أربع قراءات<sup>(١)</sup>، وجّه فيها الزمخشري القراءة المشهورة المُشكّلة عنده على أربعة أوجه:<sup>(٢)</sup>

أ- أن تكون مما يقلب من الكلام لا من الإلباس.

ب- أن ما لزمك فقد لزمته.

ج- أن يضمن (حقيق) معنى (حريص).

د- أن يعرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام.

وهنا رأى عالمنا أنه لو وجهت هذه القراءة "على قيام (على) بوظيفة الباء، وحروف الجر - كما هو مشهور في النحو- تتبادل المواضع، أو على تضمين (حقيق) معنى (أمين)، فيكون المعنى على الأول: حقيق بألا أقول على الله إلا الحق وهو منطوق قراءة أبي، ومفهوم قراءة عبد الله، ويكون المعنى على الثاني: أمين على ألا أقول على الله إلا الحق. ولا إشكال في القراءة على هذين التخريجين، وأقربهما إلى منطوق اللغة - في نظرنا\* - هو تخريج (على) على أنها بمعنى الباء.<sup>(٣)</sup>

## ٦- توجيه الزمخشري للقراءة مستعيناً بقراءات أخرى:

في هذا الجانب كان الزمخشري يوجه القراءة بقراءة أخرى سواء أكانت القراءة في نفس الآية أم في آيات أخرى بها تشابه في الظاهرة اللغوية، وفي هذا الجانب خرج

(١) ١- القراءة المشهورة، انظر تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م: ٣٤٢.

٢- قراءة نافع (حقيق على ألا أقول).

٣- قراءة عبد الله (حقيق أن لا أقول).

٤- قراءة أبي (حقيق بأن لا أقول).

(٢) انظر الزمخشري والقراءات: ١٣.

\* في نظر عالمنا

(٣) الزمخشري والقراءات: ١٤





عالمنا بنتيجة - بعد أن عرض هذه التوجيهات عند الزمخشري - ألا وهي: أن الزمخشري يستخدم كل القراءات حتى الشاذ منها لكي يوجه به القراءات الأخرى، "ليسلم له التفسير الذي يذهب إليه، وكأنه بهذه الطريقة يفسر القراءة بالقراءة." (١)

• مثال على ذلك: "ما قال به عند تعرضه لقوله تعالى: (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) [البقرة ٢٨٢] حيث رأى أن (يضار) يحتمل البناء للفاعل والمفعول، يشهد للاحتمالين قراءة عمر رضى الله عنه: (ولا يضارر) بالإظهار والكسر، وقراءة ابن عباس رضى الله عنه: (ولا يضارر) بالإظهار والفتح" (٢).

#### ٧- توجيه الزمخشري لقراءة مستعيناً بحديث شريف:

• مثال: يتمثل ذلك "في حديثه عن قوله تعالى: (فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) [البقرة ١٩٧]، حيث وردت القراءة المشهورة ببناء الثلاثة على الفتح، على أن (لا) نافية للجنس، وقرأ عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب، لأنهما حملا الأولين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج،... واستدل على أن المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله صلى الله عليه وسلم: (ومن حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه) (٣) وأنه لم يذكر الجدال" (٤).

#### ٨- توجيه الزمخشري ما يظن تعارضه مع القواعد المعروفة:

عرض عالمنا في هذا الجانب توجيهين للزمخشري اعترض عليه في المثال الأول، وفي المثال الثاني خرج فيها بقاعدة؛ ففي المثال الأول: اعترض على

(١) الزمخشري والقراءات: ١٥.

(٢) السابق: ١٤

(٣) صحيح البخاري: ج ١/ ٣٤٦ حديث رقم ١٥٢١

• ملحوظة هذا الحديث ورد في صحيح البخاري، الطبعة التي اعتمدت عليها في التوثيق بصيغة "من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه".

(٤) الزمخشري والقراءات: ١٥، ١٦. وانظر الكشف: ج ١/ ١٨٤.



الزمخشري فيما ذهب إليه من تخريج قراءة قوله تعالى: (فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) [هود ٧١]، حيث "ذهب الزمخشري إلى أن (يعقوب) منصوب عطا على (إسحاق) لأنه في حكم المنصوب"<sup>(١)</sup>، فرآه عالماً "نوعاً من التمثل والتكلف اللذين لا داعي لهما، والأصح أن يحمل نصب (يعقوب) على فعل مضمر يدل عليه (بشرناها)، أي: ووهبنا لها يعقوب - كما ذهب إلى ذلك أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> -، أو: وآتيناهما يعقوب - كما ارتأى ذلك ابن جني<sup>(٣)</sup> -".<sup>(٤)</sup>

أما المثال الثاني: فخرج عالماً من نقاش الزمخشري في تفسيره لقراءة ابن مسعود: (عجب) بالرفع في قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ) [يونس ٢] "<sup>(٥)</sup>، "بقاعدة مفادها أنه يجوز وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، في النثر، إذا تخصصت النكرة نوعاً من التخصيص، بأن تكون اسم جنس، أو تكون مسبوقه بنفي أو شبهه، أو تكون موصوفة،... أما الشعر فله لغته الخاصة وأسلوبه في التعبير مما يجعل مثل هذا السلوك اللغوي جائزاً فيه دونما شروط، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة."<sup>(٦)</sup>

## ٩- توجيه الزمخشري لبعض القراءات على مغمور القواعد:

وفي هذا الجانب قال عالماً: إن الزمخشري حاول تفسير القراءات التي تخالف مقتضى القواعد في ظاهرها، ووجد لها مخرجاً من قواعد النحو، فرأى عالماً أن هذا يحمده له فلو أنه حاول في القراءات الأخرى ما حاول في هذا النحو لوجد لها مخرجاً من قواعد النحو، وما اضطره ذلك إلى التهجم على بعض القراءات.<sup>(٧)</sup>

(١) الزمخشري والقراءات: ١٦.

(٢) انظر إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م: ج ٢/ ٤٨٦.

(٣) انظر الخصائص: ج ٢/ ٣٩٥، ٣٩٧.

(٤) الزمخشري والقراءات: ١٧.

(٥) السابق: ١٧.

(٦) السابق: ١٩.

(٧) انظر السابق: ١٩، ٢١ بتصرف.

• مثال على هذه الظاهرة بما ورد عند الزمخشري:

"دخول لام الأمر على فعل المخاطب في قراءة: (فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس ٥٨]، مؤيداً ذلك بقول الرسول في بعض الغزوات: (لتأخذوا مضافكم)، وهو ما عده جمهور النحاة قليلاً." (١)

### ١٠- توجيه الزمخشري لأكثر من قراءة دون الميل لإحداها:

• مثال على هذا الجانب: "في قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْتُمهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [البقرة ٢٨٣] وجه القراءة المشهورة على أن (آثم) خبر (إن)، و(قلبه) فاعل له. أما عن قراءة (قلبه) بالنصب، فعهده، تمييزاً، على حد (سفه نفسه)، وقرأ ابن أبي عبلة: آثم قلبه، أي: جعله آثماً." (٢)

علق عالمنا على هذا المثال قائلاً: إن توجيه القراءة الثانية على التمييز، "يمكن أن يكون موضع خلاف ومثار نقاش، لأن التمييز معرفة، ولا يجيز ذلك بعض النحاة، فضلاً عن أنه وصم ذلك بالشذوذ عند تعرضه لتوجيه قوله تعالى: (سفه نفسه) على أن (نفسه) تمييز، ومن ثم التمس توجيهاً آخر مفاده أن يكون (نفسه) منصوباً على نزع الخافض، فيكون أصله: (سفه في نفسه)." (٣)

### ثالثاً: تناقض الزمخشري في موقفه من بعض القراءات.

يقول عالمنا: إن النحاة قد اتفقوا "على جواز الجمع بين الساكنين في حالتين: الأولى: إذا كان أول الساكنين حرف مد ولين، وثانيهما أحد مثلين مدغمين، مثل دابة والطامة والضالين ومدهماتان.

الثانية: حالة الوقف." (٤)

(١) الزمخشري والقراءات: ٢٠، وانظر الكشاف: ج ٢/ ٢٧٧، وانظر مغني اللبيب: ج ١/ ١٨٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح، ابن هشام، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م: ج ١/ ٥١. وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في الزمخشري والقراءات: ١٩: ٢١.

(٢) الزمخشري والقراءات: ٢١، ٢٢، وانظر الكشاف: ج ١/ ٢٥٢. وانظر باقي الأمثلة في الزمخشري والقراءات: من ٢١: ٢٣.

(٣) الزمخشري والقراءات: ٢٢

(٤) السابق: ٢٣.



والزمخشري هنا تابع للجمهور -كما يقول عالمنا-، وذلك عند "تعرضه لقوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [يونس ٨٩] قال: وقرئ (ولا تتبعان) بالنون الخفيفة، وكسرهما لالتقاء الساكنين، تشبيهاً بنون التثنية." (١) إلا أنه عندما "تعرض لقوله تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا) [الأنفال ٤٦] قال: قرئ بتشديد التاء، وقبلها قال عن قوله تعالى: (وَلَا تَعُدُّوا فِي السَّبْتِ) [النساء ١٥٤]، وقرئ: لا تعتدوا، ولا تعدوا، بإدغام التاء في الدال، والأخيرة مروية عن نافع. ولم يتعرض الزمخشري لأى من القراءتين باللوم، مما قد يفهم منه رضاه عنهما، مع أن فيهما -خاصة قراءة نافع- صورة صارخة لالتقاء الساكنين في غير ما قرر النحاة" (٢)

علق عالمنا على موقف التناقض هذا الذي ورد عند الزمخشري قائلاً: "الحق أننا لا نملك أدلة الحكم بهذا التناقض، لأن القراءتين اللتين تعرض لهما دون إصدار حكم يمكن أن تخرج أولاهما (ولا تنازعا) على أن أول الساكنين حرف مد ولين وثانيهما أحد مثلين مدغمين، وإن كان اللين من كلمة والمدغمان من كلمة أخرى. أما الثانية فلعله كان يقرأها بإشمام العين حركة ما فلا يلتقي ساكنان، أو أنه غفل عن إصدار الحكم عليها كما أصدره على بقية أخواتها من القراءات التي سبق التعرض لها في هذا الصدد." (٣)

#### رابعاً: حكم الزمخشري على القراءات بالجودة والحسن وأشباههما.

كان الزمخشري يحكم أحياناً بالجودة والحسن على قراءة بالمقارنة مع قراءة أخرى، أو يصفها بالبلاغة والفصاحة.

• مثال على ذلك: "في قوله تعالى: (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ) [البقرة ٢٠] قال: وقرأ مجاهد (يخطف) بكسر الطاء، والفتح أفصح وأعلى." (٤)

(١) الزمخشري والقراءات: ٢٣، وانظر باقي الأمثلة في نفس الصفحة والصفحة التالية لها. وانظر الكشاف:

ج ٢ / ٢٨٧.

(٢) الزمخشري والقراءات: ٢٤. وانظر الكشاف: ج ٢ / ١٧٧، ج ١ / ٤٥٣.

(٣) الزمخشري والقراءات: ٢٤

(٤) السابق: ٢٥. وانظر الكشاف: ج ١ / ٦٥، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: ٢٥، ٢٦.



فسر عالمنا ذلك بأن الزمخشري كان "يعتمد في أساسه على مدى توافم القراءة مع مشهور القواعد، أو اتفاقها مع الذوق العربي الذي يجعل في صيغ المبالغة من الشحنة الدلالية ما ليس في اسم الفاعل، وفي تكثير من العموم والشمول ما ليس متوافراً في التعريف".<sup>(١)</sup>

### خامساً: تقوية الزمخشري لقراءة مستعينا بقراءات أخرى.

خرج عالمنا في هذا الجانب بنفس النتيجة التي خرج بها عندما عرض نقطة توجيه الزمخشري لقراءة مستعينا بقراءات أخرى، ألا وهي أنه يستعين بالقراءات الشواذ لتقوية ما يميل إليه من قراءات متواترة، وذلك بغرض نصرته قياسه، وتقوية مذهبه. ولكن ما يختلف به الزمخشري في هذا الجانب عن سابقه هو أدلته في الحكم على القراءة بالقوة والتفضيل؛ هو أنه كان يعتمد قبل السابق على الذوق اللغوي ومدى موافقة القراءة مع القواعد، أما هنا فدليله هو تفضيل قراءة على أخرى في الآية نفسها.<sup>(٢)</sup>

• مثال: "عند توجيهه لقول الله سبحانه وتعالى: (يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران ١٧١] وجه القراءة بفتح همزة (أن) على أنها وما دخلت عليه معطوفة على النعمة والفضل، وعد القراءة بالكسر مقصوداً بها الابتداء، وعلى أن الجملة اعتراض، مستشهداً بقراءة ابن مسعود: (والله لا يضيع) إذ تقوى القراءة بكسر همزة (إن)."<sup>(٣)</sup>

### سادساً: زهاب الزمخشري في القراءة مذهباً يفهم منه أن القارئ يقرأ بما يرى.

وفي هذا الجانب يقول عالمنا: إن الزمخشري كان يعرض أحيانا عبارات في بعض المواضع يفهم منها أن القارئ يقرأ بما يراه، ويكون اعتماده على ذلك هو

(١) الزمخشري والقراءات: ٢٦.

(٢) انظر السابق: ٢٦، ٢٧ بتصرف.

(٣) السابق: ٢٧. وانظر الكشاف: ج ١ / ٣٣٩.





فصاحته وتمكنه من العربية لا على مقاييس صحة القراءة التي اعتمد جل العلماء للأخذ بالقراءة والاعتماد عليها.<sup>(١)</sup>

وهنا اعترض عالمنا على ما أورده الزمخشري، ورأى ما رآه أحمد بن المنير الإسكندري صاحب كتاب (الانتصاف)، والذي يرى أن ما قاله الزمخشري هو تبجح وركاكة في الكلام، إذ أنه لا بد أن يكون اعتماد القارئ على مقاييس صحة القراءة ورجوعه في النهاية إلى الاستماع إلى أفصح من نطق بالضاد: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.<sup>(٢)</sup>

• مثال: عند مناقشة الزمخشري لقول الله سبحانه وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) [البقرة ٢٦] حيث قرئت (بعوضة) بالنصب والرفع، وجه قراءة الرفع على وجهين: أن تكون (ما) موصولة، و(بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (ما). والوجه الثاني أن تكون (ما) استفهامية، وخبرها كلمة (بعوضة)، ووسم هذا الوجه بأنه (حسن جميل)، ثم قال: وهذه القراءة تعزى إلى رؤبة بن العجاج، وهو أمضغ العرب للشيخ والقيصوم، والمشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن. زما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه، وهو المطابق لفصاحته.<sup>(٣)</sup>

### سابعاً: طعن الزمخشري على بعض القراءات وتهجمه على القراء.

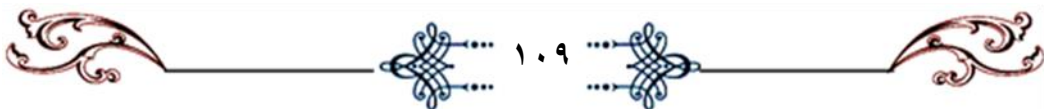
يقول عالمنا: إن الزمخشري كان يطعن أحيانا في بعض القراءات بكل الأوصاف غير المقبولة من ضعف وسماجة وخطأ، وأحيانا يصم القارئ باللحن والإفحاش في الخطأ، وأحيانا أخرى يرمي الراوي بالجهل وعدم الدراية بالعربية؛ وذلك كله بسبب مخالفة القراءة للقياس النحوي المعروف، فالقراءة إذا جاءت مخالفة لقياس النحو فهي مقبولة عنده أما إذا جاءت موافقة للقياس النحوي فهي مقبولة عنده ويعمل بها، وهذا ما جعل عالمنا يضعه تحت صفوف النحاة القياسيين.<sup>(٤)</sup>

(١) الزمخشري والقراءات: ٢٧، ٢٨ بتصرف.

(٢) السابق: ٢٨، ٢٩ بتصرف. وانظر هامش الكشف: ج ١/ ٨٦.

(٣) الزمخشري والقراءات: ٢٨. وانظر الكشف: ج ١/ ٨٦، ٨٧. وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: ٢٩،

(٤) انظر الزمخشري والقراءات: من ٣٠: ٣٥ بتصرف.



• مثال على طعن الزمخشري للقراءات:  
"قرأ أبو السمال (فرغت) بكسر الراء في قوله تعالى: (فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ) [الشرح  
٧]، فقال الزمخشري: وليست بفصيحة." (١)  
قال عنه عالمنا: إنه قد نسي "في هذا المجال أن القراءة سنة يأخذها الخلف عن  
السلف، وليست رأياً يرى، ولا اجتهاداً شخصياً من قبل القراء." (٢)

### ثامنا: موقف الزمخشري من القراءات.

يقول عالمنا: إنه لم يكن ثابتاً تجاه موقف معين تجاه الرسم المصحفي فأحياناً  
يقبله ويهتم به، وأحياناً يرفضه ويحكي قراءات ظاهرها مخالف لرسم المصحف.  
• مثال على حكاية الزمخشري لقراءات ظاهرها مخالف للمصحف الإمام:  
"في قوله تعالى: (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) [البقرة ٢٦] قرأ زيد بن علي (وما يضل  
به إلا الفاسقون)." (٣)

ولقد فسر عالمنا خلط الزمخشري في موقفه من رسم المصاحف عموماً؛ قائلاً:  
"يبدو لي أن احتجاجه برسم المصحف الإمام لم يكن إلا حيث تكون القراءة موافقة  
لمقاييسه متوائمة مع ما انتهى إليه من قواعد، غير خارجة على المشهور مما  
تواضع عليه علماء النحو السابقون له. أما ذكره للمصاحف الأخرى غير مصحف  
الإمام فلم يكن ذلك احتجاجاً بها ولا نصرة لها، وإنما كان ذكراً مجرداً لتنبية القارئ  
على المكان الموجود فيه، خاصة إذا كان في أغلبها خروج على عنصر الموافقة  
للرسم المصحفي. لكن ذلك.. لم يكن التزاماً التزمه الزمخشري، ولا منهجاً سار عليه  
في كل القراءات التي تعرض لها." (٤)

(١) الزمخشري والقراءات: ٣١. وانظر الكشاف: ج ٤/ ٦١٦. وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: من ٣٠: ٣٤.

(٢) الزمخشري والقراءات: ٣٩.

(٣) السابق: ٣٥. وانظر الكشاف: ج ١/ ٨٩. وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا: ٣٥، ٣٦.

(٤) الزمخشري والقراءات: ٣٨.





## الفصل الثاني

### التحليل النحوي والصرفي للشعر عند الدكتور شعبان صلاح

ويضم مبحثين:

- ١- المبحث الأول: شعر أبي تمام دراسة نحوية.
- ٢- المبحث الثاني: أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى.





## مدخل:

الشعر هو نبراس وديوان العرب ومرآة مجتمعهم في كل شيء؛ ولهذا أخذ الشعر مكانة عظيمة عند العرب قديماً، فلشاعر مكانة خاصة يختلف بها عن غيره من أبناء قبيلته، فهو أفصحهم في اللغة وهو لسانهم الذي ينطقون به، ويتفاخرون به أمام القبائل الأخرى؛ ولهذا الأسباب فقد اتخذته النحاة القدامى مصدرًا أساسيًا من مصادر تقعيد اللغة؛ إذ إن الشعر قديماً كان له دور كبير في حفظ اللغة وإثراء معانيها، وفي هذا الفصل ظهر اهتمام عالمنا بالشعر، وما ورد فيه من ظواهر نحوية وصرفية وصوتية، حيث درس اثنين من أهم شعراء القبائل العربية قديماً، وهما أبو تمام والأعشى، فدرس ديوان كل منهما في مؤلف مستقل، حيث أوضح فيهما أهم الظواهر التي وردت في ديوان كل شاعر، وفيما يلي سأوضح ما أورده عالمنا من ظواهر كلا الديوانين، وما هو موقفه من آراء العلماء في هذه الظواهر الواردة فيهما، حيث انتظم هذا الفصل على مبحثين احتوى كل مبحث على مؤلف من مؤلفات عالمنا، ويضم كل مؤلف ديواناً واحداً.



## المبحث الأول

### (شعر أبي تمام دراسة نحوية)

فكرة هذا العمل هي رصد الأساليب أو الظواهر اللغوية، ويقصد باللغوية هنا هي دراسة اللغة من خلال جوانبها الثلاثة الجانب النحوي والصرفي والصوتي، بالمفهوم الأشمل للدراسة اللغوية أو النحوية - كما يقول عالمنا-، غير المشهورة عند العرب قديماً من خلال شعر أبي تمام، ومن ثم مقارنة هذه الأساليب، أو الظواهر بنصوص النحاة؛ لتبين ما وافقها من هذه الأساليب وما خالفها، مع تفسير هذه المخالفات -لغويًا- في ضوء خصوصية لغة الشعر والرجوع إلى لهجات العرب، والاستعانة أحياناً بالقراءات القرآنية، وعلى الرغم من احتمالية وجود تلك الأساليب في شعر شعراء عصر أبي تمام كالممتبي، والبحثري، أو في شعر شعراء من هم أقدم منه زمنًا، إلا أن عالمنا قد اختار شعر أبي تمام لرصد هذه الأساليب، وذلك لعدة أسباب هي<sup>(١)</sup>:

- ١- أنه واحد من الشعراء العلماء باللغة، الواعين بتصرفات العرب في لغتهم.
- ٢- اتهام العلماء لأبي تمام بأنه يُحيل في شعره، ويخل بالنظم، ويفسد الترتيب.
- ٣- من أجل الإغراب<sup>(٢)</sup> الذي اتهم به العلماء أبا تمام؛ صنفت مصنفات للكشف عما أشكل من شعره.
- ٤- ضياع أغلب المصنفات النقدية<sup>(٣)</sup> التي تحدثت عن أبي تمام وشعره.

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، (د.ت): ٥ : ٧ بتصرف.

(٢) الإغراب: هو اتهام العلماء له بأنه يحيل في شعره. ويقصد بالإحالة: الغموض في معاني التراكيب، وإحالة الكلام عن وجهه. انظر السابق: ٥

(٣) هذه المصنفات التي ضاع معظمها: منها (نكرى حبيب) الذي ألفه أبو العلاء المعري، والذي لا يعرف منه إلا نقولاً الآن -كما يقول عالمنا- ضمنها التبريزي في شرحه الذي وضعه على ديوان أبي تمام، وهناك مصنفات أخرى صنفت من أجل كشف هذا الإغراب، مثل (النظام المشكل) للمبارك بن أحمد الإرييلي، بالإضافة إلى شرح التبريزي والمرزوقي للديوان، وكتاب آخر للمرزوقي يسمى (الانتصار من ظلمة أبي تمام). انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٥، ٦.

٥- عدم اهتمام تلك المصنفات النقدية - باستثناء شرح أبي العلاء، والذي غالباً ما كان يجد لأبي تمام مخرجاً لاستعمالاته أو شواهد على شوارده- بكل الظواهر اللغوية التي خالف فيها أبو تمام مذاهب النحاة، والتي اتسم بها شعره. هذه هي أهم الأسباب التي دعت عالمنا لاختيار شعر أبي تمام لكي يرصد منه الأساليب والظواهر غير المشهورة عند العرب، والتي عرفت عند النحاة باسم (الضرورة الشعرية).

وفيما يلي سأعرض ما سجله عالمنا من تلك الظواهر التي وردت عند أبي تمام، والتي درسها على جانبي البنية والسياق، ولكن بترتيب مختلف عما رتبته عالمنا في كتابه في كلا الجانبين، مسترشدة ببعض ما سجله عالمنا من نتائج في خاتمة الكتاب<sup>(١)</sup>.

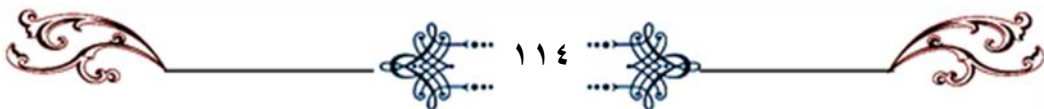
### أولاً: جانب البنية.

في هذا الجانب جمع عالمنا فيه ما بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي بعدّهما جانبين يكمل كلا منهما الآخر، فهو يرى أنه لا يوجد صرف بلا أصوات، فالصرف عنده هو "معالجة بنيوية لمجموعة من الأصوات ضمتها صيغة من الصيغ"<sup>(٢)</sup>، فالفصل بين العلمين من وجهة نظر عالمنا هو فصل تعسفي. ولقد تنوعت الظواهر والأساليب التي وردت عند أبي تمام في هذا الجانب إلى عدة نقاط:

- ١- ما انفرد به عن بقية شعراء عصره وما قبله.
- ٢- ما كثر وروده عنده، وندر عند غيره من الشعراء.
- ٣- ما اشترك فيه ببعض الظواهر مع غيره من الشعراء أو تم ورودها في مصادر اللغة كالقرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٤- ما استعمله وأسأغه بناءً على توجيهات النحاة.
- ٥- ما أخذ عليه وصححه له اللغويين.

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٢٢٥: ٢٢٨.

(٢) السابق: ٢٣.





هذا ما تناوله عالمنا -إجمالاً- في ثنايا قضايا جانب البنية وأجمعتها من خلال هذه العناصر\*، وفيما يلي تفصيلاً مختصراً لها:

**أولاً: ما انفرد به أبو تمام عن بقية شعراء عصره وما قبله.**

**أ- قطع همزة الوصل<sup>(١)</sup>: وهذه الظاهرة ورد فيها نوعان:**

**النوع الأول:** ورد في أول عجز البيت، وهذا النوع ورد بكثرة عند الشعراء ومنهم أبو تمام.

**النوع الثاني:** ورد في حشو البيت -ليس أول الكلام-؛ وهذا النوع حُكم عليه من قبل العلماء بالقلّة تارة، وبالرداءة تارة، وبالوهم تارة، وبالضرورة الشعرية تارة أخرى، ولقد ورد في شعر أبي تمام ست مرات؛ منها ما جاء:

١- مطلباً عروضياً.

٢- مطلباً بلاغياً.

٣- للتأكيد على شيء، وبيان عظمته ليتم التركيز عليه.

٤- مطلباً موسيقياً.

٥- للتخفيف الصوتي وإيثار السهولة في النطق.

٦- منقولاً فيه حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، وذلك للتخفيف وقد ورد هذا النوع خمسا وعشرين مرة في شعر أبي تمام.

ولكن أبا تمام انفرد باستعمال منهم لم يستعمله أحد غيره من الشعراء وهو:

-استعماله لكلمة (إمارة) بقطع الهمزة الأولى وهي همزة وصل، وتخفيف الهمزة الثانية وهي همزة قطع، وقد جاء هذا الاستعمال ثلاث مرات في شعر أبي تمام.

• مثال على ذلك قوله:<sup>(٢)</sup>

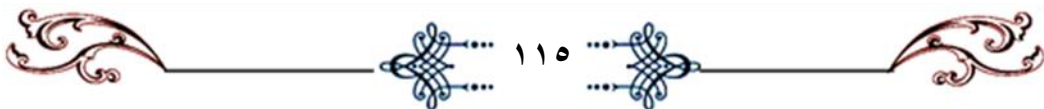
**إِمْرَاتِهِ نَفَذَتْ عَلَيْهِ أَمُورَهَا حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ إِمْرَاتُهَا**

\* ملحوظة: هذه العناصر الخمس أجمع منها عالمنا العنصر الأول والثاني -على هيئة نقاط- في خاتمة كتابه، ومن ثم استرشدت من خلالها في جمع باقي العناصر من خلال ما صرح به عالمنا في قضاياها.

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٢٨: ٣٤ بتصرف.

(٢) أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ويشرح

الأديب: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت: ج ٤: ٣٢٧.



ولقد أعطى أبو العلاء المعري تفسيراً لغويا لهذا الاستعمال؛ حيث ربط فيه بين قطع همزة (امراً) في المذكر وبين قطعها في المؤنث في (امرأة)، ويرى عالماً أنه لا حاجة لهذا الرابط، "فهمزة امرأة -بعيدا عن مذكرها- مفتوحة مفتوح ما قبلها، ومثل هذا النوع من الهمزات ورد تخفيفه بقلبه ألفا، بل زيد على القلب معاملة الألف بعد ذلك معاملة حرف العلة بما يقتضيه ذلك من حذفه للجزم أو لغيره من المؤثرات، ففي قول زهير بن أبي سلمى:

لدى أسدٍ شاكِي السلاحِ مَقْدَفٍ      له لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَالِمِ  
جرئٌ متى يَظْلَمُ يعاقِبُ بظلمه      سريعا، وإلا يُبَدَّ بِالظلمِ يَظْلَمِ

قال النحاس عن (يُبد): الأصل فيه الهمزة، من بدأ يبدأ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا، ثم حذف الألف للجزم، وهذا من أقبح الضرورات<sup>(١)</sup>.

وقلب الهمزة في (امرأة) هنا جاء مجاراةً للسلوك اللغوي الذي ربطه النحاة بلغة الشعر، وأسموه بمصطلح الضرورة الشعرية، وليس حملاً على لغة في مذكرها (أمرؤ).<sup>(٢)</sup>

ب-معاملة التاء في الوصل معاملتها في الوقف<sup>(٣)</sup>: وهذه الظاهرة وردت مرة واحدة في شعر أبي تمام، حيث حَرَفَ العَلَمَ (عبد مناة) بالتاء إلى (عبد مناه) بالهاء، وذلك في قوله:<sup>(٤)</sup>

إحدى بني بكر بن عبد مناهٍ      بين الكثيب الفرد فالأمواه

ج-جموع التكسير: هناك استعمالان من استعمالات جموع التكسير انفرد بهما أبو تمام عن غيره من الشعراء وهي:

١- جموع غير قياسية، وغير مسموعة<sup>(٥)</sup>: حيث أتت في صورة واحدة في شعر أبي تمام، وانفرد بها عن باقي الشعراء -على حد علم عالمنا-.

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٣٢

(٢) انظر السابق: ٣١، ٣٣ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ٦٣: ٦٥ بتصرف.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٣/ ٣٤٣.

(٥) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٨٢ بتصرف.



وفي هذا الاستعمال جمع أبو تمام كلمة (حائض) على (حَيْض)، والأصل أن تكسر صفة المؤنث على (فواعل) فتكون (حوائض)، أو على (فُعَل) فتكون (حَيْض)، ولكنه أورد جمعاً لم يرد عند غيره -على حد علم عالمانا-، ويرى عالمانا أنه ربما جمع هذا الجمع لبناء آخر خُصَّ به المذكر هو (حيوض)، وذلك في قول أبي تمام:

**لَمَّا فَكَمْتُ رِقَابَ الشَّعْرِيِّ عَنِ فِكْرِي وَلَا رِقَابَهُمْ إِلَّا وَهْمٌ حَيْضٌ**

وهنا يرى عالمانا أن الوصف -وصف حساده بما يخص النساء- جاء لخصوصية المادة اللغوية وليس لخصوصية البنية الصرفية.

٢- **جموع يبدو أنها محرفة<sup>(١)</sup>**: ورد هذا الجمع مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله:

**بَزَّ التَّحِيَةَ مِنْ لُحْمٍ فَلَا مَلِكٌ مَتَّوَجٌّ فِي عَمَامَاتٍ وَلَا عَمَمٌ**

وهذا الاستعمال عدّه التبريزي تحريفاً وقع في شعر أبي تمام؛ ذلك إن لم يكن قد سمع به أبو تمام من قبل؛ لأنه لم يرد عن العرب أنهم قالوا بعمامات بمعنى جماعات، وإنما قالوا: عماعم.

د- **الأفعال وضماؤها**: وفي هذه الظاهرة وردت عدة استعمالات لها عند أبي تمام منها ما انفرد به دون غيره من الشعراء، ومنها ما ورد في كتب مصادر اللغة ولكن أبا تمام استخدمها بمعاني مختلفة عن المعاني التي جاءت به في هذه المصادر، ومنها ما أخذ عليه وصححه اللغويون له.

وما يهمني هنا هو عرض ما انفرد به أبو تمام، وإن كان لعالمنا تعليق عليه أوردته والباقي سأورده في عناصره المخصصة له.

١- **تعدّد قليل في الاستعمال جائز في القياس**: وهذا الاستعمال ورد ثماني مرات في شعر أبي تمام، جاء منها فعل واحد لم يرد استعماله من قبل أحد غيره، وباقي

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٨٧ بتصرف.

الأفعال تنوع ورودها ما بين الكثرة والقلّة والمعرفة، وهذا الفعل هو (أعدى) من (غدا)، وذلك في قول أبي تمام: (١)

إذا ما غدا أَعْدَى كريمةً ماله هَدِيًا وَإِنْ زُقَّتْ لِلْأُمِّ خَاطِب

ولقد علق عالمنا على استعمال هذا الفعل قائلاً: "قأبو تمام طبق على هذا الفعل ما هو معلومٌ في تصريف الأفعال من أن همزة التعدية تنقل الفعل درجة، فإن كان لازماً عدته إلى واحد، والفعل (غدا) لازمٌ فعَدته الهمزة إلى مفعول، لكني لم أجد لتعديده أثراً في صحاح الجوهري، ولا المحكم لابن سيده، ولا لسان العرب، ولا القاموس المحيط، ولسان العرب من بينها لا يكاد يترك شاردة ولا واردة في المواد اللغوية التي يعالجها" (٢).

وبناءً على ذلك صنف عالمنا هذا الفعل من ضمن الأفعال التي وردت عند أبي تمام في هذا الاستعمال ولم ترد عند غيره سواء من الشعراء أو من علماء اللغة.

٢- صيغ متعدية بحروف الجر: ورد هذا الاستعمال سبع مرات؛ ورد منهم فعل لم يعرف عند غيره، والباقي ذاع استخدامه عند غيره.

وهذا الانفراد هو "استعماله الفعل (قفا) متعدياً بإلى في قوله: (٣)

وتقفُو إلى الجدوى بجدوى، وإنما يروؤك بيتُ الشعر حين يُصرَعُ" (٤)

٣- أفعال وردت بغير مدلولها المعروف: ورد هذا الاستعمال أربع مرات في شعر أبي تمام، ورد فيهم ثلاث صيغ انفرد فيهم أبو تمام عن غيره من الشعراء:

الصيغة الأولى: صيغة (فاعل) غير الدالة على المشاركة، في قوله (٥):

قد كابرَ الأحداثَ حتى كذبتُ عنه، ولكن القضاء يكابره

(١) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٢١٢.

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٩٨، ٩٩.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٣٢٢.

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٠٣، والبيت من بحر الطويل.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٢١٢، والبيت من بحر الكامل.





هذا الفعل (كابر) لم ترد صيغته بالمعني الذي استخدمه أبو تمام (إنكار الحق) عند غيره من الشعراء في عصره أو ممن سبقه من عصره؛ لكنه الآن منتشر على ألسنة مثقفي زماننا. (١)

أما الصيغتان الأخريان، فهما: صيغة (افْتَعَلَ)، وصيغة (استَفْعَلَ)؛ فقد خالف فيهما عالمنا رأي التبريزي؛ حيث إنه رأى:

- أن استعمال صيغة (افْتَعَلَ) الدالة على المطاوعة في قول أبي تمام (٢):

**لم تَزَعْ لي حُرْقًا بقلبي قد مضت لو لم يذْها الدمع عنها لا شتوى**

هي استحداث منه لهذا الفعل -اشتوى- حيث لم يرد عند غيره من الشعراء وعلماء اللغة، وهو عكس ما قاله التبريزي، وابن منظور، وابن بري؛ وهو ورود هذا المعنى عند سيبويه، وهذا ما نفاه عالمنا؛ حيث قال: إن أبا تمام أراد بالفعل المطاوعة للفعل (شوى) أما ما ورد عند سيبويه فهو بمعنى اتخذ شواءً، وما أراده أبو تمام هنا هو استعمال الصيغة على أصل دلالتها. (٣)

- أن استعمال صيغة (استَفْعَلَ) في قول أبي تمام (٤):

**وإذا الثغور استنصرتُه شبا القنا أروى الشبا من ثغرةٍ ووريد**

ليس كما رأى التبريزي من أن أبا تمام قد استعمل الصيغة على غير ما وردت عند غيره من اللغويين، وإنما هي عكس ذلك تماما، حيث يرى عالمنا أن أبا تمام قد استخدم الفعل على أصل استعماله من طلب النصر ولم يتعدّ بنفسه إلى المفعول الثاني كما قال التبريزي، حيث يقول عالمنا معلقاً على البيت: "قلم لا يكون الفعل على أصل استعماله من طلب النصر؟ ويكون (شبا القنا) بدل اشتمال من الهاء في (استنصرتُه) على نية الضمير، أو كون (ال) في (القنا) نائبةً مناب الضمير، أي:

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٠٥، ١٠٦ بتصرف.

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ١٤٩.

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٠٧ بتصرف.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٤٥.



وإذا الثغور استنصرت شبا قناه أروى الشبا من ثغره ووريد؟<sup>(١)</sup>. فعالمنا يرى هنا أن هذا التخريج هو الأقرب إلى منطق اللغة، والأيسر في فهم المعنى، حيث يكون أبا تمام بهذا الفهم لم يخرج عن المعنى الذي عرفت به الصيغة عند اللغويين.

٤- صيغ غير مستعملة: ورد هذا الاستعمال مرتين في شعر أبي تمام، حيث انفرد به عن باقي الشعراء وهم<sup>(٢)</sup>:

-استعماله الفعل (حرر) من الحرارة وفيه مقابلة معنوية مع البرودة، في قوله<sup>(٣)</sup>:

لعمري لقد حررت يوم لقيته      لو أن القضاء وحده لم يُبرِدِ

-استعماله الفعل (ماشي) -فاعل- بمعنى ساير وفيه مقابلة لفظية مع عدم الجري، في قوله<sup>(٤)</sup>:

جاري إليه البين وصل خريدة      ماشت إليه المظل مشى الأبد

ه-الموصلات: ما تفرد به أبو تمام في هذا الجانب هو "إيراده (اللتيا والتي) مقترنتين ثلاث مرات في مواضع متفرقة من شعره دون أن تكونا متلوتين بجملة الصلة"<sup>(٥)</sup>، ومن هذه المواضع، قوله<sup>(٦)</sup>:

إذا ما امتضينا العيس نحوك لم نخف      عشارا ولم نخش اللتيا ولا التي

ويرى عالمنا في هذا التفرد أنه "على الرغم من أن حذف جملة الصلة للعلم بها مجوّز عند علماء اللغة، فإن ادعاء العلم بجملة الصلة في المواطن الثلاثة من شعر أبي تمام ادعاء ليس له ما يسنده من لفظ أو معنى، ولذا نميل ميل القائلين بأن المراد باللتيا والتي في أمثال هذه المواضع: ما صغر من الأمور وما كبر"<sup>(٧)</sup>.

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٠٨

(٢) انظر السابق: ١٠٨، ١٠٩ بتصرف.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٢٥.

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ج ٢ / ٤٤.

(٥) السابق: ١١٨.

(٦) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٣١٢.

(٧) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١١٨.





**ثانياً: ما كثر وروده عند أبي تمام وندر عند غيره من الشعراء.**

١- الشّام: (١) هذه الظاهرة توسع فيها أبو تمام بأكثر قدر ممكن، فأتى بها ست مرات على وزن (الفعّال)، وهو مالم يفعلها شاعر حتى عصره، حيث إنه ندر وجودها على هذا الوزن عند غيره من الشعراء -هذا على حد علم عالمنا-.  
مثال على ذلك قوله (٢):

**فأقرّ واسطة الشّام وأنشرت كفاه جوداً لم يزل مرموساً**

وبالإضافة لهذا الوزن، وردت كلمة الشّام في صيغة النسب بشكلين مختلفين:

**الأولى:** حذف منها إحدى الياءين: ياءي النسب؛ كما في قوله: (٣)

**لما دعوتهم لأخذ عهودهم طار السرور بمغرقٍ وشام**

والثانية: هو حذف الهمزة منها؛ كما في قوله: (٤)

**ووسيلتي فيه إليك طريفة شام يدين بحب آل محمد**

وهذا الاستعمال الأخير ورد على وجهين:

**الأول:** حذف الهمزة؛ وكأنه أراد أن يقول: شام.

**الثاني:** حذف إحدى ياءي النسب؛ وكأنه أراد أن يقول: شامياً.

وفي هاتين الوجهتين استحسن التبريزي الوجه الأول؛ لأن الوجه الثاني قليل في الاستعمال، ولا يأتي إلا في الضرورات الشعرية وضعيف الأشعار.

أما عالمنا فيرى: أنه من الممكن أن يكون أبا تمام قد استعمل (شام) على تلك الصيغة التي حذر منها الجوهري وابن منظور (وهو اقتصار النسبة على ذكر البلد) (٥)؛ فإذا كان الأمر مقتصرًا من النسبة على ذكر البلد فإنه "أمرٌ واردٌ، ويكون

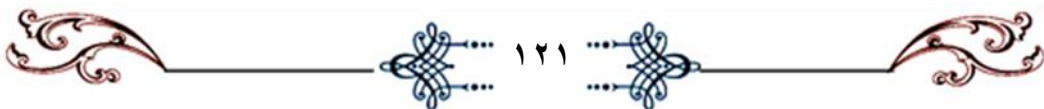
(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٦٩: ٧٢ بتصريف.

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٢٦٨.

(٣) السابق: ج ٣/ ٢٠٦.

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ج ٢/ ٥٥.

(٥) انظر الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم، بيروت، ١٩٨٤م: (شام):



تخفيف الهمزة في الكلمة إما راجعاً إلى خط النساخ الذين تركوا الهمزة، وإما تخفيفاً آخر من أبي تمام للهمزة الساكنة المسبوقة بحركة. وأياً ما كان التوجيه فإن لأبي تمام من لغة الشعر وتوجيه اللغويين ما يسوغ له استعماله اللفظة على الوجه الذي أوردها عليه. (١)

٢- جمع قياسية غير مسموعة (٢): وهي استعمال من استعمالات جموع التكسير التي وردت بكثرة في شعر أبي تمام وندرت عند غيره من الشعراء، حيث أتى فيه بجمعين هما:

أ- جمع صبي على (أصبية)، كما في قوله (٣):

حواقلية وأصبية ترامت بهم بيد الدخاله والسُّهوب

ب- جمع زينب على (زيانب)، كما قوله (٤):

وإن بكَرْت في ظُغْنهم وحدوجهم زيانب من أحبابنا وعواتك

٣- الصوغ من أسماء الذات الجامدة: توسع أبو تمام "في صوغه الأفعال والمشتقات من اسم الذات الجامد حيث ورد في شعره عشرة أفعال وأربعة مشتقات، ولم يقتصر -في صوغه- على الأخذ من الأسماء العربية، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعرب والدخيل. (٥)

• الأفعال التي صاغها أبو تمام من اسم الذات الجامد، تمثلت في الآتي: (٦)

لبنى الفعل (قلنس) من (القلنسوة)، وبنى الفعل (فرعن) من (فرعون)، وبنى الفعل (قرطس) من (القرطاس)، وبنى الفعل (استأسد) من (الأسد)، وبنى الفعل (أتهم) من (تهامة)، وبنى الفعل (أعرق) من (العراق)، وبنى الفعل (حصرم) من (حصرموت)،

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٧٢.

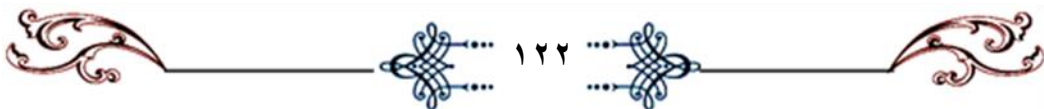
(٢) انظر السابق: ٨٥ بتصرف.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٥٦٠.

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ج ٢ / ٤٥٧.

(٥) السابق: ٢٢٧.

(٦) انظر الأبيات التي وردت في هذه الصيغ، السابق: ١١١، ١١٢، ١١٣.





بنى الفعل (خندق) من (الخندق)، وبنى الفعل (كشخن) من (اكشخان)، وبنى الفعل (فرزن) من (الفرزان).

• أما عن المشتقات التي صاغها أبو تمام من اسم الذات، فقد اشتق من اسم الفاعل غير الثلاثي بقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر في أربع كلمات، هي (١):

{اشتق (مُشْتِمٌ) من (الشَّامِ)، واشتق (مَتَكَوِّفٌ) من (الكوفة)، واشتق (مَتَدَمِّشِقٌ) من (دمشق)، واشتق (مَتَبَعِدِدٌ) من (بغداد)}

ويرى عالما في هذا الجانب من الاستعمالات والتي لا يجروا أحد على استعمالها إلا القليل من الشعراء والأدباء؛ أنها من مهمة الشاعر والأديب البار الذي يستخرج صيغ غير مستعملة، ويحسن استعمالها في موضعها المناسب لها من شعره أو نثره ليسبق بها أدباء وشعراء عصره ومن ثم يستعملها من يأتي بعده، فتصبح بعد ذلك من مفردات اللغة ووسيلة من وسائل إثرائها. كل هذه الأمور يحمد عليها الشاعر أو الأديب وتجعله مميزًا عن قرنائهِ في عصرهِ، وهذا ما فعله أبو تمام فهو لم يقتصر فقط على الصوغ من الأسماء العربية، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المَعْرَبِ إلى الدخيل. (٢)

**ثالثًا: ما اشترك فيه أبو تمام ببعض الظواهر مع غيره من الشعراء أو تم ورودها في مصادر اللغة مثل القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية.**

هذا النوع من الظواهر ورد كثيرًا في شعر أبي تمام، وسأكتفي بذكرها فقط دون شرح؛ لعدة أسباب، هي:

- أن ما يهمني هنا هو عرض آراء عالما.
- ندرة وجود آراء لعالما في هذه الظواهر؛ فقد كان العرض فيها مقتصرًا على ذكر آراء القدماء وتوضيحها إن احتاج الأمر؛ فإن كان هناك رأي لعالما في إحدى الظواهر سأعرضها بالطبع.

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١١٣

(٢) انظر السابق: ١١٣، ١١٤ بتصرف.



- أن ما أهم عالمنا في هذا الكتاب -شعر أبي تمام دراسة نحوية-؛ هو إظهار الظواهر التي تقرد بها أبو تمام عن بقية الشعراء ومصادر اللغة الأخرى بالإضافة إلى الظواهر التي ندر وجودها عند غيره في حين كثر وجودها عنده.

يقول عالمنا في مقدمة كتابه: إنه ليس من مهام هذا العمل رصد الأساليب المشهورة، والتكثر مما اجتمع عليه العرب، وسلم به المقعدون على أنه الفصح أو الأفصح، لأن أمثال هذه الظواهر موجودة في شعر الشعراء غير أبي تمام، بل موجودة في النثر أيضاً، ومن ثم لا يترقبن القارئ الكريم أن يرى في العمل شيئاً من هذا القبيل." (١)

وبناءً على ذلك سأكتفي بذكر هذه الظواهر فقط دون شرح، وهي ما يلي:

#### ١-الجمع بين همزتين (٢):

قال عالمنا: إن هذه الظاهرة وردت كثيراً عند الشعراء، لكن هناك نوع منها قد ورد بقلة عند الشعراء ومنهم أبو تمام وهذا النوع هو ما يهمني عرضه في هذه المسألة وهو (إدخال همزة الاستفهام على المقترن بآل)، وذلك في قول أبي تمام: (٣)

**تالله نذري: أالإسلام يشكرها من وقعة؟ أم بنو العباس؟ أم أدد؟**

علق عالمنا هنا على تعليق التبريزي الذي قال بعدم مد همزة الاستفهام الداخلة على ألف الوصل مع لام التعريف والأحسن لها أن تجعل بين بين: لا مدة ساكنة ولا همزة مخففة (٤)؛ فعلق عليه عالمنا قائلاً: "وهمزة بين بين تؤول -في نهاية الأمر- إلى المحققة؛ لأنه بغير هذا الفهم يكون الوزن مختلفاً، لأن ميزانه: تالله نذ = مستعلن، ري آل = فاعلن، فهمزة (ال) المعرفة هي المقابل للام (فاعلن)، ولا يستقيم حذفها في موسيقى بحر البسيط... وأرى التخفيف في هذا البيت من شعر

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٧.

(٢) انظر السابق: من ٢٤: ٢٧

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٩.

(٤) انظر السابق: ج ٢ / ١٩ بتصرف.



أبي تمام -إلى جوار كونه مقتضى الوزن كما سبق أن بينا- مما يستدعيه المعنى؛ فالتذكير على الابتداء بالإسلام، والعناية بدوره، والاهتمام به، يقتضى هذا التخفيف للهمزة، وليس الأمر كذلك في التخفيف المُشعرِ بالليونة، والمؤدي إلى التمطي والتثاؤب، وهو ما ترفضه مناسبة البيت، ولا يوحي بدرجة الاهتمام بتقديم الإسلام على بني العباس وأزد معاً، والأصل في الثلاثة هو الإسلام، بدليل قوله في البيتين التاليين:

يَوْمٌ بِهِ أَخَذَ الْإِسْلَامُ زِينَتَهُ      بِأَسْرَهَا، وَاكَتَسَى فَخْرًا بِهِ الْأَبْدُ  
يَوْمٌ يَجِيءُ إِذَا قَامَ الْحِسَابُ وَلَمْ      يذُمَّهُ بَدْرٌ وَلَمْ يَفْضَحْ بِهِ أَحَدٌ<sup>(١)</sup>

٢- قطع همزة الوصل<sup>(٢)</sup>؛ ما عدا استعمال أبي تمام لكلمة (إمْرأة) بقطع الهمزة الأولى وتخفيف الثانية؛ لأن هذا الاستعمال قد انفرد به عن غيره من مصادر اللغة.  
• على سبيل المثال، قول أبي تمام<sup>(٣)</sup>:

فَتَحَ اللَّهُ اللَّوَاءَ لَكَ الْخَا      فِقِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فَتَحَا عَظِيمَا

ويرى عالما هنا أن أبا تمام كان بإمكانه ألا يقطع همزة الوصل؛ لأن بحر الخفيف "يسمح بهذا الزحاف، ويصبح الوزن: فِقِ يَوْمَ = فَعَلَاتُ المشكولة\*، لِإِثْنَيْنِ فَتٌ = مستقَّع لن السالمة، وشكل فاعلاتن لسلامة الجزء الذي يسبقها من الكف، والجزء الذي يليها من الخين، أمرٌ جائزٌ على ما تقرره كتب العروض في نظام المعاقبة، ويسمى الجزء حينئذ (طَرَفَيْنِ)".<sup>(٤)</sup>

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٦، ٢٧

(٢) انظر السابق: من ٢٨: ٣٤

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٣/ ٢٢٩

\* الشكل: هو اجتماع الخين والكف، والخين: هو حذف الثاني الساكن، والكف: هو حذف السابع الساكن، انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٩

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٩، ٣٠، وانظر شفاء الغليل في علم الخليل، محمد بن علي المحلي،

تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م: ٨١

ولقد فسر عالمنا هذه الضرورة التي وردت في شعر أبي تمام على أنها ليست من أجل الضرورة كما أشار إليها علماء النحو -لأن أبا تمام ليس مضطرر هنا إلى قطع همزة الوصل-، وإنما هي من أجل "الرغبة في التركيز على هذا اليوم في حد ذاته لأنه اليوم الذي فتح الله على الممدوح فيه هي التي أدت إلى قطع الهمزة بما يستدعيه ذلك من تركيز صوتي يتواءم مع التركيز المعنوي على يوم الانتصار".<sup>(١)</sup>

٣- **مطل الحركة القصيرة<sup>(٢)</sup>**: وقد جاءت في ثلاثة مواضع في شعر أبي تمام، - على سبيل المثال- قول أبي تمام<sup>(٣)</sup>:

**حططتُ إلى أرض الجديدِ أرطلي بمهيرةٍ تنبأ في السير أو تخدي**

٤- **تقصير الحركة الطويلة**: وقد جاءت في ثمان مواضع في شعر أبي تمام، جاءت كلها جموع تكسير.

هذه المواضع الثمانية جاءت في الكلمات الآتية (الرحب، مصاحبها، مغالق، مفاتها، الخلاخل، الحيازم، النضائض، فضافض).

وهنا لا يرى عالمنا فيها خروجاً يقتضي التخريج؛ لأن استعمال أبي تمام لها غير خارج عن قواعد اللغة؛ فمنها ما جاء بصورته هذه ليناسب قوافي البيت، ومنها ما كان مجيئه مطلباً موسيقياً اقتضاه البيت، وهو بذلك يؤيد معالجة ابن جني لهذه الظواهر على العموم لتشمل الشعر والنثر على حد سواء.<sup>(٤)</sup>

٥- **إثبات ألف (أنا) في الوصل**: وقد جاءت هذه الظاهرة في ثلاثة مواضع من شعر أبي تمام، -على سبيل المثال- قول أبي تمام<sup>(٥)</sup>:

**وقصر قولي عنه من بعد ما أرى أقول فأشجي أمةً وأنا وحدي**

ويرى عالمنا أن هذه الظاهرة غير مقصورة على الشعر فقط؛ فقد وردت في لغات العرب كتميم وبعض قيس وربيعة، كما أنها وردت في القراءات القرآنية كقراءة

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٣٠

(٢) انظر السابق: من ٣٥ : ٣٩

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١١٩.

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٤٠ : ٤٣ بتصرف.

(٥) ديوانه: ج ٢ / ٦٧





نافع في قوله تعالى: (قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ) [البقرة: ٢٥٨]؛ وهذا الرأي يعارض به المبرد من قوله: إنها ضرورة شعرية تشدد فيها الشاعر في قبول لغتها. (١)

٦- **تشديد المخفف**: جاءت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام في ثلاثة مواضع.

رأى عالماً في هذه الظاهرة؛ أن أبا تمام قد اختار التشديد في بعض مواضع شعره وذلك حفاظاً على موسيقى البحر. (٢) - على سبيل المثال - قوله (٣):

**أيا وَيَلَّ الشَّجِيَّ من الخَلِيِّ وبالي الرَّبْعِ من إحدى بليِّ**

٧- **تخفيف المشدد (٤)**: جاءت هذه الظاهرة في أربع مواضع في شعر أبي تمام، - علي سبيل المثال - قوله (٥):

**أولم يكن وطني بأرضك والهوى بدمشق يرتع في ديار البحتري**

٨- **تحريك الساكن**: وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام أربعاً وأربعين مرة، كانت كلها محصورة في نقل (فُعَل)، سواء أكانت الكلمة مفردة أم جمعاً، وهو أمرٌ أجازته اللغة دون أن تقتصر على ضرورة الشعر. (٦) - على سبيل المثال - قوله (٧):

**رأيتُ عودك من نبعِ أزمته ما في جوانبه لينٌ ولا وصمٌ**

٩- **إسكان المتحرك**: هذه الظاهرة وردت في شعر أبي تمام خمسا وأربعين مرة. وهذه المواضع حدثت في بنية الكلمة، وهناك اثنين وثلاثين موضعاً حدثوا في حركة الإعراب؛ سيتم تناولهم في قضايا النحو. (٨)

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٤٤، ٤٥ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٤٩ بتصرف.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٣٥١

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٥٠ : ٥٢

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٤٥٩

(٦) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٥٤.

(٧) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٢٨٣.

(٨) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٥٨، ٥٩ بتصرف.



وفي هذه الظاهرة اعترض عالمنا على رأي التبريزي؛ الذي يرفض فيه تسكين الفتحة، في استعمالات أبي تمام في هذه الظاهرة، -على سبيل المثال- قول أبي تمام<sup>(١)</sup>:

### أَذَكَّرْتَنَا الْمَلِكَ الْمُضَلَّلَ فِي الْهَوَى وَالْأَعَشَّيَيْنِ وَطَرْفَةَ وَلِبِيدًا

-الشاهد الشعري هنا هو تسكين أبو تمام لراء طرفة والمقصود به طرفة بن العبد- حيث حاول التبريزي إيجاد مخرج لاستعمالات أبي تمام حتى لا يكون مسكنًا للفتحة؛ فرد عليه عالمنا قائلاً: "أن من قال ذلك من العلماء استثنى منه لغة الشعر، فأجاز فيها مثل هذه الظاهرة"<sup>(٢)</sup>، ثم استدل عالمنا على صحة كلامه بنصوص تؤيد ما قاله وردت عند ابن جني وابن عصفور وابن هشام والشيخ خالد الأزهرى؛ حيث إنهم أجمعوا على أنه يجوز إسكان المتحرك في الضرورة الشعرية.<sup>(٣)</sup>

١٠- قلب الياء المكسورة ما قبلها ألفاً: وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام خمس مرات، -على سبيل المثال- قوله<sup>(٤)</sup>:

### هَلْ أَوْرَقَ الْمَجْدُ إِلَّا بَنِي أَدَدٍ أَوْ اجْتَنَيْ مِنْهُ لَوْلَا طِيءٌ ثَمَرٌ؟

وهذه الظاهرة هي لغة لقبيلة طيء التي ينتمي إليها أبو تمام ويعتز بها وبلغتها، وأشهر استعمال لأبي تمام فيها؛ هو استعماله ل(ذو) الطائفة كاسم موصول بمعنى (الذي)، حيث وردت في شعره ثلاث مرات.<sup>(٥)</sup>

١١- مد المقصور<sup>(٦)</sup>: وردت هذه الظاهر في شعر أبي تمام أربع مرات في لفظة واحدة وهي (ظماء)، -على سبيل المثال- قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٤١٢

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٥٧

(٣) انظر السابق: ٥٦، ٥٧ بتصرف.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٩٠

(٥) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٦٠، ٦٢ بتصرف.

(٦) انظر السابق: من ٦٦ : ٦٨

(٧) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٤٣



## يَكْفِيكَ شَوْقٌ يَطِيلُ ظَمَاءَهُ فَإِذَا سَقَاهُ سَقَاهُ سَمَّ الْأَسْوَدِ

ويرى عالما هنا أن هذه الظاهرة، قد استعملها أبو تمام على ما استعملتها عليه العرب، فهي ليست موجودة في شعر أبي تمام، كما قال التبريزي نقلا عن أبي العلاء<sup>(١)</sup>، وذلك لبعض الأسباب، هي:

أ- أن بعض مصادر اللغة أوردت كلمتي الظمأ والظماء على أنهما مصدران للفعل ظمئ<sup>(٢)</sup>.

ب- "أن (الظمأ)؛ ليس من (المقصور) المتعارف عليه بين النحاة، وهو الذي حرف إعرابه ألف لازمة،... ولكن (الظمأ) يعد بحكم الصحة والإعلال - من المهموز اللام، وهو يعامل معاملة الاسم الصحيح، فتظهر عليه جميع الحركات الإعرابية، ومن ثم فالحديث عن القصر فيه معني به تقصير الحركة في مقابل مدّها في (الظماء)، وبذا تخرج اللفظة من طريق أخرى من باب مد المقصور الذي هاجمه النحاة، أو على الأقل مال جمهورهم إلى عدم جوازه."<sup>(٣)</sup>

١٢- **القلب المكاني**: جاءت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثماني مرات محصورة في أربع كلمات؛ جاءت إحداهم في خمسة أبيات في مواضع متفرقة<sup>(٤)</sup>: (راء بمعنى رأى، وواء بمعنى وأي، وراء مقلوب رأِي، والألى مقلوب الأول: وهي التي وردت في شعر أبي تمام خمسة مرات).

١٣- **تتوين الممنوع من الصرف، وعدم تتوين المصروف**: وردت هذه الظاهرة بكثرة في التراث العربي شعره ونثره، ولقد ورد في شعر أبي تمام في قسم (تتوين الممنوع من الصرف)، "مائتين وسبع كلمات استأثرت صيغة منتهى الجموع بنحو

(١) انظر ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٥٤، ٥٥، ج ٤/ ٣٧، ٤٥٦، وانظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٦٧، ٦٨

(٢) انظر لسان العرب: ج ١/ ١١٠، ١١٢، وانظر القاموس، للفيروز ابادي، دار الجيل، بيروت، طبعة الحلبي،

١٩٥٢م: ج ١/ ٢٣، وانظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٦٨

(٣) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٦٨

(٤) انظر السابق: من ٧٣: ٧٦ بتصرف.

أربع وستين في المائة من نسبة الورود<sup>(١)</sup>، أما النسبة المتبقية فأنت من كلمات الأعلام، ومن وزن (أَفْعَل) وصفا، وكلمة واحدة منتهية بألف التأنيث الممدودة، وهي (صحراء).<sup>(٢)</sup>

أما قسم تتوين المصروف، فورد "في شعر أبي تمام ثماني مرات في ست كلمات بالتحديد هي: كلب: اسم قبيلة (وردت مرتين)، ودُلف: علماً، وصلتان، وقدس (وردت مرتين)، وتسنيم، وعريان."<sup>(٣)</sup>

١٤- **جموع التكسير<sup>(٤)</sup>**: وردت في شعر أبي تمام خمسة عشر مرة، جاءت فيها على استعمالات متعددة؛ منها ما انفرد به أبو تمام دون غيره، ومنها ما استعمله بكثرة في حين ندرت عند غيره، ومنها ما اشترك فيها مع غيره، وما اشترك فيه مع غيره متمثل في الآتي:

أ- **جموع غير قياسية مسموعة**: وردت في شعر أبي تمام في ثلاثة جموع، -علي سبيل المثال - قوله<sup>(٥)</sup>:

إذا درجت فيه الصبا كففت لها      وقام يباريها أبو الفضل جعفر  
بسائب كان السائب من ثرؤيه      وأندية منها ندى النوء يعصر  
فجمع ندى هنا على أندية

ب- استعمال خاص بلغة الشعر: ورد هذا الجمع مرة واحدة في شعر أبي تمام، كما في قوله<sup>(٦)</sup>:

فأبت بُغَمَى منه بيضاء لُدنة      كثيرة قرح في قلوب الحواسد

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٧٨.

(٢) انظر السابق: ٧٧، ٧٨ بتصرف.

(٣) السابق: ٧٨.

(٤) انظر السابق: من ٨٢: ٩١ بتصرف.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٢١٥

(٦) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ج ٢ / ٦





ظاهر "الاستعمال هنا إرادة التذكير، والحواسد جمع حاسدة، وجمع حاسد: حُساد." (١)

ج- استعمال الجمع استعمال المفرد: ورد هذا الجمع خمس مرات في شعر أبي تمام، وهو جمعٌ قد ورد في القرآن الكريم كثيراً، واستعمله كثيراً من الشعراء غير أبي تمام، -فعلى سبيل المثال- قول أبي تمام (٢):

فَأُقْسِمُ لَوْ سَأَلْتِ دِجَاهَ عَنِّي لَقَدْ أَنْبَأَكَ عَنْ وَجْدِ عَظِيمٍ

١٥-المشتقات: وردت في شعر أبي تمام سبعة مرات، ولكنها جاءت على استعمالات متعددة، وهي (٣):

أ- صياغة أفعال التفضيل من غير الثلاثي بلا واسطة: ورد هذا الاستعمال مرة واحدة في شعر أبي تمام، وذلك في قوله (٤):

صَيَغَتْ لَهُ شَيْمَةٌ غَرَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ لَكِنَهَا أَهْلَاكُ الْأَشْيَاءِ لِلذَّهَبِ

ب- صياغة أفعال التفضيل من المبني للمجهول: ورد هذا الاستعمال مرة واحدة في شعر أبي تمام، وذلك في قوله (٥):

فَطَلَعَةُ الشَّعْرِ أَقْلَى فِي عَيْوَنِهِمْ وَفِي صُدُورِهِمْ مِنْ طَلَعَةِ الْأَسَدِ

ج- إيراد صيغ غير مستعملة: ورد هذا الاستعمال مرتان في شعر أبي تمام قاس فيه ما لم يسمع على ما سمع، -على سبيل المثال- في قوله (٦):

مِنَ الْمَعْطِيَاتِ الْحَسَنَ وَالْمَوْتِيَاتِهِ مُجَلِّبَةً أَوْ فَاضِلًّا لَمْ تُجَلِّبِ

د- استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها: ورد هذا الاستعمال ثلاث مرات في شعر أبي تمام.

● استعمل اسم المفعول في موضع اسم الفاعل.

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٨٨

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ١٦١

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٩٢ : ٩٧ بتصرف.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ١ / ١٢٠

(٥) السابق: ج ٤ / ٣٣٨

(٦) السابق: ج ١ / ١٥٦

- استعمل صيغة (مُفَعِّل) بمعنى (مُسْتَفْعِل).
  - استعمل صيغة (الْفَعْلَاء) في موضع (الْفُعْلَى).
- ١٦- الأفعال وضمائمها<sup>(١)</sup>: وردت في استعمالات متعددة، في ثلاثٍ وعشرين موضع، متمثلة في الآتي:

أ- تعد قليل في الاستعمال جائز في القياس: ورد هذا الاستعمال في ثمانِ أفعال؛ انفرد أبو تمام بواحد منها عن بقية شعراء عصره، والباقي اشترك فيه مع غيره، وهي (أشرف، أظلم، أقبل، أغاض، نأى، تراءى، اختدع).

ب- صيغ متعددة بحروف الجر: وردت في سبعة أفعال، انفرد أبو تمام في واحدة منهم عن غيره، والباقي ذاع استخدامه في مصادر اللغة.

ج- أفعال وردت بغير مدلولها المعروف: وردت في أربعة أفعال، انفرد بثلاثة استعمالات منها، واشترك فيها باستعمال واحد مع غيره في:

- صيغة (تَقَاعَلَ)، وذلك في قوله<sup>(٢)</sup>:

لَمَّا لُقُوكَ تَوَاكَلُوكَ وَاعْزَرُوا هَرَبًا فَلَمْ يَنْفَعَهُمُ الْإِعْزَارُ

حيث استعمل أبو تمام صيغة الفعل (تواكل) بمعنى ترك وليس بالمعنى المعروف؛ وهو اتكال القوم بعضهم على بعض.<sup>(٣)</sup>

١٧- المصادر وتعدد المعنى الوظيفي<sup>(٤)</sup>: وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثلاث مرات، اشترك في استعمالها مع غيره من الشعراء، -على سبيل المثال- قوله<sup>(٥)</sup>:

يَوْمَ الْفِرَاقِ لَقَدْ خُلِقْتَ طَوِيلًا لَمْ تَبْقَ لِي جَدًّا وَلَا مَعْقُولًا

١٨- أسماء الإشارة<sup>(٦)</sup>: وردت في ثلاث مواضع في شعر أبي تمام، هي:

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٩٨ : ١٠٦

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٧٠

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٠٦ بتصرف.

(٤) انظر السابق: من ١١٥ : ١١٧.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٦٦

(٦) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١١٩ : ١٢١





- استعمل (أولاء) مقصورة، وهي لغة بني تميم، وذلك في قوله<sup>(١)</sup>:

أولاك زهر النجوم، ليس كمن أمسى دعياً في الشعر والنسب

- "أعاد هاء التنبيه مع الموصول بعد تقدمها على الناسخ في قوله:

ها إن هذا موقف الجازع أقوي وسؤر الزمن الفاجع"<sup>(٢)</sup>- استعمال الاسم الإشارة على غير ما وضع له، -على سبيل المثال- في قوله<sup>(٣)</sup>:

فألاك أعمامي الذين تعموا بالمكرمات، وهذه آبائي

حيث استخدم اسم الإشارة (هذه) لجمع تكسير العقلاء (آباء).

#### رابعاً: ما استعمله أبو تمام وساغه بناءً على توجيهات النحاة.

- ١- استعمالات لجمع -جمع التكسير- لها ما يسوغها من أقوال النحاة<sup>(٤)</sup>: ورد هذا الاستعمال في ثلاثة مواضع في شعر أبي تمام، وهو استعمال من استعمالات جمع التكسير، وهذه المواضع، وهي:

أ- جمع (بُشْرَى) على (بُشْرَى)؛ في قوله<sup>(٥)</sup>:

لو تكشفون نقابها سبقت منكم إلى بينها البشُرُ

ب- جمع (بَدْرَة) على (بُدور)؛ في قوله<sup>(٦)</sup>:

أهين له ما في البدور وأكرمت لديهم قوافيها كما يكرم الوفد

ج- جمع (أَبَيْس) على (أُبَيْس)، في قوله<sup>(٧)</sup>:

خلائق فيه غضة جُدُّ ليست بمنهوكة ولا أبس

ويرى عالمنا أن أبا تمام "قد جمع (أبَيْسَة) اسماً، فصارت بذلك مثل جمع صحيفة على صحف، ونجبية على نُجُب"<sup>(٨)</sup>

(١) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٣٠٧

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١١٩، وانظر ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٣٥١.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٢٩٨

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٨٥ : ٨٧

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٣٥٤

(٦) السابق: ج ٢ / ٩٥

(٧) السابق: ج ٢ / ٢٤٠

(٨) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٨٧

**خامسا: ما أخذ على أبي تمام وصححه له اللغويين.**

-أخذ عليه بعض المأخذ وصححها اللغويون له، وهي:

١- **المأخذ الأول:** في قوله<sup>(١)</sup>:

**له جلالٌ إذا تسزبلةٌ أكسبه البأوَ غير مكتسبه**

وكلمة (أكسبه) هنا وصفها المرزوقي بأنها لغة مستزلة<sup>(٢)</sup>، في حين حسنها ابن المستوفى<sup>(٣)</sup>، ويرى عالمنا أن "ما أورده ابن المستوفى يمكن أن يكون مسوغا له وجاهته لاستعمال (أكسب) -على فرض استزالتها-، فالحسن في السمع وسلامة الموسيقى كلية مطلب أسمى يطمح إليه أي شاعر، فضلا عن شاعر كأبي تمام، ناهيك إن كان هذا الحسن ناتجا عن غير مجاوزة للصوغ، وإنما جاء عن طريق استعمال ما أقره اللغويون."<sup>(٤)</sup>

٢- **المأخذ الثاني:** في قوله<sup>(٥)</sup>:

**أقرى السلام معرفاً ومحصباً من خالد المعروف والهجاء**

قال الزبيدي: إن (أقر فلانا السلام) هي من لحن العامة، والصواب، هو (قرأ عليك السلام)<sup>(٦)</sup>، فرد عليه عالمنا بأن كتب اللغة قد أقرت اللفظتان، أضف إلي ذلك أن لفظة (أقرئ فلانا السلام)، قد وردت في الحديث الشريف في قوله "أن الربُّ عز وجل يقرئك السلام، يقال: أقرئ فلانا السلام، وأقرأ عليه السلام، كأنه يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده"<sup>(٧)</sup>، وهذا معناه أن أبا تمام قد استخدم الفعل ما سبق في استخدامه غيره من اللغويين، بالإضافة إلى ورودها في الحديث الشريف.<sup>(٨)</sup>

(١) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام، للمرزوقي، تحقيق: د/ عبد الله الجربوع، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة،

١٩٨٦م: ٦٣

(٣) انظر ديوان أبي تمام: ج ١/ ٢٧٧ (حاشية الكتاب)

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١١٠

(٥) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٩.

(٦) انظر لحن العامة، للزبيدي، تحقيق: د/ عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م: ٢٠٢، ٢٠٣

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (المبارك بن محمد)، تحقيق: طاهر الزواوي ومحمود

الطناحي، دار الفكر، بيروت (د.ت): (قرأ) ج ٤/ ٣١

(٨) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١١٠ بتصرف.



هذا عن الجزء الصرفي الوارد في هذا العمل، أما عن الجانب النحوي، فسوف أتناوله في جانب السياق، فيما يلي. فهو متمثل فيما سأتناوله في النقاط التالية، والتي أسماها عالمنا بالظواهر السياقية، حيث تنوعت هذه الظواهر ما بين أفراد خاص بأبي تمام لها، وما بين اشتراكه فيها مع غيره من الشعراء أو ما ورد من هذه الظواهر في مصادر النحو بعامة، وما بين ندرة وجودها عند غيره في حين توسع هو فيها، وهذا ما سأوضحه أثناء حديثي عن هذا الجانب:

### ثانياً: جانب السياق.

هذا الجانب تناول فيه عالمنا الجانب النحوي في شعر أبي تمام، حيث تمثل في عدة ظواهر، والتي أسماها بالظواهر السياقية، حيث تنوعت؛ ما بين:

١- أفراد خاص بأبي تمام لها، عن بقية عصره وما قبله.

٢- اشتراك أبي تمام في بعض الظواهر مع غيره من الشعراء أو ورودها في مصادر اللغة بعامة.

٣- ندرة وجودها عند غير أبي تمام في حين توسع هو فيها.

وهذا الذي سأوضحه أثناء حديثي عن هذا الجانب.

### أولاً: ما انفرد به أبو تمام عن بقية شعراء عصره وما قبله.

#### ١- النواسخ:

أنفرد فيها أبو تمام بظاهرتين، وباستعمالٍ في ظاهرة أخرى، أما باقي الظواهر فقد اشترك فيها مع غيره، فما انفرد به، هو:

#### أ- وقوع (ما دام) في بداية الجملة:

وردت هذه الظاهرة مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله<sup>(١)</sup>:

**ما دام هارون الخليفة فالهدى في غبطة موصولة بدوام**

رفض عالمنا هذا الأسلوب الذي جاء به أبو تمام، وقال: إنه "لا يُقبل من وجهة نظري- إلا على التقديم والتأخير، أي: فالهدى في غبطة موصولة بدوام ما

(١) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٢٠٤



دام هارون الخليفة، وللشاعر من مقومات الفن الشعري مندوحة فيما يقدم ويؤخر ما دام اللبس مأمونا والمعنى مفهوما، لأن الخيار الآخر هو أن تكون (دام) تامة بمعنى (بقي)، فتوقع في محظورين: أحدهما: السابق، وهو حاجة الظرف لمتعلق مما يقتضي إعادة النظر في ترتيب الجملة، والثاني: نصب الخليفة على الحالية، وهو معرفة ينبغي تأويلها بنكرة، وهو تكلف في التخريج قد يتناقض مع المدح الذي قصد إليه الشاعر، وللتقديم هنا من الحفاوة بالممدوح وإعلاء قدره والاستبشار بدوامه ما يجعل المتعلق يتبادر إلى النفس قبل ذكره ويقر في الوجدان قبل نطقه." (١)

ب-زيادة (إن) بعد (ما) الداخلة على (زال).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله (٢):

**وما إن زال في جرم بن عمرو كريم من بني عبد الكريم**

وقد فسر عالمنا هذه الظاهرة في شعر أبي تمام على القياس، قائلا: إن أبا تمام قد أتى بها قياساً على عموم زيادة (إن) بعد (ما)، والذي أعانه على ذلك هو فهم سياق الجملة وأمن اللبس فيها. (٣)

ج-توسط الخبر بين الناسخ واسمه في غير مواضع التوسط:

استعمل أبو تمام هذه الظاهرة مرة مع كان وأخواتها وانفرد بهذا الاستعمال، واستعملها أربع مرات مع كاد وأخواتها، اشترك في استعمالهم مع غيره من الشعراء، أما ما انفرد به، فهو:

كسر أبو تمام لقاعدة توسط خبر كان وأخواتها بين الناسخ واسمه، وذلك في قوله (٤):

**فلا برحت تسطو ربيعة منكم بأرقم عطاف وراء الأرقام**

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٤٨، ١٤٩

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٣/ ١٦١

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٠، ٢٢٨ بتصرف.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٣/ ٢٦٠



فالأصل: فلا برحت ربيعةً تسطو

وهنا فسر عالمنا هذا الاستعمال الذي أورده أبو تمام، حيث قال بأنه من الممكن أن يقبل هذا الاستعمال "في إطار تمام الفعل (برح)، وتكون جملة (تسطو ربيعة) في محل نصب عبي الحالية، ويكون الأسلوب من باب التنازع، إذا تنازع الفعلان (برح) و (تسطو) الفاعل (ربيعة) فتطلبه كل منهما فاعلا له، فإن جعلناه فاعل (برح) كان في (تسطو) فاعلٌ مضمّر هو الرابط بين جملة الحال وصاحبها المتأخر لفظاً، وإن جعلناه فاعل (تسطو) -على رأي- كان في (برح) ضميرٌ هو فاعله، ويكون الرابط في جملة الحال ظاهراً ناب مناب الضمير"<sup>(١)</sup>

٢- استعمل لفظة (الأهزع) معرفة بالإضافة، في قوله<sup>(٢)</sup>:

إن الأمير بَلَاكٌ في أحواله فَرَاكٌ أهزعه غداة نضاله

حيث استعمل هنا كلمة (الأهزع)، وهو آخر سهم في الكنانة، معرفة بالإضافة في أسلوب الإثبات<sup>(٣)</sup>، وهو أسلوب متفرد باستعماله عن غيره من الشعراء -كما يقول عالمنا-.

٣- جر رغم بالباء، في قوله<sup>(٤)</sup>:

بَسَطَ الرجاءَ لنا برغم نوائب كَثُرَتْ بهنّ مصارعُ الآمالِ

جر (رغم)، بالباء هنا، وهو استعمال لم يرد في مصادر اللغة من قبل -كما يقول عالمنا- وهو من وجهة نظر عالمنا من استعمال الباء بمعنى (على).<sup>(٥)</sup>

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٠، ١٥١

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٥٩

(٣) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٠٧

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٧٧

(٥) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢١١، ٢١٢ بتصرف.

## ثانياً: ما اشترك فيه من ظواهر مع غيره من الشعراء، أو تم ورودها في مصادر اللغة بعامة.

وفي هذه الظاهر سوف اهتم بما ورد عند عالمنا من آراء له في بعض الظواهر لأسباب التي ذكرتها من قبل في جانب البنية، وفيما يلي عرض لهذه الظواهر التي وردت عند أبي تمام:

### (١) أطراح العلامة الإعرابية:

وردت هذه الظاهرة عند أبي تمام اثنين وثلاثين مرة، تتنوع مجيئها في شعره ما بين الأسماء والأفعال بالتساوي، ولقد اختلف العلماء في طرحها إلى ثلاثة آراء: أ- رأي قال بشذوذها. (١)

ب- رأي عدها خاصة من خواص الشعر. (٢)

ج- رأي جوز إتيانها في النثر. (٣)

على سبيل المثال مما ورد في شعر أبي تمام في هذه الظاهرة، قوله (٤):

ألا لا يمد الدهرُ كفاً بسِيءٍ إلى مجتدى نصرٍ فتُقَطَّعَ من الزندِ

حيث اطرح أبو تمام الحركة هنا في آخر الصحيح المعتل، "قالفعل (تقطع) واقع بعد فاء السببية في جواب النهي، مما يعني وجوب نصبه." (٥)

(٢) اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ لفظ (كل).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثلاث مرات، على سبيل المثال، قوله (٦):

(١) هو الرضي الاستربادي في شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، الرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢م: ج ٣/ من ١٨٢: ١٨٥

(٢) انظر المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط ٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٩م: ج ٤/ ٢١، ٢٢، وانظر شرح القوائد التسع، لابي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٣م: ٣٤٥، وانظر شرح المفصل، لابن يعيش، الطباعة المنيرية، القاهرة: ج ١٠/ ١٠١، ١٠٢.

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٢٦.

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٦٤، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا على هذه الظاهرة مما جاء في شعر أبي تمام في، شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٢٧: ١٣٠.

(٥) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٢٧.

(٦) ديوان أبي تمام: ج ٤/ ٢٠٨.





وكل ما منظرٍ رأيت من الحُسْنِ — من ففيه منه جميعٌ جميع

الأصل في القاعدة هو جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً،

وصلته جملة فعلية، لكن أبا تمام هنا اقرن الخبر بالفاء مع المبتدأ لفظ (كل).<sup>(١)</sup>

ولقد اعترض عالمنا هنا على رأي التبريزي، الذي وصف دخول الفاء على خبر المبتدأ في هذا البيت بأنها جاءت لإقامة الوزن، وأن هذا الموضع ليس من مواضع إجازة اقتران الخبر بالفاء التي قررها ابن مالك، فرد عليه عالمنا، قائلاً: إن "عموم النكرة المضافة لاسم جنس معنوي مسوغٌ كافٍ لاقتران الخبر بالفاء، فضلاً عن أن الأخبار... جاءت جملة اسمية، وهو عاملٌ آخر مساعد لقبول الفاء في مثل هذا الموضع."<sup>(٢)</sup>

(٣)النواسخ:

أ- وقوع الفعل الماضي خبراً ل (ليس):

وقع الفعل الماضي خبراً ل (ليس) غير مقترن بقدر في شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله<sup>(٣)</sup>:

أو ليس عمروٌ بثَّ في الناس الندى حتى اشتهينا أن نصيب بخيلاً؟

يقول عالمنا: إن ظاهرة وقوع الفعل الماضي خبراً ل (ليس)؛ ظاهرة قد اختلف فيها العلماء حول استعمالها:

١- رأي يرى أن دخول (ليس) على الفعل الماضي ظاهرة خاصة بالشعر فقط.<sup>(٤)</sup>

وهذا الرأي أيده عالمنا أثناء عرضه للقضية بالكامل، حيث قال: إن دخول (ليس) الناسخة على الفعل مباشرة أمر غير مسلم به في الدرس النحوي، وأن

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣١ بتصرف.

(٢) السابق: ١٣٢

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٧١.

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣٣، ١٣٤ بتصرف، وهذا الرأي للحيدرة اليميني، حيث يقول في كتابه (كشف المشكل): إن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشاعر، أما قول سيبويه: (ليس خلق الله مثله)، فهو شاذ لا يعتمد عليه. انظر كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليميني، تحقيق: د/ هادي عطية مطر، ط١، مطبعة

الارشاد، بغداد، ١٩٨٤م: ج ١ / ٣٣١

استعمالها هذا الاستعمال، إنما هو استعمال الحرف، وهو ما توهم إلى معاني النصوص، وأما من ناحية وقوع خبرها فعلا ماضيا فأمر مقصور على لغة الشعر<sup>(١)</sup>، ومن ثم أيد عالمنا رأي الكوفيين الذي يشترط اقتران الماضي المباشر وليس ب(قد) ظاهرة أو مقدره، حتى تقربه من الحال، ثم علل لذلك قائلا: إن "المشاهد من استقراء الأساليب أن دخولها مباشرة على الفعل مقصورٌ -في الأساليب الفصيحة- على الفعل المضارع"<sup>(٢)</sup>، وهذا يثبت قول النحاة باختصاص (ليس) و(ما) بنفي الحال، لكن هناك رأي آخر يقول: إنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل، ورأي ثالث يقول: "إن أصلهما لنفي الحال مالم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فبحسبه"<sup>(٣)</sup>، أما عالمنا فكان رأيه أن هذا الكلام "إن صدق عليهما ناسخين داخلين على المبتدأ والخبر فإنه لا يصدق عليهما داخلين على الفعل، فما ضرب: لنفي الماضي، وما يضرب: لنفي الحال، وكذلك الأمر فيما لو قيل -كما ورد- ليس خلق الله مثله، وليس ينفك ذا غنى... الخ"<sup>(٤)</sup>

## ٢ - الرأي الثاني:

قال: بإيجاز دخول ليس على الفعل في الشعر والنثر على حد سواء؛ وهذا الرأي لابن مالك، حيث استدل على صحة كلامه بقول سيبويه: "ليس خلق الله أشعر منه"<sup>(٥)</sup>، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أليس قد صليت معنا؟"<sup>(٦)</sup>.<sup>(٧)</sup>

وهنا رد عالمنا على استشهادات ابن مالك بقول سيبويه، بأن سيبويه نفسه قال: "وقد زعم بعض العرب أن (ليس) تجعل ك (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد،... والوجه والحد أن

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٣٤: ١٣٧ بتصرف

(٢) السابق: ١٣٧

(٣) السابق: ١٣٧

(٤) السابق: ١٣٨

(٥) الكتاب: ج ١/ ١٤٧

(٦) صحيح البخاري: ج ٣/ ١٥١٤، حديث رقم ٦٨٢٣.

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط ١، مطبعة

هجر، القاهرة، ١٩٩٠م: ج ١/ ٣٤٤.



تحمله على أن في (ليس) إضمار، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمةٌ الله ذاهبةٌ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسك<sup>(١)</sup>، ومن ثم فإن (ليس) التي ذكرها ابن مالك "يمكن أن تكون حرفاً لمباشرتها الفعل، ويكون المراد مما ذكر: أما صليت معنا؟ - ما خلقُ أشعر منه - ما قالها زيدٌ، والجمل بهذا الفهم واضحة المعنى".<sup>(٢)</sup>

ب- حذف خبر (ليس)، وبقاء اسمها.

وردت هذه الظاهرة مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله<sup>(٣)</sup>:

ما زال وسواسي لعقلي خادما حتى رجا مطرا، وليس سحابُ

لم يخرج أبو تمام في هذه الظاهرة عما قرره النحاة - كما يقول عالمنا -، بالرغم من اختلاف المذاهب في جواز حذف خبر كان وأخواتها في الشعر، فمنهم من قال بجواز الحذف في الضرورة الشعرية، ومنهم من قال بجواز الحذف اختياريًا إذا وجدت قرينة على المحذوف.<sup>(٤)</sup>

ج- دخول (ليس) على مرفوعين.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله<sup>(٥)</sup>:

السيد العنكي غير مدافع إذ ليس سؤدُ سيد موجودُ

وفي هذه الظاهرة التي وردت في البيت، رأى عالمنا بـ"إمكان جعل (ليس) فيما دخلت عليه مُلغاةً لا عمل لها، فكأنها قائمة بوظيفة (ما) التمييزية التي تفيد النفي في الجملة دون أن تؤثر في الخبر إعراباً"<sup>(٦)</sup>، وذلك بناءً على وقوعها جواباً لجملة الشرط.

د- حذف (لا) من (زال) في غير القسم:

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرتين - على سبيل المثال - قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) الكتاب: ج ١ / ١٤٧.

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣٥.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٣١٢.

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣٨ بتصرف.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٤٩.

(٦) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣٩.

(٧) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٢٤٧.

## لا زال جودك يخشى البخل صولتهُ وزال عودك تسقى روضهُ الدِيمُ

قال التبريزي: إن حذف (لا) في (زال عودك)، هو حذف مفقود؛ لأنه يؤدي إلى اللبس. (١).

بيد أن عالمنا كان له رأياً آخر مخالفاً لرأي التبريزي، حيث يرى: "أن وجود (لا) قبل (زال) في الجملة المعطوفة عليها في بداية البيت دليل كافٍ لانتفاء اللبس الناتج عن حذفها في الجملة المعطوفة...، فضلا عن أن السياق يرجح كون عجز البيت يفيد الدعاء مثل صدره" (٢)، وهذا يعني أن المراد هنا: ولا زال عودك، "مما يعني أن أبا تمام سوغ لنفسه الحذف معتمداً على أمن اللبس الذي ضمنه السياق" (٣).

## هـ- حذف خبر (كان) في غير مواضع الحذف.

وردت هذه الظاهرة مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله (٤):

## فمضى لَوَّانَ النارِ دونك خاضها بالسيف إلا أن تكون النار

وفي هذا البيت ورد فيه اختلاف -كما يقول عالمنا- بين المرزوقي وأبي العلاء، في تقدير الخبر، "فأبو العلاء يقدر الخبر ظاهراً: إلا أن تكون النار التي تُخاضُ النارَ التي هي جهنم، والمرزوقي يقدره ضميراً: إلا أن تكونها النار، وظاهر تقدير أبي العلاء أقربُ إلى منطق الفهم، لكن فيه حذفاً فوق طاقة الجملة بلا دليل، فصفةُ النار الواقعة اسماً موصولاً محذوفةٌ قبل حذف الخبر الموصوف هو أيضاً. أما تقدير المرزوقي فأقرب إلى منطق اللغة، لكن فيه قلباً للمعنى، فالضمير المقدر خبراً يعود إلى النار المفترضة بين الممدوح ومَنوَّيل، والنار الواقعة اسماً هي -في الظاهر- نار جهنم، فكأن المراد: إلا أن تكون النارُ (نار جهنم) النارَ التي تقع -افتراضاً- بين الممدوح وعدوه، وأسلوب القلب من الأساليب الواردة في اللغة، مثل: خرق الثوبُ المسمارَ، وأدخلت الفلنسةُ في رأسي" (٥).

(١) انظر ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٢٤٧ بتصرف.

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٤٠.

(٣) السابق: ١٤١

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٧٣

(٥) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٤٢.



وبعد أن عرض عالمنا لهذين الرأيين رجح في النهاية رأي المرزوقي، ثم ارتأى لنفسه رأياً آخر غير ما رأى الموجهون، وهو "أن ظاهر الجملة أن اسم (تكون) ضمير مستتر يعود على النار الأولى، والنار الموجودة في قافية البيت هي الخبر، و (ال) فيها للعهد الذهني، أما رفع الخبر فأمر فرضته حركة الروي في القصيدة، وقد اطّرت العلامة الإعرابية المقتضاة في الخبر؛ لأن اللبس مأمونٌ والفهم لن يسبق لغير المراد." (١)

و- مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.

جاءت هذه الظاهرة مرة واحدة في شعر أبي تمام في قوله (٢):

وتكبيره خمسا عليه مُعَالِنَاً      وإن كان تكبير المصلين أربع

ز- دخول الواو على خبر الناسخ.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثماني عشرة مرة، منها، -على سبيل المثال- قوله (٣):

ما زالَ وهو إذا الرجال تواضحوا      عند المقدم حيثُ كان يُقَدِّمُ

اختلف العلماء حول دخول الواو على خبر الناسخ (٤)؛ فمنهم من رفض دخولها ومن ثم خرجوها على تخريجين:

١- إما أن تكون الواو واو الحال والأفعال التي معها هي أفعال تامة.

٢- وإما أن يكون الخبر محذوف في الجملة للضرورة.

ومن قال بذلك هم جمهور العلماء.

ومنهم من قال بجواز دخولها مطلقاً؛ تشبيهاً لجملة الخبر بجملة الحال، ولقد وافق هذا الرأي عالمنا، حيث قال: إنه "إذا كان الخبر وصفاً للمبتدأ في المعنى -كما يقولون- والحال وصفٌ لصاحبها كذلك، فمعناه أن المشابهة بينهما واردة، ومن ثم

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٤٣

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٤/ ٩٥

(٣) السابق: ج ٣/ ٢١٥

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٣٦، ١٤٧ بتصرف.



يكون دخول الواو على جملة خبر الناسخ مسوغاً، لما بينه وبين جملة الحال من أوجه اتفاق، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن بعض الكوفيين يقولون إن خبر كان وأخواتها منصوبٌ على الحالية. <sup>(١)</sup>، وعالمنا بذلك يوافق رأي الكوفيين.

### ح- توسط الخبر بين الناسخ واسمه في غير مواضع التوسط.

اشترك أبو تمام في استعمال (كاد) وتوسط خبرها بينها وبين اسمها مع غيره من الشعراء فوردت عنده أربع مرات، -منها على سبيل المثال- في قوله <sup>(٢)</sup>:

**كادتُ تحلُّ ظَلامهم من جماجمهم لو لم يحلوا ببذل الحكم ما عقدوا**

لم يرى عالمنا في هذه الظاهرة ما رآه العلماء "من كون الفعل المتوسط بين (كاد) والاسم المرفوع متحملاً لضمير الاسم وأنه خبر (كاد) مقدم" <sup>(٣)</sup>، وإنما رأى أن "الاسم فاعلاً للفعل التالي لكاد وما تصرف منها،... أما (كاد) وما تصرف منها في مثل هذا الأسلوب فتكون أداة لا تفيد في الجملة غير المقاربة المجردة، وليس لها دور في تغيير الاعراب، أي أنها لا تكون حينئذ ذات اسم وخبر،... فالجملة بدونها مكتملة البناء مستوفاة الأركان، ودور (كاد) فيها إفادة معنى من معاني الجهة، وهو المقاربة، فهي مؤدية وظيفة الحرف لا وظيفة الفعل." <sup>(٤)</sup>

ط- إدخال الباء الخافضة على (أن).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام في قوله <sup>(٥)</sup>:

**وتعلّم بأنه ما لأنوا نك إن لم تُروها من خلاق**

ولقد وصف عالمنا هذا التركيب بالغرابة، ونبهه في شعر شاعرٍ مثل أبي تمام. <sup>(٦)</sup>

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٤٨، وانظر همع الهوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر النعساني، دار

المعارف، بيروت، (د.ت): ج ١/ ١١١

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٢٠

(٣) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٣

(٤) السابق: ١٥٣، ١٥٤

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٤٤٧.

(٦) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٦





ي-تجرد خبر (عسى) من (أن)، واتصالها بضمير النصب.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله<sup>(١)</sup>:

**فَعَسَاهُ بَعْدَ التَّمَنُّعِ يَرِثِي لِعَبْدِهِ**

أجاز ابن مالك اتصال (عسى) بضمير النصب، وقد قال عالمنا: إن ابن مالك والرضي قد رواوا "عن الأخفش في مثل هذا أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، مع بقاء (عسى) على عملها."<sup>(٢)</sup> وعالمنا يوافق هذا الرأي "لسلامته من عدم التنظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له."<sup>(٣)</sup>

ك- دخول (أن) على خبر (لعل).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله<sup>(٤)</sup>:

**فَلَعَلَّ عَيْنَكَ أَنْ تُعِينَ بِمَائِهَا وَالِدَمْعُ مِنْهُ خَائِذٌ وَمُوَاسِي**

وهذه الظاهرة اختلف حولها العلماء من ناحية اقتصارها على لغة الشعر فقط، أم ورودها في الشعر والنثر معاً، فمن قصرها على لغة الشعر فقط (سيبويه، المبرد، ابن السراج، الزمخشري، ابن يعيش، ابن هشام)، حيث قالوا بجواز اقتران خبر (لعل) بأن في الشعر، حملاً على إتيانها بمعنى (عسى).<sup>(٥)</sup> أما من قال بجواز ورودها في الشعر والنثر معاً فهو ابن مالك<sup>(٦)</sup>، واستشهد على ذلك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ولعلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضرّ بك آخرون"<sup>(٧)</sup>.

(١) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ١٨٣

(٢) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٧، وانظر شرح التسهيل: ج ١ / ٣٩٧

(٣) السابق: ١٥٧

(٤) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ٢٤٢

(٥) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٨ بتصريف

(٦) انظر السابق: ١٥٨ بتصريف، وانظر شرح التسهيل: ج ٢ / ٤٧.

(٧) صحيح البخاري: ج ٢ / ٨٩١، حديث رقم ٣٩٣٦.

أما عالمنا فيرى، أنه "إذا كانت الظاهرة قد وردت في الحديث النبوي فمجيئها في الشعر ليس من خصائصه، وإنما ينبغي قبول دخول (أن) في خبر (لعل) قبولاً مطلقاً، مع الاعتراف بكون ذلك أقل من التجرد وروداً وأدنى منه فصاحة." (١)

٤ (ما) التميمية في شعر أبي تمام.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام خمسة عشر مرة، دخلت فيهم (ما) النافية على الجملة الاسمية عملت عمل (ليس) في ثلاث جمل، وأهملت ولم تعمل في اثنتي عشرة جملة، -على سبيل المثال- قوله (٢):

ما شعره كفناً لشعري فليمت غيظاً ولا الخلقى من أكفائي

يقول عالمنا: إن هذه الظاهرة قد ذاع ورودها عند بني تميم في حين أن أبا تمام من قبيلة طيء (٣).

ولقد فسر عالمنا ظهور هذه الظاهرة في شعر أبي تمام، قائلاً: إنه بعد بحثه عن هذه اللغة التي سرت في شعر أبي تمام الطائي، قد تبين له أن قبيلة طيء قد هاجرت مع من هاجر من جنوب الجزيرة العربية بعد سيل العرب، ومن ثم استوطنوا بلاد نجد، وهي بلاد التميميين، وهذا أدى إلى تأثر قبيلة (طيء) ببعض ظواهر اللهجة التميمية التي ظهرت في شعر أبي تمام. (٤)

٥) تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة (٥)، في قوله (٦):

أطفأت نارا هواك من قلبي وحللتني من عروة الحب

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٩

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٢٩٨

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٦٠، ١٦١ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ١٦١، ١٦٢، ٢٢٦ بتصرف.

(٥) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٦٦، ١٦٧

(٦) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٦٢



٦) قلب التركيب عند أمن اللبس.

يأتي هذا الأسلوب اعتماداً على فهم المعنى وعدم الغموض، وركونا إلى كون اللبس بين الأساليب مأموناً<sup>(١)</sup>، على سبيل المثال مما ما أورده أبو تمام، في هذه الظاهرة، قوله<sup>(٢)</sup>:

**ولقد أخليت حبك من ضلوعي وكان موشحاً قلبي وصدري**

المراد: أخليت ضلوعي من حبك.

أما ما سمع عن العرب في هذه الظاهرة -كما يقول عالمنا-؛ فهو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ (برفع الثوب ونصب المسمار) حتى يتم التفرقة بين الفاعل والمفعول.<sup>(٣)</sup>

٧) في حروف الجر.

يقول عالمنا: إن هذه الظاهرة وما ورد فيها من قضايا، لم تكن فاشية في شعر أبي تمام، وإنما ورد أغلبها مرة أو مرتين، وهي متمثلة في<sup>(٤)</sup>:  
أ- جر كاف الضمير، ورد هذا الاستعمال في قول أبي تمام<sup>(٥)</sup>:

**وكنتُ إذن كَأنت، فإن مثلي إذا ما كان مثلك كان كلبا**

ب- زيادة (من) في الإيجاب، ولقد اشترط فيها النحاة "ثلاثة شروط:

١. أن يتقدما نفي أو استفهام.

٢. أن يكون مجرورها نكرة.

٣. أن يكون مدخولها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.<sup>(٦)</sup>

وما ورد من شعر أبي تمام في هذا الاستعمال بيتين، -على سبيل المثال- قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوي: ١٦٨ بتصرف.

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٣/ ١٥٧

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٦٩ بتصرف.

(٤) انظر السابق: من ١٧٧: ١٨٢.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٤/ ٣٠٤

(٦) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٧٨

(٧) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٢١٣

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِ عَوَاصِمٍ      تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ

ج- استعمال حروف الجر أسماء، كما في استعمال (عن) اسما، في قوله<sup>(١)</sup>:

إِلَى خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحَبِيَّةٌ      مِرَافِقُهَا مِنْ عَن كِرَاكِرِهَا نُكِبٌ

د- إنابة حروف الجر عن بعضها.

وردت هذه الظاهرة ست مرات في شعر أبي تمام، تتوع فيها في استعمال الحروف؛ فمرة يأتي (بالباء) لتؤدي معنى (على)، ومرة أتى بـ (عن) فأدت معنى التعليل، ومرة أتى بـ (عن) بمعنى (الباء)، ومرة أتى بـ (إلى) بمعنى (مع)، ومرة أدخل (مُدُّ) على (لِذَن) والأصل فيها أن تدخل على وقت معين لا مبهم، ماضٍ أو حاضر أو مستقبل.<sup>(٢)</sup> -على سبيل المثال مما ورد عند أبي تمام-، قوله في استعمال (عن) بمعنى (الباء)<sup>(٣)</sup>:

خُدِعْتُ لِنَّ صَدَقْتُ أَنْ غِيَابَةً      تَكْشَفُ إِلَّا عَن وَجْهِهِ الْهَيْثَامِ

٨) الجر على المجاورة.

وردت هذه الظاهرة مرتان في شعر أبي تمام<sup>(٤)</sup>، في بيت واحد في قوله<sup>(٥)</sup>:

لَهُ كُلَّ يَوْمٍ شَمْلٌ مَجْدٍ مَوْلَفٍ      وَشَمْلٌ نَدَى بَيْنَ الْعَفَاةِ مُشْتَتِّ

٩) الفصل بين المتلازمين.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام في قضيتين:

القضية الأولى<sup>(٦)</sup>، هي: الفصل بين (قد) والفعل الذي تدخل عليه، ولقد ورد ذلك في

شعر أبي تمام أربع مرات، منها على سبيل المثال، قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) ديوان أبي تمام: ج ١ / ١٨٩، وانظر استعمال الكاف اسما -كما أوردها عالمنا- في شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٧٩

(٢) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٨٠: ١٨٢

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ١٣٤

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٨٣، ١٨٤

(٥) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٣١١

(٦) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٨٥، ١٨٦

(٧) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٣٣٦، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في شعر أبي تمام دراسة نحوية:





فقد -لعمري- فتقت الماء من حجرٍ في هضبةٍ وهضرت الغصن للجاني  
القضية الثانية<sup>(١)</sup>، وهي: الفصل بين (كم) وتمييزها، ولقد ورد ذلك في شعر أبي تمام  
سبع مرات في ستة أبيات -منها على سبيل المثال-، قوله<sup>(٢)</sup>:  
لو يعلم العافون كم لك في الندى من لذةٍ وقريحةٍ لم تُحمدِ  
(١٠) عطف النسق.

ظهرت هذه الظاهرة في خمس استخدامات في شعر أبي تمام، هي:  
أ- تقديم المعطوف على المعطوف عليه<sup>(٣)</sup>:  
• مثال على ذلك، قول أبي تمام<sup>(٤)</sup>:

لو أن دجلة لم تُجوِّجِ وصاحبها أرض العراقين لم تُحفر بها القُلبُ  
ب- العطف على الضمير المستتر دون فاصل<sup>(٥)</sup>.

وردت مرتان في شعر أبي تمام، -على سبيل المثال- قوله<sup>(٦)</sup>:

لكن قراكم صَفْحَهُ مَنْ لَمْ يزلْ وأبوه فيكم رحمةً وغيثاً  
ج- العطف على معمولي عاملين<sup>(٧)</sup>.

وردت هذه الظاهرة ففي شعر أبي تمام مرة واحدة، في قوله<sup>(٨)</sup>:

فيها لأعناق اللئام جوامعٌ تبقى وأعناق الكرام قلائدُ  
د- العطف بالواو مقرونة بـ (لا) بعد نفي مفهوم من السياق<sup>(٩)</sup>.

وردت هذه الظاهرة مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٨٦: ١٨٨

(٢) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ٥٢، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٨٦

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٨٩: ١٩١

(٤) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٢٦٠

(٥) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٩١: ١٩٣.

(٦) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٣٢١

(٧) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ١٩٣: ١٩٥

(٨) ديوان أبي تمام: ج ٤/ ٣٤٨

(٩) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٩٦، ١٩٧

(١٠) ديوان أبي تمام: ج ٢/ ١٦٩

لو طَوَعْتِكَ الخَيْلُ لم تَقْفُلْ بِهَا      والفقْلُ فِيهِ شَبَابٌ وَلَا مَسَامُرٌ  
هـ-العطف بالفاء في موقع تختص به الواو. (١)

وردت مرة واحدة في شعر أبي تمام، في قوله (٢):

أرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودٍ      عَنَّتْ لَنَا بَيْنَ اللُّوَى فَرَزُودٍ  
(١١) (بين) في شعر أبي تمام.

هذه الظاهرة استعملها أبو تمام عدة استعمالات، وهي:

أ- استعملها اسما، في قوله (٣):

فإليكم بني الضغائن عن سا      كن بين السمام والعيقوق  
ب- استعملها مضافة إلى طرف واحد مستغنيا عن الطرف الثاني، وتمثل ذلك في  
قوله (٤):

ومشهد بين حكم الذل منقطع      صاليه، أو بحبال الموت متصل

ويرى عالمنا أن الاستعمال الذي استخدمه أبو تمام في هذا البيت له "مسوغ من دلالة لفظة (الذل) التي تدل على القليل والكثير، لأنها اسم معنى، فكأن (بين) مضافة إلى جمع في الحقيقة. أما إذا رُئِيَ أن (بين) مضافة إلى طرف دون الآخر فالسياق كفيل بإزالة اللبس وفهم المعنى، فليس في مقابل الذل إلا العز، ومن ثم يكون الحذف في موضعه المناسب غير منكور ولا مستهجن." (٥)

ج- استعملها تكرارا بين ظاهرين، ولقد ورد هذا في شعر أبي تمام سبع مرات، مثال على ذلك، قوله (٦):

فاسأل العيس ما لديها وألف      بين أشخاصها وبين السهوب

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٩٧

(٢) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٣٨٨

(٣) السابق: ج ٢/ ٤٤٤

(٤) السابق: ج ٣/ ١٦

(٥) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٠٢

(٦) ديوان أبي تمام: ج ١/ ١٢٦



ويرى عالما في هذه الظاهرة أن "الذي يكرر بين ظاهرين يقيس المظهر على المضمرة، وهو قياس غير مكتمل؛ لأن المضمرة في كثير من الأبواب له سمات لا يتحقق مثلها للمظهر. بيد أن استعمال شعراء من عصر الاحتجاج، وعدم فساد المعنى مع التكرار، وإمكان التخريج على الزيادة للتوكيد، مسوغات كافية لأبي تمام كي يُورد مثل هذا النمط من التركيب في شعره." (١)

### (١٢) (قط) في غير النفي ومع المستقبل.

وردت (قط) غير مسبقة بنفي في شعر أبي تمام ثلاث مرات، ومن بين هذه الأمثلة ورد مثال استعملت فيه قط غير مسبقة بنفي، كما استعملت لما يستقبل من الزمان (٢)، وذلك في قوله (٣):

فَنَفْسَكَ قَطُّ أَصْلَحِيهَا      وَدَعْنِي مِنْ قَدِيمِ أَبِي

### (١٣) في أسلوب التحذير.

جاء أسلوب التحذير في شعر أبي تمام مرتين، -على سبيل الامثال- قوله (٤):

وَحَلَّى مَسَاعِيَهُ بَيْنَكُمْ      فَأَيَّايَ فِيهَا وَسَعَى الْبِطَاءِ

ولقد شذذ النحاة هذه الظاهرة وهي جعل (إيا) في باب التحذير لمتكلم "على الرغم من ورودها في النثر في قول عمر -رضي الله عنه-: (لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدَكُمْ الْأَرْنَيبَ)، (وأصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور، ومن الثاني المحذّر)." (٥)

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٠٤

(٢) انظر السابق: ٢٠٥

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٥٩٣

(٤) السابق: ج ٤ / ٢٥

(٥) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٠٩، وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، القاهرة، ١٩٧٩م: ج ٤ / ٧٧، وانظر شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، للشيخ بن محمد الأشموني، طبعة الحلبي، القاهرة (د. ت): ج ٣ / ١٩١



إلا أن ابن مالك أورد "هذه الظاهرة في (التسهيل) بأسلوب يفهم منه الرضا عن ورودها وعدم المعارضة لها"<sup>(١)</sup>، أما عالمنا فيرى أنها ظاهرة حسنة؛ لأن المراد منها هو إعلام السامع أنك مهتم بأمره كما يقول الرجل مثلاً لولده إياي واللعب، أي لا تلعب وهذا هو نفس ما ارتأه أبو العلاء في شرحه للديوان.<sup>(٢)</sup>

١٤ (رغم) في شعر أبي تمام.

جاءت (رغم) في شعر أبي تمام خمس مرات، وردت في ثلاث منها في صورة حكاها اللغويون ولم يعيبيوها، -على سبيل المثال- في قوله<sup>(٣)</sup>:

رضينا على رغم الليالي بحكمه وهل دافع أمراً وذو العرش قائله

أما الاستعمالين الآخرين فقد انفرد أبو تمام بواحد منهما وقد ذكرته قبل سابق، والاستعمال الثاني، فقد شاع وروده في لغتنا المعاصرة، وباستعمال أبي تمام له أثبت أنها ظاهرة قديمة، حيث يمكن تفسيره على أن (رغم) منصوبٌ على نزع الخافض،... وهو أمرٌ جائزٌ في اللغة.<sup>(٤)</sup>

• قال أبو تمام في الاستعمال الثاني<sup>(٥)</sup>:

إني لأرجو أن أنال وصالةً بالعطف منه ورغم أنف الشامتِ  
١٥ (الحذف).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام، في عدة قضايا، هي<sup>(٦)</sup>:

أ- حذف المبتدأ، كما في قوله<sup>(٧)</sup>:

لمُضْمِرٌ غَلَّةٌ تخبو فيضرمها أني سبقتُ ويُعطى غيري القصبَا

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢١٠، وانظر التسهيل: ١٩٢

(٢) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢١٠ بتصرف.

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٣ / ٢٧.

(٤) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢١٢

(٥) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ١٧٨

(٦) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: من ٢١٣ : ٢٢٣

(٧) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٢٤٢



- ب- حذف المفعول، وذلك في قوله<sup>(١)</sup>:  
وَلَىٰ مَعَاوِيَةَ عَنْهُمْ وَقَدْ حَكَمْتُ  
فيه القنا فأبى المقدارُ والأمدُ
- ج- حذف الفعل، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:  
وَأَيْنَ بُوْجِهَ الْحَزْمِ عَنْهُ؟، وَإِنَّمَا  
مرائى الأمور المشكلات تجاربه
- د- حذف جواب الشرط، كما في قوله<sup>(٣)</sup>:  
لَوْ تَشْهَدِينَ أَقَاسِي الدَّمْعِ مِنْهُمْ رَا  
والليل مرتجج الأبواب مطموسا
- هـ- حذف المتعجب منه، في قوله<sup>(٤)</sup>:  
لِلَّهِ أَيْ وَسَيِّئَةٌ فِي أُولَى  
أقوى، ولكن آخراً ما أضعفا
- و- حذف همزة الاستفهام، كما في قوله<sup>(٥)</sup>:  
وَمَا أَبَالِي وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ  
حقت لي ماء وجهي أو حقت دمي
- ز- حذف (لا) النافية، وذلك في قوله<sup>(٦)</sup>:  
وَوَاللَّهِ مَا آتَيْكَ إِلَّا فَرِيضَةً  
وأتى جميع الناس إلا تنفلاً
- ح- حذف (أن) المصدرية، كما في قوله<sup>(٧)</sup>:  
سَتَشْكُوهُ إِعْلَانًا وَسِرًّا وَنِيَّةً  
شكية من لا يستطيع يقاتله
- ط- حذف (قد)، كما في قوله<sup>(٨)</sup>:  
لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَتَفْعَلَا  
ونذكر بعض الفضل عنك وتفضلا
- ي- حذف مدخول بعض الأحرف<sup>(٩)</sup>.

وردت هذه الظاهرة في ثلاث استعمالات من شعر أبي تمام، هي:

(١) ديوان أبي تمام: ج ٢ / ١٤.

(٢) السابق: ج ١ / ٢٣٥.

(٣) السابق: ج ٢ / ٢٥٤.

(٤) السابق: ج ٤ / ٤٧٤.

(٥) السابق: ج ٣ / ٢١٨.

(٦) السابق: ج ٣ / ١٠٣.

(٧) السابق: ج ٤ / ١٠٨.

(٨) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ج ٣ / ٩٨.

(٩) انظر السابق: من ٢٢١ : ٢٢٣.

١. حذف المجزوم بـ (لما)، وذلك في قوله<sup>(١)</sup>:

والذي همّ خصره بانبتاتٍ فثاه الحشا فكاد ولمّا

٢. حذف مدخول (لعلماء) و(ربما)، في قوله<sup>(٢)</sup>:

عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلماء وإن تعتب الأيام فيهم فربما

٣. حذف مدخول حرف النداء، في قوله<sup>(٣)</sup>:

تعالى الله يا طوبى لعبدٍ تُمْتَعُ طرفها في وجنتيه

والذي اعتبر حذف حرف النداء هنا هو التبريزي، وقد رفض عالمنا ما قاله،

حيث قال: "ولا نرى في هذا البيت حذفاً، ف(يا) هنا ليست أداة نداء على الحقيقة،

وإنما هي حرف يفيد التنبيه فلا يحتاج إلى مدخول."<sup>(٤)</sup>

وفي نهاية حديث عالمنا عن هذا الاستعمال رأى "أن أبا تمام أساء رصف جملة

وتغاضى عن القرائن التي تدل على المحذوف في كلمه، وهو ما لا يحمد منه بأي

حال، لكنه يبقى استثناءً يثبت القاعدة التي ظهرت واضحة فيما سبق تقديمه وهو أن

الحذف في مجمله معتمدٌ على أدلة وقرائن يُستدلُّ بها على المحذوف."<sup>(٥)</sup>

**ثالثاً: ما كثر وروده عنده، وندر عند غيره من الشعراء.**

(١) النواسخ:

أ- دخول (أن) على خبر (كاد).

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام عشر مرات على استعمالين، هما:

(١) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٢٦٦

(٢) السابق: ج ٣ / ٢٣٢

(٣) السابق: ج ٤ / ٢٩٠

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٢٢

(٥) السابق: ٢٢٣





## ١- دخول (أن) مجردة من حروف الجر على خبر (كاد).<sup>(١)</sup>

وهذه الظاهرة قليلة في الاستعمال، لكنها وردت في شعر أبي تمام أربع مرات، اختلف حولها العلماء؛ فمنهم من أجازها وقال: إنها من خواص الشعر<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال بقلة استعمالها، وأن تركها أولى، ولم يقصروا ذلك على لغة الشعر.<sup>(٣)</sup> أما عند الفراء فهي أصل في الاستعمال، كما يقول التبريزي في شرحه لديوان أبي تمام.<sup>(٤)</sup> -علي سبيل المثال- مما ورد في شعر أبي تمام، قوله<sup>(٥)</sup>:

كاد أن يكتب الهوى بين عيني — ه كتابا؛ هذا حبيب حبيب

## ٢- دخول حرف الجر الباء على (أن) الداخلة على (كاد).

وهذا الاستعمال ورد على حالتين:

أ- دخول الباء على مضارع (أوشك)، كما في قوله<sup>(٦)</sup>:

واكبدي يوشك الرقيب بأن — يمنعني أن أقول: واكبدي

ب- دخول الباء على (كاد).

ولقد وردت في شعر أبي تمام خمس مرات في حين ندر وجودها عند غيره، -

علي سبيل المثال- قوله<sup>(٧)</sup>:

ملاً الملا عُصَبًا فكاد بأن يرى — لا خُلفَ فيه، ولا له قُدَامُ

ويرى عالمنا أن هذا النوع "هو نوع من الزيادة غير معروف، إلا أن يكون قياساً على ذلك النادر الوارد في (أوشك) بجامع المشابهة بين الفعلين في كون كل منهما يفيد المقاربة، وانفرداهما عن بقية أفعال الباب بورود صيغة المضارع منهما في

(١) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٤، ١٥٥ بتصرف.

(٢) انظر الكتاب: ج ١/ ٣٠٧، ج ٣/ ١٥٩، ١٦٠، والمقتضب: ج ٣/ ٧٥، كشف المشكل: ج ١/ ٣٣٧

(٣) انظر شرح التسهيل: ج ١/ ٣٩٠، همع الهوامع: ج ١/ ١٣٠

(٤) انظر ديوان أبي تمام: ج ٤/ ١٧٢، ٤٥٦

(٥) السابق: ج ٤/ ١٧٢، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في كتاب شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٤

(٦) ديوان أبي تمام: ج ٤/ ١٨٨.

(٧) السابق: ج ٣/ ١٥٥

نصوص فصيحة، وهو قياسٌ على شاهد نادر لم يُعزَّز بأخ ولا عُرف له قائل ولا حُدِّد له عصر. (١)

وهذا الرأي مخالف لما رآه التبريزي في شرحه من اجازته ذلك في الشعر، وما حاكاه ابن هشام عن الأخفش من اجازته ذلك قياساً في الخبر غير الموجب، وسماعاً في الخبر الموجب. (٢) فعالمنا يرى أنه بالرغم من وجود هذه الآراء بأدلتها إلا أن هذا لا ينفي -على أي الأحوال-، غرابة هذا التركيب في شعر شاعر مثل أبي تمام. (٣)

### ٢) المطابقة بين الفعل والفاعل.

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام أربعة عشر مرة، وهي معاملة الفعل معاملة الخبر، فتلحق به العلامة الدالة على العدد تبعاً لمرفوعه، وهذه الظاهرة لم يشع ورودها إلا في بعض القبائل العربية مثل: هذيل، وطيء، وأزد شنوءة، وبنو الحارث بن الكعب، وبهذا يكون استعمال أبي تمام لها نابعا عن تمثله للهجة قبيلته (طيء). (٤)

• مثال على ذلك قوله (٥):

فلو ان سيرا زُمَّةً لاستطعنه لصاحبنا شوقاً إليه مغاربه

### ٣) حكاية المفرد أو المركب.

يقول عالمنا: إن أبا تمام قد توسع -نسبياً- "في حكاية المفرد والمركب، وهو في حكايته يترك المحكي -أحياناً- على ما كان عليه من حركات قبل استعماله اسماً، ويحمله -أحياناً- الحركة الإعرابية المنوطة به في موقعه الجديد." (٦)

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٥، وانظر أوضح المسالك: ج ١/ ٣١٨.

(٢) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٦ بتصريف، وانظر ديوان أبي تمام: ج ٣/ ١٥٥، ج ٤/ ٣٠٣، وانظر

المغنى: ج ١/ ١٠٢

(٣) انظر شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٥٦ بتصريف.

(٤) انظر السابق: ١٦٣، ١٦٥ بتصريف.

(٥) ديوان أبي تمام: ج ١/ ٢٣١، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في شعر أبي تمام دراسة نحوية: ١٦٤

(٦) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٢٨



ويرى عالمنا أن "ذلك سائر على مذهب في العربية، وأنه يعامل المحكي معاملة الوحدة المعجمية المستقلة بلا انفصام بين أجزائها ولا فصل بين مكوناتها"<sup>(١)</sup>، وهذا الرأي هو نفس الرأي الذي ارتأه سنتكيفتش، والأستاذ الدكتور تمام حسان، والأستاذ الدكتور شوقي أمين، والذي مال إلى رأيهم عالمنا.<sup>(٢)</sup>

• مثال على هذه الظاهرة مما ورد عند أبي تمام<sup>(٣)</sup>:

**أفِي تَنْظِمِ قَوْلِ الزُّورِ وَالْفَنَدِ وَأَنْتَ أَنْزَرُ مِنْ لَا شَيْءٍ فِي الْعَدَدِ**  
(٤) إضافة العلم.

يقول عالمنا: إن أبا تمام قد توسع "بعض التوسع في إضافة العلم، حيث وردت الأعلام مضافة في شعره اثنتي عشرة مرة في ستة أبيات، وقد رأينا مع بعض النحاة- أن ذلك مقبول في إطار تنكير العلم عند إضافته، ورفضنا رأي من لم يجز ذلك، ويتكلف لما ورد تخريجات ممثلة بالافتعال والتكلف في التقدير."<sup>(٤)</sup>

• مثال على ما أورده أبو تمام في هذه الظاهرة، قوله<sup>(٥)</sup>:

**مَنْ ذَا كَعْبَاسِهِ إِذَا اصْطَكَّتْ أَلْ- أَحْسَابُ أَمْ مَنْ كَعْبِدِ مُطَّلِبُهُ؟**  
وبهذا أكون قد انتهيت من هذا العمل والله ولي التوفيق.

(١) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٢٨

(٢) السابق: من ١٧٤: ١٧٦، وانظر العربية الفصحى الحديثة، بحث في تطور الألفاظ والأساليب،

سنتكيفتش، ترجمة: د/ محمد حسن عبد العزيز، دار النمر، ١٩٨٤م: ١١٠، ١١١، ١٢٤، ١٢٦

(٣) ديوان أبي تمام: ج ٤ / ٣٥١، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في شعر أبي تمام دراسة نحوية: من

١٧٤: ١٧١

(٤) شعر أبي تمام دراسة نحوية: ٢٢٨، وانظر ١٩٩، ٢٠٠

(٥) ديوان أبي تمام: ج ١ / ٢٧٩

## المبحث الثاني

## أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى

في البداية ذكر عالما مدى تأثير شعر الأعشى في التقعيد النحوي، ثم ذكر الظواهر التي وردت في شعره وأثرت في هذا التقعيد، وأورد لكل ظاهرة من هذه الظواهر مثلاً يوضحها من شعره<sup>(١)</sup>، وكان ذلك كله من خلال كتاب سيبويه الذي استشهد بأشعار الأعشى؛ لإثبات هذه الظواهر، وقال: إن حضور الأعشى لم

(١) انظر: أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م: من ٣:

- ٦، وهذه الظواهر هي:
- ١- الحذف في الوصل إجراء له مجرى الوقف، في قوله:  
وماله من مجدٍ تليد وماله  
من الريح حظّ لا الجنوب ولا الصبا
  - ٢- استعمال "سواء" استعمال "غير"، والأصل استعمالها ظرفاً، في قوله:  
تجانف عن جَوِّ اليمامة ناقتي  
وما قصدت من أهله لسوانكا
  - ٣- اكتساب المذكر التانيث من المضاف إليه، في قوله:  
وتشرقُ بالقول الذي قد أذغته  
كما شرقت صدرُ القناة من الدم
  - ٤- الفصل بين المضاف والمضاف إليه، في قوله:  
إلا غلالة أو بُرداً  
هبة قارح نههد الجزاره
  - ٥- نصب "سبحانه" على المصدرية، ولزومه النصب، ومنع صرفه للعلمية، في قوله:  
أقول لَمَّا جاءني فخره  
سُبْحَانَهُ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاخِر
  - ٦- إغفال علامة التانيث، في قوله:  
فإما تَرِي لِمَتِي بُدَّتْ  
فإن الحوادث أودى بها
  - ٧- حذف خبر (إن) لقريظة، في قوله:  
إن مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَجَلًا  
وإن في السفر ما مضى مهلاً
  - ٨- نصب ما بعد الفاء في الضرورة؛ لأنها غير مسبوقة بطلب، في قوله:  
ثمت لا تجزوني عند ذاكم  
ولكن سيجزيني الإله فيعقبا
  - ٩- رفع الفعل عطفاً على التوهم، في قوله:  
إن تركبوا فركوب الخيل عادتوا  
أوتنزلون فاتما معشراً نزل
  - ١٠- جعل (من) للجزاء مع إضمار المنصوب بـ (إن) ضرورة، في قوله:  
إن من لام في بني بنت حساً  
ن ألمه وأغصه في الخطوب
  - ١١- نصب الفعل على إضمار (أن) إذا جاء معطوفاً على جواب الشرط؛ لكون جواب الشرط غير متحقق الوقوع، في قوله:  
ومن يغرب في قومه لا يزل يرى  
مصارع مظلوم مجراً ومسحبا
  - ١٢- إضافة (آية) إلى الفعل، في قوله:  
بآية تقدمون الخيل شعثاً  
كأن علي سنانها مداً
  - ١٣- إعراب العلم الذي وزنه (فعل) ورفع للضرورة، في قوله:  
ومر دهر على وبار  
فهلكت جهرة وبار
  - ١٤- تأكيد الفعل بعد الاستفهام، في قوله:  
فهل ينعني ازتيادي البلا  
د من حذر الموت أن يأتيين؟
  - ١٥- تحقيق الهمزتين، في قوله:  
أن رأيت رجلاً أعشى أضرب به  
ريب المنون، ودهر مفند خيل



يقتصر على كتاب سيبويه فحسب، بل ذكره أيضاً المبرد ثماني وعشرين مرة في كتابه (المقتضب)، وذكره ابن جني ثماني وثلاثين مرة في كتابه (الخصائص).<sup>(١)</sup>

ونظراً لأهمية شعر الأعشى في التقعيد النحوي، فقد درس عالمنا عليه قضية من القضايا المعروفة في كتب النحو والصرف، وهي: (أبنية المشتقات ووظائفها)، ففي البداية وضح مراده بالاشتقاق وهو مفهومه العام: "وهو كل لفظة أخذت من غيرها، واشتركت معها في الأحرف والأصول وترتيب ورود هذه الأحرف في المشتق والمشتق منه، وهو ما يسمى عند ابن جني بالاشتقاق الصغير أو الأصغر"<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن أورد عالمنا مراده من الاشتقاق، أورد نصاً لابن جني يتحدث فيه عن الاشتقاق الصغير وعلق عليه بأنه يحمل في طياته الأفعال إلى جوار الأسماء، بما فيها المصدر لكنه حدد ما سيتم أخذه من المشتقات مسماة بأسمائها، وهي: (المصدر الميمي، اسما المرة والهيئة، اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسم الآلة)، وقبل أن يحدد هذه المشتقات ذكر باختصار الخلاف الذي بين النحاة من البصريين والكوفيين حول الفعل والمصدر وأيهما الأصل في الاشتقاق، ولكنه لم يتناول هذا الجانب وإنما لفت إليه النظر فحسب.<sup>(٣)</sup>

ثم درس عالمنا هذه المشتقات على شعر الأعشى معرفاً كل مشتق على حدة<sup>(٤)</sup>، ثم عمل إحصاء لهذه المشتقات وأورد ما قدمه الأعشى من أوزان ولم يكن موجوداً عند العلماء الآخرين، وأيضاً ما وجد عند العلماء ولم يكن موجوداً عنده، ثم ذكر

(١) انظر أبنية المشتقات: من ٣: ٦ بتصريف

(٢) السابق: ٧، وانظر الخصائص: ج ٢/ ١٣٤

(٣) انظر أبنية المشتقات: ٧، ٨ بتصريف.

(٤) انظر السابق: تعريف المصدر الميمي: ٨، ٩، تعريف اسما المرة والهيئة: ١١، تعريف اسم الفاعل: ١٣، تعريف صيغ المبالغة: ١٦، ١٧، اسم المفعول: ١٩، الصفة المشبهة: ٢١، ٢٢، اسم التفضيل: ٢٩، ٣٠، اسما الزمان والمكان: ٣١، اسم الآلة: ٣٣

وعند تعريف عالمنا للصفة المشبهة ذكر اللبس الذي قد يحدث فيها مع المشتقات الأخرى، وكيف يتم التفرقة بينها وبين باقي المشتقات، حيث إن معناها يدل على الدوام والثبوت، وهو ما لا يحدث في باقي المشتقات الأخرى، انظر أبنية المشتقات: ٢١، ٢٢ بتصريف.



العلماء الذين استشهدوا بشعره في إثبات القواعد، وفيما يلي سأعرض ما انفرد به الأعرشى ولم يكن موجوداً عند غيره، ثم أعرض كل مشتق على حدة، وما ورد فيه من أوزان كما أوردتها عالمنا، ومن خلال هذا العرض سأوضح ما ورد عند العلماء، ولم يرد عند الأعرشى وما اشترك عند الاثنتين وأهم ما لاحظته عالمنا من خلال دراسته لهذا الديوان، وسيكون ذلك كله من خلال كتاب (أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعرشى).

### الجانب الصرفي:

أولاً: ما انفرد به الأعرشى من أوزان المشتقات ولم يرد عند غيره. (١)

هو ورود وزن (فَيْعِلان) في الصفة المشبهة، حيث وردت في مثال واحد في قوله (٢):

لَقَدْ مُنُوا بِتِيحَانٍ سَاطِي (٣)

ثانياً: أوزان المشتقات في شعر الأعرشى.

#### ١- المصدر الميمي:

قدم الأعرشى في صياغته للمصدر الميمي عدة أوزان منها ما جاء على غير الثلاثي، ومنها ما جاء على وزن الثلاثي، ومنها ما جاء على وزن (مَفْعَلَةٌ)، ومنها ما ورد على القاعدة، ومنها ما ورد على غير القاعدة، ومنها ما جاء على وزن (مَفْعَلَةٌ)، وما جاء على وزن (مِفْعَال) و(مَفْعَلَةٌ).

فما جاء على الوزن غير الثلاثي يمثل القاعدة أصدق تمثيل، وذلك مثل: (المقام، مُمْتَنِعًا، مَوْيَّد، مُرْتَحَلًا، المُقَدَّم)، وما جاء من الوزن الثلاثي جاء على وزن (مَفْعَل) في (مَأْتَمًا، مَغْرَمًا، مَنَام، مَقَاد، مَحْرَب، مَطْعَم، مَقَام، مَعشوق، مَنظَر، مَحَلّ،

(١) انظر أبنية المشتقات: ٢٦، ٦٩

(٢) ديوان الأعرشى، دار صادر، بيروت: ١٠٤

(٣) التيحان: الذي لا يزال يقع في بليّة، وهذا البيت به إقواء، انظر هامش ديوان الأعرشى: ١٠٤، وأتى بها عالمنا في كتابه بمعنى (الجواد): انظر أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعرشى: ٢٦، ووردت في لسان العرب بمعنى (الجواد)، لسان العرب، ابن منظور، ج ١، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٦م: ٦٤٢، ولقد نسب هذا البيت في اللسان إلى العجاج.



مَصَاب، مَعَاب، مَصَّب، مَعْنَى)، وما جاء على وزن (مَفْعَلَةٌ) ورد في (الملامة، مَعْرَكَة، مَهَابَة، مَحَالَة، مَخَافَة، مَرْجَاة)، وما جاء على القاعدة ورد في وزن (مَفْعِل) في كلمة (مَوْتِق)، أما ما جاء على غير القاعدة فورد في (مَبْسِم، مَشِيب، مَغِيب، مَنطِق)، وهي مما تفرض القواعد أن تصاغ على (مَفْعِل)، ولكنها جاءت على (مَفْعِل)، ولقد لاحظ عالمنا هنا سيطرة السماع على الصيغ المخالفة للقاعدة أكثر من الموافق ولذلك وردت الصيغ المخالفة أكثر من الموافقة في شعر الأعشى، أما ما جاء على وزن (مَفْعَلَةٌ) فقد وردت في (معيشة)، وما جاء على وزن (مَفْعَال) و(مَفْعَلَةٌ) ورد في (ميعادها، مَكْرَمَةٌ).<sup>(١)</sup>

## ٢- اسما المرة والهيئة:

ما ورد في شعر الأعشى في هذين المشتقين لم يخرج عما قرره النحاة من بعده، ولكن ندر وجود اسم المرة من غير الثلاثي، فقد عثر عالمنا منه على ثلاثة نماذج فقط، وهي قوله<sup>(٢)</sup>:

ولسوف يَحْبِسُكَ المَضِيحُ قُ      بنا فَتُعْتَصِرُ اعْتِصَارَهُ  
ولسوف تُكَأحُ للأسنَّ      ة كَلَمَةً غيرِ افْتِرَارَهُ  
فأنا الكفيلُ عليهمُ      أن سوف تُعْتَقِرُ اعْتِقَارَهُ

أما أسماء الهيئة فقد ورد في شعر الأعشى في (خيفة، مشية، مدحة، بغضة، مئة، مية، بغية)، ولا وجود لأسماء المرة والهيئة التي يحدث فيها اللبس فيزال بالوصف، وغير ذلك من السماعيات في شعر الأعشى.<sup>(٣)</sup>

## ٣- اسم الفاعل:

كثر ورود صيغ اسم الفاعل في شعر الأعشى من الثلاثي على وزن (فاعل) في ستين بيتاً، ولم يرد على وزن (فاعل) من غير الثلاثي إلا في (يافع) من (أيفع)، في قوله<sup>(٤)</sup>:

(١) انظر أبنية المشتقات: من ٨: ١١ بتصرف.

(٢) ديوان الأعشى: ٢٠٧، ٢١١.

(٣) انظر أبنية المشتقات: ١١، ١٢ بتصرف.

(٤) ديوان الأعشى: ١٨٥، وانظر أيضا: ٣٢٧.

## وما زلتُ أبغي المالَ مذُ أنا يافعٌ وليدًا وكَهلاً حينَ شَبْتُ وأمرَدًا

أما ما ورد من غير الثلاثي ف جاء في ثلاثة عشر وزنًا وهي: (مُفَعِّل) في كلمة (المُنْفِدين)، و(مُفَاعِل) في كلمة (مُحاذِر)، و(مُفَعِّل) في كلمة (المُرِين)، و(مُنْفَعِل) في كلمة (مُنْجِدِم)، و(مُفْتَعِل) في كلمة (مُنْتَعِل)، و(مُفَعِّل) في كلمة (مُزورًا)، و(مُنْفَعِل) في كلمة (المُنْتَبِذِل)، و(مُتَفَاعِل) في كلمة (مُتَمَاسِكًا)، و(مُسْتَفَعِل) في كلمة (مُسْتَحْسِنًا)، و(مُفَعِّل) في كلمة (المُصَلِّصِل)، وورد وزن (مُفَوِّعِل) في كلمة (المُكَوِّب) مرة واحدة في شعر الأعشى، وأيضًا وزن (مُنْفَعِل) في كلمة (المُتَصَلِّصِل)، وورد وزن (مُفَعِّل) مرتان في (مُسْتَكْبِرًا - مُدْلَهْمَةٌ).<sup>(١)</sup>

يقول عالمنا: إن شعر الأعشى قد استوعب أغلب صيغ اسم الفاعل وأهمها من غير الثلاثي، لكن خلا ديوانه من المشتق الملحق بالرباعي المجرد ك (فَعْوَل - فَوِّعَل - فَيْعَل - فَعِيل - فَعَلَى - فَعْنَل) أما صيغة (المُكَوِّب) فقد وردت مرة واحدة، كما خلا أيضًا من ثلاث صيغ من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وهي (أَفْعُوْعَل، أفعال، أفعوَل)، وخلا من مشتقات الملحق بالرباعي المزيد بحرفين، إلا أنه كما ندرت هذه الصيغ في شعر الأعشى، فقد ندرت أيضًا في كتب اللغويين، ولقد وردت هذه الأوزان بنسب متفاوتة في شعر الأعشى؛ فمنها ما كثر وروده ك (مُفَعِّل، مُفْتَعِل، مُسْتَفَعِل، مُتَفَعِّل)، ومنها ما قل وروده ك (مُفَاعِل، مُفَعِّل، مُنْفَعِل، مُتَفَاعِل)، وما ندر وروده ك (مُفَوِّعِل، مُفَعِّل، مُفَعِّل).<sup>(٢)</sup>

## ٤ - صيغ المبالغة:

ورد منها ثمانية أوزان؛ فمنها ما كثر وروده، وتمثل في (فَعَال) ومؤنثه (فَعَالَة) في (الوَهَاب، طَلَّاع، قَوَال، حَمَالَة)، و(فَعْوَل) في (عَضُوب، كَتُوم)، و(فَعِل) في (الغَزَل، فَلَقَا)، و(مُفَعَال) (المِحَلَال - مِعْرَاب)، و(فَعِيل) في (رَقِيْبِين)، ومنها ما ندر وروده، فورد على (مُفَعَالَة) في (المِعْرَابَة)، و(فَعْوَلَة) في (اللَعْرُوبَة)، وهذه الكلمة لم يفردها عالمنا في الإحصاء؛ لاحتمالية كونها مؤنثًا ل (عزوب)، و(فَعِيل) في (العَرِيض).<sup>(٣)</sup>

(١) انظر أبنية المشتقات: من ١٣: ١٦ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ١٦ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٦، ١٧ بتصرف.



ولقد لاحظ عالمنا ورود بعض الأوزان التي أوردها السيوطي نقلاً عن ابن خالويه في شعر الأعشى وهي (فَعَالٍ، فَعَلٌ، مَفْعِيلٌ، فَعَّالَةٌ، فاعلة، فَعَّالَةٌ)، كما لاحظ ورود وزن (فَعِيلٌ) في شعر الأعشى ولم يذكره السيوطي.<sup>(١)</sup>

#### ٥ - اسم المفعول:

ورد من الثلاثي في الأوزان الآتية: (مأمونٌ، مرفوعةٌ) على وزن (مفعول)، وهناك اسم المفعول المحذوف منه الواو لالتقاء الساكنين، وجاء في الكلمات الآتية: (مدوفٌ، مخوفةٌ، مشورٌ، مجوفٌ)، أما ما جاء من غير الثلاثي فلم يرد لاسم المفعول إلا سبع صيغ، هي: (مفعل) في (ملبساتٌ، مسندٌ، محالٌ، محصدٌ، مكرهٌ)، و(مفعل) في (متيمٌ، مبنلةٌ، مخضبٌ، مقربٌ، مضرمٌ، محرمٌ، موجهٌ، معلقٌ)، و(مفتعل) في (مؤتمنٌ، مرتهنٌ، مصطفاةٌ)، و(مستفعل) في (مستعاراً، المستترأة، مستطار، المستخف)، و(مفعل) في (مشعشعاً، مغلغلة، محزرق، منمما، مشعشعة)، و(متفعل) في (المتعيب)، و(مفاعل) في (مبارك)، ولقد كثر ورود أول خمس صيغ في حين قل ورود آخر اثنان فلم يأتي كل منهما إلا في مثال واحد فقط في شعر الأعشى.<sup>(٢)</sup>

#### ٦ - الصفة المشبهة:

قدم الأعشى في شعره العديد من أوزان الصفة المشبهة منها (فَعِيلٌ) في كلمة (كريم) ومؤنثه (فَعِيلَةٌ) في كلمة (عظيمة)، و(فَعَلٌ) في (صعب) ومؤنثه (فَعْلَةٌ) في (جهمة)، و(أَفْعَلٌ) في (أرعن) ومؤنثه (فَعْلَاءٌ) في (فرعاء)، و(فَعْلٌ) في (حر) ومؤنثه (فَعْلَةٌ) في (حرّة)، و(فاعل) في (ذابل) ويكون صفة للمؤنث في (الكاعب) ويأتي مؤنثه على (فاعلة) في (غانية)، و(فَعُولٌ) في (كنود)، و(فَعْلَانٌ) في (طيان) ومؤنثه (فَعْلَى) في (رياً)، وقد يكون مؤنثه (فَعْلَانَةٌ) في (ندمانه وهنانه)، وقد يكون مما لم يسمع له مؤنث كما في (الرحمن)، و(فَعْلٌ) في (ضرع)، و(فَعْلَةٌ) في (لاعة)،

(١) انظر أبنية المشتقات: ١٨ بتصرف.

(٢) انظر السابق: من ١٩: ٢١ بتصرف.

و(فَعْل) في (الفُضْلُ)، و(فَعَال) في (القَرَّاح)، و(فَعِل) في (رَدٍ)، و(فِعِيل) في (وسَيِّدَنَا)، و(فِعِل) في (خَلِطٍ)، و(فَعَال) في (كُبَارًا)، و(فُعَالَة) في (الكُنْثَارَة، طُوَالَة)، و(فُعَال) في (عَوَارٍ)، و(فُعَلَى) في (حُبْلَى)، و(فُعْلَان) في (عُرْيَان) ومؤنثه (فُعْلَانَة) في (خُمْصَانَة)، و(فِعْلَان) في (بِتِيحَانٍ)، وهذا الوزن لا يعلم لغير الأعشى - كما يقول عالمنا-<sup>(١)</sup>، وكما انفرد الأعشى بوزن (فِعْلَان)، فإنه قد ورد عنده وزن (مِفْعَل) في (لِمِنْصَفِنَا، مِسْحٍ، مِرْجَمًا) وهذا الوزن لم يتحدث عنه الكثيرون في الصفات المشبهة، أو صيغ المبالغة، لكن عالمنا يرى أن هذه الكلمات الثلاث تأتي في دلالتها على اسم آلة، كما ورد عنده أيضًا كلمتا (طالقة، عاهرة) اللتان وردتا فيهما خلاف بين اللغويين<sup>(٢)</sup>، فمنهم من استشهد بها في كتبه مستدلًا بشعر الأعشى<sup>(٣)</sup>، ومنهم من فسرها بما فسرت به (مرضعة)، ولكن عالمنا رفض هذا التفسير، وقال: إنه نوع من الافتعال، والتكلف لتفسير ما جاء عند الأعشى؛ وذلك لوجود اعتبارين تطلق بهما الصفة على الموصوف فالقياس هنا غير مستوي الطرفين، وهذا إن دل فإنما يدل على تميز الأعشى في استعمال هاتين اللفظتين، مثلما تفرد في بعض الاستعمالات النحوية.<sup>(٤)</sup>

أما ما ورد من الصفة المشبهة على وزن اسم المفعول في (مُتَمَنَّمًا)، وما ورد على وزن اسم فاعل من غير ثلاثي في (متماسكا)، فيرى عالمنا أنها لا بد أن تنسب إلى مباني صيغها حتى وإن كانت دلالتها اللفظية تدل على أنها صفة مشبهة؛ لأن

(١) انظر أبنية المشتقات: ٢٦، ٦٩ بتصرف.

(٢) وردت اللفظتان عند الزمخشري في (أساس البلاغة) وعند الجوهري في (الصاحح)، أما ابن منظور ففسرها على أنها فسرت بما فسرت به (مرضعة)، واستشهد بما جاء عند الليث، وما جاء عند الخليل بن أحمد والأخفش وأبي زيد. انظر: أبنية المشتقات: ٢٧، ٢٨

(٣) كلمة (طالقة) أوردها الجوهري كلغة ثانية في (الصاحح)، انظر أبنية المشتقات: ٢٧

(٤) انظر أبنية المشتقات: من ٢١: ٢٩ بتصرف.





المعول الأساسي في نسبة الكلمة هو مبنها الصياغي، وتستخدم الدلالة عوناً حين يكون المبنى مشتركاً بين أكثر من قسم من المشتقات. (١)

#### ٧- اسم التفضيل:

يقول عالمنا: إن ما ورد فيه في شعر الأعشى من أوزان لم يختلف عما أورده القدماء والمحدثون في أشعارهم ونثرهم؛ فهو قد استعمل صيغة (أفعل) ومؤنثه (فُعَلَى) في (بأغلى، دُنْيَا)، ولم يعثر في ديوانه على وزن لم يستوف الشروط، لكن هناك كلمات جاءت على غير وزن (أفعل)، وهي (٢):

أ- وردت كلمة (خير) متلوة بـ من مرة، ومضافة مرة، ومجردة من الإضافة مرة، وغير مصحوبة بـ من مرة أخرى.

ب- وردت كلمة (شر) مضافة إلى نكرة مرة، ومضافة إلى مضاف مقترن بـ (أل) مرة أخرى.

وكلها استعمالات واردة في نثر القدماء والمحدثين وأشعارهم.

#### ٨- اسما الزمان والمكان.

يقول عالمنا: إن الأعشى لم يأتِ فيهما بجديد عما قرره النحاة، حتى في النماذج التي وردت في شعره مخالفة للقياس، مثل (مَنْبِت، مَغْرِب)، كانت مما أشار النحاة إلى أنه سماع عن العرب، ثم أورد عالمنا الصيغ التي أتت منها من غير الثلاثي مثل (مُقَام، مُقَدِّد، مُرْتَقَى، مُخَنَّق، مُقَدِّم، مُنْتَهَى، مُسْتَدَار)، كما أورد ما جاء من أوزان الثلاثي في (مَفْعَل) والتي وردت في (مَعْهَد، مَعْنَب، مَجْر، مَدْخَل، مَشْرَب، مَشْتَى، مَنَهْل، مَهْجَد، مَرْصَد، مَرْتَع، مَرْقَب، مَرْبَع، مَزْلَق، مَرْبَط)، وما ورد على وزن (مَفْعَل) في (مَوْعِد، مَضِيْق، مَوْلِد، مَسْنِل، مَوْرِد، مَقِيل، مَجْلِس، مَنَزَل، مَصِيْف، مَوْقِد، مَغْيِب)، وقد يأتى (مَفْعَل، مَفْعِل) مختومين بالتاء كما في (مَذْرَعَة، وَمَنْزِلَة)، وهذا كله أقره النحاة أيضاً، فلم يأتِ فيه الأعشى بجديد. (٣)

(١) انظر أبنية المشتقات: ٢٩ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٣٠، ٣١ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٣٢، ٣٣ بتصرف.

## ٩- اسم الآلة:

جاء اسم الآلة في شعر الأعشى على ثلاثة أوزان فقط وهي: (مفعَل) كما في (ميسم، مخلب، مجن، مثل، محجم، المحاجم، معصم، منشب، مزهر)، (مفعال) كما في (مفتاحه، ميساد، المقالد، مصابيح)، (مفعلة)، كما في (مظلته، المصحة، الميثرة)، كما أنه قد سبق الشعراء في استعمال كلمة (مقراض)، بالإفراد في قوله<sup>(١)</sup>:

وَأدْفَعُ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ وَأَعِيرُكُمْ لِسَانًا كَمَقْرَاضِ الْخَفَاجِيِّ مُلْحَبًا

وهذه الكلمة قد اختلف فيها النحاة فقال الحريري أن صوابها (مقراضان)، لكن رد عليه ابن برى باستشهاده بها من شعر الأعشى وكذلك استشهد بها سيبويه في (هذا باب ما عالجت به)<sup>(٢)</sup>.

هذا ما أورده عالمنا في الجانب الصرفي من هذا العمل، أما ما ورد في الجانب النحوي وكيف وظفت هذه المشتقات، فسأتناوله في الآتي.

## الجانب النحوي:

بعد أن درس عالمنا المشتقات في شعر الأعشى وهو ما يمثل الجانب الصرفي في هذا العمل، درس بعدها ما ورد من وظائفها في شعر الأعشى وهو ما يمثل الجانب النحوي، وقبل أن يدرس هذه الوظائف أوضح مراده من مصطلح (وظائف المشتقات)؛ وهي الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهي (المصدر الميمي، اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل)، وبالتالي فالمقصود بالمصطلح هنا هو مضامة المشتق لمرفوع أو منصوب، أو متعلق آخر -كالجار والمجرور والظروف... إلخ- مما يحتاج إليه في إتمام المعنى<sup>(٣)</sup>.

وبعد أن أوضح عالمنا مراده من هذا المصطلح؛ أخذ يعرض ما قدمه الأعشى في شعره من هذه الوظائف فعمل إحصاء لهذه المشتقات في شعر الأعشى، وهي متمثلة في الآتي:

(١) ديوان الأعشى: ١٦٧

(٢) انظر أبنية المشتقات: ٣٣، ٣٤ بتصرف

(٣) انظر السابق: ٣٥ بتصرف.



## ١ - المصدر الميمي:

وُظِفَ في شعر الأعرشى ست مرات في أكثر من صورة<sup>(١)</sup>، حيث ورد\*:

أ- مضافاً لفاعله ناصباً مفعوله.

ب- مضافاً لفاعله متعدياً إلى غيره بالجار.

ج- مضافاً لفاعله غير ناصب لمفعوله.

د- مضافاً لمفعوله غير رافع لفاعله.

هـ- ورد مقترناً بأل مرة ومجرداً من (ال) والإضافة مرة أخرى، وكلتا الحالتين لم يقترن بضمائم منصوبة أو مرفوعة.

هذا ما جاء في شعر الأعرشى من المصدر الميمي، أما ما لم يرد عنده من صور، فلم يرد عنده؛ (المنون العامل، المقترن بأل العامل، المضاف إلى المفعول الرفع للفاعل).<sup>(٢)</sup>

## ٢ - اسم الفاعل:

تعددت فيه الصور التي أتى بها مقترناً بإحدى ضمائمه، وهي:

أ- ورد عشرين مرة مضافاً لمرفوعه، وجاء فيها جميعاً مجرداً من (ال) مضافاً لضمير الموصوف، إلا في موضع واحد جاء فيه مقترناً بأل.

ب- ورد ستاً وستين مضاماً لمنصوب غير ضمير (فورد ثلاث مرات واقعاً مفعولاً مطلقاً غير مقترن بأل، وورد ست مرات ظرفاً واقترن بأل مرة واحدة، وورد سبعاً وخمسين مرة مفعولاً به [منها ما أقترن بأل في ثمانٍ وعشرون موضعاً، ومنها ما جاء متعدياً لمفعولين في سبع مواضع]).

ج- ورد ثلاثاً وأربعين مرة متعدياً بواسطة حرف الجر، واقترن فيها تسع مرات بأل.

د- ورد أربعاً وعشرين مرة مضاماً للضمير، منها خمس مرات كان الضمير للفاعل، وتسع عشرة مرة للمفعول، وفي الحالتين كان منوياً.

(١) انظر أبنية المشتقات: من ٣٥: ٣٧ بتصرف.

\* مع ملاحظة أن وروده مضافاً غير عامل رفعاً أو نصباً، ولا يعد من جملة الوظائف النحوية للمشتقات

(٢) انظر أبنية المشتقات: ٣٧



وبهذا يكون مجموع هذه الصور مائتين وتسع، ورد فيها اسم الفاعل مرة مثنى، وإحدى وعشرين مرة جمع مذكر سالم، وإحدى عشرة مرة مجموعاً بالآلف والتاء، وفي عشر مرات ورد جمع تكسير. (١)

يقول عالمنا: إنه بالرغم من وجود خلاف بين النحاة حول رفع اسم الفاعل لفاعله إلا أن المسلم به -عند المجيزين- أنه لا يحتاج لشروط للقيام بتلك الوظيفة إلا حينما يكون مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر، ولم يعثر عالمنا على نص لا يحتمل الجدل في هذه القضية في شعر الأعشى، إلا على جملتين من المحتمل أن تكونا من هذا النوع (٢)، وذلك في قوله (٣):

ألم ترى الحضر إذ أهله      بنغمي، وهل خالدٌ من نعيم؟  
وليلٍ يقولُ الناس من ظلماته      سواءً صحیحاتُ العيون وعورُها

في البيت الأول يمكن إعراب (خالد) مبتدأً -عند جمهور النحاة- وتكون (من) فاعلا سد مسد الخبر، لأن المبتدأ وصف اعتمد على استفهام، أما في البيت الثاني فتعرب (سواء) مبتدأً -عند فريق من النحاة- لأنها قامت مقام (مستو) وتكون (صحیحات) فاعلا سد مسد الخبر، ولكن هاتين الجملتين ليستا نصاً -كما يقول عالمنا-؛ ذلك لإمكان إعراب الوصف خبر مقدم، وعلى هذا قرر عالمنا بعدم وجود هذا النوع من الجمل في شعر الأعشى، ومن ثم اعتبر كلتا الجملتين اسمية تقدم فيها خبرها على مبتدئها، وبناءً على ذلك قال عالمنا: إن كل ما ورد من اسم فاعل مع مرفوعه لم يمثل معاً جملة مستقلة، وإنما كانوا عنصراً من عناصر جملة كبرى؛ وقع فيها اسم الفاعل نعتاً سببياً في ثمانية مواضع، وحالاً سببياً في ستة مواضع، وخبراً سببياً في خمسة مواضع، ومضافاً لـ (كل) في موضع واحد، وهو موضع يمكن للنحاة أن يخرجوه على كون المشتق نعتاً لمنوى، وناصباً لمفعول به في سبع

(١) انظر أبينية المشتقات: ٣٧، ٣٨

(٢) انظر السابق: ٣٨ بتصرف

(٣) ديوان الأعشى: ٩٣، ٤٢٣.





وخمسين جملة جاء مقترن فيها بأل في ثمان وعشرين موضعاً، وتعدى إلى مفعولين في سبع مواضع، ووقع مجموعاً بالواو والنون أو الياء والنون في خمس مواضع.<sup>(١)</sup> ويرى عالمنا أن ما استشهد به سيبويه من إنشاد بعض العرب بجر (المائة الهجان وعبدها)، في قول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

**الواهب المائة الهجان وعبدها غوداً تزجى بينها أطفالها**

هو استشهد مصطنع؛ لأنه بيت معارض لما جاء في نشرتي الديوان.<sup>(٣)</sup> فضلاً عن أن مثل هذا التعبير - (الواهب المائة) بالتحديد - ورد في شعر الأعشى في أربع مرات سوى ما استشهد به سيبويه<sup>(٤)</sup>، ورد فيهم جميعاً معمول اسم الفاعل منصوباً - على سبيل المثال -، قوله<sup>(٥)</sup>:

**هو الواهب المائة المصطفاة كالنخل زينها بالرجن**

وعلى هذا قال عالمنا: إن البيت الذي استشهد به سيبويه ليس فيه "ما يميزه عن غيره حتى ينفرد برواية، أو يقف وحده في جانب استعمال."<sup>(٦)</sup> لكن هذا "لا يعني رفضنا لجر المعمول، فهذا أمر لا يدخل في حسابنا، ولكننا نسجل واقع لغويًا في شعر الأعشى فحسب"<sup>(٧)</sup>، مع الاعتبار أن هناك أشعار أخرى غير شعر الأعشى قد أتى بها ما عضد هذا.

وعلى ما ورد سابقاً وما أورده عالمنا من نماذج عند الأعشى في هذا الموضوع يرى أن كل "ما ورد في شعر الأعشى من أسماء الفاعلين المجردة من (ال) ينضوي

(١) انظر أبنية المشتقات: من ٣٩: ٤١.

(٢) انظر الكتاب: ج ١/ ١٨٣

(٣) ديوان الأعشى: ٧٩، ونشرة دار بيروت: ١٥٢

(٤) أبنية المشتقات: ٤٣

(٥) ديوان الأعشى: ٧١، ونشرة دار بيروت: ٢٠٨، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في أبنية المشتقات

ووظائفها في شعر الأعشى: ٤٣، ٤٤

(٦) أبنية المشتقات: ٤٤

(٧) السابق: ٤٤

كله تحت مظلة القواعد التي نادى بها النحاة من عهد سيبويه إلى الآن، ولو بالتقدير. (١)

ومن خلال عرض عالمنا لجميع النماذج التي وردت في اسم الفاعل في كل الحالات التي ورد عليها رأى في النهاية أن "تعدد الجمل التي ورد فيها اسم الفاعل عاملاً غير معتمد على شيء ظاهر مما قال به النحاة، وقد بلغت -حتى الآن- خمس عشرة جملة، تكفي وحدها للقول بأن اسم الفاعل يمكن أن يقوم بوظيفة فعله غير معتمد على شيء مما ذكره النحاة" (٢).

### ٣- صيغ المبالغة:

من المعروف عند النحاة أن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، ولقد عمل عالمنا لها إحصاء في شعر أبي تمام فلم يجد الصورة التي تقوم بوظيفة رفع الفاعل، وإنما وجد الناصبة للمفعول في جملتين، في قوله (٣):

بأشجع أخاذٍ على الدهر حُكْمَهُ      فمن أي ما تجنى الحوادثُ أفرقُ  
فتراه فلقاً فراسناً      ذارنين صحل الصوتِ أبخ

وردت في إحداهما نعتاً وفي الأخرى مفعولاً به ثانياً لتراه، إن قدرتها علميةً وحالاً إن قدرتها بصريةً، وهناك من صيغ المبالغة ما ورد متعدداً بحرف الجر فتوصل به إلى مفعولها لكونها أضعف من الفعل في القيام بالوظيفة، وفي هذا الموضع استوفت الجمل جميعاً شروط القيام بوظيفة الفعل، أما عند الحديث عن الصيغ المضافة، فقد وردت كثيراً في شعر الأعشى؛ يغلب فيها إضافتها للضمير ومعاملتها معاملة الأسماء، ومنها أيضاً ما أضيف إلى الظاهر وهو فاعل أو مفعول، وكل ما سبق لم

(١) أبنية المشتقات: ٤٦، وانظر الصفحات السابقة لها

(٢) السابق: ٥٢، وانظر باقي الصفحات من ٣٩: ٥٣

(٣) ديوان الأعشى: ٢٦٧، ٢٩١



يخرج عما أثير في اسم الفاعل من قضايا باستثناء قلة الورد، وعدم تعدد الصور أو تنوع الأساليب. (١)

#### ٤- اسم المفعول:

ورد في شعر الأعشى بصورتين؛ صورة لم يرتبط فيها بضمائم مطلقاً (وهذه الصورة -كما يقول عالمنا- لا تعنينا)، وصورة ورد فيها مرتبطاً بضمائم مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ فورد (٢):

أ- مضافاً إلى مرفوعه في عشرين جملة عومل فيها معاملة الصفة المشبهة.

ب- مرتبطاً بمرفوعه على أنه نائب فاعل في سبع جمل؛ جاء في أربع منها نعتاً، وفي اثنتين حالاً، وخبر مبتدأ في جملة واحدة. لكن لم يقترن بأل فيها جميعاً.

ومن خلال دراسة عالمنا لشعر الأعشى لم يجد فيه الجمل التي أَرادها النحاة التي تكون مستغنية بمرفوعها عن الخبر ولو بالتأويل.

ج- ناصباً مفعوله الثاني في جملتين، فوقع نعتاً في الجملة الأولى في قول الأعشى (٣):

ودروع من نسج داود في الحر      ب وُسُوقٍ يُحْمَنُ فَوْقَ الْجَمَالِ  
مُنْبَسَاتٌ مِثْلَ الرَّمَادِ مِنْ لَكَرٍّ      ةٍ مِنْ خَشْيَةِ النَّدَى وَالطَّلَالِ  
ووقع خبراً آخر لمبتدأ في قوله (٤):

هَزِكْوَلَةٌ مِثْلُ دَعْصِ الرَّمْلِ أَسْفَلَهَا      مَكْسُوَّةٌ مِنْ جَمَالِ الْحَسَنِ جَلْبَابَا  
د- متعلقاً بالجار والمجرور في ست جمل، وبالظرف في جملة واحدة.

وقع في ثلاث منها عمدة أي قام بوظيفة نائب الفاعل، أما باقي الجمل فيقول عالمنا: إنه يمكن أن يلحق بما أهمل من المشتقات التي لم ترتبط بضمائمها، وذلك

(١) انظر أبنية المشتقات: من ٥٣ : ٥٥ بتصرف.

(٢) انظر أبنية المشتقات: من ٥٥ : ٥٩

(٣) ديوان الأعشى: ٦١

(٤) السابق: ٤١١

لإمكانيته بالاستغناء عن الظرف أو الجار والمجرور، أو لكونه مجرد متعلق لشبه الجملة.

## ٥- الصفة المشبهة:

قال عالمنا: إن الأعشى قد أورد في شعره زادًا ليس بالقليل من الصفات المشبهة، لكن لم يرد لها سوى موضع واحد ورد المعمول فيه منصوبًا وذلك في طبعة الديوان التي اعتمد عليها ثم وجده مجرورًا في أخرى (نشرة دار بيروت)، ولقد مال عالمنا إلى الثانية، وذلك لعدم وجود مثال آخر يثبت ما جاء في الأولى، وجاءت في مائة وإحدى وخمسين موضعًا مضافةً إلى معمولها الظاهر؛ فمنها ما ورد مثنى، ومنها ما ورد جمعًا سواء أكان جمع مذكر سالم أو جمع تكسير أو جمعًا أضيف له ألف وتاء، أما المعمول فتتوزع وروده ما بين (العلم، النكرة، اسم الإشارة، مضافًا لمضاف لضمير، مضافًا لما في (ال)، مقترنًا بأل).<sup>(١)</sup>

ولقد جاءت الصفة المشبهة -كما يقول عالمنا- رافعة لمعمولها في خمس وأربعين موضعًا؛ فمنه ما ورد نكرة مضافًا إلى نكرة، ومنه ما ورد مضافًا إلى ما فيه ضمير، ومنه ما ورد مضافًا لضمير، ومنه ما ورد جمعًا، ومنه ما ورد ضميرًا، ومنه ما ورد مقترنًا بأل، ومنه ما ورد مضافًا لما فيه أل، ومنه ما ورد علماء، ومنه ما ورد اسم إشارة.<sup>(٢)</sup>

هذه هي الصور التي جاء فيها معمول الصفة المشبهة في شعر الأعشى، أما كونه موصولًا، أو موصوفًا بشبهه، أو مضافًا إلى أحد السابقين، أو مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى؛ وهذه الصور هي التي أوردها ابن مالك والأشموني لمعمول الصفة المشبهة، وهي صور لم يجدها عالمنا في شعر الأعشى، وبالرغم من عدم ورود هذه الصور في شعر الأعشى إلا أن ديوانه قد احتوى على صورتين لم يجدهما عالمنا عند باقي النحاة<sup>(٣)</sup>، وهما:

(١) انظر أبنية المشتقات: ٦٠، ٦١ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٦١، ٦٢

(٣) انظر السابق: ٦٢، ٦٣





أ- كون معمول الصفة المشبهة علما، وذلك في قول الأعشى<sup>(١)</sup>:

بَذْرٍ وَحِصْنٍ سَيِّدِي قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ الْكُتَّارَهُ  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

ذَلِكَ مِنْ أَشْبَاهِ قَتْلِهِ أَوْ قَتْلَهُ مِنْهُ سَافِرًا أَجْمَلُ  
ب- ورود معمول الصفة المشبهة اسم إشارة، وذلك في قوله<sup>(٣)</sup>:

فَبِتُّ الْخَلِيفَةَ مِنْ زَوْجِهَا وَسَيِّدًا تَيَّابًا وَمُسْتَتَادَهَا

يقول عالمنا: إنه بالرغم من تفرد الأعشى بهاتين الصورتين إلا أنهما لا يعتبران تفرداً؛ ذلك لإمكانية جمع (أشباه) على (شبهه)، وليس على (شبيهه)، لأنه لا يطرد في (فعل) صفةً أن تجمع على (أفعال)، وإمكانية استعمال (سيد) استعمال الأسماء لا الصفات، وبذلك تكون الإضافة في هذه الجمل معنوية لا لفظية؛ لأنها ليست إضافة مشتق إلى معموله، وإنما إضافة نكرة إلى معرفة<sup>(٤)</sup>.

يقول عالمنا بعد ذلك: إن الأعشى قد استعمل بعض الجوامد استعمال الصفة المشبهة -وهو عكس القضية السابقة-، وذلك في قوله<sup>(٥)</sup>:

وَإِنْ الْحَرْبُ أَمْسَى فَخُـهُ لَهَا فِي النَّاسِ مُحْتَلِمَا  
حَدِيدًا نَابُئُهُ مَسْتَدُّ لِقَا مَتَخَمَطًا قَطَمَا  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بِيوتَا حَصِينَةً مَسُوخَ اعَالِيهَا وَسَاجَ سَتُورِهَا  
فكلمة (حديداً) هنا قامت بوظيفة الصفة المشبهة فرفعت (نابه) فاعلاً لها، وهو مضاف إلى ضمير صاحب الصفة، وكلمة (مسوخ)، و(ساج) أدتا الوظيفة نفسها

(١) ديوان الأعشى: ٢٠٧.

(٢) أبنية المشتقات: ٣٢٥.

(٣) ديوان الأعشى: ١١٩.

(٤) انظر أبنية المشتقات: ٦٣ بتصرف.

(٥) ديوان الأعشى: ٣٥١.

(٦) السابق: ٤٢٣.

أيضاً، ويمكن إعراب (مسوح)، و(ساج) خبرين مقدمين لكل من (أعاليها)، و(ستورها)، ولا يؤثر المعنى الوظيفي لهما في إعرابهما فالكلمتان صفتان على أي الإعرابين؛ لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مشتقاً، فإن وقع جامداً فهو من قبيل قيام الجامد بوظيفة المشتق، ولقد وردت مثل هذه الاستعمالات في كافية ابن الحاجب. (١)

## ٦- اسم التفضيل:

ورد في شعر الأعشى في إحدى وتسعين جملة؛ فمنها (٢):

أ- ما جاء فيها مضافاً، سواء أضيف إلى نكرة أم إلى معرفة.

ب- ما التزم في (أفعل) الأفراد، إلا فيما كان مقصوداً به مجرد الوصف، فالتزم فيه المطابقة.

ج- ما جاء فيها مقترناً بأل، سواء التزمت المطابقة ودلت على أصل معناه وهو التفضيل أم كان مقصوداً به مجرد الوصف، وهذا القسم لا تأتي بعده (من) جارة للمفضول، إلا في قول الأعشى (٣):

**ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزّة للكاثر**

وهذا البيت استشهد به كثير من النحاة في كتبهم في عدة مواضع؛ منها (٤):

١- ما خرج على زيادة (ال). ٢- قيام [من] بوظيفة (في). ٣- جعل (من)

لبيان الجنس، أو التقدير: بالأكثر أكثر منهم، والمحذوف بدل من المذكور.

(١) انظر أبنية المشتقات: ٦٤، ٦٥، وانظر شرح الكافية، للرضي الاستربادي، دار الكتب، بيروت، الأستانة

١٣١٠هـ: ج ١/ ٢٧٩

(٢) انظر أبنية المشتقات: من ٦٥: ٦٨ بتصرف.

(٣) ديوان الأعشى: ١٩٣.

(٤) انظر أبنية المشتقات: ٦٥، ٦٦، وأنظر أوضح المسالك: ج ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦.





د- ما ورد فيها (أفعل) مجرداً من (ال) والإضافة، فتارة تم ورود (من) التفضيلية، وتارة أخرى حذفت (من) لدلالة السياق عليها، (فمنها ما استعمل فيه اسم التفضيل مجرداً من معناه، ومنها ما ظل على أصل دلالاته -وهو ما روعي فيه الحذف-)\*. ه- ما تعدى فيها (أفعل) التفضيل بحرف الجر.

هذا هو ما سجله عالمنا في ورود أسماء التفضيل في شعر الأعشى، أما ما لم يجده في شعره فهي المواضع الآتية<sup>(١)</sup>:

(١) ليس فيه ما رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً، سواء أكان ذلك مما وصف بالقلّة، أم مما استوفى الشروط في رفع الظاهر، كما في مسألة الكحل.  
(٢) خلا من اسم التفضيل المضام لمفعول به.  
ولقد سجل عالمنا في النهاية عدداً من النتائج التي استنتجها من وظائف المشتقات بعامّة، وهي:

(١) عدم وجود المصدر الميمي المضاف لمفعوله رافعاً فاعله، أو المنون العامل، أو المحلى بأل عاملاً، وبقيّة الصور متحققة في شعر الأعشى.  
(٢) اسم الفاعل المفرد المقترن بـ (ال) ورد معموله منصوباً في كل النماذج التي قالها الأعشى، ولا وجود للمعمول المجرور، مع إجازة الجر، وفصاحته.  
(٣) وصل عدد الجمل التي قام بها اسم الفاعل المجرد من (ال) بوظيفته غير معتمد على شيء ظاهر مما قال به النحاة خمس عشرة جملة تمثل سدس عدد الجمل

\* حذف (من) كان خاضعاً لكون (أفعل) خبيراً، ولقد استشهد على هذا الموضع (ابن مالك)، و(الأشموني)، حينما أسّشهد بثلاثة شواهد (للفرزديق، وذي الرمة، وجرير)، لكن الأعشى سبق هؤلاء الثلاثة، حين قال:

ذلك من أشباه قتلة أو قتله منه سافراً أجمل

حيث تقدمت (منه) على (أجمل)، والأصل (قتله أجمل منه سافراً).

انظر أبنية المشتقات: ٦٦، ٦٧ بتصرف، وانظر ديوان الأعشى: ٣٢٥.

(١) انظر أبنية المشتقات: ٧٠.



الواردة، وهي نسبة ليست هينة للقول بجواز عمل اسم الفاعل المجرد غير معتمد على شيء، وبذا نبتعد عن قضية التقدير التي نادى بها النحاة.

٤) لا وجود في شعر الأعشى لمعمول الصفة المشبهة موصولا، أو موصوفا بشبهه، أو مضافا إلى أحد السابقين، أو مضافا إلى معمول صفة أخرى، وهي من الصور التي قدمها بعض النحاة لمعمول الصفة المشبهة.

٥) لا يوجد في شعر الأعشى أفعال تفضيل رفع اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا سواء أكان ذلك مما وسم بالقلّة، أم مما استوفي الشروط كما في مسألة الكحل، كما يخلو الديوان من أفعال المضام لمفعول به.<sup>(١)</sup>

(١) أبنية المشتقات: ٧٠





## الفصل الثالث

### المراجعات النحوية عند الدكتور شعبان صلاح

ويضم مبحثين:

المبحث الأول: مراجعات الآراء النحوية لبعض العلماء.

وبه مطلبان:

المطلب الأول: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه.

المطلب الثاني: من آراء الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه).

المبحث الثاني: التصور المحدث لبعض قضايا الفكر النحوي.

(الجملة الوصفية في النحو العربي).



## المبحث الأول

### مراجعات الآراء النحوية لبعض العلماء

اتبع عالمنا قاعدة دقيقة في العملين التالي ذكرهما؛ وهو أن تُؤخذ المعلومات والأحكام التي تنسب إلى عالم من خلال كتبه، ومؤلفاته هو، وليس من خلال النقل عن علماء آخرين عنه، يكونون وسطاء ما بين المعلومة وبين هذا العالم؛ لأنه قد يصح النقل عنه، وقد يُخطأ في النقل، أو الفهم عنه. فالأصح أن نأخذ آراء العالم وعلمه من خلال مؤلفاته. ومن خلال المطلبين الآتيين سأوضح كيف عرض عالمنا فكرته هذه، وكيف أثبت عدم صحة بعض الآراء التي نسبت لبعض العلماء، ولم ترد في مؤلفاتهم من خلال الرجوع إليها ومراجعتها.

### المطلب الأول: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه.

#### فكرة عمل هذا الكتاب:

نلاحظ في بداية الكتاب أن عالمنا قد تحدث عن الأخفش ومؤلفاته، وأن بها كتباً كثيرة مفقودة، ثم قال: إنه لاحظ أن هناك رواية قد رووا آراء للأخفش في مصادر النحو، وهي آراء متعارضة مع نصوصه الواردة في معاني القرآن، ومن خلال هذه الملاحظة فكر عالمنا في عرض فكر الأخفش وذلك من خلال عرض (الجملة الاسمية) في هذا العمل ثم أوصى من يأتي بعده باستكمال هذه الفكرة، وهذه هي فكرة عمل هذا الكتاب وما عرضه عالمنا في مقدمته.<sup>(١)</sup>

أما عندما نذهب للتمهيد فنجد قد عرض رأي الدكتور حماسة في الضرورة الشعرية وقال: إنه قسم مفهوم الضرورة على أربعة آراء\*، وكان الرأي الثالث - المنسوب إلى الأخفش الأوسط-، يقول: إن الأخفش نظر إلى الشعراء على أنهم

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م: ٣ بتصرف.

\* الرأي الأول لسبويه وابن مالك، والثاني لابن جني والجمهور، والثالث للأخفش الأوسط وهو ما يهمني عرضه لأن الكتاب يتحدث عنه في الأساس، أما الرابع فلابن فارس.



طبقة مختلفة عن غيرهم، وينبغي أن يباح لهم ما لم يبيح لسواهم؛ حيث قال الدكتور حماسة: إن الأخفش الأوسط قد ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره في كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجاز له ما لم يجز لغيره، وبناءً على ذلك أسندوا هذا القسم إلى الأخفش الأوسط، وقالوا إنه وافق الكوفيين في رفع الوصف (المشتق) لما بعده غير معتمد على شيء، وبالرغم من توجيهه لكلمة (سواء) في قراءتي الرفع والنصب، في قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) [الجناتية ٢١]، إلا أنه في قراءة الرفع لم يصحح -كما يقول عالمنا- بكون المحيا والممات فاعلا سد مسد الخبر، وعلل عالمنا ذلك بأنه من الممكن أن يكون الحكم بابتدائية (سواء) المرفوعة، ودلل على هذا الحكم بنص ورد عند أبي حيان أعرب فيه (سواء) مبتدأ، وخبره ما بعده، واستدل عالمنا أيضا بكلام الفراء حينما قال: "وربما جعلت العرب (سواء) في مذهب اسم بمنزلة: حسبك" (١)؛ وبناءً على ذلك يرى عالمنا أن الرأي المنقول عن الأخفش الأوسط غير مؤيد بنص، ولا موثق بصريح عبارة في مؤلفات الأخفش مما ينفي ما نسبه إليه النحاة حتى وإن كان يشتم من حديثه على صحة ما يقولونه. (٢)

ويرى الدكتور حماسة أن الأخفش الأوسط قد قلل من وجود ما سماه النحاة (ضرورة)، ذلك لأنه يبيح للشعراء ما لا يبيحه لغيرهم في كلامهم العادي إلا في الاضطرار، وذلك لأن ألسنتهم قد اعتادت الضرائر على حد تعبيره. (٣)

وبالرغم من عرض الدكتور حماسة لهذه الآراء الأربعة عن الضرورة إلا أنه يرى أنها لم تكن خاضعة لاتجاه من الاتجاهات الكبرى؛ وإنما هي اجتهادات فردية تتبع من سعة الرواية، والموقف المختلف من مصادر الاستشهاد، والتقعيد، والإلمام

(١) معاني القرآن للفراء: ج ٣ / ٤٧

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١٧، ١٨ بتصرف، وانظر البحر المحيط لأبي حيان: ج ٨ / ٤٧

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥، ٦ بتصرف، وانظر الضرورة الشعرية في النحو العربي، د/ محمد حماسة، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٩م: ١٥٥

باللهجات والقراءات القرآنية، ولذلك يرى أن الخلاف ليس في المفهوم وإنما في التطبيق. (١)

وبعد عرض عالمنا لآراء الدكتور حماسة الأربعة اعترض عليه في الرأي الثالث الذي عرض فيه رأي الأَخْفَش، حين قال: إن اعتماد الدكتور حماسة في الرأي الأول والثاني والرابع كان بناءً على مؤلفات أصحاب الآراء، أما رأي الأَخْفَش فقد كان غير صحيح، لأن الدكتور حماسة قد جاء بهذا الرأي من خلال نقول عن الأَخْفَش من مصنفات النحو التي جاءت من بعده وليس من مصنف الأَخْفَش - معاني القرآن - نفسه (الذي لم يكن متوفرًا وقتئذٍ)، وبمراجعة عالمنا لـ (معاني القرآن) وجد أن الأَخْفَش بريء مما نسب إليه من قوله بإباحته للشعراء أن يقولوا في كلامهم بما لا يباح لغيرهم، ثم عرض عالمنا نقولاً للأَخْفَش لبعض الاستعمالات التي وردت في الأشعار والتي وصفها بالقبح، وهذا يتنافى مع ما أورده الدكتور حماسة، وبمراجعة عالمنا لكتاب آخر من كتب الأَخْفَش (كتاب العروض) وجده يركز على خصوصية الاستعمالات الشعرية وأنه لا يجوز للشعراء أن يستعملوا في النثر ما يستعملونه في أشعارهم، ثم اعترض عالمنا مرة أخرى على الدكتور حماسة عندما نسب للأَخْفَش بعض الظواهر النحوية، وأعطى لها أمثلة وأدلة على اتجاهه، إلا أنه عندما ذهب إلى هذه الظواهر في كتب الأَخْفَش الأوسط، والتي تتمثل في ست مواضع ذكرها الدكتور حماسة، وجده يقول في بعضها بعكس ما نسب إليه، والبعض الآخر كان حياديًا يمكن أن يُوجّه على ما رُوي عنه. (٢)

ولقد كان ما سبق ذكره انطلاقًا لعالمنا في استقاء آراء الأَخْفَش الأوسط من منابعها، وذكر القضايا النحوية التي تعرض لها الأَخْفَش ولم يتم ذكرها عند من نقل عنه آراءه النحوية، كما أورد ما نسبته العلماء إليه ولم يكن موجودًا عنده، وما نسبوه

(١) انظر الجملة الأسمية عند الأَخْفَش الأوسط: ٧، وانظر الضرورة الشعرية في النحو العربي: ١٦٤.

(٢) انظر السابق: من ٥: ١٢ بتصرف.



إليه وقد وجد ما يناقض كلامهم، ثم طبق هذا على كتاب (معاني القرآن) باعتباره الأثر الوحيد الباقي من آثار الأخفش الأوسط الذي يضم آراءه النحوية، مطبقاً ذلك على الجملة الاسمية فقط وموصياً من يأتي بعده باستكمال هذه الفكرة.<sup>(١)</sup>

ولقد قسم عالمنا هذه الدراسة إلى فصلين؛ الفصل الأول تحدث فيه عن المبتدأ والخبر، والفصل الثاني تحدث فيه عن النواسخ، ولكنني سأتابع تقسيماً آخر غير الذي قسمه عالمنا في متن هذا العمل مستعينة في هذا التقسيم بما استنتجته عالمنا في خاتمة هذا العمل، فجمعت هذه النقاط من خلال المواضيع التي عرضها عالمنا أثناء عرضه للفصلين الذين أوردهما ثم أضفت نقاطاً أخرى غير ما أورده عالمنا من تقسيم في خاتمة هذا العمل<sup>(٢)</sup>؛ حتى يتم عرض القضايا بعامة، ولا أترك شيئاً مما أورده عالمنا من آراء، ولقد آثرت أن أعرض هذا العمل بهذا التقسيم نظراً لأن الغرض الأساسي من هذا العمل هو توضيح ما قاله الأخفش، وما لم يقله وما تفرد به. فآثرت أن أجمعها في نقاط بدلاً من أن تكون متفرقة في ثنايا القضايا التي تحدثت عنها عالمنا فمن أراد معرفة القضية ككل فليذهب إلى عمل عالمنا الذي أتحدثت عنه الآن، وعلى هذا جاء تقسيمي لهذا العمل متمثلاً في الآتي:

- ١- الآراء التي نسبت إلى الأخفش مما لا وجود لها في (معاني القرآن).
- ٢- ما نسب إلى الأخفش وقال هو بعكسه.
- ٣- الآراء التي تفرد بها ولا نعرفها لغيره.
- ٤- ما أخذه العلماء عن الأخفش، ولم ينسبوه إليه.
- ٥- ما استنتجته عالمنا من خلال معالجة الأخفش لبعض القضايا في كتابه (معاني القرآن).

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١٢، ١٣ بتصرف، والمقصود بالفكرة هنا هو التأكد مما نسب إلى الأخفش من آراء من خلال دراسة أخرى في كتابه (معاني القرآن) مثل دراسة الجملة الفعلية، والأدوات، والمشتقات.. إلخ

(٢) انظر السابق: من ١١١: ١١٣

**أولاً: الآراء التي نسبت إلى الأخفش مما لا وجود لها في (معاني القرآن).**

١- أسند بعض النحاة الي الأخفش، القول بأن المبتدأ [قد يأتي] وصفاً رافعا لمكتفي به، كما قالوا بأن هذا القول قد وافق به الكوفيين وخالف البصريين في شرط الاعتماد، في حين أن هذا لم يرد في معانيه.<sup>(١)</sup>

قال عالمنا: إن ما أسنده النحاة إلى الأخفش الأوسط لم يرد له نص صريح في (معاني القرآن)، بل الذي أورده هو ابن هشام أثناء حديثه عن تعريف المبتدأ، قال ابن هشام: "المبتدأ: اسم، أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي به"<sup>(٢)</sup>، وبمقارنة عالمنا نص ابن هشام هذا مع ما قاله الأخفش عن المبتدأ، لم يجد أن الأخفش قد قال بما أسنده النحاة إليه؛ حيث قال الأخفش: "وأما قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة ٢] فرفعه علي الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأته لم توقع عليه فعلا من بعده فهو مرفوع، وخبره إن كان هو هو فهو أيضا مرفوع، نحو قوله: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) [الفتح ٢٩]، وما أشبه ذلك وهذه الجملة تأتي علي جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهما"<sup>(٣)</sup>.

فنص الأخفش هذا لا يحوي أي شيء مما ذكره ابن هشام؛ إلا أن الناظر إلي بعض النصوص الأخرى التي وردت من الأخفش في معانيه، يجده يتحدث عن الاسم صريحاً وغير صريح، الواقع مبتدأ، عاريا من العوامل اللفظية أو مسبوqa بحرف زائد يعمل في اللفظ ولا يعمل في الموضع، أما ما أسند إليه من الحديث عن الوصف الرافع لمكتفي به، فهذا لم يرد عنده في أي نص من نصوصه.<sup>(٤)</sup>

٢- نسب ابن جني في (خصائصه)، وابن هشام في (مغنيه)، والبغدادي في (خزائنه) إلي الأخفش "القول بوقوع المبتدأ بعد (إذا) الشرطية، كما في قوله تعالى:

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١٧ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

لبهاء الدين ابن عقيل، دار الشعب، القاهرة (د.ت): ٧١، وأوضح المسالك: ج ١/ ١٩١، والخزانة: ج ٢/ ٢١٠

(٢) أوضح المسالك: ج ١/ ١٨٤

(٣) معاني القرآن، الأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٩.

(٤) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: من ١٥: ١٧ بتصرف.



(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [الانشقاق ١]، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) [التكوير ٤] (١) في حين أن هذا لم يرد في معانيه.

قال عالمنا: إن الناظر إلى هذه الآيات في (معاني القرآن) للأخفش، سيجدده قد مر عليها مرورا عابرا، دون أن يشير إلي ما نسب إليه، إلا أننا وبرغم ذلك نؤيد هذه القاعدة المنسوبة إليه، حيث إنها قد وردت عند علماء ثقات (ابن جني، ابن هشام، البغدادي) أضف إلي ذلك أن هذه القاعدة لم تتعارض مع ما ورد عنده [الأخفش] في وقوع المبتدأ بعد (إن) الشرطية، كما أن آراء الأخفش النحوية ليست مقصورة علي ما ورد في (معاني القرآن) فإن له مؤلفات متخصصة في النحو أودي بها الزمن. (٢)

٣- أسند إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي؛ القول بزيادة الفاء في خبر المبتدأ على الإطلاق. (٣)

وهذا أمر نفاه عالمنا عنه من خلال إيراد نصين تحدث فيهما الأخفش عن زيادة الفاء في خبر المبتدأ، ثم أورد لهما عالمنا تحليلا ليوضح ما قاله الأخفش، - على سبيل المثال -، قول الأخفش: "وقوله: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة ٦٣]، وقوله: (أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [الأنعام ٥٤]، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة (ما)، ويكون الذي بعد الفاء بدلا من (أَنَّ) التي قبلها، وأجوده أن تكسر (إن)، وأن تجعل الفاء جواب المجازاة. وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد، و: بل أخوك جهد، فيزيدون الفاء (٤).

← حلل عالمنا ما أورده الأخفش في نصه هذا، فقال عالمنا: إن نص الأخفش ليس بحاجة إلى إيضاح، فهو يقول: (فيشبه أن تكون الفاء زائدة) يشبه!! ومع هذا

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٨، وانظر الخصائص: ج ١/١٠٥، والمغني: ج ١/٨٥، والخزانة: ج ٣/٢٩.

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٨، ٢٩ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٣٠، ٣١، وانظر الأصول، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ج ٢/١٦٨.

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ١٣١، ١٣٢



فزيادتها ليست في خبر المبتدأ، وإنما جاءت في البديل، ليفسر بذلك فتح همزة (أن) في قوله تعالى: (فأنه غفور رحيم) لأنه يراه موقعا من مواقع وجوب الكسر؛ لأن الفاء جواب المجازاة الداخلة على جملة اسمية، فالفاء بهذا تتغير مهمتها بين فتح (أن) وكسر (إن)، وهو ما لم يره النحاة المتأخرون الذين يجعلون مثل هذه الآية شاهدا على جواز فتح الهمزة وكسرها؛ فالكسر على معنى: فهو غفور رحيم، والفتح على معنى: فالغفران والرحمة، أي: حاصلان، أو: فالحاصلُ الغفران والرحمة. (١)

٤- نسب ابن جني في (سر صناعة الإعراب) إلى الأخفش القول بدخول اللام على خبر المبتدأ. (٢)

قال عالمنا: إن هذا القول ليس له أثر في (معاني القرآن)، فالأخفش ليس له رأى مميز في هذه اللام عن باقي النحاة، والذي قاله فيها هي أنها "تدخل بعد العلم وما أشبهه، ويبدأ بعدها، تقول: لقد علمت لزيد خير منك" (٣)، وهي لام مفتوحة وظيفتها المعنوية التوكيد، والأخفش بهذه الآراء يكون مؤيدا لمذهب البصريين، ومخالفا للكوفيين الذين قالوا: بأن لام الابتداء هي جواب قسم مقدار. (٤)

٥- نسب أبو على الفارسي إلى الأخفش في توجيهه لكلمة (نوح)، في قول الشاعر:

**تركنا الخيل وهي عليه - نوحاً مقلدةً أعنتها صفونا**

على أنها يجوز أن تكون جمعاً، كقولك: راكب وركب، سافر وسفر (٥)، والأخفش لم يقل في (معاني القرآن).

- (١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٢، وانظر أوضح المسالك: ج ١/ ٣٣٨، وانظر الموضوع الثاني الذي أورده عالمنا في الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٤، ٣٥.
- (٢) انظر سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م: ج ١/ ٣٧٨
- (٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ١٤٨، وانظر أيضا ٤٩٩، ٥٠٠.
- (٤) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٥، ٣٦ بتصريف، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأتباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط ١٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢م: ٣٩٩، المسألة ٥٨.
- (٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٩، ٤٠ بتصريف.





قال عالمنا: إن هذا التوجيه لم يرد عند الأخفش أثناء توجيهه للنص، وإنما اكتفى بتوجيهين فقط؛ أحدهما: التشبيه المقصود به المبالغة، وثانيهما: أن يكون المصدر هو الجزء الثاني من تركيب إضافي حذف جزؤه الأول، وحل المصدر محله." (١)

٦- "نسب البغدادي إلى الأخفش إجازة حذف المبتدأ إذا كان صدر صلة (ما) وقال: إنه قد حمل على ذلك قول الشاعر:

**وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحبّات شر بني تميم**  
قال: معناه: كالذين هم الحبّات، قال: وإن شئت جعلت (ما) زائد وجررت (الحبّات) بالكاف." (٢)

وما نسبة البغدادي هنا لم يرد عند الأخفش -كما يقول عالمنا- وليس في نص الأخفش ما يدل على أن ذلك معتقده؛ لأنه نسب اللهجة إلى أصحابها، حيث قال: "وناس من بني تميم يقولون: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) [البقرة ٢٦] يجعلون (ما) بمنزلة (الذي)، ويضمرون (هو)، كأنهم قالوا: لا يستحيي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضة، يقول: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً" (٣).

٧- نسب ابن جني إلى سيبويه والأخفش القول بجواز تقديم خبر (ليس) عليها، في حين أنها لم ترد في معانيه، وذكرها ابن الأنباري في (الإنصاف)، ناسبا هذا الرأي إلى البصريين." (٤)

٨- نسب كل من ابن جني في (خصائصه)، وابن السراج في (أصوله) إلى الأخفش القول بزيادة الواو في خبر (كان)، في حين أن هذا لم يرد في معانيه -كما يقول عالمنا." (٥)

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٤٠

(٢) السابق: ٥٥، وانظر الخزانة: ج ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٥٩

(٤) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٦٧ بتصرف، وانظر الخصائص: ج ١/ ١٨٨، وانظر الإنصاف:

١٦٠

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٦٧ بتصرف، وانظر الخصائص: ج ٢/ ٤٦٢، وانظر

الأصول: ج ٢/ ١٨٧.

علق عالمنا على هذا قائلاً: إنه "إذا صحت رواية هذا الأسلوب عن الأخفش فإن فيه وجهاً يخرج من باب الزيادة، ولا يؤثر في معنى الجملة، وهو اعتبار (كان) تامة، وتكون الواو واو حال، ومن ثم تكون الجملة مطابقة لقولهم جاءني ولا ثوب عليه وليست جارية مجراها فقط." (١)

٩- نسب الرضي الاسترادي إلى الأخفش في قضية (كاد وأخوتها)، القول بـ"استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع في (عساني) مع بقاء (عسى) على عملها" (٢).

قال عالمنا: إن ما نسبه الرضي إلى الأخفش ليس موجوداً في معانيه؛ فالذي ورد عنده أثناء حديثه عن (عسى)، هما قضيتان فقط (٣):

أ- وجوب (عسى) الدالة على الرجاء، إذا صدرت من عند الله.  
ب- عدم إحلال الاسم محل المصدر المؤول -الفعل المضارع المقترن بـ(أن)-  
الداخل على (عسى)؛ حتى لا يحدث لبس.

١٠- نسب ابن هشام وأبو علي الفارسي إلى الأخفش القول بإيجاز أن يلي (إن) المخففة من الثقيلة) الفعل الناسخ، في حين أن هذا لم يرد في معانيه -كما قال عالمنا- (٤).

١١- "نسب ابن هشام في (المغني) إلى أبي الحسن إجازة دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماضٍ جامد، نحو: إن زيدا لعسى أن يقوم، أو: لنعم الرجل، لأن الجامد يشبه الاسم" (٥)، وهذا ما لم يجده عالمنا في (معاني القرآن للأخفش).

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٦٧.

(٢) السابق: ٧٥، وانظر الخزانة: ج ٥/ ٣٥٠.

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٤، ٧٥ بتصرف، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٢٦، ٥٢٠.

(٤) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٨٩، ٩٠ بتصرف.

(٥) السابق: ٩٤، وانظر المغني: ج ١/ ١٨٩.



١٢-نسب البغدادي إلى الأخفش نقلًا عن النحاس القول بمجيء (إن) بمعنى (نعم).<sup>(١)</sup>

نفي عالمنا هذا القول قائلًا: إن النظر لما أورده البغدادي على لسان النحاس ينفي أن يكون المقصود هو الأخفش سعيد بن مسعدة ذلك لبعده المسافة بينهما بما يقارب مائة وثلاثًا وعشرين، وهذه المسافة لا تسمح للنحاس بأن يسأل فيها الأخفش الأوسط، ولربما يكون المقصود هنا هو الأخفش الصغير؛ لقرب المسافة بينه وبين النحاس، فما أورده البغدادي في خزانته هو قوله: "وقال النحاس: وفي نسخة أبي الحسن الأخفش هذا البيت [يقصد نسخته من كتاب سيبويه]، وليس عندي عن أبي إسحاق. وفي النسخة: (أي: فقلت أجل)، وسألت عنه أبا الحسن ففقال: إن بمعنى نعم، والهاء لبيان الحركة، وكانت خطباء قريش تفتتح خطبتها بنعم، انتهى"<sup>(٢)</sup>، وهذا القول ينافي السياق الزمني بين العلمين.<sup>(٣)</sup> والبيت هو كما أورده عالمنا<sup>(٤)</sup> نقلًا عن البغدادي:

**ويقلن: شيبٌ قد علا ك وقد كبرت، فقلت: إنَّه**

١٣- "نسب إليه ابن السراج في (الأصول) أنه يقول: إن في الدار جالسا أخواك، فينصب جالسا ب (إن)، ويرفع الأخوين بفعلهما مستغنيا بهما عن خبر (إن)، كما يقال: أذهب أخواك، فيرفع (ذهب) بالابتداء، و(أخواك) بفعلهما، ويستغني بهما عن خبر الابتداء."<sup>(٥)</sup>

نفي عالمنا وجود هذه القضية في معاني القرآن للأخفش، فقال: إنه أسلوب لم يرد به نص قرآني حتى وإن ذكر استطرادا -لو وجدت-، فربما وجدت هذه القضية في مؤلف آخر للأخفش لم يصل إلينا.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الخزانة: ج ١١ / ٢١٣

(٢) السابق: ج ١١ / ٢١٣

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٨ بتصرف.

(٤) انظر السابق: ٩٨

(٥) السابق: ٩٩، وانظر الأصول: ج ١ / ٢٥٥

(٦) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٩ بتصرف.

١٤- "روى الفارقي في (الإفصاح): أن الأخفش روى عن أبي عبيدة أنهم قد يفتحون اللام في (لعل) ويجرون بها." (١) وهذا القول نفاه عالمنا ذاكرة نفس تعليقه للقضية السابقة.

١٥- نقل البغدادي عن ابن عصفور، بأنه قد نسب إلى الأخفش رواية بيت الفرزدق (٢)، وهو:

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِلَيَّ لَامَتْ ذُوُّو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

قال عالمنا: إن هذا البيت قد عملت فيه (لا) -النافية للجنس- وهي زائدة، وهذه القضية لم ترد عند ابن عصفور ولا البيت، كما أنها لم ترد عند الأخفش أيضا في معانيه. (٣)

١٦- نسب ابن جني إلى الأخفش، القول بـ"تعدي (ظن) وغيرها من الأفعال القلبية بهمزة التعدي إلى ثلاثة مفاعيل، مثلها في ذلك مثل علم ورأى" (٤)، ونسب إليه الأشموني بأنه يجيز التعدي في كل أفعال القلب، وهذا لم يرد في معاني القرآن للأخفش، فربما قد جاء في مؤلفات أخرى لم ترد إلينا -كما يقول عالمنا-. (٥)

### ثانيا: ما نسب إلى الأخفش وقال هو بعكسه:

١- نسب الزجاج إلي الأخفش القول بأن "(أُمِّيُونَ) في قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ) [البقرة ٧٨] يرتفع بفعلهم، كأن المعنى: واستنقر منهم أميون" (٦)، وهو لم يقل بذلك في معانيه.

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٩

(٢) انظر الخزانة: ج ٤/ ٣٠، ٥٠

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١٠٣ بتصرف.

(٤) السابق: ١١٢، وانظر ١٠٧، وانظر الخصائص: ج ١/ ٢٧١

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١٠٧ بتصرف.

(٦) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م: ج ١/

١٥٩، وانظر الجملة الأسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٣





قال عالمنا: إن الأخفش عند تناوله لآية البقرة ركز "علي الاستثناء في (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) وعلي تثقيل (أماني) وتخفيفها"<sup>(١)</sup>، أما ما نسبه الزجاج إليه فلا وجود له في معانيه.

٢- نقل أبو حيان في البحر عن الأخفش اجازته بارتفاع (يعقوب) بالجار والمجرور، في قراءة الرفع، في قوله تعالى: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) [هود ٧١]، وهو لم يقل بذلك في معانيه.<sup>(٢)</sup>

قال عالمنا: إن الأخفش عند تناوله هذه الآية من سورة هود، فقد وجه فيها الرفع في (يعقوب) علي الابتداء ليس غير، أما ما نسبه إليه أبي حيان فلا وجود له في معانيه.<sup>(٣)</sup>

٣- نسب كل من ابن السراج في (الأصول)، وأبو علي الفارسي في (البغداديات)، وابن جني في (سر الصناعة)، وابن هشام في (المغني)، والبغدادي في (الخرزانة)؛ إلي الأخفش الأوسط القول بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ علي الإطلاق (أي كونه موصولا وصلته فعل أو غير موصول)، وهو لم يقل بعدم الصلة.<sup>(٤)</sup>

ناقش عالمنا ما نسب إلي الأخفش من خلال رجوعه لكتابه (معاني القرآن)، فوجده لم يقل بما نسب إليه، فالذي قاله الأخفش هو إجازته "اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا كان المبتدأ موصولا، وصلته فعلٌ تشبيها لخبر الموصول أنئذ بجواب الشرط"<sup>(٥)</sup>.

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٣، ٢٤

(٢) انظر السابق: ٢٣ بتصرف، وانظر البحر: ج ٥ / ٢٤٤

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٤ بتصرف.

(٤) انظر السابق: من ٢٩: ٣١ بتصرف، وانظر الأصول: ج ٢ / ١٦٨، وانظر المسائل المشككة (البغداديات)، أبي علي الفارسي، تحقيق: د/ يحيى مراد، ط ١، دار الكتب، بيروت، ٢٠٠٣م: ١١٤، سر صناعة الإعراب: ج ١ / ٢٦، والمغني: ج ١ / ١٤١، والخرزانة: ج ١ / ٣١٥، ج ٤ / ١٤، ج ٩ / ٣٩١.

(٥) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٩

ثم استدل عالمنا علي صحة ما توصل إليه من خلال إيراد عدة نصوص للأخفش من (معاني القرآن) تثبت عدم صحة ما نسب إليه، منها:  
قول الأخفش: "وأما قوله: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا) [النساء ١٦]، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته [فعل] \* جاز أن يكون خبره بالفاء، نحو قول الله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ) [النساء ٩٧]، ثم قال: (فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ) [النساء ٩٧]"<sup>(١)</sup>.

٤- نسب كل من ابن السراج، وأبو علي الفارسي إلى الأخفش الأوسط، القول بـ "حذف الخبر في جملة (ما أحسن زيداً) على أن (ما) موصولة، وما بعدها صلته".<sup>(٢)</sup>، في حين أنه قال بعكس ذلك.

قال عالمنا: إن ما ورد عند الأخفش في معانيه يناقض ما روى عنه، حيث قال الأخفش: "ومثل (ما أحسن زيداً) ما ههنا وحدها اسم"<sup>(٣)</sup>، فقول الأخفش هنا يتضح منه اكتمال الجملة، عندما قال: (ما ههنا وحدها اسم)؛ أي تفردت بالابتداء، ومن ثم لا تحتاج إلى صلة، لأن الجملة بعدها هي الخبر، وهذا ينفي ما روى عن الأخفش من إضمار الخبر.<sup>(٤)</sup>

٥- نسب كل من ابن الأنباري، وابن هشام، والبغدادي، إلى الأخفش زيادة الواو مطلقاً، وهذا ما نفاه عالمنا عن الأخفش، حيث قال: إن تفسير الأخفش للآية التي ذكرها العلماء ليس فيها من آراء القول بزيادة الواو؛ فالذي قاله الأخفش في تفسير قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [الزمر ٧٣]، هو "إن قوله: (وَقَالَ لَهُمْ

\* وردت في تحقيق: د/ هدى [فعل]: ٨٧، ووردت في تحقيق: د/ فائز [فعلا]: ٨٠، والأصح إعراباً هي (فعلا).

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٨٧.

(٢) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١١١، وانظر ٥٦، وانظر قولي ابن السراج وأبو علي الفارسي في

(الأصول): ج ١/ ١٠، و المسائل المشكلة (البغداديات): ٥١.

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٣٩.

(٤) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٦، ٥٧ بتصرف.





خَزَنْتَهَا) في معنى: قال لهم، كأنه يلغي الواو، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه، قال:

**فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال**

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن. وقال بعضهم: فأضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير<sup>(١)</sup>؛ فمن الملاحظ من حديث الأخفش هنا أنه يكاد يرفض زيادة الواو؛ لأنه يعد إضمار جواب الشرط -الخبر- في هذه الآية أحسن؛ لأنه في الكلام كثير؛ وهذا إن دل فإنما يدل على أنه يميل في هذه الظاهرة إلى جانب الرفض أكثر من ميله إلى جانب القبول، مما ينفي ما نسب إليه من قبل بعض علماء النحو.<sup>(٢)</sup>

٦- نسبوا إلى الأخفش القول بـ "أن (لات) لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف، أو منصوب فهو مفعول لفعل محذوف."<sup>(٣)</sup>

نفى عالمنا هذ قائلاً: إنه ورد عن الأخفش أنه قال: إن (لات) تشبه بـ (ليس)، ولا تكون إلا مع (حين)، ويحذف معها أحد الركنين، وجاء ما بعدها في -الشعر- مجروراً مع حذف لفظ الحين. وقد حدد كل ذلك في نص واحد عند تعرضه لقوله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)<sup>(٤)</sup> [ص ٣].

٧-نسب إلي الأخفش القول بأن (لات) تعمل عمل (إن)، فتنصب الاسم وترفع الخبر.<sup>(٥)</sup>

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٩٧، والبيت لابن مقبل برواية (كلمة حالم)، انظر

ديوان ابن مقبل، تحقيق: د/ عزة حسن، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٥هـ: ٢٥٩

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٦٧، ٦٨ بتصرف.

(٣) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١١١، وانظر ٧٢، ٧٣، وانظر الأصول: ج ١/ ٩٧، وانظر المغني:

ج ١/ ٢٠٤، انظر الخزانة: ج ٤/ ١٧٣.

(٤) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٢، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٩٢

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٣



ولقد نفي ذلك عنه عالمنا قائلًا: بأن ما ورد عن الأخفش في هذه المسألة ينفي ذلك، فهو "مع الجمهور الذين يعملون (لات) عمل (ليس)، ولا يذكرون بعدها إلا أحد معموليها، ولا يعملونها إلا في لفظ الحين".<sup>(١)</sup>

٨- "جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر".<sup>(٢)</sup>

نفي عالمنا هذا الزعم قائلًا: إن الأخفش لم يرفض العطف بعد أن تستكمل (إن)، والدليل على ذلك هو عند توجيه الأخفش لقوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) [المائدة ٤٥]، قال: "إذا عطف على ما بعد (إن) \* نصب، والرفع على الابتداء، كما تقول: إن زيدا منطلق وعمرو ذاهب، وإن شئت قلت: وعمراً ذاهباً، نصب ورفع".<sup>(٣)</sup>

أما عن ما رواه البغدادي من أن الأخفش قد "لحن من قرأ: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأحزاب ٥٦] - برفع (ملائكة) - في قصة رواها في الخزانة"<sup>(٤)</sup>، فقد نفي عالمنا هذه الرواية عن الأخفش قائلًا: إن الأخفش أثناء حديثه عن هذه الآية لم يذكر فيها سوى قراءة النصب، مغفلاً تماماً الحديث عن رفع (الملائكة)<sup>(٥)</sup>

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٣، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٩٢.

(٢) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ١١١، وانظر: من ٩٤: ٩٦

\* وردت في تحقيق د/ هدى بكسر همزة (إن)، ووردت في تحقيق د/ فائز بفتحها - كما نقل عنه عالمنا-: ٢٥٩، والأصح هو الكسر لتضامنه مع سياق القاعدة، ولقد ذكرت د/ هدى في الهامش (التحقيق)؛ أنها قد وردت بدون همز في الأصل، قائلة: "كذا بالأصل (إن) بدون همز الألف فإذا أراد الآية فنكون (أن) بفتح الهمز، وإذا أردنا القاعدة والتمثيل فنكون (إن) بكسر الهمز". انظر هامش معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٨٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٨٢.

(٤) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٥، وانظر الخزانة: ج ٤/ ٣١٦، ٣١٧

(٥) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٦، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٨١ . ملحوظة عندما ذهبت لهذه الصفحة في معاني القرآن للأخفش في كلا التحقيقين؛ تحقيق د/ هدى، وتحقيق د/ فائز: ٤٤٣، فلم أجد لا تصريح بالرفع ولا بالنصب في هذه الآية وإنما الذي ورد فيها نصاً هو "وقال: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) فصلاة الناس عليه دُعَاؤُهُمْ لَهُ، وصلاة الله عزَّ وجلَّ إشاعةُ الخير عنه."، هذا هو ما ورد في هذه الآية نصاً في كلا التحقيقين، ولم يذكر فيها نكر لأي قراءة وإنما وردت مشكلة كما هو موضح.



### ثالثاً: الآراء التي تفرد بها الأَخْفَش ولا تعرف لغيره.

١- انفرد الأَخْفَش "من بين النحاة بإجازته وقوع المبتدأ بعد (إن) الشرطية"<sup>(١)</sup>.  
انفرد الأَخْفَش بهذا الرأي عن ما قاله البصريون والكوفيون، حيث قال الكوفيون:  
بأن المبتدأ مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل، وقال البصريون: بأن  
الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرتفع بفعل مقدر يكون الفعل المظهر تفسيرا له.<sup>(٢)</sup>  
ولقد جعل الأَخْفَش رأى البصريين أقيس الوجهين - كما يقول عالمنا-، "مع  
استحسانه لما ذهب إليه من رفع الاسم على الابتداء. والسر في إجازته ذلك يعود -  
في رأيه- لكون (إن) (أشد حروف الجزاء تمكنا). وقد أورد رأيه ذلك في ثلاثة  
مواضع من (معاني القرآن)"<sup>(٣)</sup>، -على سبيل المثال- قوله، عن قول الله تعالى:  
(وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) [النساء ١٢٨]، حيث قال: "فجعل  
(إن) [تلي] \* الاسم؛ لأنها أشد حروف الجزاء تمكنا. وإنما حسن هذا فيها إذا لم يكن  
لفظ ما وقعت عليه جزما، نحو قولك:

عاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِيًا"<sup>(٤)</sup>

٢- حذف (كان) الناقصة وخبرها، وبقاء الاسم.

• مثال: وجه الأَخْفَش، قول الله تعالى: (وَقُولُوا حِطَّةً) [البقرة ٥٨]: "أي قولوا: لتكن  
منك حطةً لذنوبنا، كما تقول للرجل: سمعك إلي، كأنهم قيل لهم: قولوا يا رب لتكن  
منك حطةً لذنوبنا"<sup>(٥)</sup>.

(١) الجملة الاسمية عند الأَخْفَش الأوسط: ٢٦

(٢) انظر السابق: ٢٦ بتصرف.

(٣) السابق: ٢٦

\* أوردها عالمنا من تحقيق د/ فائز (على الاسم): ٢٤٦، ووجدتها في تحقيق د/ هدى (تلى الاسم): ٢٦٧،  
ولقد اعتمدت على تحقيق د/ هدى نظرا لأن تحقيقها أكثر دقة في بعض الأشياء لرجوعها إلى مصادر الكتب  
القديمة، وقد أثبت ذلك في نقطة سيأتي الحديث عنها بإذن الله.

(٤) معاني القرآن للأَخْفَش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٦٧، وانظر باقي المواضع التي أوردها عالمنا في  
الجملة الاسمية عند الأَخْفَش الأوسط: من ٢٦: ٢٨.

(٥) معاني القرآن للأَخْفَش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ١٠٢

قال عالمنا: إن الأخفش بهذا التوجيه قد تفرد في قراءة (حطة)، أما باقي النحاة -الفراء، والزجاج، والنحاس، والزمخشري، والعكبري- فقالوا: بإعرابها خبراً لمبتدأ محذوف، إلا أنه قد عدل عن هذا الرأي في نفس الصفحة، وقال بما قال به جمهور النحاة. (١) حيث قال: "وهو شبيهٌ بقولهم: (سمعٌ وطاعةٌ)، فمنهم من يقول: (سمعاً وطاعةً)؛ إذا جعله بدلاً من: (أسمعُ سمعاً) و: (أطيعُ طاعةً). وإذا رفع فكأنه قال: أمري سمعٌ وطاعةٌ" (٢).

٣- القول بأن "عسى" الدالة على الرجاء، إذا صدرت من عند الله فهي واجبة" (٣)، وهي بذلك بحث في دلالة عسى لا في تركيبها -كما يقول عالمنا-

• مثال: قول الأخفش في توجيهه لقوله تعالى: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ) [التحریم ٨]، حيث قال: "والمعنى أنك لو علمت من رجل أنه لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه، فقال لك: عسى أن أكافئك، استبنت بعلمك به أنه سيفعل الذي يجب إذ كان لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه" (٤)

٤- قال الأخفش بمجيء (أكاد) بمعنى (أريد)، أو العكس، وهي بذلك تكون مفتقدة الدلالة على المقاربة. (٥)

قال عالمنا: إن ما قدمه الأخفش هذا لم يقبله غيره من العلماء، فما قدمه الأخفش من توجيه (أكاد) في قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) [طه ١٥]، بأنها جاءت بمعنى أريد ودلل على ذلك بقول الشاعر (٦):

**كادت وكدت وتلك خير إرادة لو عاد من لهو الصباية ما مضى**

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٦٤، ٦٥ بتصرف.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ١٠٢

(٣) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٤.

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٢٦

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٦، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى):

٤٠٣

(٦) ذكرت د/ هدى في تحقيقها أن هذا البيت لم ينسب إلى أحد في المصادر القديمة: انظر هامش معاني

القرآن للأخفش الأوسط: ٤٠٣



قد رفضه العلماء غيره. (١)

٥- عند توجيه الأخفش لقوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) [التوبة ١١٧]، قدم فيها ثلاثة أوجه؛ تفرد فيهم بالوجه الثاني عن باقي العلماء؛ وهو القول بـ"أن تكون القلوب مرفوع (كاد)، وجملة (تزيغ) حال" (٢).

حل عالما توجيهات النحاة في هذه الآية فتعرض لتوجيه سيبويه، والفراء، وأبي حيان، وأبي على الفارسي، فوجدها جميعا تخلو من التوجيه الثاني للأخفش، مما يدل على تفرد الأخفش به عن باقي النحاة. (٣)

ومن الواضح أن توجيهات النحاة الذين ذكروهم عالما، تتفق في المضمون مع توجيه الأخفش الأول والثالث، وهما: "

- أن يكون اسم (كاد) مضمرًا (وهو المسمى بضمير الشأن)، وتكون القلوب فاعل (تزيغ).

- أن تشبه بكان، فيضمّر في (كاد) الاسم، ويجعل (تزيغ قلوب) في موضع الخبر. (٤)

حيث إن سيبويه والفراء قالوا بالإضمار في كاد بضمير الشأن، وجعلوا (تزيغ قلوب) هي الخبر، وقد كان قوله هذا يعتبر هو نفس مضمون ما عرضه أبو حيان من قراءات في هذه الآية، حيث قال أبو حيان: "وقرأ حمزة وحفص (بزيغ) بالياء، فتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، وارتفاع قلوب بتزيغ، لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، (وتزيغ) في موضع الخبر، لأن النية به التأخير، ولا يجوز: من بعد كاد قلوب يزيغ بالياء، وقرأ باقي السبعة بالتاء فاحتمل أن يكون (قلوب) اسم (كاد)، و (تزيغ) الخبر، ووسط بينهما كما فعل ذلك بكان" (٥)، وهذا إن دل فإنما يدل على توافق آراء العلماء مع ما قدمه الأخفش في توجيه الأول والثالث، أما التوجيه

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٦، ٧٧ بتصريف، ولقد ذكر عالما في هذا الموضع نصا لأبي حيان، والفراء يدلان على رفضهما لما ذهب إليه الأخفش. انظر الصفحات السابقة.

(٢) السابق: ٧٨، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٣٦٧

(٣) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٨، ٧٩ بتصريف

(٤) السابق: ٧٨

(٥) البحر المحيط: ج/٥/ ١٠٩

الثاني فلم يذكره أحد منهم ولو بالمضمون مما يدل على تفرد به - كما قال عالمنا. (١)

٦- أطلق الأخفش على لام الابتداء - اللام المزحلقة - لقب (الزائدة).

مثال: قول الأخفش - في قوله تعالى: (قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ) [الأنعام ٣٣]-:

"بكسر (إن) لدخول اللام الزائدة بعدها" (٢).

وصف عالمنا هذا الانفراد بأنه؛ ليس ذا تأثير إعرابي، أما مصطلح (اللام الزائدة) الوارد عند ابن هشام؛ فهي اللام الداخلة على خبر المبتدأ أو خبر (أن) المفتوحة، أما مسألة دخولها على خبر (لكن) فهي مسألة خلافية منعها البصريون، وأجازها الكوفيون. (٣)

٧- مجيء لعل للتعليل.

نسب عالمنا هذا الرأي للأخفش، ودليله على ذلك أن ابن هشام قد نسب دلالة (لعل) على التعليل إلى جماعة من العلماء منهم الأخفش والكسائي، ومن خلال ذلك قال عالمنا: "فإذا علمنا أن الكسائي تتلمذ للأخفش أمكننا أن ننسب هذا الرأي للأخفش، وعنه أخذه غيره من العلماء." (٤)

#### رابعاً: ما أخذه العلماء عن الأخفش، ولم ينسبوه إليه:

١) تعرض عالمنا لتوجيهات الأخفش في قوله تعالى: (هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ) [ق ٢٣]، وقوله تعالى: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود ٧٢] برفع (شيخ)، وتعرض لتوجيهات كل من الزجاج والنحاس والزمخشري، وما نقله أبو حيان عن الزمخشري، فوجدتهم جميعاً يذكرون آراء الأخفش في توجيه الآيتين دون أن ينسبوا إليه، والتي تقول أن تعدد الخبر واحد في كلتا الآيتين. (٥)

وآراء الأخفش في توجيهه للآيتين (ق) و (هود)، كما ذكرها عالمنا هي:

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٨، ٧٩ بتصريف، وانظر شرح ابن عقيل: ١٢٣، ١٢٤،

وانظر الكتاب: ج ١ / ٧١، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ج ٢ / ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د / هدى): ٢٩٨

(٣) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٩٤ بتصريف.

(٤) السابق: ٩٧، وانظر المغني: ج ١ / ٢٢٣

(٥) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٤٥: ٤٨ بتصريف، وانظر معاني القرآن للزجاج: ج ٣ / ٦٤، وانظر

الكشاف: ج ٢ / ٢٨١، وانظر إعراب النحاس: ج ٢: ٢٩٤، وانظر البحر المحيط: ج ٨ / ١٢٦



- أ- أن يكون كل من (عتيد) و (شيخ)، خبراً لمبتدأ مقدر.  
 ب- أن يكون كل منهما خبراً ثانياً لمبتدئه، فيكون الخبر متعدداً.  
 ج- أن تجعل (بعلى) بدلاً من (هذا)، ويكون (شيخ) خبراً لـ(هذا).  
 د- أن تكون (ما) في (هذا ما لدى عتيد) نكرة بمعنى (شيء)، وهى الخبر، و(لدى) نعتٌ لها، و (عتيد) نعت آخر، أو خبرٌ ثانٍ." (١)

٢) في قضية (الحذف في باب المبتدأ والخبر)، قدم عالمنا في نهاية حديثه عن هذه القضية ملحوظتين<sup>(٢)</sup>؛ ذكر في الأولى أن الزجاج عندما أورد رأيه في آية الزمر تغافل رأى الأخفش تماماً، وجاء من بعده الزمخشري فنسب الرأيين للزجاج، في حين أنهما للأخفش، حيث قال الزجاج، في توجيهه لقوله تعالى: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ) [الزمر ٢٤]: "هذا مما جوابه محذوف، المعنى: كمن يدخل الجنة"<sup>(٣)</sup> (أي أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب كمن يدخل الجنة؟)، في حين أن الأخفش قد سبقه في توجيه هذه الآية قائلاً: "فهذا لم يظهر له خبر في اللفظ، ولكن في المعنى -والله أعلم- كأنه: أفمن يتقى بوجهه أفضل أم من لا يتقى"<sup>(٤)</sup>

### خامساً: ما استنتجه الدكتور شعبان صلاح من خلال معالجة الأخفش لبعض

#### القضايا في (معاني القرآن)، وصرح بها أحيانا وأحيانا أخرى لم يصرح:

١) في قضية تكثير المبتدأ، استنتج عالمنا أن الأخفش يجوز وقوع المبتدأ نكرة؛ وذلك من خلال ورود ثلاثة مواضع في (معاني القرآن) تدل على هذا الاستنتاج من خلال معالجة الأخفش لهذه المواضع، فالموضع الأول والثاني يعتبران قبيلًا واحدًا -كما يقول عالمنا-.

أ- فأما الموضع الأول فقد ورد في معالجة الأخفش لقوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ) [البقرة ٧٩]، برفع الويل: لأنه اسمٌ مبتدأ، وجعل ما بعده خبره، فرفعت (ويل)؛ لأنها أتت بعدها لام، فإذا حذف اللام كان حقها النصب، مثل

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٤٦، ٤٧.

(٢) انظر السابق: ٥٧، ٥٨.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ٤ / ٣٥٢

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٩٥

قولك: ويلٌ لزيد، فإذا ألغيت اللام أصبحت (ويلٌ زيد)، وهكذا في باقي الأمثلة المشابهة لهذا المثال. (١)

ب-الموضع الثاني: "ورد عند حديثه عن قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) [الجاثية ٢١]، برفع (سواء) على الابتداء، وهي نكرة، لكن توجيهه الابتداء بهذه النكرة غير صريح؛ لأنها وصفٌ بمعنى (مستو) رافع لما بعده؟ أم لأنها مصدر ميمي بمعنى (مُسْتَوٍ)؟... فإذا أخذنا في الحسبان ما نقله النحاة من إجازة (قائم الزيدان) رجحت كفة توجيهه تنكير (سواء) على أنه وصف عامل فيما بعده بمعنى (مستو)، ويكون مسوغ التنكير آنئذ هو كون النكرة عاملة. (٢)

ج- الموضع الثالث: القول بالرفع على الابتداء لكلمات وردت نكرة في الآيات. (٣)  
• مثال على ذلك، معالجة الأخفش لقوله تعالى: (وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) [الأنعام ٢]، حيث قال الأخفش: إن "أجل مرفوع على الابتداء" (٤)، وهي نكرة -كما يقول عالمنا. (٢) من خلال معالجة الأخفش لبعض الجمل الواقعة خبراً؛ استنتج عالمنا بعض الروابط التي لم يصرح بها الأخفش في (معاني القرآن) واستخدمها في معالجته، والتي ربطت بين المبتدأ والخبر -إذا كان الخبر جملة على أصل استعمالها-، وهذه الروابط كما يقول عالمنا هي:

أ- الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر. (٥)

• مثال قول الأخفش في قوله تعالى: (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) [الشورى ٤٣]: "أما اللام التي في (ولمن صبر) فلام الابتداء، وأما (ذلك) فمعناه -

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٤ بتصريف، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق:

د/ هدى: ١٢٥، ١٢٦

(٢) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٢٥

(٣) انظر السابق: ٢٥

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٩٣

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٧، ٣٨



والله أعلم-: إن ذلك منه لمن عزم الأمور. وقد تقول: مررتُ بدارِ الزراعِ بدرهم، أي: الذراع منها بدرهم، ومررت ببر قفيز بدرهم، أي قفيزٍ منه.<sup>(١)</sup> والملاحظ في هذا المثال هو معالجة الأخفش للأمتثلة دون تصريح منه بعود الضمير أو أن هناك ضمير يعود على شيء آخر، فقال مثلاً: (مررت بدارِ الذراعِ بدرهم) أي (الذراع منها بدرهم)، ومن خلال هذا المثال ومعالجته يتضح أن هناك شيئاً قد أضر في الجملة، وعند المعالجة ذكر الأخفش المحذوف، لكنه لم يصرح بكونه كان محذوفاً أو ضميراً، وأعتقد أن هذا الفهم الذي فهمته من إشارة عالمنا هو نفس ما فهمه عالمنا -والله أعلم-.

ب-الإشارة إلى المبتدأ في جملة الخبر.<sup>(٢)</sup>

• مثال: قول الأخفش -في قوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكِ خَيْرٌ) [الأعراف ٢٦]- : "رفع قوله: (ولباس التقوى) على الابتداء، وجعل خبره في قوله: (ذلك خير)"<sup>(٣)</sup>.

وما استنتجه عالمنا هنا ولم يصرح به الأخفش، فقد قال نصاً أبو حيان في تفسيره للآية في البحر المحيط، حيث قال: "(وذلك خير) على هذا مبتدأ وخبر وأجاز أبو البقاء أن يكون (ولباس) مبتدأ وخبره محذوف تقديره ولباس التقوى ساتر عوراتكم، وهذا ليس بشيء والظاهر أنه مبتدأ ثانٍ (وخير خبره) والجملة خبر عن (ولباس التقوى) والرابط اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمس المتفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ إذا لم يكن إياه"<sup>(٤)</sup>.

فانظر قول أبو حيان هنا (والرابط اسم الإشارة) فهو قد صرح هنا بوجود رابط قد ربط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبره.

ومن الملاحظ أن هذه الآية -ولباس التقوى ذلك خير- قد اختلف حولها القراء، فمنهم من قرأها -لباس- بالنصب، وهم (نافع، وابن عامر، والكسائي)، ومنهم من

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٥١١

(٢) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٨

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٣٢٤

(٤) البحر المحيط: ج/٥/ ٣١



قرأها بالرفع، وهم (أبو عمرو، وابن كثير، وعاصم، والأعمش، وحمزة)، واختلف النحاة أيضاً حول إعرابها وتقدير اسم الإشارة فيها. (١)

ج- إعادة المبتدأ بلفظه في جملة الخبر. (٢)

• مثال: قول الأخفش: "قال: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ) [الواقعة ٨، ٩]، فقوله: (ما أصحاب المشأمة) هو الخبر، وتقول العرب: زيد [ما] \* زيد؟ تريد: زيدٌ شديدٌ" (٣)

والذي يعضد استنتاج عالمنا هنا، هو نص الطبري الذي نقل عنه الأخفش، والذي صرح بوجود عائدٍ يعود على المبتدأ الأول، أضف إلى ذلك أن أبا حيان عندما تعرض لإعراب هذه الآية قال بوجود رابط، وهو (ربط الجملة بالمبتدأ تكرار المبتدأ بلفظه). (٤)

د- أن يكون في الخبر عمومٌ يشمل المبتدأ. (٥)

• مثال: قول الأخفش -في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [الكهف ٣٠]-: "لأنه لما قال: (لا نضيع أجر من أحسن عملاً) كان في معنى: لا نضيع أجورهم؛ لأنهم ممن أحسن عملاً" (٦).

قال عالمنا: إنه على الرغم من تحدث الأخفش عن هذا الموضع في خبر (إن)، إلا إنه يمكن الاستشهاد به هنا؛ لأنه مسلّمٌ عند كل عارف باللغة أن خبر (إن) كان في الأصل خبراً للمبتدأ. (٧) (هذا بالنسبة للخبر الجملة).

(١) راجع: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠١، والبحر: ج ٥ / ٣١، معاني القرآن للفراء: ج ١ / ٣٧٥، معاني القرآن

للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٣٢٤

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٨

\* أوردها عالمنا نقلاً عن تحقيق د/ فائز: "زيدٌ وما زيد": ٤٩١، ووردت في تحقيق د/ هدى: "زيدٌ ما زيد": ٥٣١، والأصح هو تحقيق د/ هدى؛ لأنها أتت بها من النص الأساسي الذي استشهد به الأخفش من حديث

الطبري في تفسيره، انظر الطبري: ج ٢٢ / ٢٨٩

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٥٣١

(٤) انظر الطبري: ج ٢ / ٢٨٩، والبحر المحيط: ج ١٠ / ٧٨.

(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٣٤

(٧) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٩ بتصرف.



٣) أما الخبر المفرد فقد استنتج عالمنا له عدة نقاط وردت عند الأخفش في معالجته للنصوص، ومن المعروف نحوياً أن الخبر يطابق المبتدأ في العدد والنوع، إلا أنه أثناء معالجته لبعض الآيات القرآنية والأشعار، التي كان ظاهرها عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر؛ قد فسرها تفسيراً يدخل به في دائرة المطابقة، أو اعتد بها في قضايا منفصلة مما يمكن أن يتغافل فيه عن المطابقة، وهذه القضايا كما وضحها عالمنا هي:

- أ- "إذا وقع الخبر مصدراً لم تشترط المطابقة؛ لدلالة المصدر على جنس الحدث، قل أو كثر، والقصد من مثل هذا التعبير هو المبالغة." (١)
- ب- "مراعاة معنى المبتدأ دون لفظة، أو العكس: بأن يكون ظاهر المبتدأ الأفراد ومعناه الجمع" (٢)
- ج- "مراعاة معنى الخبر، كأن يكون جماعة في المعنى، وهو في اللفظ واحد... أو يكون الخبر مؤنثاً في ظاهر اللفظ، وهو في الحقيقة مذكر" (٣).
- د- "أن يكون المقصود بالخبر حكاية لفظة." (٤)
- هـ- "أن يكون الخبر من الصيغ الصالحة للمفرد وغيره" (٥)
- و- "أن يراعى في المطابقة أحد المتعاطفين إذا كان المبتدأ مكوناً منهما" (٦).
- ٤) ومن الأمور التي لاحظها أيضاً عالمنا على الأخفش في هذه القضية هو تعامله مع توجيه آية [المزمل ١٨]، في قوله تعالى: (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ)، وتوجيهه لآية [البقرة ٢٩]، في قوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ)، يقول عالمنا: إن توجيه الأخفش لهذه الآية يفهم منه الاعتراض "على معاملة (السماء) معاملة اسم الجنس الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، مثل (اللبن)، وهو

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٣٩.

(٢) السابق: ٤٠

(٣) السابق: ٤١

(٤) السابق: ٤١

(٥) السابق: ٤٢

(٦) السابق: ٤٢

محق في ذلك؛ لأنها جمعت على (سموات)، واسم الجنس الإفرادي الأصل فيه أن لا يجمع؛ لأنه يصدق على القليل والكثير. (١)

٥) أما عند حديث الأخفش عن ظاهرة الحذف في باب المبتدأ والخبر، فلم يتحدث حديثاً صريحاً عن هذه الظاهرة إلا في قضيتين اثنتين، مع ملاحظة أنه عندما تحدث عن الحذف، فقد تحدث عنه تحت اسم (الإضمار) -كما يقول عالمنا-، إلا أن عالمنا عندما اطلع إلى نصوص الأخفش وجده قد تناول موضعاً آخر من مواضع حذف المبتدأ والخبر. (٢)

وأما ما تحدث عنه الأخفش وصرح به تحت اسم الإضمار، فهما:  
أ- حذف المبتدأ وإبقاء صفته (٣).

• مثال: عند توجيه قوله تعالى: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) [النساء ٤٦]، قال الأخفش: "يقول: منهم قومٌ، فأضمر القوم. قال النابغة الذبياني.

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشٍ يَقَعَّقُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ  
أي: كأنك جملٌ منها، وكما قال: (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء ١٥٩]، أي: وإن منهم أحدٌ إلا لَيُؤْمِنَنَّ به. والعرب تقول: رأيت الذي أمس، أي رأيت الذي جاءك أمس، أو تكلم أمس" (٤).

وهذا التخريج هو مذهب سيبويه وأبو علي -كما قال أبو حيان- (٥)، والاختلاف هنا اختلاف ألفاظ فقط، فالأخفش يقول (الإضمار)، أما سيبويه وأبو علي فيقولان (الحذف).

ب- حذف الخبر إذا كان قولاً، وإبقاء معموله. (٦)

(١) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٤٤، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٦١،

٦٢

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: من ٤٨ : ٦٠.

(٣) انظر السابق: من ٤٨ : ٥١

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٥٩

(٥) انظر البحر المحيط: ج ٣ / ٢٦٢

(٦) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: من ٥١، ٥٢.





• مثال: عند توجيه قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [آل عمران ١٠]، قال الأخفش: "على: فيقال لهم: اكفرتم؟، مثل قوله: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) [الزمر ٣]، وهذا في القرآن كثير"<sup>(١)</sup>.  
هذا بالنسبة لما صرح به الأخفش من مواضع حذف المبتدأ والخبر.  
أما ما استنتجه عالمنا من مواضع حذف المبتدأ والخبر، من خلال حديث الأخفش فهو<sup>(٢)</sup>:

أ- جواز حذف المبتدأ والخبر.

فهذا الموضع لم يتحدث عنه الأخفش مباشرة، وإنما كان حديثه عن حذفها مرتبطاً بالموقف، أي وصفا لواقع النص المتناول، دون تععيد -كما يقول عالمنا.<sup>(٣)</sup>  
• مثال على حذف الخبر عند الأخفش في هذا الموضع.

في قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ) [البقرة ١٧٦]، قال الأخفش:  
"قالخبر مضمرة، كأنه يقول: ذلك معلوم لهم بأن الله نزل الكتاب"<sup>(٤)</sup>.  
• مثال على حذف المبتدأ.

"وقال: (وَتَرَكْتُمْ فِي ظُلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ \* صُمُّ بَعْضِكُمْ عَمَى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [البقرة ١٧، ١٨] فرفع على قوله: هم صُمُّ بَعْضِكُمْ عَمَى، رفعه على الابتداء"<sup>(٥)</sup>.  
تبقى أن أذكر ملحوظتين ذكرهما عالمنا في نهاية حديثه عن قضية الحذف في باب المبتدأ والخبر، وهما:

أ- "أن الأخفش يجيز في بعض الأساليب حذف الخبر مطلقا، فلا يكون للمبتدأ خبر، إلا في المعنى."<sup>(٦)</sup>

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٢٣٠.

(٢) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: من ٥٢: ٥٥.

(٣) انظر السابق: ٥٢ بتصرف.

(٤) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ١٦٦، وانظر باقي الأمثلة في الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٣.

(٥) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٥٤، وانظر باقي الأمثلة في الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٤، ٥٥.

(٦) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٧.



• مثال على ذلك: في قوله تعالى: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) [الفرقان ٦٣]، قال الأخفش: "فهذا ليس له خبر إلا في المعنى - والله أعلم" (١)

ب- "أن الأخفش يستخدم مصطلح (إضمار الخبر) في مواضع أخرى غير (خبر المبتدأ)، فهو يعد من (الخبر) -مثلا- جواب الشرط" (٢)

• مثال على ذلك: قول الأخفش: "قسم على: (إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٍ \* فَإِذَا التَّجُومُ طُمِسَتْ) [المرسلات ٧، ٨] فأضمر الخبر، والله أعلم" (٣)  
٦) باب النواسخ.

استنتج عالمنا للأخفش في هذا الباب بعض الأمور من خلال عرضه لقضاياه في (معانيه)، ولم يصرح بها، وهي:

أ- عدم عد (إن) النافية من النواسخ الحرفية المشبهة بـ(ليس)، عند الأخفش.

استنتج عالمنا ذلك بسبب تغافل الأخفش عن (إن) ووظيفتها الإعرابية في الجملة، في حين أنه ذكر ثلاثة أحرف فقط في المشبهات بـ(ليس)، هما (ما، لا، لات)، وعند تعرضه لـ(إن)، فقد تعرض لها باعتبارها نافية، مثل (ما) سواء أدخلت على الأسماء أو الأفعال، ولم يتحدث عنها باعتبارها أحد المشبهات بـ(ليس). (٤)  
ب- أغفل الأخفش الحديث عن (لا) العاملة عمل (ليس).

استنتج عالمنا ذلك، من خلال ما أورده الأخفش أثناء توجيهه لآية [يس ٤٠]، في قوله تعالى: (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ)؛ حيث قال الأخفش: "فأدخل (لا) لمعنى النفي، ولكن لا ينصب ما بعدها، إلا أن يكون

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٥٩، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في الجملة

الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٧

(٢) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٩

(٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٥٦٢، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في الجملة

الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٥٩، ٦٠

(٤) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٠ بتصرف.



نكرة، مثل قولك: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ) [الكافرون ٥]<sup>(١)</sup>. وفي توجيه لقوله تعالى: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ) [الكافرون ٣] قال: "لأن (لا) تجري مجرى (ما) فرفعت على خبر الابتداء"<sup>(٢)</sup>.

فمن خلال حديث الأخفش هذا استنتج عالمنا من ذكر الأخفش للنصب في (لا)؛ أن قصده هو "نصب المحل إن كان ما بعدها مبنياً، أو النصب الحقيقي إن كان معرباً، وبهذا الفهم يكون الأخفش قد أغفل الحديث عن (لا) العاملة عمل (ليس)، كما أغفل الحديث عن (إن) النافية"<sup>(٣)</sup>.  
٧) من خلال معالجة الأخفش للنصوص التي وردت فيها مواضع همزة (إن)، استنتج عالمنا ما يلي:

أ- مواضع وجوب كسر همزة (إن)، هي<sup>(٤)</sup>:

١- إذا وقعت في ابتداء الكلام.

• مثال: قوله تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [الحجرات ١٣].

٢- إذا اقترن خبرها بلام الابتداء.

• مثال: قول الشاعر:

ذاك وإنني على جاري لذو حدبٍ أحنو عليه بما يُخنى على الجارِ

٣- إذا وقعت في صدر جملة الصلة.

• مثال: قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) [القصص ٧٦].

٤- إذا وقعت في صدر جواب القسم.

• مثال: قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الحجر ٧٢].

٥- إذا وقعت في بداية جملة مقول القول.

• مثال: قوله تعالى: (فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ) [آل عمران ٣٩].

(١) معاني القرآن للأخفش الأوسط (تحقيق: د/ هدى): ٤٨٨

(٢) السابق: ٥٨٧

(٣) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: ٧٢

(٤) انظر السابق: من ٨٣: ٨٥

- ٦- إذا وقعت في بداية جملة الحال.
- مثال: قوله تعالى: (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان ٢٠].
  - ب- مواضع وجوب فتح همزة (إن)، وهي (١):
- ١- إذا وقعت مجرورة بالحرف.
  - مثال: قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) [غافر ٦].
  - ٢- إذا وقعت مجرورة بالإضافة.
  - مثال: قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات ٢٣].
  - ٣- إذا وقعت بعد لو ولولا.
  - مثال: قوله تعالى: (تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا) [آل عمران ٣٠].
  - ٤- إذا وقعت فاعلا أو نائب فاعل.
  - مثال: قوله تعالى: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ [الجن: ١].
  - ٥- إذا وقعت بعد (لا جرم).
  - مثال: قوله تعالى: (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) [النحل ٦٢].
  - ٦- إذا وقعت تابعة لمفرد.
  - مثال: قوله تعالى: (ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ) [الأنفال ١٤].
- قال عالمانا: إنه ليس المقصود هنا هو المفرد على إطلاقه، وإنما المقصود هو المصدر المؤول، "لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها، نحو: ظننت زيدا إنه قائم، فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد، لأنه في موضع المفعول الثاني" (٢)، وهذا هو قول ابن عقيل.

(١) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط: من ٨٥: ٨٨

(٢) شرح ابن عقيل: ١٢٨





## المطلب الثاني: من آراء الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)

فكرة هذا العمل:

جاءت من أجل التعرف على آراء الزجاج الخاصة، وذلك من واقع قراءة عالمنا لكتاب الزجاج (معاني القرآن وإعرابه) قراءة نحوية.

في البداية وجد عالمنا ادعاءً على الزجاج بأنه ينتمي الى المدرسة البغدادية وأنه هو المؤسس الأول لها، ذلك لأنه يجمع بين الآراء البصرية والآراء الكوفية.

عارض عالمنا هذا الرأي قائلاً: "ولسنا نذهب بالزجاج هذا المذهب، لأن تفرد النحوي برأي أو آراء عن قبيله الذي ينتمي إليه لا يدخله في قبيل آخر، فما من نحوي إلا وله رأيه الذي ينفرد به، ابتداء من سيبويه وأساتذته. ومن ثم فتفرد الزجاج ليس مسوغاً لإقحامه فيما سمي بالمذهب البغدادي. إنه -كما سبق<sup>(١)</sup>- معترفٌ ببصريته، ومنافحٌ -في بعض آرائه- عن مذهب البصريين، لكن ذلك لا يلغى شخصيته المنفردة، ولا رؤيته الخاصة لبعض قضايا النحو والصرف."<sup>(٢)</sup>

ولهذا جاءت دراسة عالمنا لكتاب الزجاج الأشهر (معاني القرآن وإعرابه) من أجل التعرف على آراء الزجاج الخاصة، ومعرفة ما نسب له وهو لم يقله، وما مدى ارتباط آرائه بآراء من سبقه من النحاة.

وأثناء عرض عالمنا لهذا العمل انتابته حيرة في طريقة عرضه:

١- أيعرضه من خلال "توزيع الآراء الزجاجية بين ما سلك فيه الزجاج طريقاً مسلوكة من أساتذته، وما استن فيه سنة غير مسبوق بها، وما نسب إليه ولم يقله، وبذا يخرج العمل في ثلاثة فصول مستقلة يختلف حجمها باختلاف ما تضمنه من قضايا."<sup>(٣)</sup>

(١) وذلك حينما قال الزجاج -معلقاً على قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) [السجدة ٢٦]-: "وقرئت بالنون (أو لم نهد لهم)، وزعم بعض النحويين أن (كم) في موضع رفع ب (يهدي)، والمعنى عنده: أو لم نبين لهم القرون التي أهلكنا من قبلهم. وهذا عندنا -أعني البصريين- لا يجوز؛ لأنه لا يعمل ما قبل (كم) في كم". معاني القرآن للزجاج: ج٤ / ٢١٠

(٢) من آراء الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)، د/ شعبان صلاح، دار الثقافة، ط١، القاهرة،

١٩٩١م: ٧

(٣) السابق: ٨





٢- أم يعرضه من خلال "تناول ما يخص الباب الواحد في مواضع متقاربة، حتى يسهل الإمام بفكر الرجل في هذا الباب، فيتناول -مثلاً- ما يخص المبتدأ والخبر متلاصقاً، وما يخص النواسخ مؤتلفاً، وما يخص الجملة الفعلية متواليًا"<sup>(١)</sup>.  
اختر عالمنا العرض الثاني وذلك من خلال عرض المسائل مسألة مسألة، وتوضيح ما فيها من آراء للزجاج، وذلك لكي لا يحدث تشتيتاً لذهن القارئ الذي يريد لملمة آراء الزجاج في الموضوع الواحد -على الرغم من منهجية العرض الاول-<sup>(٢)</sup>.

ولقد أثرت طريقة العرض الأولى التي لم يتخذها عالمنا؛ لأن الغرض الأساسي من هذا العمل هو معرفة ما نسب إلى الزجاج ولم يقله، فكان من الأولى تجميع هذه الآراء مع بعضها بعضاً؛ لتصبح مجمعة بين يدي القارئ على اختلاف مواضعها. وفيما يلي سأتابع الطريقة الأولى التي قال بها عالمنا، وسأضيف عليها تقسيماً رابعاً، وهو (ما نسب إلى غير الزجاج وهو له)، وسيكون هذا التقسيم من خلال ما تناوله عالمنا في أثناء القضايا في هذا العمل (من آراء الزجاج النحوية)، وما لاحظته أثناء اطلاعي عليه.

### أولاً: ما سلك فيه الزجاج طريقاً مسلوفاً من أساتذته.

١- سلك الزجاج مسلك أساتذته الأخفش الأوسط؛ في القول بمجيء (أولاء) للعقلاء وغيرهم، وهذا الرأي لم يرد عند أحد من العلماء قبل الأخفش -كما يقول عالمنا-، وبهذا يكون الزجاج تابعاً لأساتذته الأخفش الأوسط في هذا الرأي.<sup>(٣)</sup>  
٢- رفض وقوع ضمير الفصل بين نكرتين.

يقول عالمنا: إن هذا الرأي مساير لما رآه سيبويه إمام البصريين، ومخالف لما رآه الفراء، والكسائي، وابن هشام أئمة الكوفة، حيث اعترض الزجاج على توجيه الفراء لقوله تعالى: (أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) [النحل ٩٢]، قائلاً: "وزعم الفراء أن موضع (أربى) نصب، و(هي) عماد، وهذا خطأ، (هي) لا تدخل عمادا ولا

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٨

(٢) انظر السابق: ٨، ٩ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٩، ٢٠ بتصرف.



فصلا مع النكرات، وشبهه بقوله (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) [المزمل ٢٠]، و(تجدوه) الهاء فيه معرفة، و(أمة) نكرة<sup>(١)</sup>.

فالزجاج هنا يرى ما يراه البصريون من أن ضمير الفصل لا يحسن أن يكون فصلا حتى يكون ما بعده معرفة أو ما أشبه المعرفة، وهذا الرأي اعتنقه السيوطي أيضًا في كتابه همع الهوامع.<sup>(٢)</sup>

وفي هذه الظاهرة حاول عالمنا إيجاد مخرج للكوفيين، فيما ذهبوا إليه من إيجاز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، وذلك من خلال قول السيوطي "ولا يقع بعده الاسم إلا معرفة أو شبيهها بها في امتناع دخول (أل) عليه"<sup>(٣)</sup>، فقال عالمنا: إننا "إذا طبقنا هذا الفهم على آية سورة النحل أمكن قبولها من زاوية ما، فما بعد (هي) هو التركيب (أرئى من)، وهو شبيه بالمعرفة في امتناع دخول (أل) عليه، كما في قوله تعالى: (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا)، أما ما قبل (هي) في الآية نفسها فهي كلمة (أمة)، وهي كلمة فيها عموم لا يخصه اقترانها ب (أل)، ولعل هذا ما سوغ وقوع ضمير الفصل بينهما."<sup>(٤)</sup>

٣- "ضمير المتكلم في حالة النصب هو (ني) أي: النون والياء"<sup>(٥)</sup>

يقول عالمنا هنا: إن الزجاج في هذا الرأي قد وافق سيبويه وخالف أستاذه المبرد الذي يقول بزيادة النون، وأنه قد جيء بها لتكون عمادًا للفعل أو للوقاية، ومن ثم فهو يرى أن الضمير هو الياء وحدها، وهذا الرأي تابع فيه ابن السراج رأي المبرد، وكتب له البقاء في مصنفات النحو من بعده، حيث سادت وجهة نظر المبرد في مصنفات المتأخرين.<sup>(٦)</sup>

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٣ / ٢١٨

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٣٢، ٣٣ بتصرف.

(٣) همع الهوامع: ج ١ / ٦٨

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ٣٣

(٥) السابق: ٣٤

(٦) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٣٤: ٣٦ بتصرف.

أما النحاس فقد تأرجح بين الرأيين -كما يقول عالمنا-؛ ففي قوله تعالى: (إِنَّ تَرْنَ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) [الكهف ٣٩]، تارة يجوز أن تكون (أنا) توكيداً للنون والياء، والمفعول الأول: النون والياء، وهذا ما قاله سيبويه والزجاج -أستاذ النحاس-، وتارة أخرى يقول عن ياء المتكلم إنها الاسم في الحقيقة، وأن النون جيء بها لعله، وهذا ما قاله المبرد. (١) وهنا رأى عالمنا أن النحاس قد تأثر تأثراً سرياً لرؤية المبرد ومال إليها في النهاية.

٤- اقتران خبر المبتدأ بالفاء.

أجاز الزجاج "اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا كان الكلام في تقدير الشرط والجزاء، ولا يتحقق ذلك الشرط -في الغالب- إلا إذا كان المبتدأ موصولاً، أو ما هو في حكمه." (٢)

• مثال على ذلك: قوله تعالى: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [البقرة ٢٧٤].

تحدث عالمنا عن هذه الظاهرة عند الزجاج والمبرد والفراء والأخفش الأوسط وسيبويه، واستنتج من خلال حديثه هذا؛ تصريح الزجاج باتباع رأي أستاذه المبرد، في حين إنه لو نُظر إلى أقوال الفراء لوجدناه يصرح بهذه القاعدة، مما يجعله إماماً في هذا الاتجاه قبل المبرد، وإذا نظرنا إلى الأخفش الأوسط؛ نجد أنه يصرح في نصوصه بأنه "يجوز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ موصولاً، وصلته فعل -سواء أكان الفعل مذكوراً، أم محذوفاً تعلق به الجار والمجرور-، تشبيهاً للخبر حينئذ بجواب الشرط، فكما أن جواب الشرط يقتضي -في بعض المواضع- اقتران الفاء، كذلك خبر الموصول قد يقتضي -إذا تحقق له ما سبق أن يقترن بالفاء" (٣)، وإذا نظرنا إلى نصوص سيبويه نجد أنه لا يختلف كثيراً عما سبق، لكنه يختلف عنهم في اشتراطه باقتران الخبر بالفاء؛ وهو ألا يكون الخبر طلبياً. (٤)

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٣٦ بتصرف، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ج ٢/ ٤٥٧.

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ٥٣

(٣) السابق: ٥٧، ٥٨

(٤) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٥٣: ٦٠ بتصرف.



ومن خلال عرض عالمنا لنصوص العلماء ومواقفهم رأى أن المبرد ليس له السبق في القول بهذه الظاهرة كما قال الزجاج، فهناك من العلماء من سبقوه في القول بها كالفراء والأخفش الأوسط، أما سيبويه فلم يختلف عنهم كثيراً إلا إنه زاد شرطاً آخر وهو ألا يكون الخبر طلبياً. (١)

٥- الرتبة بين اسم الناسخ وخبره عند خفاء الإعراب.

"إذا خفي إعراب الاسم والخبر، بأن كانا مبنيين أو كان إعرابهما تقديراً، وجب تأخير الخبر عن الاسم، كما في قولك: (كان أخي رفيقي)" (٢)

يرى عالمنا: إن هذه الظاهرة هي ما اتفق عليه جمهور النحاة بمن فيهم الزجاج، أما عن إجازة الزجاج توسط خبر الناسخ إذا كان إعراب كل من الاسم والخبر خفياً في قوله تعالى: (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) [الأنبياء ١٥]، حيث قال: "يجوز أن يكون (تلك) في موضع رفع اسم (زالت)، و(دعواهم) في موضع نصب خبر (زالت)، وجائز أن يكون (دعواهم) الاسم في موضع رفع، و(تلك) في موضع نصب على الخبر، لا اختلاف بين النحويين في الوجهين" (٣)

فقد قال عالمنا: إن الزجاج في هذه الآية "قدم رأيه في تخريج آية لم يكن الاسم فيها شيئاً جوهرياً غير الخبر، ومن ثم انتقى اللبس الذي يمكن أن يوقع فيه تغيير الرتبة في مثل: كان أخي رفيقي، لأننا لو قلنا: كان رفيقي أخي، لكنا في مجال تشبيه الرفيق بالأخ في عطفه وحنوه وصلته بالمتكلم، في حين كان المقصود أن الأخ -على الحقيقة- كان رفيقاً في شد أزري، أو مصاحباً في رحلة، وبالتالي فالرتبة لازمة، لينماز عن طريقها اسم الناسخ من خبره، أما في قوله تعالى: (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) فالاسم (تلك) والخبر (دعوى) شيء واحد، ومن ثم يستوي أن يكون الأصل على ما ورد به اللفظ، أو أن يكون: فما زالت دعواهم تلك، لأن اللبس الذي بسببه

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٥٧: ٦٠ بتصرف.

(٢) السابق: ٧١

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ٣/ ٣٨٦

يحتفظ بالرتبة غير وارد هنا. ومن هنا فإن رأي هؤلاء المعربين خاص بالآية موضع الإعراب، وليس مبدأ -على ما أرى- يطرده الزجاج على كل ما خفى إعرابه<sup>(١)</sup> ٦- (إنَّ) تعمل عمل النصب والرفع.

وافق الزجاج رأي البصريين القائل بأن (إنَّ) تعمل عملين: الرفع والنصب؛ فهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.<sup>(٢)</sup>

يقول عالمنا: إن إمام البصريين في هذا الرأي هو سيبويه وتبعه المبرد، ومن ثم تبعهما الزجاج، فالزجاج لم يصف جديدًا في هذا الرأي سوى أنه ندد بمذهب الكوفيين ووصفه بالضعف؛ وذلك "في سياق توجيه رفع (الصائبون) من قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [المائدة ٦٩]، إذ روى أن الكسائي وجهه عطفًا على (الذين)، لأن الأصل فيه الرفع، ولضعف نصب (إن). وروي عن الفراء إمكان العطف بالرفع على ما لم يظهر فيه النصب"<sup>(٣)</sup>، أما الزجاج فقال بعمل (إن) عملين: الرفع والنصب، قائلًا: بأنه "ليس في العربية ناصبٌ ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتتصب ما بعدها نحو قوله: (إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ) [المائدة ٢٢]؟ ونصب (إن) من أقوى المنصوبات"<sup>(٤)</sup>.

٧- إجازة إتيان فاعل الفعل ضميرًا مفهوماً من السياق، أو من صيغة الفعل.

قال عالمنا: إن "ظاهر لفظ الزجاج أنه يجيز استغناء الفعل عن الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه"<sup>(٥)</sup>، ولكننا إذا دققنا في نصوصه سنجد يقول "بأن فاعل الفعل ضميرٌ مفهوماً من السياق، أو من صيغة الفعل"<sup>(٦)</sup>، وهذا الرأي صار فيه على

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٧٢

(٢) انظر السابق: ٧٥ بتصرف.

(٣) السابق: ٧٦

(٤) معاني القرآن للزجاج: ج ٢/ ١٩٢، ١٩٣

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ٩٢.

(٦) السابق: ٩٦



رأي أستاذه المبرد ولكنه يختلف عنه في كون الفاعل مقدراً عند المبرد (مصدراً من لفظ الفعل)، وعند الزجاج "ضميراً يعود على مفهوم من السياق، سواء أكان هذا المفهوم مصدر الفعل المحتاج للفاعل، أم كان لفظاً آخر يتفق مع السياق الوارد".<sup>(١)</sup> ولقد استدل عالمنا على صحة ما ذهب إليه، بقول الزجاج؛ حيث قال عالمنا: إن الزجاج، قد قال: إن "العرب تقول: بدا لي بداءً، أي: تغير رأيي عما كان عليه، وأكثر العرب: تقول: قد بدا لي، ولم يذكر بداءً؛ لكثرتة؛ لأن في الكلام دليلاً على تغيير رأيه، فترك الفاعل وهو مراد"<sup>(٢)</sup>، كما قال الزجاج أيضاً عند تعرضه لقوله تعالى: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) [طه ١٢٨]: "ومن قرأ: (أفلم يهد) -بالياء- فالمعنى أفلم يبين لهم الأمرُ بإهلاك من قبلهم من القرون، و(كم) في موضع نصب بأهلكنا"<sup>(٣)</sup>.

وبناء على قول الزجاج قال عالمنا: "فلو كان [الزجاج] ممن يجيز حذف الفاعل استغناء ما قدرَ الفاعل في الآية السابقة بـ (الأمر)!!".<sup>(٤)</sup>  
٨- وافق الزجاج رأي الكوفيين والأخفش الأوسط، القائل بأن: (من) تأتي لابتداء الزمان مثلما تأتي لابتداء المكان، -كما يقول عالمنا-.<sup>(٥)</sup>  
• مثال: قال الزجاج -في قوله تعالى: (لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبة ١٠٨]-: "وقوله: (من أول يوم) دخلت (من) في الزمان، والأصل في ابتداء الغاية والتبويض، ومثل هذا قول زهير:

لَمَنِ الدِّيارُ بِقِنةِ الحِجرِ      أقوين من حجج ومن شهر

وقيل: إن معنى هذا: من حجج ومن مر شهر"<sup>(٦)</sup>

ولقد وافق الزجاج في هذا الرأي أيضاً، رأي درستويه المعاصر للزجاج والذي توفي بعده، كما يقول عالمنا.<sup>(٧)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٩٦

(٢) السابق: ٩٦

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ٣ / ٣٧٩.

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ٩٦.

(٥) انظر السابق: ١٣٢، ١٣٣ بتصرف.

(٦) معاني القرآن للزجاج: ج ٢ / ٤٧٧، ٤٧٨.

(٧) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٣٣ بتصرف.

٩- قوله بأن المصدر المؤول فاعلٌ لفعلٍ مقدر بعد (لو).

يقول عالمنا: إن مصادر النحو قد نسبت هذا الرأي إلى الكوفيين، والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وهذا الرأي هو حقًا للزجاج؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ) [النساء ٦٤]، قال الزجاج: "أن: في موضع رفع، المعنى: لو وقع مجيئهم في وقت ظلمهم أنفسهم مع استغفارهم (لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا)"<sup>(١)</sup>، وهذا النص إن دل فإنما يدل على قول الزجاج بأن المصدر المؤول فاعلٌ لفعلٍ مقدر بعد (لو)، إلا إنه يأتي في موضع آخر ويقول غير ذلك؛ حينما قال بأن (لو) مختصة بالدخول على الأفعال، وأن (أن) وما دخلت عليه تتوب عن الفعل والاسم، كما نابت عن المفعولين إذا وقعت بعد (ظن)، ومن ثم تكون الجملة مكتملة لا تحتاج إلى ما يكمل معناها.<sup>(٢)</sup>

١٠- سلك الزجاج مسلك الكسائي في القول: بإجازة حذف لام الأمر مع بقاء الفعل مجزومًا، وسلك مسلك الفراء في القول بجزم فعل الأمر في جواب الأمر.<sup>(٣)</sup> يقول عالمنا: إن الزجاج بهذا الرأي خالف به رأيي أستاذه سيبويه والمبرد، حيث إن سيبويه جعل حذف اللام خاصةً بلغة الشعر، أما المبرد فرفض إضمارها حتى في الشعر، والمطلع على مؤلفات النحو بعد سيبويه والمبرد والفراء والكسائي والزجاج سيجد أن الرأي السائد فيها هو رأي سيبويه.<sup>(٤)</sup>

١١- "نسب أبو حيان في (الارتشاف) إلى المازني، والمبرد والزجاج، أنهم يمنعون عطف الاسم على الفعل كما يمنعون العكس."<sup>(٥)</sup>

قال عالمنا: إنه على الرغم من خلو نصوص الزجاج عن صريح ما نسب إليه، إلا إنه عند تفسيره لقول الله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٢/ ٧٠

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٣٥، ١٣٦ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٣٨، ١٣٩

(٤) انظر السابق: ١٣٩، ١٤٠ بتصرف.

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٤٣، وانظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/

مصطفى النماس، الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩م: ج ٢/ ٦٦٥





[الملك ١٩]، قال -الزجاج-: "وبين لهم بتسخير الطير في جو السماء صافات وقابضاتها"<sup>(١)</sup>، وهذا وإن دل فإنما يدل على كون الفعل معطوفاً على اسم الفاعل قبله، وذلك بما يحويه من تفسير الفعل (يقبض) باسم الفاعل (قابضات).<sup>(٢)</sup>

١٢- "نسب الزمخشري وأبو حيان، والأشموني إلى الزجاج أنه يعد (هيات) اسماً بمعنى البعد."<sup>(٣)</sup>

قال عالمنا: إن الزجاج في هذا الرأي قد تأثر برأي الفراء، القائل بأن (هيات) بمعنى بعيد، حيث إن الزجاج قد أول (هيات) على معنى البعد، وليس بين التأويلين، إلا ما بين الصفة المشبهة والمصدر، وإن دخلاً معاً في دائرة الأسماء قسماً مقابلاً للأفعال والحروف.<sup>(٤)</sup>

### ثانياً: ما استن فيه الزجاج سنة غير مسبوق بها:

١) قوله: إن (الآن) قد بنيت وفيها الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد دخلتا على (آن) للإشارة إلى الوقت، وبنيت لتضمنها معنى الإشارة، وكان البناء على الفتح تخلصاً من التقاء الساكنين.

وهذا الرأي يعد الزجاج فيه إماماً للبصريين -كما يقول عالمنا-.<sup>(٥)</sup>

أورد عالمنا في هذه النقطة اختلاف النحاة حول علة بناء (الآن):

أ- الكوفيون: عللوا بنائها، بأن الألف واللام دخلت على جهة الحكاية، وهذا ما قاله الفراء إمام الكوفيين.<sup>(٦)</sup>

ب- البصريون: اختلفوا في علة بنائها على ثلاثة آراء:

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٥ / ٢٠٠

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٤٣ بتصرف

(٣) السابق: ١٤٧، وانظر الكشف: ج ٣ / ٣٢، وانظر البحر المحيط: ج ٦ / ٤٠٥، وانظر ارتشاف الضرب:

ج ٣ / ٢٠٧، وانظر شرح الأشموني: ج ٣ / ١٩٩

(٤) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ١٤٧: ١٤٩

(٥) انظر السابق: من ٢١: ٢٥ بتصرف.

(٦) انظر السابق: ٢١ بتصرف.



١- رأي عارض فيه ابن جني الزجاج "في قوله إن اللام في (الآن) بعهد غير متقدم، ورأى أنها زائدة، مع اعترافه بأن الكلمة معرفة بـ (أل)، لكنها معرفة بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيها، فهي بمنزلة (أمس) في التعرف بلام مرادة، والقول فيها واحد، ومن ثم فبناؤهما لتضمنهما معنى حرف التعريف"<sup>(١)</sup>.

وهذا الرأي نسبه ابن جني إلى أبي علي الفارسي ووصفه بالصواب الذي لا بد منه، ومن ثم وصف ابن جني قول الزجاج (بأن [الآن] بنيت لأن الألف واللام فيها لغير عهد متقدم) بالفساد، وعلل ذلك بوجود الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وهذه الأسماء معرفة -مع كون اللام فيها-، وهذا الرأي وافقه ابن يعيش أيضا -كما يقول عالمنا-<sup>(٢)</sup>.

٢- أورد ابن مالك رأيا نُسب للمبرد وتبعه فيه الزمخشري؛ بأن علة بناء (الآن) هو وقوعها في أول أحوالها بالألف واللام، وهذا أشبه الحروف وخالف الأسماء؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد من (أل).<sup>(٣)</sup>

وهذا الرأي رفضه ابن مالك -كما يقول عالمنا-: "ومن ثم اعتنق ابن مالك رأي الزجاج في أن (الآن) بُنى لتضمنه معنى الإشارة، ويجوز أن يقال: بُنى بخلاف حين، ووقت، وزمان، ومدة"<sup>(٤)</sup>.

٣- الرأي السائد لعامة البصريين هو رأي الزجاج -كما رواه ابن الأنباري-، "حيث قالوا: إنما قلنا ذلك، لأن سبيل الألف واللام أن يدخلها لتعريف الجنس، كقوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر ٢]...، أو يدخلان على شيء قد غلب عليه نعتة فعرف به، كقولك: الحارث...، فلما دخلا ههنا على غير ما ذكر، ودخلت على

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٢٣

(٢) السابق: ٢٣، ٢٤ بتصرف، وانظر سر صناعة الإعراب: ٣٥٠، ٣٥٣، وانظر شرح المفصل: ج ٤/ ١٠٣، ١٠٤

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٢٤ بتصرف، وانظر الإنصاف: ٥٢٣، وشرح المفصل: ج ٤/ ١٠٢، ١٠٣

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ٢٤



معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، صار معنى قولك (الآن) كقولك: هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة<sup>(١)</sup>.

أما عن ما نسب إلى سيبويه والخليل من قوليهما بأن (الألف واللام) قد دخلتا على (الآن) لمعهود، فيقول عالمنا: إن هذا لم يرد عندهما، وهذا الرأي غير موثوق بنص وارد عندهما، فالذي ورد عند سيبويه فقط -في كتابه الكتاب- هو بناؤه لكلمة (الآن) على الفتح، وأتى بناؤها لتضمنها معنى الإشارة، أما دخول (أل) على (الآن) لمعهود، فلم ترد عنده، أما بالنسبة لما ورد عند الفراء من علة بناء (الآن)؛ فقد ورد عنده دخول (ال) على (الآن) على جهة الحكاية.<sup>(٢)</sup>

٢) قوله أن اللام في ذلك، في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة ٢]، جاءت لتأكيد معنى الإشارة، وكسرت لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>:

يقول عالمنا في هذه المسألة: إن أول من استن هذه القاعدة هو الزجاج، فهو رأي خاص به لا يشركه فيه أحد -على ما نعلم-، أما ما ورد عند باقي العلماء فهو ليس كما ورد عند الزجاج؛ "فالنحاس أطلق على هذه اللام كونها للتأكيد دون أن يحدد المؤكد، ونسب إلى الأخفش الأصغر (علي بن سليمان) أنها للدلالة على شدة التراخي. والمالقي قال إنها لتوكيد الخطاب ومراعاة بُعد المشار إليه، وابن هشام جعلها للدلالة على البعد أو على توكيده، والعكبري وابن عقيل وابن يعيش حددوا كونها دالة على بعد المشار إليه"<sup>(٤)</sup>، بالإضافة إلى أن رواية النحاس عن الفراء من قوله بأن ( اللام قد جاءت في [ذلك] لئلا يتوهم أن [ذا] مضاف إلى الكاف، وكسرت لأنها جاءت بدلاً من الهمزة)؛ رواية غير صحيحة لم ترد عند الفراء في كتابه معاني القرآن، أضف إلى ذلك أن الفراء في معانيه مخالف لما روى النحاس عنه.<sup>(٥)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٢٥

(٢) انظر السابق: من ٢١: ٢٣ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٢٧ بتصرف.

(٤) السابق: ٢٩

(٥) السابق: من ٢٧: ٢٩ بتصرف.. وانظر معاني القرآن للفراء: ج ١/ ١٠، ١١

## ٣) إعادة المضمّر مظهرًا تفخيماً:

يقول عالمنا: إن الزجاج عم استخدام هذه الظاهرة، ففي "قول الله سبحانه وتعالى: (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ) [آل عمران ١٠٩] قال الزجاج: ولو كانت (وإليه ترجع الأمور) لكان حسناً، ولكن إعادة اسم الله أفخم و أوكّد، والعرب إذا جرى ذكر شيء مفخم أعادوا لفظه مظهرًا غير مضمّر" (١)، هنا أكد الظاهرة وعمها من خلال قوله (العرب إذا جرى ذكر شيء مفخم أعادوا لفظه مظهرًا غير مضمّر)، وهذا سبق منه لم يقله أحد من قبله على الرغم من أن هناك من سبقه في الإشارة إلى هذه الظاهرة، لكنه زاد في الحكم عليها غير من سبقوه. (٢)

## ٤) المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر، أو ارتفاع الوصف مبتدأ، وما بعده الخبر:

يقول عالمنا: إن هذه الظاهرة تعتبر سبقاً من الزجاج، وإنه قد سبقه الكوفيين، في القول بهذه الظاهرة، فظاهر نصوصه الأربعة -الواردة في كتابه- يصرح فيها باستغناء المبتدأ بمرفوعه عن الخبر، حتى وإن كان هناك بعض النصوص -نصان- لا يصرح فيهم بهذا؛ فهو يورد فيهم إعرابين: إعراباً يقدم فيه الخبر على مبتدئه، وإعراباً آخر يجيز فيه كون الوصف مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر، وهذا إن دل فإنما يدل على صحة سبقه باستغناء المبتدأ بمرفوعه عن الخبر. (٣)

• مثال على تصريح الزجاج بالقول باستغناء المبتدأ بمرفوعه عن الخبر:

يقول الزجاج في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة ٦]، "وترفع (سواء) بالابتداء، وتقوم (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مقام الخبر، كأنه بمنزلة قولك: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركه، و(سواء) موضوع

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٣٠، وانظر معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ٤٥٥، ٤٥٦

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٣٠، ٣١ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ٤٧: ٥٢ بتصرف.



موضع (مستو)، لأنك لا تقيم المصادر مقام أسماء الفاعلين إلا وتأويلها تأويل أسمائهم" (١)

● مثال على ما ورد فيه إعرابان عند الزجاج:

في قوله تعالى: (سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ) [الرعد ١٠] قال الزجاج: "موضع (من) رفع بـ (سواء)، وكذلك (من) الثانية يرتفعان جميعاً بـ (سواء)؛ لأن (سواء) يطلب اثنين، تقول: سواء زيدٌ وعمرو، في معنى: ذوا سواء زيدٌ وعمرو، لأن (سواء) مصدر، فلا يجوز أن يرتفع ما بعده إلا على الحذف، تقول: عدل زيدٌ وعمرو، والمعنى: ذوا عدلٍ زيدٌ وعمرو، لأن المصادر ليست بأسماء الفاعلين، وإنما ترفع الأسماء أوصافها، فإذا رفعتها المصادر فهي على الحذف،... ويجوز أن يرتفع على أن يكون في موضع (مستو)، إلا أن سيبويه يستقبح ذلك، لا يجيز: مستو زيدٌ وعمرو، لأن أسماء الفاعلين عنده إذا كانت نكرة لا يبتدأ بها لضعفها عن الفعل فلا يبتدأ بها ويجريها مجرى الفعل" (٢).

وهنا قارن عالمنا بين النصوص التي وردت عند الزجاج، وبين ما ورد عند الفراء، ورأى في النهاية أن هذا يعد سبقاً من الزجاج في هذه الظاهرة، فهو لم يقل بإعراب (سواء) خبراً مقدماً مبتدؤه ما بعده، وأن ما قاله في هذا الجانب هو عرضه لرأي سيبويه فقط، ولكنه لم يصرح بموافقة إياه؛ فالذي صرح به هو قوله بارتفاع الوصف مبتدأ، وما بعده الخبر. (٣) أما ما ورد عند الفراء فلم يفهم منه تصريح بالقول بهذه القاعدة مثلما ورد عند الزجاج، فالذي فهم من كلام الفراء هو "أنه يقبل تأويل (سواء) بمشتق إذا كانت تابعة لما قبلها، ولا يقبل ذلك في حالة الرفع؛ لأنها - حينئذ - اسمٌ بمنزلة (حسب)، فيمكن أن يكون مبتدأ، لكنه ليس من ذلك النوع الرفع لما يغني عن الخبر. ولا ينفي هذا الفهم ما قاله في آية [الرعد] (سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ٧٧، ٧٨، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في كتابه من آراء الزجاج: ٤٧، ٤٨

(٢) معاني القرآن للزجاج: ج ٣/ ١٤١.

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٥٠: ٥٢ بتصرف.

أَسْرَ الْقَوْلِ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ) من أن (مَنْ) و(مَنْ) في موضع رفع بسواء، لأن المعروف من مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يتزافعان. (١)

فعالنا هنا يريد أن يقول: إن الفراء قد أشار إلى القاعدة، ولكنه لم يصرح بها كما فعل الزجاج، بل إن المدقق في النصوص التي وردت عن الفراء يجدها أميل أكثر لرأي البصريين.

#### ٥) تذكير الخبر مراعاةً لمعنى المبتدأ:

تذكير الخبر مراعاةً لمعنى المبتدأ اتخذ صورة القاعدة المطردة عند الزجاج "بشرط أن يكون تأنيث المبتدأ، أو ما كان أصله المبتدأ تأنيثاً غير حقيقي أو تقدير، مذكر يضاف إليه المؤنث، أو جعل الصيغة المذكورة في الخبر على جهة النسب" (٢) • مثال على ذلك، هو عند توجيه الزجاج لقوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف ٥٦] قال: "إنما قيل: (قريب)، لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث بحقيقي. وقال الأخفش: جائز أن تكون الرحمة ههنا في معنى المطر. وقال بعضهم: هذا ذكر ليفصل بين القريب: من القرابة، والقريب: من القرب، وهذا غلط، لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التذكير والتأنيث" (٣).

يقول عالمنا: إنه على الرغم من وجود هذه القاعدة عند من سبقوا الزجاج؛ إلا أن تعميمه للنصوص التي قابلته واتخاذها القاعدة كصورة مطردة عنده لم يقل بها أحد من قبل. (٤)

كما يقول عالمنا أيضاً: إن الزجاج أثناء تفسيره لهذه الظاهرة اتخذ ثلاثة اتجاهات، تمثلت في الآتي:

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٥٢، وانظر معاني القرآن للفراء: ج ٢/ ٥٩، ٦٠

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ٦٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ٣٤٤، ٣٤٥، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في كتابه من آراء الزجاج: ٦١

(٤) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٦٤ بتصرف.



"- التذكير مراعاة لمعنى المبتدأ، وواضح أن قائده في هذا الاتجاه إما الأخفش الأوسط في تفسيره الرحمة بمعنى المطر، وإما النضر بن شميل على ما روى أبو حيان.

- التذكير على جهة النسب، وهو -كما روى سيبويه- رأي الخليل، وتبعه فيه المبرد: أستاذ الزجاج.

- تقدير مذكر قبل المؤنث مضاف إليه، وهو اتجاه باهت في اتجاهاته التي سادها استعمال المؤنث بمعنى المذكر." (١)

وهذا إن دل فإنما يدل على تعميم الزجاج للقاعدة من جميع اتجاهات العلماء وليست من اتجاه واحد كما وردت عند كل عالم.

(٦) "أجاز الزجاج مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وذلك في مناقشته لقله تعالى: (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الشعراء ١٩٧]، حيث قال: "ومن قرأ: (أولم تكن لهم آية) -بالتاء- جعل (آية) هي الاسم، و(أن يعلمه) خبر (تكن)" (٢). والأصل الذي عليه جمهور النحاة أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة فإن المعرفة تكون هي الاسم والنكرة هي الخبر، ولا يجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر، أو في ضعيف الكلام." (٣)

وهنا قال عالمنا: إن القول (بمجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة) شيء لم يُجزه جمهور النحاة إلا في الشعر أو في ضعيف الكلام، لكن الزجاج أجاز ذلك في النثر وفي أبلغ الكلام كلام الله، وذلك حينما وجه آية الشعراء. (٤)

وعلى الرغم من أن الزجاج قد أجاز هذه القاعدة؛ إلا أنه لم يقدم مسوغاً لها، وهنا قال عالمنا من خلال عرضه لنصوص ابن مالك وابن جني اللذين وافقا رأي

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٦٤

(٢) معاني القرآن للزجاج: ج٤/ ١٠١

(٣) من آراء الزجاج النحوية: ٧٣

(٤) السابق: من ٧٣: ٧٥ بتصريف.

الزجاج: "وإذا كان الزجاج قد وجه الآية دون أن يقدم مسوغ مجيء الاسم نكرة والخبر معرفة فإن ابن مالك، بما شرطه من وجود الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، قد قدم المسوغ لمجيء ذلك في اتساع الكلام"<sup>(١)</sup>، أما ابن جني فقد اشترط للقول بالقاعدة أمرين<sup>(٢)</sup>:

- ١- أن تكون نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته.
- ٢- أنه يجوز مع النفي من جعل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب. ومن خلال طرح عالمنا لمبدأ ابن مالك وابن جني رأى في النهاية كون: "تخريج الزجاج للآية القرآنية مقبولاً، لأن الفائدة حاصلة، واللبس مأمون، والنكرة واقعة في سياق النفي"<sup>(٣)</sup>

٧) خالف الزجاج رأي النحاة القائل بأن " (لا) في (لا جَرَمَ أَنْ): نافية، و(جرم): فعل مبني بمعنى: حق، والمصدر المؤول بعدها مرفوعٌ على الفاعلية."<sup>(٤)</sup>، واستقل برأي آخر حيث رفض التركيب بين الكلمتين، "وجعل (لا) ردًا لما تقدم من كل ما قبلها، و(جرم) فعلاً ماضياً بمعنى: كسب، فاعله مضمر، أي: كسب هو، أي فعلهم، و(أَنَّ) وما بعدها في موضع نصب على المفعولية، وإن لم يُفعل إمكان كون (أَنَّ) وما بعدها في موقع الرفع على أنها فاعل للفعل (جرم)."<sup>(٥)</sup>

عرض عالمنا هذه الظاهرة عند الزجاج ثم اعترض عليه، قائلاً: إن الرأي القائل بأن (المصدر المؤول الذي يعد [جرم] مرفوع على الفاعلية)، هو الأقرب إلى منطق العقل واللغة معاً، كما "أن المعاني التي قدمها الزجاج للآيات التي تناولها إلى جانب

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٧٤

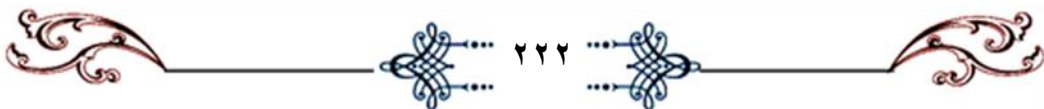
(٢) السابق: ٧٥ بتصرف.

(٣) السابق: ٧٥

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ٨٤، النحاة هم (الخليل، وسيبويه، والمبرد، والفراء)، لكن الفراء يختلف عنهم في

جعله (لا جرم) اسماً بمعنى حقاً، انظر: ٨٤، ٨٥

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ٨٥





الرفع أكثر مما تميل إلى جانب كون المصدر المؤول منصوباً. <sup>(١)</sup> - على سبيل المثال:-

قول الزجاج -في قوله تعالى: (لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ) [غافر ٤٣]-: "قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله (لا جرم)، فقال (لا جرم): ردُّ للكلام، والمعنى: وجب أن لهم النار، وحق أن لهم النار، وأنشد:

**ولقد طغنتُ أبا عيينة طغنةً جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا**

المعنى: كسبتم الغضب، وأحققتهم بالغضب، فمعنى (لا جرم أن ما تدعونني إليه): لقد وجب أن ما تدعونني إليه ليس له دعوة، أي: وجب بطلان دعوته <sup>(٢)</sup>.

ففي هذا المثال يرى عالمنا أن قول الزجاج (وجب أن لهم النار، وحق أن لهم النار، لقد وجب أن ما تدعونني إليه ليس له دعوة، أي وجب بطلان دعوته)؛ هي كلها معانٍ تتجه إلى كون المصدر المؤول فاعلاً لا مفعولاً، وهذا هو المعنى الذي قدمه أغلب النحاة لمثل هذه التراكيب. <sup>(٣)</sup>

٨)خالف الزجاج جمهور النحاة في قوله بأن الفعل للمؤنث الحقيقي يجوز فيه التذكير والتأنيث عند أمن اللبس، واستدل على ذلك بقول سيبويه في كتابه بأن العرب كانت تقول: قال فلانة، وذهبت فلانة. <sup>(٤)</sup>

وهنا يرى عالمنا أن الزجاج بالرغم من إجازته لتذكير وتأنيث فعل المؤنث الحقيقي؛ إلا إنه قد وصفه بالقبح في قوله [الزجاج]: "ولو قلت: قام جارتك ونُحر ناقتك، كان قبيحاً، وهو جائز على قبحه" <sup>(٥)</sup>، وهذا إن دل فإنما يدل على أنه لا يحبذ القياس عليه، ولا يسوغ للناطقين أن يحذوا حذوه. <sup>(٦)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٨٨

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج ٤/ ٢٧٦.

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٨٨ بتصرف

(٤) انظر السابق: من ٩٨ : ٩١ بتصرف، وانظر الكتاب: ج ٢/ ٣٨، ٤٥

(٥) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ١٢٩

(٦) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٩٨، ٩١ بتصرف.





٩) قال بنصب المفعول له على أنه في تأويل المصدر، أي إنه ينصبه على المصدرية بفعل مقدر من لفظه (كأنه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل المذكور).<sup>(١)</sup>

يرى عالما هنا أن رأي الزجاج هذا هو تمثيل لمذهب الكوفيين والبصريين، ولكن مذهب الكوفة أوضح تأثيراً في فكره في هذه القضية، والدليل على ذلك قول الزجاج -في قوله تعالى: (بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) [البقرة ٩٠]-: "ونصب (بغياً) مصدرًا مفعولاً له، كما تقول: فعلت ذلك حذر الشر، أي: لحذر الشر، كأنك قلت: حذرت حذراً. ومثله من الشعر قول الشاعر، وهو حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرَمًا

المعنى: أغفر عوراء الكريم لادخاره، وأعرض عن شتم اللئيم للتكريم، وكأنه قال: أدخر الكريم ادخاراً، وأتكرم على اللئيم تكريماً؛ لأن قوله: أغفر عوراء الكريم معناه: أدخر الكريم، وقوله: وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً معناه: أتكرم على اللئيم"<sup>(٢)</sup>، ولكن مذهب الزجاج يختلف عن مذهب الكوفيين هنا في أن الكوفيين يقولون بأن المصدر منصوبٌ بالفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، أما الزجاج فيقول: إن ناصب المفعول له يكون على المصدرية بفعل مقدر من لفظه، ومن ثم يختلف عن مذهب البصريين أيضاً في قوله (أن النصب في تأويل المصدر).<sup>(٣)</sup>

فالسبق الذي أتى به الزجاج هنا على ما فهمت من عرض عالما للظاهرة هو جمعه لرأيي الكوفة والبصرة، ثم اختلف مع الكوفة في تقدير العامل في نصبه للمفعول له على أنه في تأويل المصدر، وأما اعتراضه على توجيه الأخفش لـ (حذر الموت) في قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقرة ١٩]، بأن الفعل قد عمل هنا لنزع اللام، والذي قال فيه الزجاج بأن النصب هنا لأنه

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٩٧، ١٠١ بتصرف.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج ١/ ١٧٣

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٩٧: ١٠١ بتصرف.



في تأويل المصدر وليس لسقوط اللام، وقد وجده عالمنا يقول في نص آخر بأن النصب جاء على (معنى المفعول له)، وهذا يعتبر نفس قول المبرد عندما جعل النصب على معنى اللام، فالمعنيان متساويان، ذلك لأن المفعول له علةٌ لحدث سابق، لكن الغريب هنا فقط هو قول الزجاج: (إنما نصبه أنه في تأويل مصدر).

يقول عالمنا في نهاية حديثه عن هذه الظاهرة: إن رأي الزجاج هذا لا يعني عدم تفرقة بين المفعول المطلق والمفعول لأجله، فالزجاج قد فرق بينهما أثناء تعليقه على قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ\* وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ \* رِزْقًا لِلْعِبَادِ) [ق ٩، ١٠، ١١]، حيث قال الزجاج: "ينتصب على وجهين؛ أحدهما على معنى: رزقناهم رزقاً؛ لأن إثباته هذه الأشياء رزقاً. ويجوز أن يكون مفعولاً له، المعنى: فأنبتنا هذه الأشياء للرزق"<sup>(١)</sup>، فتفرقة الزجاج هنا بين نصب (رزق)، تدل على أنه كان يجعل للمفعول له باباً مستقلاً في النحو يختلف عن المفعول المطلق.<sup>(٢)</sup>

١٠) تفسيره لمعنى دعاء الحسرة بأن "العرب إذا اجتهدت في الإخبار عن عظيم تقع فيه جعلته نداء، فلفظه لفظ ما يُنْبَهُ والمنبّه غيره، مثل قوله عز وجل: (يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ فِي جَنبِ اللَّهِ) [الزمر ٥٦]، وقوله: (يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا) [يس ٥٢]، فهذا أبلغ من أن تقول: أنا حسرٌ على العباد، وأبلغ من أن تقول: الحسرة علينا في تفریطنا"<sup>(٣)</sup>، وتفسيره لمعنى النداء بأنه تنبيه للمخاطبين وتوكيدٌ للقصة، فإذا قلت: يا عجباه، فكأنك قلت اعجبوا، وكأنك قلت: يا أيها العجب هذا من حينك.<sup>(٤)</sup>

علق عالمنا على ما ذهب إليه الزجاج، قائلاً: إن الزجاج قد قدم تفسيراً يُعد قاعدة لها وجاهاً، مما يجعلها جديرة بالقبول والتطبيق... ولا أعلم سابقاً للزجاج في

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج ٥ / ٤٣

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٠١ بتصرف.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ٢ / ٢٤١، وانظر أيضاً: ج ٣ / ١٢٥، ج ٤ / ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٥٨

(٤) السابق: ج ٣ / ٩٧ بتصرف، وانظر من آراء الزجاج النحوية: ١٠٥، ١٠٦

هذا المذهب؛ فالأخفش الأوسط يتعامل مع الأسلوب على أنه منادى مضاف قلبت فيه الياء ألفاً، وأن هذه الألف تشبه ألف الندبة...، والفراء يتعامل معه كما لو كان أسلوب استغاثة... ويبقى للزجاج أنه جعل تفسيره للأسلوب قاعدة طبقها في كل المواضع التي تعرض لها في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، ثم أتى بعد ذلك الزمخشري متأثراً برأي الزجاج.

(١١) قال بأن التتوين في (جوارٍ) و(غواشٍ) يأتي ليكون عوضاً عن الحركة الملغاة. قال عالمنا: إن هذا الرأي قد أورده الزجاج عن سيبويه والخليل، عندما تعرض لتوجيه قوله تعالى: (لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ) [الأعراف ٤١]، ولكن الذي يختلف بينه وبين سيبويه؛ هو أن سيبويه قد جعل التتوين عوضاً، ولكنه لم يصرح بكونه عوضاً عن الحركة الملغاة، كما قال الزجاج، وهذا الفهم هو فهم خاص بالزجاج لم يشاركه فيه غيره من النحاة الذين عرضوا نفس الرأي لسيبويه.<sup>(٢)</sup>

(١٢) قدم الزجاج "علة جديدة للجزم هي خلو الفعل من موجب الرفع والنصب، فيخلص الموقع للجزم، فكأنه يعلل لكل أداة على حدة"<sup>(٣)</sup>

يقول عالمنا: إن ما ذهب إليه الزجاج لم يوافق أحد من العلماء عليه، ذلك لأن الأصل في الباب الاطراد، وهذا إن دل فإنما يدل على شخصية تأبى الذوبان في سابقها، وشخصية تستطيع أن تنفرد بآراء خاصة بها تختلف عن سبقها.<sup>(٤)</sup>

(١٣) قال الزجاج في قوله تعالى: (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) [إبراهيم ٣١]: إن (يقيموا) هنا مبنياً؛ لأنه في موضع الأمر.<sup>(٥)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: من ١٠٥: ١٠٧، (المقصود ب- كل المواضع- الموجودة بالنص: أي كل مواضع المناديات المشابهة).

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ١٢٦: ١٢٩ بتصرف.

(٣) السابق: ١٣١

(٤) انظر السابق: ١٣٠، ١٣١ بتصرف.

(٥) انظر السابق: ١٣٨





قال عالمنا: إن قول (إعراب) الزجاج هذا لم أعرفه لنحوي غيره، ولم أقرأه في مصادر النحو الأخرى غير مصدره.<sup>(١)</sup>

١٤) إجازة أن يكون المحذوف من (ابن) الواو أو الياء.

قال عالمنا: إن هذا الرأي تفرد به الزجاج عن سائر علماء النحو فيمن سبقوه ولم يعلق عليه أحد ممن لحقوه، فإجازة حذف الواو أو الياء من أصل (ابن) هي عند الزجاج سواء.<sup>(٢)</sup>

• مثال: قال الزجاج: "والبنوة ليست بشاهد قاطع في الواو، لأنهم يقولون: الفتوة، والفتيان في التثنية، قال عز وجل: (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ) [يوسف ٣٦]، فابن: يجوز أن يكون المحذوف منه الواو أو الياء، وهما عندي متساويان"<sup>(٣)</sup>

أما ما ورد عند الزجاج في هذا القسم في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) - كما أورده عالمنا في نهاية حديثه عن كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، فهو متمثل في الآتي:

١- "قياس صياغة (فُعال) و (مَفْعَل) من الأعداد من خمسة إلى عشرة، كما هو في الأعداد من واحد إلى أربعة. والجمهور يقصر ذلك على الأعداد من واحد إلى أربعة."<sup>(٤)</sup>

٢- "يوجب في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من الأعلام المنع من الصرف...، وخطأ من يجيز الصرف وعدمه، وجعل الصرف خاصاً بالضرورة الشعرية."<sup>(٥)</sup>

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٣٨

(٢) انظر السابق: ١٥٠، ١٥١ بتصرف.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ١ / ١٣١

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٥٧، وانظر شرح الكافية الشافية: ١٤٤٨، وانظر شرح الأشموني: ج ٣ / ٢٤٠، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٥٧، ١٥٨، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١ / ٤٤٠، وانظر شرح الكافية الشافية:

١٤٩٢، وانظر أوضح المسالك: ج ٤ / ١٢٥، وانظر شرح الأشموني: ج ٣ / ٢٥٤، وانظر ما ينصرف وما لا

ينصرف: ٤٩، ٥١



## ثالثاً: ما نسب إلى الزجاج ولم يقله:

(١) في توجيه قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) [البقرة ٨٥]، نسب إليه أبو حيان ما ليس له ، حيث قال أبو حيان إن توجيه الزجاج لهذه الآية هو نفس توجيه الفراء، في ذهابه إلى أن (هؤلاء) منادى بحرف نداء محذوف منه حرف النداء، وأن (تقتلون) خبراً عن (أنتم)، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، وهذا الفصل والحذف جائز عند الكوفيين. (١)

وهنا رد عالمنا على أبي حيان قائلاً: إن هذا التوجيه مردودٌ، ذلك لأن الفراء لم يتعرض لهذه الآية في (معانيه) على الإطلاق، أما ما ورد عن الزجاج في هذه الآية فلم يرد عنه سوى قوله بمجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول، وهو أهم الآراء التي يعتقها الزجاج في معانيه الموافقة لآراء الكوفيين، وهذا شاهدٌ على عدم دقة أبي حيان فيما نسبه إلى الزجاج. (٢)

(٢) عند تعرض الزجاج لإعراب (إياك) في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاحة ٥]، نسب إليه ابن جني، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن الانباري؛ من قوله بأن (إيا) اسمٌ مظهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنه في موضع جر بالإضافة، وهو لم يقل بذلك في معانيه. (٣)

يقول عالمنا: إن التأمل الدقيق في نص الزجاج الذي يقول فيه "وموضع (إياك) نصبٌ بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في (إياك) خفضٌ بالإضافة (إيا) إليها، و(إيا) اسمٌ للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياي حدثت. ولو قلت: إيا زيد، كان قبيحاً، لأنه خُصَّ به المضمر، وقد روي عن بعض العرب، رواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب. ومن قال إن (إياك) بكماله الاسم قيل له: لم نر اسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف، وإنما يتغير أخره، ويبقى ما قبل أخره على لفظ واحد، والدليل على إضافته

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٥ بتصرف، وانظر البحر المحيط: ج ١/ ٢٩٠

(٢) انظر السابق: ١٦ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ٣٧، ٣٨، ٤٣ بتصرف.



قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب، يا هذا، وإجراؤهم الهاء في (إياه) مجراها في: عصاه<sup>(١)</sup>؛ يدل على غير ما نسب إليه، فالزجاج -على ما يبدو- "متفق مع ما روي عن الخليل من أن (إيّا) مضمّر أضيف إلى ما بعده، يدل على ذلك قوله [الخليل]: (وموضع الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) اسمٌ للمضمّر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمّرات)، فقوله (اسم للمضمّر المنصوب) لا يعطي ذلك الذي نسب إليه من أنه اسم مظهر، فهو ضمير خص بالإضافة إلى سائر المضمّرات، كما أن نص الزجاج صريح أيضًا في رفض ما نسبه إليه ابن جني<sup>(٢)</sup>.

وهذه الظاهرة أورد لها عالمنا العديد من النصوص الأخرى المنسوبة لعلماء آخرين غير الزجاج مثل (الخليل، وسيبويه، والأخفش)، ثم أورد النصوص التي وردت في مؤلفاتهم والتي تثبت عكس ما نسب إليهم.<sup>(٣)</sup>

٣) نسب كل من ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل)، وأبو حيان الأندلسي في كتابه: (ارتشاف الضرب)، وابن هشام في كتابه: (شرح اللمحة البدرية)، والرضي الاسترأبادي في كتابه: (شرح الكافية)، إلى الزجاج أنه قال: إن اسم (لا) المفرد معربٌ منصوب بالفتحة.<sup>(٤)</sup>

نفى عالمنا ما نسبته علماء النحو القدامى إلى الزجاج قائلاً: إنه ليس في نصوص الزجاج ما يفهم منه أن الفتحة في اسم (لا) فتحة إعراب، أما من قال بذلك فهو قد نظر للنصوص نظرة سطحية، ومر عليها مرور الكرام دون تدقيق.<sup>(٥)</sup>

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ١ / ٤٨، ٤٩

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ٣٤، ٤٤

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٣٧: ٤٤.

(٤) انظر السابق: ٧٨ بتصرف، وانظر أيضا شرح التسهيل: ج ٢ / ٥٨، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٦٤، وانظر شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، تحقيق: د/ صلاح روي، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٥م: ج ٢ / ٦٧، وانظر شرح الكافية: ج ١ / ٢٥٥.

(٥) انظر من آراء الزجاج النحوية: ٨٠ بتصرف.

عرض عالمنا هذه النصوص ثم وضح مراد الزجاج منها، فيما يلي:

قال الزجاج -في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة ٢]-: "وموضع (لا ريب) نصب، قال سيبويه: (لا): تعمل فيما بعدها فتنصبه، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، إلا أنها تنصبه بغير تنوين، وزعم أنها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد"<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النص وضح عالمنا مراد الزجاج قائلًا: إن الزجاج هنا "يقول إن موضع (لا ريب) نصب، إلا أنها تنصبه بغير تنوين، وهو في ذلك التعبير مقلد لسيبويه الذي قصد بالنصب مجرداً من التنوين: ما يطلق عليه البناء على الفتح، قال سيبويه: لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر، وليس قول سيبويه بأن (لا) جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر، إلا تعبيراً عن البناء وعلته، فالمعروف أن خمسة عشر مبني على فتح الجزأين"<sup>(٢)</sup>.

فعالمنا يرى هنا أن فهم الزجاج لنص سيبويه هو نفسه فهم أستاذه المبرد، حيث قال المبرد: "اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين...، فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة"<sup>(٣)</sup>، ف (لا ريب) هنا كخمس عشرة، وتسعة عشر، وما ماثلهما: كلمات مبنية على فتح الجزأين، وإعرابها هو البناء، والفرق هنا في المصطلح فقط لا في دلالاته، أما مصطلح (النصب بغير تنوين)، فهو مصطلح كان سائداً بين النحاة الأوائل، ولم يفهم على غير البناء"<sup>(٤)</sup>.

ودليل عالمنا هنا هو قول الزجاج في العدد المركب الذي قاس عليه سيبويه بناء اسم (لا)، حيث قال الزجاج -في قوله تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) [المدثر ٣٠]:

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ١ / ٦٩

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ٨٠، وانظر الكتاب: ج ٢ / ٢٧٤

(٣) المقتضب: ج ٤ / ٣٥٧

(٤) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٨١ : ٨٣ بتصرف.





"الذي حكاه البصريون (تسعة عشر) بفتح العين في (عشر)، وقد قرئت بتسكين العين، والقراءة بفتحها. وإنما أسكنها لكثرة الحركات، وذلك أنهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا، ولذلك بنيا على الفتح. وقرأ بعضهم: (تسعة عشر)، فأعربت على الأصل، وذلك قليل في النحو، والأجود (تسعة عشر) على البناء على الفتح"<sup>(١)</sup>.

فدليل عالمنا هنا هو جعل الزجاج للتركيب (تسعة عشر) اسمًا واحدًا، وقوله بأنه مبنياً على الفتح، وهذا القول ينطبق على (لا ريب)؛ لأنها نفس التركيب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم صحة ما نسب إلى الزجاج. (٤)نسب أبو حيان إلى الزجاج القول بأن (ناصب المستثنى استثناءً ضميره بعد [إلا])، ونسب إليه ابن مالك القول بأن (الناصب بعد [إلا] مضمرة)، وهو لم يقل بذلك في معانيه.

قال عالمنا: إن الزجاج لم يصرح في نصوصه -التي تعرض لها لنصب المستثنى- بما نسبه إليه كل من أبي حيان وابن مالك، وإنما الذي صرح به هو (أن الناصب هو [إلا])، في قوله تعالى: (أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [المائدة ١]، حيث قال الزجاج: إن "موضع (ما) نصب بإلا"<sup>(٢)</sup>، وهذا هو ما نسبه إليه ابن الأنباري.

ولقد علق عالمنا على نسب الأنباري للمبرد، وهو نفس ما نسبه للزجاج، حيث قال عالمنا: إنه عندما رجع إلى كلام المبرد وجده يقول: بأن ناصب المستثنى هو الفعل المقدر، و(إلا) دليل عليه، وهذا مخالف لما نسبه ابن الأنباري إليه.<sup>(٣)</sup> أما "بقية المواضع وعددها سبعة عشر، فلم تخرج ألفاظه عن: نصبا على الاستثناء- منصوب على الاستثناء، أو بالاستثناء- نُصب بالاستثناء- منصوب استثناءً- ومن نصب فعلى الاستثناء- نصب على أن يكون بمعنى استثناء"<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٥/ ٢٤٨

(٢) السابق: ج ٢/ ١٤١

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٠٣، ١٠٤ بتصرف.

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٠٣، وانظر معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ١٦٤، ٢٣٥، ٣٢٧، ج ٢/ ٩٣، ١٢٨، ١٦١، ٣٤٨، ج ٣/ ١١٦، ١٧٩، ٣٣٦، ٣٤٦، ج ٤/ ٣٢، ١٢٧، ٢٥٥، ٢٦٢، ٣٤٠، ٣٩٨.



٥) نسب ابن مالك إلى المازني والزجاج -في شرح الكافية الشافية- إجازة "نصب صفة (أي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة"<sup>(١)</sup>، وهذا لم يرد في معانيه.

أما في كتابه (شرح التسهيل) فقد نسب هذه الإجازة إلى المازني فقط -كما يقول عالمنا- ونسب إلى الزجاج ما يخالف قول المازني في كتاب (المعاني)<sup>(٢)</sup>، حيث قال الزجاج معلقاً على رأي المازني: إن "هذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده"<sup>(٣)</sup>.

إن المتأمل هنا في كلام ابن مالك في كلا الكتابين يجده يناقض بعضه البعض، فما قاله في (شرح التسهيل) عكس ما قاله في (شرح الكافية الشافية)؛ وهنا علل عالمنا هذا التناقض قائلاً: "لا تفسير لما سبق من تناقض في مؤلفي ابن مالك إلا أنه أُلّف (شرح الكافية الشافية) قبل أن يطلع على (معاني القرآن)، وحين اطلع عليه ورأى فيه حقيقة رأي الزجاج سجله بنصه تقريباً في (شرح التسهيل)".<sup>(٤)</sup>

٦) نسب كل من ابن مالك وأبو حيان والسيوطي إلى المبرد والزجاج القول بوجود "توكيد الفعل بالنون إذا وقع شرطاً لأداة شرط مقترنة بـ (ما) الزائدة، وأن حذف النون بعد أمثال ذلك خاصٌ بالضرورة الشعرية".<sup>(٥)</sup>، وهذا لم يرد عند الزجاج في معانيه.

قال عالمنا: إن النظر إلى نص الزجاج الوحيد في هذه القضية، يبين عكس ما نسب إليه، حيث يقول الزجاج -في قوله تعالى: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [البقرة ٣٨]-: "وإعراب (ما) في هذا الموضع إعراب حروف الشرط والجزاء، إلا أن الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة

(١) من آراء الزجاج النحوية: ١٠٨، وانظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء لتراث الإسلام بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، (د. ت):

١٣١٨

(٢) انظر شرح التسهيل: ج ٣ / ٤٠٠

(٣) معاني القرآن للزجاج: ج ١ / ٢٢٩.

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٠٨

(٥) السابق: ١١٠، وانظر شرح التسهيل: ٢١٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١ / ٣٠٤، وانظر البحر المحيط:

ج ٧ / ٤٧٧، وانظر همع الهوامع: ج ٢ / ٧٨، وانظر الخزانة: ج ١١ / ٤٣٠





لزمته (ما)، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد<sup>(١)</sup>؛ فنص الزجاج هذا يبين أن الفعل المؤكد بالنون عنده -سواء أكانت الخفيفة أو الثقيلة- تلزم أداة شرطه (ما)، وهذا دليل على أنه لم يقل بإيجابية توكيد الفعل بالنون بعد (ما).<sup>(٢)</sup>

أضاف عالمنا أيضا إلى هذا الرأي، من خلال عرضه لنصوص المبرد التي وردت عنده، أن المبرد لم يقل أيضا بإيجابية التوكيد؛ ولكنه تحدث في نصوصه عن مواضع توكيد الفعل بالنون، وعن دخول النون في حالة عدم وجود (ما) في لغة الشعر فقط، أما في النثر فدخول النون بدون زيادة (ما) قبيح، فالمبرد هنا بريء مما نسب إليه وكذلك الزجاج؛ لأن كلامه وصف لفعل مؤكد لا تقعي لتوكيد الفعل بعد (إما) كما روي عنه.<sup>(٣)</sup>

نسب أبو حيان إلى الزجاج؛ القول بأن "المضارع -الذي تدخله النون، وكان متفقا على إعرابه قبل دخولها- مبني مطلقا، فتحذف نون الرفع للبناء، كما تحذف الضمة عند التجريد"<sup>(٤)</sup>، وهو لم يقل بذلك في معانيه.

قال عالمنا: إن نصوص الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، ليس فيها ما نسب إليه من قبل أبي حيان فالنص الأول الذي ذكره في قوله تعالى: (فَأَمَّا يَا تَيْنَكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) [البقرة ٣٨]، علل فيه الزجاج فتح ما قبل نون التوكيد في (يأتينكم) قائلاً: "وفتح ما قبل النون في قوله (يأتينكم) لسكون الياء، وسكون النون الأولى"<sup>(٥)</sup>، أما النص الثاني الذي ذكره في قوله تعالى: (فَأَمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقَوْلِي إِني نذرت للرحمن صومًا) [مريم ٢٦]، فقد قال فيه

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ١١٧.

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ١١٠ بتصرف.

(٣) انظر السابق: من ١١٠: ١١٢ بتصرف، وانظر نصوص المبرد في نفس الصفحات.

(٤) السابق: ١١٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١/ ٣٠٧.

(٥) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ١١٧.



الزجاج: إن "الياء حُرِكت لالتقاء الساكنين؛ النون الأولى من النون الشديدة، والياء" (١)، وهذه النصوص دليلٌ على عدم ما نُسب إلى الزجاج. (٢)

٨) نسب السيوطي إلى الزجاج القول بأن الجملة الاسمية جوابٌ لـ (لو) في قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ) [البقرة ١٠٣]، وهو لم يقل بذلك في معانيه. (٣)

عارض عالمنا ما قاله السيوطي عن الزجاج، قائلاً: "لا أرى في نص الزجاج تصريحاً بكون الجملة الاسمية جواب (لو)، وما أفهمه من نصه أنها دالة على الجواب، وليس جواباً، فضلاً عن أن هذا الرأي -في الحقيقة- ليس له، وإنما هو للأخفش الأوسط" (٤).

٩) "نسب أبو حيان إلى الزجاج أن مذهبه إتيان (كَلًّا) للاستفتاح بمنزلة (أَلًّا)" (٥).

علق عالمنا هنا قائلاً: إنه قد استقصى "ما ورد في القرآن الكريم من آيات وردت فيها (كلا)، فوجدتها اثنين وثلاثين، تعرض الزجاج في تسع منها فقط لمعنى (كلا)، فلم يزد عن أنها حرف ردع وتثبيته، وهو ما ينفي عنه الرأي الذي نسبه إليه أبو حيان" (٦)

١٠) نسب أبو حيان إلى الزجاج؛ القول بأن (مهما) مركبة من (مَه) بمعنى: اسكت، و(ما) الشرطية، وهو لم يقل بذلك في معانيه. (٧)

قال عالمنا: إن الزجاج لم يقل بما نسبه أبو حيان له، وإنما كان عارضاً لآراء النحاة، أضف إلى ذلك أنه فضل الرأي القائل بأن (ما) الأولى في (مهما) هي (ما)

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٣ / ٣٢٧.

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١١٦، ١١٧ بتصريف، وانظر باقي قضية (بناء المضارع المؤكد بالنون) في الصفحات: من ١١٨ : ١٢٥، حيث أورد عالمنا عدة نصوص لعلماء مثل سيويوه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، والسيرافي، والنحاس، وابن الفرخان، حيث عرض عالمنا لهم نصوصهم وما قالوه عن (بناء المضارع المؤكد بالنون)، وما لم يأتي عندهم من أقوال نسبها غيرهم إليهم.

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٣٦، ١٣٧ بتصريف، وانظر مع الهوامع: ج ٢ / ٦٦

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٣٧، ونص الزجاج نقلاً عن قول أبي حيان -في كتابه ارتشاف الضرب-، هو: "قال الزجاج: (المثوبة) في موضع الجواب، كأنه قال: لأثيبوا". ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٥٧٤.

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٤١

(٦) السابق: ١٤١.

(٧) انظر السابق: ١٤٢ بتصريف.





الجزاء، و(ما) الثانية هي التي تزداد تأكيداً للجزاء، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم صحة نسب ما نسبه أبو حيان إلى الزجاج.(١)

(١١) نسب الرضي في (شرح الكافية) إلى الزجاج، القول بأن (غير) في قوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاحة ٧]، قد تعرفت لإضافتها إلى معرف له ضد واحد، وهو لم يقل بذلك.(٢)

نفى عالمنا ما نسبه الرضي إلى الزجاج، ذلك لأن ما ورد في نص الزجاج لا يستقيم مع ما رواه الرضي عنه، ف (غير) عند الزجاج هي صفة ل (الذين) لأنها تشبه النكرة.(٣)

ونص الزجاج في هذا هو "وإن كان (غير) أصله أن يكون في الكلام صفة للنكرة، تقول: مررت برجل غيرك، ف (غيرك) صفة ل (رجل)، كأنك قلت: مررت برجل آخر، ويصلح أن يكون معناه مررت برجل ليس بك. وإنما وقع ههنا صفة ل (الذين)؛ لأن (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم، فهو بمنزلة قولك: إني لأمر برجل مثلك فأكرمه. ويجوز نصب (غير) على ضربين: على الحال، وعلى الاستثناء"(٤).

(١٢) "نسب كل من أبي حيان، والأشموني، والشيخ خالد الأزهري، إلى الفراء، والزجاج والزمخشري، وابن خروف، أنهم يرون الفعل في مثل (أكرم بزيد) أمراً حقيقياً، وأن الهمزة فيه للنقل، و(بزيد) مفعول والباء زائدة"(٥)، في حين أنه لم يقل بذلك في معانيه.

نفى عالمنا ما نسب إلى الزجاج بأدلة نصوصه، حيث قال الزجاج -في قوله تعالى: (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف ٢٦]: "أجمعت العلماء أن معناه: ما أسمع

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٤٢ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ١٤٤، ١٤٥ بتصرف، وانظر شرح الكافية: ج ١/ ٢٧٥

(٣) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٤٤، ١٤٥

(٤) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ٥٣

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٤٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣/ ٣٥، وانظر شرح الأشموني: ج ٢/ ١٩،

وانظر شرح التصريح: ج ٢/ ٨٨

وأبصره، أي: هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم<sup>(١)</sup>، فنص الزجاج هذا يدل على أن صيغة (أفعل به) ماضياً جاء على صورة الأمر.<sup>(٢)</sup>

أما ما ورد عند الزجاج في هذا القسم في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) - كما أورده عالمنا في نهاية حديثه عن كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، فهو متمثل في الآتي:

١- "نسب إليه الأشموني القول بأن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، ونسبه ابن مالك إلى الزجاجي، ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى الاثنين."<sup>(٣)</sup>

قال عالمنا: إن هذا النص هو صريح نص الزجاجي، في كتابه الجمل، أما الزجاج فليس هذا القول من آرائه؛ فالذي قاله الزجاج هو: "أمس: وجب ألا يُعرب؛ لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له: أمس، فهو معرفة من غير جهة التعريف؛ لأن تعريفه: الأمس، كما أن تعريف غد: الغد. فلما كان كذلك، وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام، وجب إسكانه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين"<sup>(٤)</sup>.

وهذا النص يدل على أنه قد بنى (أمس) على الكسر وليس على الفتح كما نسب إليه.<sup>(٥)</sup>

٢- "اختلف فيما نسب إليه خاصاً بإعراب المثني والمجموع على حده، فمن العلماء من نسب إليه أن الإعراب بالحروف على المشهور... ومنهم من نسب إليه أن

(١) معاني القرآن للزجاج: ج ٣ / ٢٨٠

(٢) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٤٦ بتصرف.

(٣) السابق: ١٥٨، وانظر شرح التسهيل: ج ٢ / ٢٢٣، ٢٢٤، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢٤٩، وانظر همع

الهوامع: ج ١ / ٢٠٨، وانظر شرح الأشموني: ج ٣ / ٢٦٧

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق: د/ هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة،

١٩٧١م: ٩٤

(٥) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٥٨، ١٥٩





التثنية والجمع مبنيان... ومن نسب إليه أنهما مبنيان في حالة الرفع، ومعربان في غيره... ومن قصر رأيه هذا على المثنى. (١)

قال عالمنا: إن الزجاج لم يرد عنه القول ببناء المثنى والجمع وإنما الذي ورد عنه هو القول بإعرابهما، حيث قال الزجاج: "فإن قال قائل: فما بالك أعربت في التثنية، فقلت: جاءني اللذان قالاً ذاك، ورأيت اللذين قالاً ذاك؟ فالجواب في هذا أن إعراب التثنية ليس بحركة، وإنما هو كالبنية، وأن البنية لا تختلف فتكون على ضربين، والواحد يختلف، فلذلك جازت فيه البنية والإعراب. والتثنية دليلها دليل الإعراب، فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها" (٢).

٣- "يجر المضاف إليه -عنده- بالحرف المنوي، وهو اللام. (٣)

قال عالمنا: إن هذا لم يرد عنه وإنما الذي ورد هو؛ "أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام" (٤)

#### رابعاً: ما نسب إلى غير الزجاج وهو له:

(١) نسب أبو حيان التوجيه الرابع\* من توجيهات الزجاج لقوله تعالى: (يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ) [الحج ١٢]، إلى أبي على الفارسي، فقال: "أن تكون عاملةً في (ذلك) من قوله (ذلك هو الضلال البعيد)، وقدم المفعول الذي هو (ذلك)، وجعله موصولاً بمعنى (الذي)، قاله أبو على الفارسي، وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين" (٥).

(١) من آراء الزجاج النحوية: ١٥٩، وانظر سر صناعة الإعراب: ٦٩٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١/ ٢٦٤، وانظر شرح الأشموني: ج ١/ ٨٨، وانظر الإنصاف: ٣٣، وانظر رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د/ أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م: ١١٤، ١١٥، وانظر همع الهوامع: ج ١/ ١٩

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٥

(٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٩٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢/ ٥٠١، وانظر شرح الأشموني: ج ٢/ ٢٣٧

(٤) صرف ما لا ينصرف: ٦

\* وهو "أن (ذلك) في موضع نصب بوقوع (يدعو) عليه، ويكون (ذلك) في تأويل (الذي)، ويكون المعنى: الذي هو الضلال البعيد، ويكون (لمن ضره أقرب من نفعه) مستأنفاً، وهذا مثل قوله: (وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ)، على معنى: وما التي بيمينك يا موسى". معاني القرآن للزجاج: ج ٣/ ٤١٦، ٤١٧، وانظر من آراء الزجاج النحوية: ١٢.

(٥) البحر المحيط: ج ١/ ٢٩٠



نفي عالمنا هذا الرأي المنسوب إلى أبي علي الفارسي بإيراده أولاً النص الذي أورده أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup>، فقال عالمنا: إن نص أبي علي الفارسي ليس فيه "أية إشارة يمكن أن يفهم منها -ولو بالتكلف- أنه يميل إلى مجيء اسم الإشارة موصولاً. لكن يبقى احتمالاً واردٌ لا يمكن التغاضي عنه، هو كون نص أبي حيان: وجعل موصولاً بمنزلة (الذي). قال أبو علي الفارسي: وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين، فحرف (قال) إلى (قاله). وكون النص غير محقق يسمح بهذا الاحتمال."<sup>(٢)</sup>

(٢) نسب ابن الأنباري إلى الكوفيين، القول بأن رفع الاسم المتأخر بما استقر في الظرف المتقدم من فعل يتعلق به، وهذا ليس بصحيح كما يقول عالمنا؛ حيث إن هذه القاعدة لم يصرح بها أحد تصريحاً واضحاً كما فعل الزجاج في نصوصه.<sup>(٣)</sup>

• مثال: قال الزجاج في قوله تعالى: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) [هود ٧١]: "من قرأ (يعقوب) فرفعه على ضربين، أحدهما: الابتداء مؤخرًا، معناه التقديم، والمعنى محدثٌ لها من وراء إسحاق، ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي يعمل في (من وراء)، كأنه قال: وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب"<sup>(٤)</sup>

ففي هذا المثال وباقي أمثلة الزجاج الأخرى التي أوردها عالمنا عن الزجاج، يرى عالمنا أن الزجاج قد صرح تصريحاً مباشراً برفعه للاسم المتأخر بما استقر في الظرف المتقدم من فعل يتعلق به، وهذا ما لم يفعله أحد من قبله.<sup>(٥)</sup>

أما ما ورد من نصوص عند الفراء، والمبرد، والأخفش الأوسط، يفهم منها أنهم قد سبقوه في هذه الظاهرة، فقد رأى عالمنا أن نص الفراء ليس صريحاً صراحة نصوص الزجاج، أما المبرد فقد قال في نصه بأن الارتفاع بالظرف ولم يقل بالفعل

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: ١٦، ١٧، وانظر كتاب الشعر، أبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمود

الطناحي، ط١، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م: ٣٨٨، ٣٨٩

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٧.

(٣) انظر السابق: ٧٠ بتصرف.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ج ٣/ ٦٢

(٥) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ٦٥: ٧٠ بتصرف.



كما قال الزجاج -تلميذه-، وأما ما نسبته الزجاج وأبو حيان إلى الأخفش، "من قوله إن (أميون) في قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ) [البقرة ٧٨] يرتفع بفعلهم، كأن المعنى: واستقر منهم أميون، وإن (سماعون) في قوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ) [المائدة ٤١] يرتفع بـ(منهم)"<sup>(١)</sup>، فلم يرد في (معاني الأخفش) ما يمكن أن يكون نصًا قاطعًا في ذلك، وفيما وصل إلينا من آثار -كما يقول عالمنا.<sup>(٢)</sup>

وأوافق عالمنا؛ لأن ابن الأنباري عندما تحدث عن هذه الظاهرة، عمم الرأي على الكوفيين، دون ذكر نصوص آراء كل عالم على حدة، وكذلك الحال عند البصريين ولم يتعرض لنصوص الزجاج في عرضه لآراء المدرستين على الرغم من وضوح رأي الزجاج في نصوصه.<sup>(٣)</sup>

وإضافة إلى رأي عالمنا ولما أورده من نصوص عن العلماء، فإن الزجاج قد أجاز إعرابين في هذه المسألة، فهو قد أجاز مذهب البصريين في القول بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأجاز أيضًا القول بإمكانية رفع المبتدأ بما في خبره المتقدم إن كان الخبر شبه جملة، ولكنه في هذا الرأي أجاز كون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف وهو الفعل، ولم يقل بكون المتعلق وصفًا، كما قال غيره كالمبرد، وهذا يعد سبقًا من الزجاج لم يرد عند غيره - كما أورد عالمنا من نصوص -، فكل من قبله قالوا بإعراب واحد من الإعرابين على اختلاف الآراء، أما الزجاج فقد أجاز الإعرابين.

• مثال على هذا من النصوص التي أوردها عالمنا للزجاج: في قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ) [البقرة ٢٥]، قال الزجاج: "وإعراب (أزواج) الرفع بـ (ولهم)، وإن شئت بالابتداء"<sup>(٤)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: ٦٨

(٢) انظر السابق: من ٦٨: ٧٠ بتصرف.

(٣) انظر ما أورده عالمنا من نصوص العلماء حول هذه المسألة في كتابه من آراء الزجاج النحوية: من ٦٥:

٧٠، وانظر ما أورده ابن الأنباري في الإنصاف: من ٥١: ٥٥

(٤) معاني القرآن للزجاج: ج ١/ ١٠٢



٣) نُسِبَ إلى ابن السراج القول بأن (فَعْلَةٌ) ليس من أبنية الجموع، وإنما هو اسم جمع، وليس بناءً يقاس عليه، في حين أن هذا الرأي للزجاج ولا يعرف لغيره وابن السراج تابع له فيه (كما يقول عالمنا).<sup>(١)</sup>

أما ما أورده عالمنا من آراء وردت عن الزجاج ليست موجودة في (معاني القرآن وإعرابه)، في نهاية حديثه في هذا العمل، وتدرج تحت هذا القسم، فهي:

١- إجازة "إعمال (قال) في المفرد الذي لم يقطع من جملة. مثل: قال زيدٌ عمرًا، وفي البحر المحيط نسب هذا القول للزجاجي، وهو وهم؛ لأن الثابت من رأي الزجاجي على خلاف ذلك".<sup>(٢)</sup>

٢- "قال أبو حيان إن المازني وأصحابه ذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وهو اختيار الزجاج".<sup>(٣)</sup>

وفي النهاية سأورد ما أورده عالمنا من قواعد وردت عند الزجاج في كتابه (صرف ما لا ينصرف)، ولم يصرح عالمنا بها من كونها تعتبر تفرّدًا، أو قد نسبت له ولم يقلها، أو قد نسبت لغيره وهي له، وإنما اكتفى عالمنا بعرض هذه القواعد ولذا سأكتفي بما أورده عالمنا، لأن مهمتي هنا هي عرض ما قدمه عالمنا، وهذه الآراء متمثلة في الآتي:

١- "يعد (حيث) موصولة وليست مضافة، فهي في هذا بمنزلة (الذي) توصل بالجملة، فتكمل بها اسماً".<sup>(٤)</sup>

٢- "يذهب إلى أن (شنان) اسمٌ وضع ماضياً، أو مصدر جاء على (فَعْلان)، وهو واقع موقع الفعل".<sup>(٥)</sup>

(١) انظر من آراء الزجاج النحوية: من ١٥٢: ١٥٤ بتصرف.

(٢) السابق: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣/ ٨١، والبحر المحيط: ج ٧/ ٣٢٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د/ عبد العال سالم، دار البحوث، ١٩٨١م: ج ٦/ ٣٢٤، والجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ٣٢٦، ٣٢٩

(٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٧، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١/ ٤١٥، ٤١٦

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٠، وانظر صرف ما لا ينصرف: ٩١

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٠، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣/ ٢٠٩، وانظر الخزانة: ج ٦/ ٢٨٥، وانظر

صرف ما لا ينصرف: ٩٦



- ٣- "المفعول معه منصوب -عنده- بتقدير عامل بعد الواو؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو." (١)
- ٤- "يجيز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؛ بدليل ورود ذلك في (خلا)، وهي فرع (إلا)، فوروده مع الأصل أولي." (٢)
- ٥- "يذهب إلى أن تمييز (كم) المجرورة بحرف: مجرور بالإضافة إليها." (٣)
- ٦- "يعد الثالث في مثل (كبكب) و (ككف) -مما ثالثه صالح للسقوط- زائداً." (٤)
- ٧- "يحذف التتوين فيما سمي بجمع المؤنث مع العلمية." (٥)
- ٨- "يذكر تتوين الترنم... كما يذكر تتوين الغالي؛ لأنه يكسر الوزن" (٦)
- ٩- "يجيز في مثل (أندرين) -مع لزوم الواو- ظهور الإعراب على النون." (٧)
- ١٠- "إذا كان خبر (كان) مشتقاً فإنها لا تكون للتشبيه." (٨)
- ١١- "مجرور (رب) لا يكون إلا في محل نصب." (٩)
- ١٢- "يجعل الميم في (فم) بدلاً من الواو في (فو)، ومن ثم جعل الشاعر جامعاً بين العوض والمعوّض عنه في قوله:

### هما نفثا في من فمويهما

ووزن (فمويهما) على ذلك: فَعَعِيْهَما. (١٠)

- (١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦١، وانظر شرح التسهيل: ج ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب: ج ٢/ ٢٨٦، وشرح للمحة: ج ٢/ ٢٠١، والإنصاف: ٢٤٨
- (٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦١، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢/ ٣٠٧، والإنصاف: ٢٧٣، وهمع الهوامع: ج ١/ ٢٢٦، والخزانة: ج ٣/ ٣١٢.
- (٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦١، وانظر شرح التسهيل: ج ٢/ ٤١٩، وشرح الكافية الشافية: ٨٢٦، والبحر: ج ٣/ ٩٨، وارتشاف الضرب: ج ١/ ٣٧٨.
- (٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٦١، وانظر الخصائص: ج ٢/ ٥٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٣٥، وارتشاف الضرب: ج ١/ ٢٤، ١١٠.
- (٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٦١، وانظر الخزانة: ج ١/ ٥٦.
- (٦) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر الخزانة: ج ١/ ٧٩، وارتشاف الضرب: ج ١/ ٣١٢
- (٧) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر الخزانة: ج ٣/ ١٧٨
- (٨) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر الخزانة: ج ٦/ ٤٠٨
- (٩) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢/ ٤٥٨، والخزانة: ج ٩/ ٥٦٧.
- (١٠) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر سر صناعة الإعراب: ٤١٧، ٤٢٠، والخصائص: ج ٣/ ١٤٧.

- ١٣- "اتخذت -عنده- مثل اتَّقَيْتُ واتَّرَنْتُ، والهمزة أُجريت مجرى الواو في إبدالها تاء وإدغامها في التاء." (١)
- ١٤- "ثُبَّة -عنده- من المحذوف العين." (٢)
- ١٥- "تبدل الواو المكسورة همزة في (مصائب) تشبيهاً لها حشوا بها في أول الكلام في مثل: وسادة ووعاء اللذين يقال فيهما: إسادة، وإعاء." (٣)
- ١٦- "جَلَلٌ -عنده- بمعنى: نَعَمٌ." (٤)
- ١٧- "يجعل النعت، وعطف البيان، والتوكيد، كالمنسوق في رفعه تابعاً لاسم (إن) بعد استكمال الخبر." (٥)
- ١٨- "إذا) الفجائية -عنده- ظرف زمان." (٦)
- ١٩- "الحال المؤكدة بعد معرفتين جامدين: عاملها الخبر مؤولاً بمشتق، أو مؤولاً بمسمى." (٧)
- ٢٠- "الأعلام كلها مرتجلة." (٨)
- ٢١- "جواز عمل غير (ليت) من إن وأخواتها إذا كفت ب (ما)." (٩)
- ٢٢- "يجيز النصب ب (حاشا) على أنها فعل متعد جامد لتضمنه معنى (إلا)." (١٠)
- ٢٣- "(أيمن) في القسم حرف جر." (١١)
- ٢٤- "(فَعْل) وزن قياسي في مصدر (فَعَلَ) بضم العين كالحُسْن." (١٢)

- (١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر الخصائص: ج ٢ / ٢٨٧
- (٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر سر صناعة الإعراب: ٦٠٢
- (٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٢، وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ط٤، دار الأفاق، بيروت، ١٩٧٩م: ج ١ / ٣٤٠، ج ٢ / ٥٠٨، وارتشاف الضرب: ج ١ / ١٢٨
- (٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر المغني: ج ٢ / ٧٢، وهمع الهوامع: ج ٢ / ٧٢.
- (٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر التسهيل: ٦٦
- (٦) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر التسهيل: ٩٤، وارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢٤٠، وشرح للمحة: ج ١ / ٣٢٦
- (٧) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر التسهيل: ١١٢، وارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢٦٣
- (٨) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١ / ١٣١، وشرح الأشموني: ج ١ / ١٣١.
- (٩) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٣، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٥٧، وشرح الأشموني: ج ١ / ١٨٤
- (١٠) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر المغني: ج ١ / ١١٠، وشرح الأشموني: ج ٢ / ١٦٥.
- (١١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٤٦٩، والمغني: ج ١ / ٩٤، وهمع الهوامع: ج ٢ / ٤٠، وشرح الأشموني: ج ٢ / ٢٠٥
- (١٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر شرح الأشموني: ج ٢ / ٣٠٦.



- ٢٥- "يُصغَرُ (مُتَعَد) على (مُؤَيَّعَد)، وخِلافًا لسيبويه الذي يصغرها على (متيعد)".<sup>(١)</sup>
- ٢٦- "الضمير من (هو) و(هي) الهاء فقط".<sup>(٢)</sup>
- ٢٧- "(لا) العاملة عمل (ليس) ترفع الاسم، ولا تؤثر في الخبر شيئاً".<sup>(٣)</sup>
- ٢٨- "يجعل جملة الاستفهام خبر (ليت) في مثل قول الشاعر:  
ألا ليت شعري كيف حدث وصلها؟  
والمشهور في ذلك أن الخبر محذوف وجوباً".<sup>(٤)</sup>
- ٢٩- "يجيز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم إذا كان مفعولاً، كما يجيز دخولها على الخبر والمعمول معاً، حتى لو تقدم المعمول على الخبر".<sup>(٥)</sup>
- ٣٠- "الجملة بعد (حتى) الابتدائية في محل جر بها".<sup>(٦)</sup>
- ٣١- "الفاء في (خرجت فإذا الأسد) للسببية المحضة كفاء الجواب".<sup>(٧)</sup>
- ٣٢- "الكاف في (كأن) جارة، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجرور بالكاف".<sup>(٨)</sup>
- ٣٣- "مذ ومنذ إذا ورد بعدهما اسم مرفوع فهما ظرفان مخبرٌ بهما عما بعدهما، ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى (ما لقيته منذ يومان): بيني وبين لقائه يومان".<sup>(٩)</sup>
- ٣٤- "لا يجيز إتباع معمول الصفة المشبهة بنعته".<sup>(١٠)</sup>

(١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر شرح الكافية الشافية: ١٩٠٩، وشرح الأشموني: ج ٤ / ١٦٥، الكتاب: ج ٣ / ٤٦٤، ٤٦٥.

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١ / ٤٧٣، وهمع الهوامع: ج ١ / ٦١.

(٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١١٠، وهمع الهوامع: ج ١ / ٢٢٥.

(٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٤، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٣٦، وهمع الهوامع: ج ١ / ١٣٦.

(٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٤٥، وهمع الهوامع: ج ١ / ١٣٩.

(٦) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٣٧٦، والمغني: ج ١ / ١١٦، ج ٢ / ٤٩.

(٧) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢٤٠، وهمع الهوامع: ج ١ / ٢٠٧.

(٨) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٢٩، والمغني: ج ١ / ١٦٢.

(٩) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢٤٣، والمغني: ج ٢ / ٢٢، ٤٤.

(١٠) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣ / ٢٤٨.

- ٣٥- "يشترط في انتصاب المصدر على الأوقات أن يكون معلوم الوقت، ولم يشترطه الكوفيون، ولا نَقَلَ يُحْفَظ عن البصريين." (١)
- ٣٦- "يجيز (إن زيدا لِقَامَ) على أنها لام جواب قسم محذوف." (٢)
- ٣٧- "يجيز توسط المصدر المؤكد لمضمون الجملة، فيقال: هذا حقًا عبدُالله." (٣)
- ٣٨- "أسماء الإشارة لا تُوصف ولا يُوصف بها." (٤)
- ٣٩- "الجامد المقترن ب (ال) بعد اسم الإشارة عطف بيان." (٥)
- ٤٠- "إعمال المصدر منونًا -عنده- أقوى." (٦)
- ٤١- "يجيز الفصل بالجار والمجرور المتعلق بفعل التعجب بينه وبين المتعجب منه." (٧)
- ٤٢- "يمنع إبدال الواو الثانية همزة في مثل (عوارض) من القول، لخفة المفرد، والجمهور على صحة الإبدال." (٨)
- ٤٣- "يجوز تفريق النعت المتعدد المختلف لفظًا ومعنى إذا كان المنعوت متعددًا بلفظ واحد، مثل مررت برجلين كريم وبخيل، ويستثنى منه اسم الإشارة، فلا يُجيز تفريق نعته، فلا يقال: مررت بهذين الطويل والقصير." (٩)

- (١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٥٧.
- (٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٥، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ١٤٤.
- (٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٢١٥.
- (٤) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢: ٥٩٧.
- (٥) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٥٩٨.
- (٦) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣ / ١٧٧.
- (٧) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٣ / ٣٨.
- (٨) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر ارتشاف الضرب: ج ١ / ١٢٧، وشرح الأشموني: ج ٤ / ٢٩١.
- (٩) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٦، وانظر الملحوظة التي أوردها عالمنا في هذه النقطة: ١٦٧، وانظر ارتشاف الضرب: ج ٢ / ٥٨٩، وشرح الأشموني: ج ٣ / ٦٥.





٤٤- "في قول الشاعر: أبي جوْدُه لا البُخْلُ، في رواية نصب (البخل)، جعل (لا) اسماً واقع مفعولاً، والبخل بدلاً منها." (١)

٤٥- "يجعل (حسب) اسم فعل في قولك: حسبك زيْدًا درهم، ويعدّ الكاف مفعولاً به، والواو بمعنى (مع)." (٢)

٤٦- "يجيز، مررت برجلٍ ضاربٍ زيْدًا ظريفٍ ثم عمراً، وقال: ليس هذا فصلاً؛ لأنني أنوي بالمعطوف التقديم، وأجاز هذا في كل حروف العطف." (٣)



(١) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٧، وانظر البحر المحيط: ج٤/ ٢٧٣، المغني: ج١/ ٢٠٠

(٢) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٧، وانظر ارتشاف الضرب: ج٢/ ٢٩١

(٣) من آراء الزجاج النحوية: ١٦٧، وانظر ارتشاف الضرب: ج٣/ ١٨٢.

## المبحث الثاني

### التصور المحدث لبعض قضايا الفكر النحوي

#### (الجملة الوصفية في النحو العربي)

سأعرض في البداية باختصار شديد العلاقة بين الكلام والجملة، وأنواع الجملة، وتعريفها عند عالمنا. ثم أورد بعد ذلك رأي عالمنا في تقسيم الجملة، واعتراضه على بعض العلماء القدامى، والمحدثين. وما الذي ارتضاه هو في تقسيم الجملة العربية وسيكون ذلك كله من خلال ما ورد في كتاب (الجملة الوصفية في النحو العربي) عنده.

#### أولاً : العلاقة بين (الكلام) و(الجملة)

قسم عالمنا النحاة في هذا الشأن إلي فريقين: (١)

١- فريق يقول بعموم الجملة وخصوص الكلام.

٢- فريق لا يفرق بين المصطلحين، وإنما يجعلهما من المترادفات.

الفريق الأول: شرط في الكلام تمام الإفادة، ولم يشترط ذلك في الجملة؛ وهذا الفريق ينحصر في قلة من متأخري النحاة يرأسهم ابن هشام، والزمخشري، والسيوطي، ويعد السيوطي ناقلاً لكلام ابن هشام، وهذا النقل لا يعني موافقته إياه، وإنما هو مغرم بتجميع آراء سابقه. (٢)

ولقد اعترض عالمنا علي هذا الفريق وبالأخص ابن هشام وقال: إن "ابن هشام نفسه لم يسلم من التناقض في نفس الموضوع الذي فرق فيه بين الكلام والجملة". (٣)

الفريق الثاني وأسماهم (التقليديين): لا يفرق بين المصطلحين وإنما يجعلهما من المترادفات، وينتظم غالبية النحاة، وبخاصة متقدموهم، ثم أورد تعريف الكلام عند

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م: ١٣، ١٦

بتصرف

(٢) انظر السابق: ١٣، ١٤ بتصرف

(٣) السابق: ١٥





ابن جني وقال: إن ما قاله ابن جني هو نفس ما قاله ابن يعيش؛ أن الكلام والجملة مترادفان ويشترط فيهما تمام الفائدة. (١)

أما محدثو النحاة (٢): "فلم يهتموا بالتفريق بين المصطلحين، بل صبوا كل اهتمامهم على الجملة، منطلقين من فهم واع لأهميتها في الدرس النحوي، دون أن يحملوا أنفسهم مشقة جدال لا يفيد" (٣)، وعند عرضه لتعريفات الجملة والكلام عندهم، اتضح أن الكلام عندهم لا يشترط فيه تمام الفائدة لكي يتحقق مفهومه أما الجملة فلا بد لها من تمام الإفادة. (٤)

ومن خلال ما سبق اتضح لعالمنا أن الفريق الثاني من النحاة التقليديين القائل بالتراذف بين المصطلحين يقترب من وجهة النظر الحديثة، أما الفريق الأول القائل بعدم الترادف فاتضح له مدي تعنته في فهم المصطلحين. (٥)

ومن خلال هذا اتضح لي أن عالمنا يميل للفريق الذي يقول إن المصطلحين مترادفان، ويؤيد بذلك وجهة النظر الحديثة؛ إذ إنه يرى أن النظر في الكلام من وجهة صوتية بحتة مخالف لتعريف الجملة أما إذا نظر إليه في إطار لغوي شامل فهو لا يفصل بين الأصوات واللغة، فالكلام والجملة يشترط لتحققهما تمام الفائدة. (٦)

## ثانياً: أنواع الجملة.

يرى عالمنا أن هناك نوعين من الجمل:

أ - الجملة المكتملة: وهي التي يتوافر لها ركنا الإسناد. (٧)

وهي قسمان:

١- الجملة الكبرى  
٢- الجملة الصغرى

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٦، ١٧ بتصرف

(٢) د/ تمام حسان، د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم أنيس، د/ عباس حسن، د/ كمال بشر: كما ورد في هامش

كتاب الجملة الوصفية: ١٨

(٣) الجملة الوصفية: ١٧

(٤) انظر السابق: ١٨ بتصرف

(٥) انظر السابق: ١٩ بتصرف

(٦) انظر الجملة الوصفية: ١٩، ٢٠ بتصرف

(٧) انظر السابق: ٤، ٢٤، ١٤٥ بتصرف



ولقد ارتضى عالمنا مصطلحاً آخر للجملة الصغرى يميزها عن الجملة، وهو (التركيب الجملي)، وذلك منعاً للخلط بين المصطلحات وأدخل تحتها ما سمي بجملة (الخبر، النعت، الحال، الصلة).<sup>(١)</sup>

ب - **الجملة المختصرة:** وهى التي لم يتوافر لها هذان الركنان - ركن الإِسناد - أو أحدهما. ويندرج تحتها أساليب النداء، والإغراء، والتحذير، والتعجب، والاستغاثة، والندبة... إلى آخر تلك الأساليب التي استخدمها العربي الأول.<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: تعريف الجملة .

ارتضى عالمنا تعريفاً لمفهوم الجملة ثم عرف بعد ذلك التركيب الجملي. **فالجملة:** عنده هي ما استقل من التعبيرات اللغوية بتمام الإفادة، وأطلق عليها مصطلح الجملة الإسنادية.<sup>(٣)</sup>

وقال: إن الجملة قد تكون محتوية على:

١- ركني الإِسناد، وذلك مثل قوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [التوبة ٧١].

٢- ركن واحد، مثل قوله سبحانه: (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ) [سبأ ٥١].

٣- أي من الركنين، مثل قوله تعالى: (يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ فِي جَنبِ اللَّهِ) [الزمر ٥٦].

أما التركيب الجملي: فهو ما توفر فيه ركن الإِسناد، ولكنه لم يستقل بتمام الإفادة لارتباطه بما يسبقه من ضمام، أو بتعبير النحاة "ما كان في الأصل جملة فأطلقوا عليه الجملة باعتبار ما كان"<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال ما تم عرضه رأى عالمنا منطلقاً للحديث عن الجملة وأنواعها والحكم عليها، وهذا ما سيتضح في السطور الآتية والتي نتحدث عن تقسيم الجملة وعن الجملة الوصفية بالتحديد، وإثبات مدى صحة القول بها، وهل تندرج الصفة

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢، ومن ٢٤ : ٢٦، ٢٦، ١٤٦ بتصرف

(٢) انظر السابق: ٤، ٢٥، ١٤٥ بتصرف

(٣) انظر السابق: ٢٦، ١٤٦ بتصرف

(٤) السابق: ٢٦





تحت فصيل الأسماء، أم تحت فصيل الأفعال، أم تنفرد بقسم آخر يختلف عن كلا الفصيلين.

اختلف العلماء حول تقسيم الجملة في النحو العربي قديماً وحديثاً، وعرض كل فريق أدلته؛ لإثبات صحة ما يقول، ثم جاء عالمنا وقال بوجود جملة أخرى في النحو العربي تقف جنباً إلى جنب بجوار الجملتين الاسمية والفعلية، وهي الجملة الوصفية وعرض أدلته لكي يثبت مدى صحة القول بها، كما أنه وافق الرأي الذي قال بوجود ما يسمى بالجملتين: الظرفية والشرطية وهو رأي الزمخشري، وفيما يلي سأعرض رأي عالمنا حول تقسيم الجملة من خلال كتابه (الجملة الوصفية في النحو العربي).

تحدث عالمنا عن تقسيم الجملة عند النحاة القدامى والمحدثين في الفصل الثالث من كتابه (الجملة الوصفية في النحو العربي)، وعرض ما ارتضاه لتقسيمها، ولكن قبل أن يتحدث عن هذا التقسيم، تحدث في البداية عن خصائص الصفات، وهذا ما عنون به فصله الأول من هذا الكتاب، ثم تحدث عن صيغ الصفات، وتعدد معناها الوظيفي، وكان هذا عنوانه للفصل الثاني، ولقد أتى بهما في البداية، وذلك لكي يثبت صحة ما قاله في الفصل الثالث بوجود ما يسمى بالجملة الوصفية، ثم تحدث بعد ذلك عن القرائن في الفصل الرابع، وكيف تم توظيفها للقول بالجملة الوصفية، فجاء عنوانه باسم قرائن الجملة الوصفية.

وعند حديث عالمنا عن الصفات وخصائصها عرف في البداية:

**الصفة:** وهي "ما يطلق عليه النحاة اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، دون أن نعطي اعتباراً لما يطلق عليه (الصفة) عند الفراء"<sup>(١)</sup>.

ثم أطلق بعد ذلك علي الصفة ثلاثة مفاهيم<sup>(٢)</sup>:

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٩، ٣٠، ويقصد الفراء بالصفة: الجار والمجرور

(٢) انظر السابق: ٤، ٣٢ بتصرف.



أولهما: الصفة بمعنى المشتقات الخمس، ويطلق عليها النحاة (الصفة بالمعنى العام).

ثانيهما: الصفة بمعنى النعت، وقد أطلق عليه بعض النحاة (الصفة بالمعنى الخاص).

ثالثهما: الصفة بمعنى الجار والمجرور، وهذا النوع هو ما قال به الفراء.

أما ما ارتضاه عالمنا فهو أن تطلق الصفة والوصف على المفهوم الأول فقط، أما المفهوم الثاني فيطلق عليه النعت، والثالث فعرف في كتب النحو بأنه جزء من شبه الجملة وهو الجار والمجرور.

ثم ارتضى تعريفا للوصف عند الرضي حيث جاء هذا التعريف جامعا لكل مفاهيم الصفة سواء أكانت خاصة أو عامة<sup>(١)</sup>، ولكن الرضي أطلق عليه مصطلح الاسم وهو كذلك عند النحاة السابقين عليه\*: من أن الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، ولكن ذهب أحد النحاة "إلى أن اسم الفعل قسم رابع، وسماه: خالفة، لأنه خلف عن الفعل"<sup>(٢)</sup>.

أما متأخري النحاة\* فرفضوا "هذه الإضافات لأقسام الكلمة، محتجين لانحصار الكلمة في أنواعها الثلاثة"<sup>(٣)</sup> إلى جانب الدليل العقلي، أو ما يطلق عليه: القسمة العقلية، ومن خلال ذلك "أثر المنطق في التفكير اللغوي حتى إن ابن الخبار يجعل دليل انحصار الكلمة في أنواعها الثلاثة غير مختص بلغة العرب"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ٣٣، ٣٤ بتصرف .

\* كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم، انظر الجملة الوصفية: ٣٤، وأنظر الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد، ١٣١٧هـ: ٢، ٣ .

(٢) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٣٤، وأنظر حاشية العطار علي شرح الأزهرية، الشيخ حسن العطار، القاهرة، ١٣٤٧هـ: ١٦، ١٧ .

\* ابن معط، ابن إياز، ابن هشام، الأشموني (مع اختلاف أدلتهم، لكن جميعهم يقولون بوجود دليل عقلي إلي جانب التقسيم الثلاثي للكلمة) . انظر الجملة الوصفية : ٣٤، ٣٥ بتصرف .

(٣) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٣٤

(٤) السابق: ٣٥



ويرى عالمنا أن هذا التقسيم غير دقيق؛ لأن لكل لغة قضاياها ومنطقها الخاص الذي تختلف به عن غيرها من اللغات الأخرى، وأن هذه التقسيمات التي قام بها النحاة لها احتمالان؛ الأول: إما أن تكون غير حاصرة لكل ما نطق به العرب، وأما الثاني: فهو أن يكون الاسم مصطلحاً واسعاً يشمل كل ما ليس بفعل ولا أداة، ثم رجح الاحتمال الثاني معتمداً على نص قابله في (همع الهوامع) للسيوطي. وعند اطلاعه على كتاب سيبويه وجده قد اعتمد في تقسيمه للكلمة على توضيح المثال، ولم يورد مثالا للصفة بل أوردتها في مواضع أخرى من الكتاب تدل على أن هناك فرقا بين الاسم والصفة، فالنحاة حينما قسموا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة؛ أدخلوا تحت الاسم عدة أنواع منها الصفات، والضمائر، والظروف... إلى آخر تلك الأنواع التي أطلقوا عليها مصطلح (الاسم) وذلك لاشتراكهما في بعض الاستعمالات على التساوي. يقول عالمنا: إنه من الممكن أن يكون هذا هو الذي سوغ للنحاة أن يجمعوها في فصيلة الأسماء، ولهذا رأى أن تقسيم النحاة للكلمة بعامة بحاجة إلى إعادة النظر وإضافة قسم آخر وهو الصفة؛ لأنها تختلف عن الأسماء، والأفعال في المبنى والمعنى معا. (١) وهو بذلك يوافق ما جاء به الدكتور تمام حسان من أن الكلمة بحاجة إلى إعادة تقسيم (٢)، ويخالف المدرسة التحليلية التي تعتمد على الشكل فقط في تقسيمها "إذ إن مراعاة المبنى وحده قد يوقعنا في اللبس حين نفرق بين الأفعال وبين ما ورد في اللغة على وزن الفعل من أسماء وأوصاف مثل: أحمد ويثرب وأخضر ويزيد... إلخ، ومراعاة المعنى الوظيفي وحده لا تكفي للتفرقة بين الأقسام، فهناك من الأسماء ما يستعمل استعمال الأفعال والأوصاف. ففي قولنا: النخيل نبات، استعملت كلمة (نبات) مسندا مثلما تستعمل الصفات والأفعال" (٣).

فالنحاة حينما قسموا الكلمة إلى ثلاثة أقسام لم يقل أحد منهم بانتماء الصفات إلى فصيل الحرف، ولذلك درس عالمنا مدى صلة الصفات بالأفعال والأسماء؛ لكي

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي : من ٣٦ : ٣٩ بتصرف .

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٧، ٨٨، وانظر الجملة الوصفية: ٣٨ .

(٣) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٣٩ .

يوضح وجهة نظر كل فريق من النحاة، وفي الوقت نفسه لكي يثبت أن الصفة تستقل بقسم آخر يختلف عن الأفعال والأسماء.

١- فالكوفيون قالوا: بانتحاء صفتي الفاعل والمفعول إلى فصيلة الأفعال وأطلقوا عليه مصطلح (الفعل الدائم)<sup>(١)</sup>.

٢- أما البصريون فقالوا: بعدم دخول الوصف دائرة الأفعال لأنه لا يتحمل علامتها، لكن يقبل علامات الاسم، فهو اسم أدى وظيفة الفعل ليس غير.<sup>(٢)</sup>

### رابعاً: علامات الأفعال والأسماء عند الدكتور شعبان صلاح، ورأيه فيما قاله النحاة فيها

ولكي يوضح عالمنا هذا الاختلاف عرض تعريفات الفعل عند كلا الطرفين فلم ينطبق أي تعريف منها علي الصفات.<sup>(٣)</sup> ثم عرض علامات الأفعال عند النحاة واختلافهم حولها، فوجد عدم انطباقها علي صيغة اسم الفاعل والمفعول باستثناء نون التوكيد والوقاية غير أنهما لا ينطبقان عليهما في كل المواضع، فنون التوكيد لا تأتي إلا في الضرورة الشعرية. مثال: قول رؤبة<sup>(٤)</sup>:

يا ليت شعري منكم حنيفاً      أشهرنً بـغـدنا السـيـوفاً ؟

أما نون الوقاية فليست دليلاً علي فعلية الصفتين، إذ أنها قاسم مشترك بين الصفات والأفعال والأدوات.<sup>(٥)</sup>

ويرى عالمنا أن الكوفيين أقرب في نظرهم إلى واقع اللغة من البصريين "إذ إن هذين الوصفين حين يردان في السياق مرتبطين بضمائهما، يؤديان ما يؤديه الفعل من وظائف، لهما ما له وعليهما ما عليه، مع بعض فروق يسيرة لو أحسن النظر إليها لأفردت الصفتين في قسم خاص بهما"<sup>(٦)</sup>. وقولهم بدلالة اسم الفاعل علي الزمن السياقي لا يفي بدخولها في حيز الأفعال فحين "تكون الصيغة مفردة فليس

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٣٩

(٢) انظر السابق: ٤٥ بتصريف .

(٣) انظر السابق: من ٥٤ : ٥٦ بتصريف .

(٤) انظر خزانة الأدب: ج ١١ / ٤٢١

(٥) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٥٦ : ٥٨ بتصريف .

(٦) السابق: ٤٥



فيها ما في الفعل من دلالة علي الزمن الصرفي، إذ ليس فيها ما في صيغ الفعل<sup>(١)</sup>، ولهذا رأى عالمنا أن تقرد الصفة بقسم خاص يختلف عن الأسماء والأفعال من حيث الدالتان (السياق، الصيغة) معاً.

ثم ناقش بعد ذلك تعريف الاسم عند النحاة واختلافهم حول تعريفه وأورد اعتراضه على هذه التعريفات، ثم ارتضى في النهاية تعريفاً للسيوطي في (الأشباه والنظائر) في مسائل ابن الشجري، وهو "الاسم ما دل علي مسمى به دلالة للوضع"<sup>(٢)</sup>، ولكنه لم يرتضِ الشروح، والتخرجات التي وردت عنه.<sup>(٣)</sup>

يقول عالمنا: إن الاسم هو ما دل علي مسمى، مثل: رجل - محمد - قط .. إلخ. أما الصفات فلا تدل علي مسمى بها، وإنما تدل علي الموصوف بما تحمله من معنى الحدث فهي بذلك تختلف عن الاسم من الناحية الدلالية.<sup>(٤)</sup>

وبحسب هذا التعريف قسم عالمنا الاسم على خمسة أقسام: (الاسم المعين، اسم الحدث، اسم الجنس، مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، الاسم المبهم) وهذا هو نفس التقسيم الذي جاء به الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.<sup>(٥)</sup>

وبالرغم من اختلاف الصفة مع الاسم في الدلالة إلا أن صيغها أحياناً تستعمل استعمال الأسماء في بعض المواضع ويكون ذلك حسب السياق الذي وردت فيه وتعدد معناها الوظيفي، أما إذا استعملت الصيغ الوصفية مع ضمائمها من مرفوعات ومنصوبات ففي هذه الحالة تخلص الصيغ لوصفيتها وتدل علي موصوف بالحدث.<sup>(٦)</sup>

فالسباق وتعدد المعني الوظيفي، هو المعول الأساسي عند عالمنا في الحكم علي الكلمة في كونها صفة، أم لا، وهذا ما سيتضح عند الحديث عن علامات الأسماء.

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٤٧

(٢) الأشباه والنظائر: ج٤ / ١٤٩

(٣) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٥٨ : ٦٠ بتصرف .

(٤) انظر السابق: ٦١ بتصرف .

(٥) انظر السابق: ٦١، ٦٢، واللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠، ٩١

(٦) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ٦٢ : ٦٣ بتصرف .

أما عند الحديث عن علامات الاسم فقد اختلف النحاة في حصرها مثلما اختلفوا في حصر علامات الفعل، ولقد تحدث عالمنا عن علامات الاسم ومدى صلتها بالصفات، وهل تتدرج الصفة تحت مسمى الاسم، أم أنها تتفرد عنه بقسم آخر يخرجها تماما عن حيز الاسم؟ هذا ما سيتضح في السطور الآتية:

أورد عالمنا اختلاف النحاة حول علامات الاسم، وأوضح أن أشهر هذه العلامات هي ما وردت عند ابن مالك في ألفيته في قوله<sup>(١)</sup>:

**بالجر، والتنوين، والنداء، وأل مسند، للاسم تمييز حصل**

فاعتماد عالمنا الأساسي كان علي السياق الذي وردت فيه الكلمة وتعدد معناها الوظيفي فبهما يتم الحكم علي الكلمة إذا كانت من الأسماء أو من الصفات.

ففي علامة الجر مثلا: قال هي نوعان : ١- لفظي ٢- محلي

فالجر اللفظي علامة مشتركة بين الأسماء والصفات، لكن هذا لا يعني اتفاقهما في كل شيء فالسياق، والدلالة هما العلامة الأساسية في الحكم علي اسمية الكلمة من عدم أسميتها فكلمة (متقن) في (يسمو في نظري كل متقن عمله) ليست اسماً؛ لأنها دلت على موصوف بالإتقان ولم تدل على مسمى حتى تكون اسماً محضاً بل دلت على زمن الحال والاستقبال في السياق الذي وضعت فيه، كما أنها ارتبطت بضمائمها ارتباطاً يختلف عن ارتباط الأسماء بأجزاء الكلام؛ فهي بذلك قد عملت فيما بعدها، والنحاة يقولون: إن الأسماء لا تعمل\*، وهذا يختص بعلامات الأفعال لا الأسماء، وبناءً علي ذلك فهي تدخل تحت نوع آخر يختلف عن الأسماء والأفعال وهو الصفات.<sup>(٢)</sup>

أما علامة التنوين: فتتشاكل فيها الصفات مع الأسماء في تنوين التمكين لكن تخرج صفة التفضيل من هذه المشاكلة فهي لا تقبل أي نوع من أنواع التنوين الأربعة؛ لكن هذه المشاكلة لا تعني دخول الصفة في حيز الاسم فكل منهما له وظيفته ودلالته الخاصة به، فجملة (أنا مُلقٍ خطبة الجمعة) دل التنوين هنا مع الصفة علي

(١) انظر شرح ابن عقيل: من ٥ : ٧، وانظر الجملة الوصفية: ٦٤

\* ابن الأثيري: انظر الإنصاف: ج ١ / ٣٤، وانظر الجملة الوصفية: ٦٥

(٢) الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٦٤ : ٦٦ بتصرف .





الحال، والاستقبال، وتوقع حدث في المستقبل، وهذا ما جعل (مُلَقٍ) تخرج عن دائرة الأسماء فالتتوين في الصفات المرتبطة بضمائهما يختلف تمامًا عن تتوين الأسماء.<sup>(١)</sup>

أما علامة (أل)؛ فهناك نوعان من (أل):

١- (أل) التعريف: وهي أداة تعيين لا تأتي إلا مع الأسماء فلا تعيين للصفات ولا الأفعال.

٢- (أل) الموصولة: وهي التي تدخل على الصفة، ويشترط فيها النحاة أن تدخل على صفة صريحة، وتكون بمعنى الذي، وتؤدي وظيفة الموصول فتحتاج إلي صلة وعائد.

وهناك استعمالان للصيغ والبنى الوصفية:

١- استعمال يتعدد فيه معناها الوظيفي فنتنقل من فصيل الصفات إلي فصيل الأسماء.

٢- استعمال تكون فيه صفة صريحة، وهي التي اشترط فيها النحاة دخول (أل) الموصولة عليها.

ويكون ذلك كله علي حسب السياق الذي ترد فيه الكلمة؛ فمثلاً: (القاهرة عاصمة مصر) تختلف تمامًا عن (مصر هي القاهرة أعداءها) فالبرغم من أن كلمة (القاهرة) واحدة في كلتا الجملتين إلا أن سياق الجملة جعل الأولي اسمًا فدخلت عليها (أل التعريف)، أما الثانية فهي صفة فاعل دخلت عليها (أل الموصولة).<sup>(٢)</sup>

أما علامة الإسناد إليه: فيختلف الاسم عن الصفة في هذه العلامة فالاسم يقع مسندًا إليه أما الصفة فمن الممكن أن تقع مسندًا إليه كالأسماء، في مثل قول ابن الرومي في (وجد) المغنية<sup>(٣)</sup>:

**في هوي مثلها يخف حلِيمٌ راجحُ حلمه، ويغوي رشيدُ**

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٦٦: ٦٩ بتصريف .

(٢) انظر السابق: ٦٣، ومن ٧٢: ٨٠ بتصريف .

(٣) ديوان ابن الرومي أبي الحسن علي بن العباس بن جريج، تحقيق: د/ حسين نصار، دار الكتب، ١٩٧٤م: ج ٢/ ٧٦٣ .





ومن الممكن أن تقع مسندا مثل الأفعال وهو غالب استعمالها وأوضحها. مثل: (جاء الحسنُ وجهه)، فالصفة أحيانا تقع مسندا وأحيانا أخرى تقع مسندا إليه علي حسب السياق الذي وردت فيه وهذا لا يكون في الأسماء. (١) فالحسن هنا مسند قام بدور الفعل الذي رفع فاعلا بعده (وجهه)، والحسن أيضا في الوقت نفسه هنا مسند إليه (فاعل للفعل جاء).

أما علامة الإضافة: فبالرغم من اشتراك الأسماء والصفات في هذه العلامة إلا أنهما يختلفان في الدلالة والمعني الوظيفي، فالإضافة في "الأسماء تفيد التعريف أو التخصيص، أما الإضافة في الصفات فتفيد الماضوية أو التخفيف" (٢).

ولقد دلل عالمنا علي مدى صحة هذا القول بقول الفراء: "وللإضافة معني مضى من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعني فآثر الإضافة فيه، تقول (أخوك أخذ حقه) فنقول ههنا (أخوك أخذ حقه)، ويقبح أن تقول (أخذ حقه). فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت: (أخوك أخذ حقه). ألا ترى أنك لا تقول: (هذا قائل حمزة) لأن معناه ماض فقيح التتوين لأنه اسم" (٣).

ومن خلال هذا العرض اتضح لعالمنا أن السمات التي وردت في الصفة تبتعد عن دائرة الأسماء كما أنها تبتعد عن دائرة الأفعال ذلك لتمتعها بعلامات أخرى تثبت تفردا عن القسمين معاً (٤)، وذكر لها إحدى عشرة علامة جمعها من كتب النحو متفرقة قديمة وحديثة تثبت أن الصفات تختلف تماما عن دائرة الأسماء والأفعال. (٥) ومن هنا قال بوجود قسم آخر من أقسام الكلمة له خصائصه المعنوية، والمبنوية، والتي تؤهلها لأن يقف جنبا إلي جنب مع الاسم، والفعل، والحرف ألا وهو الصفة. (٦)

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٨٠: ٨٢ بتصرف .

(٢) السابق: ٨٧

(٣) السابق: ٨٦، وانظر معاني القرآن للفراء: ج ٢ / ٤٢٠

(٤) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ٩٣

(٥) انظر السابق: من ٨٧: ٩٥

(٦) انظر السابق: ٩٥ بتصرف .





فالصيغة أو البنية لها دور مهم في تحديد نوع الكلمة، فمن الممكن أن تشترك الصيغ بين أكثر من قسم، ولكن الذي يوضح نوعها في الحقيقة هو المعنى الوظيفي والسياق الذي جاءت به في الجملة.<sup>(١)</sup>

فتعدد المعنى الوظيفي الذي أطلق عليه النحاة (مصطلح النقل)<sup>(٢)</sup> "يعطي اللغة العربية مرونة وقدرة علي التعبير عن مختلف الأغراض، ويمتعتها بتفوق في مجال الأساليب الرفيعة والأداء الفني السامي"<sup>(٣)</sup>؛ فهو يشمل كل أقسام الكلمة العربية دون أن يقتصر علي بابي (العلم) و(أسماء الأفعال)، ومن خلال النصوص التي أوردتها عالمنا عند سيبويه، والمبرد، وابن هشام وجد "أن النحاة الأوائل قد عرفوا الفرق بين الصفة والاسم وأنهم أدخلوا الصفات في دائرة الأسماء وهم واعون بتفردا وانميازها عنها من ناحية المبني والمعنى"<sup>(٤)</sup>.

وبناءً علي ما سبق رأى عالمنا بوجود قسم آخر يختلف عن الأسماء والأفعال يسمى الصفات، ولقد كان هذا انطلاقا من فكرة أمن بها في أوليات حياته في تمهيد الماجستير؛ عندما درسها على يد أستاذه الدكتور تمام حسان؛ حيث درس علي يديه ما سمي بالقرائن النحوية والتي تم استبدال فكرة العامل بها، فتأثر عالمنا بفكر أستاذه، حيث درس فكرة القرائن عنده وعرضها بإيجاز في بداية حديثه عن قرائن الجملة الوصفية في الفصل الرابع.<sup>(٥)</sup>

### خامسا: قرائن الجملة الوصفية.

حيث درس القرائن علي الوصف وكيف يتعرف بها علي الجملة الوصفية، وكيف يتم توظيفها في صحة القول بوجود ما يسمى بجملة وصفية؛ فأوضح القرائن التي تبدو فيها ومدى ارتباطها بها واعتمادها عليها؛ فدرس:

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ٩٧ بتصرف .

(٢) انظر السابق: من ٩٧: ١٤٣ حديث مفصل عن مصطلح النقل وتعدد المعنى الوظيفي.

(٣) السابق: ١١١

(٤) السابق: ٩٠، وانظر ١١٤، ١١٥

(٥) انظر السابق: من ٢٠١ : ٢١٠

## (١) القرائن المعنوية: وأهمها الإسناد.

حيث إنها أهم قرينة اعتمد عليها في القول بالجملة الوصفية، فالجملة تبدأ بوصف (مسند) يليه (مسند إليه) مرفوع "سواء كان الرفع علي الفاعلية وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل. أو علي النيابة عن الفاعل وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص"<sup>(١)</sup>، واقتصر علي قرينة الإسناد من بين القرائن المعنوية لأنها هي المعول الأساسي في دراسته لهذه الجملة وإثبات صحة القول بها، ثم اعترض علي النحاة الذين قالوا باسميتها؛ فقال: كيف يصح لنا أن نقول إن جملة (أنجح المجتهدان) جملة اسمية؛ فنحن إذا جعلناها اسمية فستكون مكونة من مسندين إليهما وهذا لا يصح في الجملة العربية؛ حيث إنه من المعروف أن الجملة المكتملة الأركان تتكون من مسند ومسند إليه، والمتأمل في المثال السابق يجد أن كلمة (ناجح) هي المسند، وأن (المجتهدان) مسند إليه، وهذا ينفي أن تكون هذه الجملة من قبيل الجملة الاسمية.<sup>(٢)</sup>

## (٢) القرائن اللفظية.

درس عالمنا فيها عدة قرائن منها (العلامة الإعرابية، الرتبة، مبني الصيغة، المطابقة، الربط، التضام) وفسر كل قرينة علي حدة وعرض ما قاله النحاة (القدامي والمحدثون)\*، وناقش ما يدور حول كل قرينة من قضايا، ثم اعترض علي ما يقوله بعض النحاة؛ مفسراً تلك الظواهر التي اختلفوا فيها، والتي يمكن تقبلها في كل قرينة من القرائن السابقة، وترك قرينتي الأداة والنغمة، حيث قال: بأنهما ليس لهما دور مهم في تكوين الجملة الوصفية.<sup>(٣)</sup>

هذه العلامات أو القرائن هي التي قال بها عالمنا بأنه "يمكن علي أساسها التعرف علي الجملة الوصفية والتركيبات الجمالية الوصفية"<sup>(٤)</sup>

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢١٠

(٢) انظر السابق: ٢١٠، ٢١١ بتصرف .

\* النحاة القدامي: هم نحاة البصرة والكوفة، أما المحدثون: (فعرض ما قاله برجشتراسر، و أ/ إبراهيم مصطفى، و د/ مهدي المخزومي: انظر الجملة الوصفية: من ٢١٢: ٢١٤ عند حديثه عن قرينة العلامة الإعرابية)

(٣) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ٢١١: ٢٣٦

(٤) السابق: ٢٣٦



وقال: إنه ليس من الضرورة أن تتواجد كل هذه العلامات مجتمعة في جملة واحدة، "إذ قد تغني قرينة أو اثنتان أو ثلاثة عن باقي القرائن"<sup>(١)</sup>، وقد تتضافر القرائن مع بعضها البعض في بعض الجمل لكي توضح معناها ووظيفتها ونوعها واستعمالها.<sup>(٢)</sup> حيث "يكون ذلك مقبولا نحويا ما دام المعنى مفهوما واللبس مأمونا وهذا أسمى ما تحرص عليه اللغة وتحافظ عليه"<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ما عُرض قال عالمنا بوجود قسم آخر يضاف إلي الأقسام الثلاثة (الفعل، الاسم، الحرف) ألا وهو الصفة؛ فهو عندما قسم الجملة أيد ما جاء به الزمخشري من وجود أربع جمل في النحو العربي. ثم أضاف إليها الجملة الوصفية، وعارض من قال من النحاة القدامى والمحدثين بأن الجمل نوعان أو ثلاثة أنواع، ذاكرا اختلاف القدماء وترددهم حول تحديد نوع الجملة وبيان مدى القصور الذي وقعوا فيه، عارضا رأي أحد العلماء المحدثين\* في تقسيم الجملة، رافضا رأي هذا العالم ورأي من نحى نحوه مفسرا هذا الرفض بإعادة شرح الأمثلة التي قدمها هذا العالم لإثبات رأيه، معلقا علي هذه الأمثلة، مبينا عدم ثبات المقياس الذي اعتمد عليه هذا التقسيم.<sup>(٤)</sup>

وعندما علق عالمنا عليه قال: بأنه عول في تقسيمه للجملة علي التغير والثبات، أو التجدد والدوام، وهو "نوع من التعويل علي المعنى العام، وهو نسبي يختلف بين فرد وآخر، والأمور النسبية لا تصلح أساسا في وضع قاعدة يعتمد عليها"<sup>(٥)</sup>، ثم عرض مقياسا ارتضاه هو، وهو التعويل علي الأساس الشكلي وعلى صدر الجملة بما يتصدرها من طرفي الإسناد؛ حيث قال: بأنه "أصلح الأسس -في نظري- لتقسيم الجملة إلي أقسامها"<sup>(٦)</sup>، واستثنى من هذا المقياس (الجملة الشرطية)؛ "لأنها تتكون من تركيبين جمليين كل منهما صالح بمفرده -في غير سياق الشرط- أن

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ٢٣٦

(٢) انظر السابق: ٢١٩ بتصريف .

(٣) السابق: ٢٣٦

\* د/ مهدي المخزومي: حيث قسم الجملة إلي ثلاثة أقسام (فعلية، اسمية، ظرفية): انظر الجملة الوصفية: ١٤٨، ١٤٩.

(٤) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ١٤٥: ١٥٥ بتصريف.

(٥) السابق: ١٥٥

(٦) السابق: ١٥٥

يكون جملة قائمة بذاتها<sup>(١)</sup> فأداة الشرط هي التي ربطت بين الجملتين، وب حذفها يفترقان؛ لذلك فمن الأولى أن تسمى هذه الجملة باسم الأداة التي لعبت هذا الدور وأثرت فيها هذا التأثير<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا الأساس قسم الجملة العربية إلى خمسة أقسام: (الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، الجملة الشرطية، الجملة الظرفية، الجملة الوصفية). ثم شرح كل جملة من الجمل الأربع الأولى بنبذة مختصرة، كان اعتماده الأول في شرح وتعريف هذه الجمل على صدارتها؛ فالجملة الفعلية: هي "التي يتصدرها الفعل الواقع مسنداً"<sup>(٣)</sup>، والجملة الاسمية: هي "التي يتصدرها الاسم أو الضمائر على اختلافها حين تقع مسنداً إليها"<sup>(٤)</sup> مع جواز إتيان الحروف والأفعال الناسخة معها<sup>(٥)</sup>، والجملة الشرطية: هي التي تتكون من جملتين مستقلتين تربطهما أداة شرط تلعب هذا الدور فيها ولذلك سميت جملة الشرط بها<sup>(٦)</sup>، أما الجملة الظرفية: فهي "التي يتصدر فيها المسند إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة، وسواء أعربنا المسند إليه مبتدأ مؤخرًا أم فاعلاً للظرف أو الجار والمجرور"<sup>(٧)</sup>، وبعد أن شرح هذه الجمل الأربعة انتقل إلى شرح الجملة الوصفية، وعرفها بأنها هي "التي تبندى بوصف يقع مسنداً، بعده مسند إليه مرفوع، سواء كان الرفع علي الفاعلية وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل، أو علي النيابة عن الفاعل وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص"<sup>(٨)</sup>. ثم أورد لها عدة أمثلة: (قائم محمد، ناجح المجتهدان، أغدار صديقك) ومن خلال هذه الجمل ناقش النحاة الذين قالوا باسميتها وكان ذلك عبارة عن اعتبارين رفضهما كليهما.

(١) الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٥٦

(٢) انظر السابق: ١٥٦ بتصرف.

(٣) السابق: ١٥٦

(٤) السابق: ١٥٧

(٥) انظر السابق: ١٥٧، ١٥٨ بتصرف .

(٦) انظر السابق: ١٥٨، ١٥٩ بتصرف .

(٧) السابق: ١٥٩

(٨) السابق: ١٦٠





الأول: عد الصفات من قبيل الأسماء. (١)

الثاني: عد الوصف في الجمل السابقة مبتدأ، واعتبار ما بعده من مرفوع سادا مسد الخبر.

وفي الاعتبار الثاني اعترض على النحاة\* وبين تناقضهم في الإعراب والإسناد؛ فهم يقولون: باستغناء المبتدأ بمرفوعه عن الخبر في هذه الجمل، وفي نفس الوقت يقولون: إن أي مبتدأ لابد له من خبر، وبناءً على قولهم فإن هذه الجمل سيكون بها مسندان إليه (المبتدأ والفاعل). فأين المسند؟ لا يوجد، وهذا يعني بوجود جملة أخرى لها خصائصها وتركيبها الذي يختلف عن غيرها من الجمل؛ ألا وهي الجملة الوصفية. (٢) ثم أورد لها إعرابا يختلف عن إعراب الاسمية والفعلية فقال: إن جملة (قائم الزيدان) تعرب؛ (قائم: صفة فاعل مرفوع) (الزيدان: فاعل مرفوع)، وجملة (ما منك عمرو قائما) -علي فرض صحتها- تعرب؛ (منك: صفة فاعل ناسخة) (عمرو: اسم مرفوع) (قائما: خبر منصوب). (٣)

وهنا يقول عالمنا: إنه قد ابتعد عن الجدل العقيم الذي لا يضيف إلى النحو سوى التعقيد؛ فقال بوجود ما يسمى بالجملة الوصفية، وما يمكن أن نطلق عليه التركيب الجملي الوصفي. (٤) ثم ناقش كلا منهما على حدة:

فالجملة الوصفية الأصلية: "هي ما استقل من التركيبات الوصفية بتمام الإفادة" (٥) مثل قول الله تعالى: (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) [مريم ٤٦]، وقول الشاعر:

**أَقَاطِنُ قَوْمِ سَلْمِي أَمْ نَوُوا ظَنَعَنَا      إِنْ يَظُنُّوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطْنَا**

وهنا اختلف مع النحاة في نوع هذه الجمل "وفي إعراب الوصف المتقدم، وفي طريقة تسويغ إفادة الجملة الوصفية معنى مستقلا". (٦) ثم رفض تأويلهم لجملة (قائم الزيدان) وقال: إنها تركيب له خصائصه التي تميزه عن الفعل والاسم فلا هو

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٦٠، وقد سبق عرض وإثبات أن الصفات تختص بقسم آخر بمفرده يختلف عن الأسماء: انظر: من ٨٥: ٩٥.

\* النحاة الذين ذكروهم هم: الأشموني، الرضي، ابن النحاس؛ انظر الجملة الوصفية: ١٦٠، ١٦٢.

(٢) انظر السابق: من ١٦٠: ١٦٤ بتصرف.

(٣) انظر السابق: ١٦٤.

(٤) انظر السابق: ١٦٤، ١٦٥ بتصرف.

(٥) السابق: ١٦٥.

(٦) السابق: ١٦٥.

بالاسم، ولا هو بالفعل، وإنما هو مستقل بذاته عن كليهما. (١) كما أنه رفض الشرط الذي اشترطوه في الوصف وهو اعتماده على نفي أو استفهام، ثم عرض وفسر ما أوردوه في هذا الشرط وقسمهم إلى فريقين: (٢)

١- الجمهور، وعلى رأسهم البصريون: يقولون بوجوب الاعتماد.

٢- الكوفيون وقلة من النحاة: لا يؤمنون بهذا الشرط.

وعالمنا هنا يوافق الرأي الكوفي إذ يقول: إن آراء البصريين ليست أحق بالاتباع، ولا أولى بالتقدم من الكوفيين، فكلُّ منهما له مكانته التي امتاز بها، فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين كما يقول المحققون. (٣) ثم أثبت رأيه بالأدلة القرآنية وبعض الأبيات الشعرية، وعرض رأي الدكتور عبد الرحمن أيوب في هذه المسألة، من شكه "في صحة نقل شواهد مقطوع بصحتها عن العرب تؤيد مثل هذا الاستعمال الذي تدخل فيه على اسمين مرفوعين" (٤)، وفي شكه "في افتعال قاعدة النحاة في المطابقة، و.. افتعال قولهم بوجود نوع من المبتدأ يسد مسد الخبر". (٥)؛ فوافقه عالمنا في شكه الأول، ولم يوافق الرأي في شكه الثاني ثم رد عليه بأدلة قرآنية وشعرية -منسوبة إلي قائلها- تخالف ما قاله، وما قال به البصريون، وقال عالمنا: إنهم بهذا الشرط يناقضون أنفسهم ويميلون إلى التعقيد ويحيلون الكلام حتى يوافق قولهم ويأولون في الشاهد الواحد ويأتون له بأكثر من إعراب مع أن المعنى لا يحتاج إلى تأويل. (٦) كما عرض عالمنا ثلاثة آراء لأبي علي الفارسي في البيت الذي اختلف فيه الفريقان، وهو قول الشاعر:

**فخيرٌ نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوبُ قال يالا**

ورجح الرأي الثالث القائل بجعل (خير) صفة مقدمة، يقدر ارتفاع (نحن) به على الفاعلية؛ وذلك لبعده عن التعقيد والتكلف. (٧) وانتهى من ذلك كله بأن الجملة الوصفية تؤدي وظيفتها في سياق النفي أو الاستفهام كما تؤديه في سياق التقرير

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٦٥، ١٦٦

(٢) انظر السابق: ١٦٦: ١٦٨ بتصريف.

(٣) انظر السابق: ١٦٨ بتصريف.

(٤) انظر دراسات نقدية في النحو العربي، د/ عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٥٧م: ١٥٤، ١٥٥

(٥) الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٧٣

(٦) انظر السابق: ١٦٩، ١٧٠، ومن ١٧٢: ١٧٦ بتصريف.

(٧) انظر السابق: ١٧١، ١٧٢ بتصريف.





والإثبات، ويمكن أن تخرج إلى أغراض أخرى إذا تعدد معناها الوظيفي على حسب السياق الذي ترد فيه.<sup>(١)</sup>

ونظرا لطبيعة الجملة الوصفية الخاصة قال عالمنا: بعدم صلاحية دخول النواسخ عليها؛ إذ إنها عندما تدخل على الاسمية تضيف لها عنصر الزمن وهو مالا يحتاجه الوصف، ثم عرض اختلاف العلماء في هذه المسألة، ومثّل لدخول الأدوات الناسخة على الفعل في مثل: كاد ينفع سعيك، وليس يجدى بكائك على ما فاتك، قائلا: "إن كانت أدوات النسخ حين تدخل على الفعل في مثل المثالين السابقين تصبح -حسبما أرى- أداة مجردة عن وظيفتها، ولا تفيد غير معنى الجهة المقترن بها كالمقاربة في كاد والنفي في ليس. هذا على الرغم من أن جمهور النحاة لا يقرون الجملة الأولى وإنما يريدونها على الصورة التالية: كاد سعيك ينفع، ويجعلون ليس في المثال الثاني رافعة لضمير الشأن حتى لا يعترفوا بدخولها على الأفعال".<sup>(٢)</sup>

وفي النهاية قرر بإمكانية قيام غير الصفة بدور الصفة في الجملة الوصفية دون أن يؤثر ذلك عليها في شيء، وهذا يرجع إلى تعدد المعنى الوظيفي للكلمة والسياق الذي ترد فيه.<sup>(٣)</sup>

### سادساً: التركيبات الجمالية الوصفية

هذا المصطلح أطلقه على ما يسمى عند النحاة بالجملة الفرعية أو الصغرى، وهي لا تستقل بتمام الإفادة لكنها تؤدي دوراً جزئياً في التركيب المفيد؛ ولذلك أطلق عليها مصطلح التركيب الجملي، وهي تشمل أربعة جمل:

١- الخبر؛ مثل قولك: (علي ناجح أخوه).

فجملة (ناجح أخوه) هي تركيب جملي وصفي في أساس استعمالها؛ تتكون من مسند ومسند إليه، غير أن هذه الجملة احتوت على ضمير ربطها بما قبلها

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٧٦ بتصرف.

(٢) السابق: ١٧٦

(٣) انظر السابق: من ١٧٦: ١٧٨ بتصرف.





(المبتدأ)، مما يجعلها غير صالحة أن تستقل بذاتها؛ ولذلك أطلق عليها عالمنا مصطلح التركيب الجملي<sup>(١)</sup>.

٢- الحال والنعته السببي؛ مثل قولك: (مررت برجل قائم أبوه).  
فجملة (قائم أبوه) هي نعت لما قبلها وهي تركيب "في أصل استعماله جملة وصفية، لكنه حين اتصل بضمير عائد على المنعوت ارتبط به، ولم تعد له فائدة مستقلة بعيدا عن هذا المنعوت ومن ثم يصدق عليه مفهوم (التركيب الوصفي)"<sup>(٢)</sup> - كما يقول عالمنا-.

هذا بالنسبة للحديث عن النعت السببي أما جملة الحال فقد ضرب لها عالمنا مثلا في نهاية حديثه عن هذه النقطة، وهو مثل قولك: رأيت عليا فولادا ساعده في الصراع.  
٣- صلة أل.

يقول عالمنا في نهاية حديثه عن هذه الجملة: "أليست المساواة بين قولهم: الذي قام غلامه خالد، وقولهم: القائم غلامه خالد، دليل واضح على أن (أل) بمعنى الذي، وقد اعترفوا هم بذلك، وعلى أن قائم غلامه -في التركيب والوظيفية- قام غلامه، وأن كلا التركيبين تركيب جملي وقع صلة"<sup>(٣)</sup>

ولقد شرح عالمنا كل جملة علي حدة مناقشا رأي العلماء في بعض المواضع القرآنية والشعرية، رادا عليهم بأن هذه الخلافات هي خلافات عقيمة لا تعطي للغة سوي التعقيد والتفريغ والجدل الذي لا فائدة من إيرادها، فكل جملة من هذه الجمل يصح وقوعها تركيبا جمليا وصفيا كما يصح وقوعها تركيبا جمليا اسميا أو فعليا، ودليله على ذلك هو ورود هذه التركيبات بكثرة في القرآن الكريم والشعر العربي؛ لكنه اشترط فيها ارتباط الصفة لما بعدها من ضمامم ظاهرة بعلاقة الإسناد<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: ١٨٠، ١٨١ بتصرف.

(٢) السابق: ١٨٧

(٣) السابق: ١٩٣

(٤) انظر السابق: ١٧٨ : ١٩٤ بتصرف .





وفي النهاية عقد مقارنة بين الشبه الشكلي للجملة الوصفية والجملة المضارعية، ناقش فيها رأيين لعالمين أحدهما قديم وهو عبد القاهر الجرجاني، والأخر حديث وهو الدكتور إبراهيم أنيس، وعلق علي رأي كل منهما بما رآه، وانتهى من هذه المناقشة بوجود فرق بين الجملتين. (١) ف "الجملة الوصفية تختلف من حيث المعنى الذي تؤديه عن الجملة الفعلية المضارعية، ومن ثم فلا مجال هنا للقول بأن الجملة الوصفية جملة مضارعية انتقل فيها الوصف إلى معني المضارع، لأن الوصف قام بوظيفته الأصلية المنوطة به في الدرس النحوي، ولم يقم بها حملا على الفعل كما زعم النحاة." (٢)

ولقد وافق الدكتور حماسة رأي عالمنا في كون الجملة الوصفية؛ جملة مستقلة بذاتها عن الجملة الاسمية في رأي البصريين، وعن الجملة الفعلية في رأي الكوفيين، وذلك في كتابه (العلامة الإعرابية) أثناء تقسيمه للجملة في النحو العربي. (٣) وفي النهاية يجب أن أنبه إلى شيء أنه على الرغم من تبني عالمنا لهذا الفكر في عمله هذا من جعل الجملة الوصفية جملة مستقلة وتعالج علاجاً مستقلاً، إلا أنه لم يستطع التمسك به في مراحل المتقدمة من الدرس فعاد في تناوله لهذه الجملة إلى تناول النحاة القدامى لها في عمله (أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى)؛ حيث عدل فيه عن فكرته الأولى في (الجملة الوصفية)، ولم يستطع أن يكمل فكرة أستاذه الدكتور تمام حسان، فعند التطبيق طبق على وجهة نظر التراث النحوي في تحليل الجمل وحلل على منوالها، واتضح ذلك أثناء حديثه عن وظيفة اسم الفاعل في شعر الأعشى، في قوله (٤):

ألم تَرِي الحَضْرَ إِذْ أَهْلَهُ      بُنْعَمَى، وَهَلْ خَالِدٌ مَنْ نَعِمٌ؟

(١) انظر الجملة الوصفية في النحو العربي: من ١٩٤: ٢٠٠ بتصرف .

(٢) السابق: ٢٠٠

(٣) انظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة، جامعة الكويت، مطبوعات

الجامعة، ١٩٨٤م: من ٨٤: ٨٧

(٤) ديوان الأعشى: ٩٣.

وفي قوله<sup>(١)</sup>:

**وليلٍ يقول الناس من ظلماته: سواءٌ صحياحُ العيون وعورُها**

فعدت تحليل عالما لهذه الأبيات قال: "في الجملة الأولى يمكن أن يعرب (خالد) - عند جمهور النحاة - مبتدأ، على أن تكون (مَنْ) فاعلا سد مسد الخبر، لأن المبتدأ وصف معتمد على استفهام. وفي الثانية يمكن - عند فريق من النحاة - أن تعرب (سواء) مبتدأ، لأنها قائمة مقام (مُسْتَوٍ) على أن تكون (صحياح..) فاعلا سد مسد الخبر. بيد أن كلتا الجملتين ليست نصا، لإمكان إعراب الوصف في كل منهما خبرا مقدما، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا، وقدم الخبر للاهتمام به، وكل ذلك لتحقيق نوع من المطابقة بين عنصري الجملة، مما يتيح - لمن يود - توجيهها على أي الوجهين. من أجل هذا، ولعدم الدخول في متاهات التوجيه على أكثر من وجه نقرر أنه لا مكان لهذا النوع من الجمل في شعر الأعشى، معتدين بكون الجملتين اسمية تقدم فيها خبرها على مبتدئها."<sup>(٢)</sup>

انظر إلى هذا التحليل الذي قدمه عالما في (أبنية المشتقات)، وما نادى به في (الجملة الوصفية)، ستجد أن هناك تعارضا بين النظرية والتطبيق، أضف إلى ذلك أن عالما عندما أعرب جملة (قائم الزيدان) قال: إنها تعرب هكذا (قائم: صفة فاعل مرفوع)، و(الزيدان: فاعل مرفوع)، وعلل إعرابه هذا بما سبق أن ذكرت، ولكن السؤال هنا بما أن إعراب قائم (صفة فاعل)، والزيدان (فاعل)، فأين الفعل لهذا الفاعل (الزيدان)؟، وهذا أمر يخالف كلام النحاة ويخالف تراكيب الجمل المعروفة؛ فالنحاة كما قالوا لكل مبتدأ خبر قالوا أيضا لكل فعل فاعل، فلا فائدة لفاعل بدون فعل ولا فائدة لفعل بدون فاعل، وهذا إن دل فإنما يدل على صحة ما قاله عالما أثناء تطبيقه في (أبنية المشتقات).

(١) ديوان الأعشى: ٤٢٣

(٢) أبنية المشتقات: ٣٩





## الفصل الرابع

### الفكر العروضي التجديدي عند الدكتور شعبان صلاح

ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع).

المطلب الأول: دراسة الأبحر على غير ما رتب جمهور علماء العروض وفلسفة هذا الترتيب.

المطلب الثاني: الصور المحدثّة التي أضافها إلى صور بعض البحور وكيف وصفها في أبحرها.

المطلب الثالث: الآراء التي تفرد بها ومناقشة أدلته ومدى إقناعها.

المبحث الثاني: (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء).

المبحث الثالث: (التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان).



## مدخل:



قبل أن أتحدث في الفصل الرابع سأذكر مقدمة سريعة عن علم العروض، وفي الحقيقة ليس عندي أفضل مما قد قاله عالمنا عن علم العروض، في بداية شرحه له، ولبحوره ولقوافيه على قناته الموجودة على اليوتيوب؛ حيث قال: إن علم العروض هو علم اخترعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي عاش بين سنتي مائة ومائة وسبعين للهجرة؛ حيث اكتشف علم العروض بطريقة موسيقية بحتة، وطريقة رياضية واعية؛ هذه الطريقة حصر بها أوزان الشعر العربي، كما قام -بطريقة رياضية أخرى- بحصر الجذور العربية في معجمه العين، فالعروض هو علم نغم، لكنه في بداية الأمر لا بد أن تصحب هذا العلم حاسة موسيقية عند الدارس، فالدارس الذي يفتقد الحاسة الموسيقية، قد يعرف قواعد العلم جيداً، وقد يستظهرها تماماً، وقد ينتج فيها نجاحاً باهراً أو متوسطاً، لكن تبقى ملكة تمييز الشعر من النثر، وتمييز الصحيح من السقيم من الأشعار، ومعرفة إذا كان البيت سليماً أم قد سقط منه شيء من مكوناته، تبقى هذه الملكة خصيصة لبعض الناس دون بعضهم الآخر، فعلم العروض له عدة مميزات:

١- أنه يتعرض لموسيقى الشعر؛ أي وزن الأبيات. وجدواه بالنسبة لدارس العربية جدوى عظيمة؛ إذ إن دارس العربية يُفرِّق به بين الشعر والنثر، فيستطيع أن يميز هذا من ذلك.

٢- أنه لو قُرئ على الدارس بيت بطريقة غير دقيقة، وهو يعلم العروض علماً جيداً؛ استطاع أن يعرف إن كان البيت صحيحاً أم مكسوراً؛ لأن تحريفة صغيرة بتسكين متحرك، أو تحريك ساكن تخل بوزن الشعر العربي.





٣- في تحقيق التراث العربي؛ يستطيع العالم بعلم العروض، أن يعرف إن كان الذي أمامه بيتاً كاملاً، أم إن هناك كلمةً قد سقطت منه ليجث عنها لكي يكمل البيت لأن موسيقاه مختلفة.

وفيما يلي سأعرض كيف كانت دراسة عالمنا لعلم العروض، وكيف استكمل طريق القدماء وَمَنْ قَبْلَهُ من المحدثين وما هي آراءه، وما الجديد الذي قدمه في هذا العلم في مؤلفاته الثلاثة:

أ- موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع.

ب- التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء.

ج- التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان.



## المبحث الأول

### (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداء)

#### المطلب الأول: دراسة الأبحر على غير ما رتب جمهور علماء العروض وفلسفة هذا الترتيب.

بدأ عالمنا بالأبحر التي يُطلق عليها (الأبحر الصافية)، وفي حالة الصفاء كان يراعي التشابه، تليها (الأبحر المركبة) لكنه في الترتيب الداخلي لكل نوع منها سلك مسلكاً خاصاً لا يشاركه فيه غيره.

ففي الأبحر الصافية بدأ بالوافر؛ لأنه -على ما يبدو- قد عدّه من أسهل الأبحر التي يمكن من خلالها الولوج إلى تعلم الأوزان العروضية، فضلاً عن أنه -في التراث- محدود الصور؛ فالتامة صورة واحدة، ولمجزوءه صورتان لا تفتقران إلا في لقب القافية.

وثنى بالهزج؛ لأنه -في رأيه- لا يعدو أن يكون تنوعاً نغمياً لتفعيلات الوافر المجزوء، ولذلك رأى بإمكان إدخاله في الوافر المجزوء ليكون صورة من صورهِ. وأتبع ذلك بالمتقارب فالمتدارك، باعتبار كل منهما مركباً من تكرار تفعيلة خماسية الأحرف، وطبعي أن يكون المتقارب هو الأسبق؛ لأنه الذي اعتدّ به الخليل، وأما المتدارك فمما أضيف بعده إلى الأوزان بعد ثبات نشأتها الخيلية. ثم تلا ذلك الرمل الذي لا تعدو تفعيلته أن تكون ترفيلاً لتفعيلة المتدارك، ف(فاعلن) المرفلة تصير (فاعلاتن).

ثم ختم الأبحر الصافية بالكامل ثم الرجز، حيث تتحول تفعيلة الكامل بالإضمار إلى (مستفعلن) فتكون تفعيلة الرجز.

وأما الأبحر المركبة فيبدو لي أن شهرة البحر وشيوعه في نتاج الشعراء كان الحاكم في الترتيب؛ فجاء الطويل أولاً، يليه البسيط، ثم الخفيف متبوعاً بالسرّيع فالمنسرح فالمديد، ثم ختم الأبحر بالمقتضب فالمضارع.

وخلاصة ما بدا لي في فلسفة ترتيبه أنه كان محكوماً باليسر الوزني في الأبحر الصافية، والشهرة والانتشار الإبداعي في الأبحر المركبة، ولم يُراعِ ترتيب الدوائر





العروضية لأنه لم يُعَنَ بها، فكان يراعي في بعض الأحيان التشابه بين بحرين متواليين، أو يراعي السهولة التي كان يقدم بها الأبحر للدارس؛ فالوافر والهزج أسهل بحرين، ثم بعدهما المتقارب فالمتدارك، وبعد ذلك الرمل فالكامل، فالرجز، ثم بعد ذلك الأبحر المركبة.

وعالمنا في هذا الترتيب متأثرٌ بترتيب الأبحر في كتاب (شفاء الغليل في علم الخليل)؛ حيث إن ترتيب الأبحر فيه مخالف لترتيب الخليل، فجاء ترتيبه بناءً على اليسر والسهولة؛ حيث بدأ بالأبحر المكونة من التفعيلة الخماسية، فالتفعيلة السباعية، فالمركب من تفعيلتين، ثم المركب من غير ذلك.<sup>(١)</sup>



(١) انظر مقدمة المحقق في (شفاء الغليل في علم الخليل): ٥، ٦



## المطلب الثاني: الصور المحدثه التي أضافها إلى صور بعض البحور وكيف وصفها في أبحرها.

(١) في بحر المتقارب قال عالمنا بوجود ثلاث صور جديدة للمتقارب المجزوء، وهي (١):

أ- العروض، والضرب صحيحان.

• مثال على ذلك، قول نزار قباني، في قصيدته (معجبة)، والتي وردت في ديوانه (أنت لي) (٢):

تقول: أغانيك عندي تعيش بصدري كعقدي  
وشعرك هذا الطليق الـ أيقق لصيق بكبدي

ب- العروض صحيحة، والضرب مقصور.

• مثال على ذلك، قول نزار قباني في قصيدته (رحلة في العيون الزرق)، التي وردت في ديوانه (قصائد) (٣)، يقول فيها:

أسُوح بتلك العيون على سفن من ظنون  
أنا فاتح الصَّخوفات هـ هذا النقاء الحنون

ج- العروض صحيحة، والضرب محذوف.

• مثال على ذلك، قول نزار قباني في قصيدته (نحت)، التي وردت في ديوان (أنت لي)، يقول فيها:

ومن جعدة المخمل ودمدمة المغول  
جباثك إبريق طيب على العمر لم يجبل

(١) انظر موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، د/ شعبان صلاح، ط٤، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م: من

(٢) انظر ديوان أنت لي، نزار قباني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة: قصيدة معجبة.

(٣) انظر ديوان قصائد، نزار قباني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة: قصيدة رحلة في العيون الزرق.



٢) في بحر المتدارك، قال عالماً: إن الصورة التي تأتي عليها العروض صحيحة وكذلك الضرب؛ هي صورة لم ترد في قوائد القدماء، ولكنها وردت حديثاً في قصيدة (الجنين) للحساني عبد الله، يرثي بها أستاذه، ولقد لاحظ عالماً أن الشاعر قد استخدم في هذه القصيدة التفعيلة تامة في الحشو، وهذا يعدُّ سبقاً لم يفعله أحد من قبل في الشعر العمودي -في حدود علم عالماً-، أضف إلى ذلك؛ أن الشاعر قد زواج في قصيدته ما بين استخدام (فاعلن) و(فعلن) في العروض، وإن التزم (فاعلن) في الضرب. (١)

٣) في المديد التام ذكر عالماً فيه صورتين جديدتين، بالإضافة إلى الصورة السابقة، وهما (٢):

أ- عروض مخبونة، وضرب مقطوع (فاعلن) أو (فعلن).

• مثال على ذلك، قول نزار قباني، في قصيدته (نهر الأحزان) (٣):

إني مرساة لا ترسو جُزج بلامح إنسان  
ماذا أعطيك؟ أجيبني قَلقي؟ إلهادي؟ غثياني

وهذه الصورة اعتبرها عالماً فيما بعد من بحر الخبب، وسيتم ذكر ذلك أثناء الحديث عنها في المطلب التالي لهذا المطلب.

ب- ورود تفعيلة الضرب على وزن (فعلان) أو (فعلان).

• مثال على ذلك، قول نزار قباني في قصيدته (كلمات) (٤):

يسمعي حين يُراقصني كلمات ليست كالكلمات  
ياخذني من تحت ذراعي يزرغني في إحدى الغيمات

يقول عالماً: إن هذه الظاهرة قد ذاع انتشارها في الشعر الحر، ولكنه قد أوردتها فيما بعد على أنها من صور بحر الخبب.

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٥٥، ٥٦

(٢) انظر السابق: من ٥٦: ٦٠

(٣) انظر ديوان حبيبي، نزار قباني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة: قصيدة نهر الأحزان.

(٤) انظر السابق: قصيدة كلمات.

٤) في مجزوء المتدارك، ذكر عالمنا فيه عدة صور جُدد، وهي<sup>(١)</sup>:  
أ- ورود ضرب مقطوع على وزن (فعلن).

• مثال على ذلك: قول عبد الله البردوني، في قصيدته (هاتف وكاتب)<sup>(٢)</sup>:

اكتبْ لا تتعطَّـلْ      ما أقسى أن أفعـلْ  
صارت كفى رجـلا      ما جدوى أن تكسـلْ

وهذه الصورة أوردها عالمنا بعد ذلك، على أنها من بحر الخبب.

ب- ورود الضرب مخبوناً، على وزن (فعلن)، في قول نازك الملائكة في قصيدة (الغاز)<sup>(٣)</sup>:

إذ ذاك أحسُّك شـيئاً      (م) بشـرياً قَلِقاً  
قمة أحلامي ترفضُّه      (م) مهمماً انتأقاً

وهي صورة اعتبرها فيما بعد من بحر الخبب.

ج- ورود الضرب على وزن (فعلان) أو (فعلن)، وهي صورة لم يلتزم فيها الشاعر بإحدى الوزنين فنوع بينهما.

• مثال على ذلك، قول الشاعر خليل فواز<sup>(٤)</sup>:

أَأَنَّا لِكِ غَصْبًا؟ كلا!! لستُ سوى وجدانٍ

والقبلة عندي لحنٌ يعزفه نغران

عذرا مولاتي حين جرؤتُ على العصيان

وهذه الصورة اعتبرها عالمنا فيما بعد من بحر الخبب.

د- استخدمت نازك الملائكة المتدارك المجزوء في ثنائيات، التزمت التشابه في التقفية بين كل شطرين أولين من كل ثنائية، وتراوحت الأعاريز بين الصحة والقطع والتذييل، أي إنها جاءت على (فاعِلُنْ) تارة، و(فَعْلُنْ) أخرى و(فاعِلان) أو

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٦٣: ٦٧

(٢) انظر ديوان عبد الله البردوني، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩م: ج ٢/ ٤٩٥

(٣) انظر ديوان شطايا ورماد، نازك الملائكة، ط ٢، بيروت، ١٩٥٩م: ٨٠ (قصيدة الغاز).

(٤) الغرفة الخالية، خليل فواز، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٠م: ٣٥





(فَعْلان) أو (فَعْلان) تارة ثالثة، أما الضرب ف جاء مقطوعا تارة (فَعْلن)، ومذيلا أخرى (فَعْلان) أو (فَعْلان).<sup>(١)</sup>

• مثال على ذلك: قول نازك، في قصيدتها (تواريخ قديمة وجديدة)<sup>(٢)</sup>:

لِنَسِيزْ كَانْ أَمَسْ وَمَاتْ      مِنْ بَضْعِ مِئَاتِ السِّنِينَ  
مَسَحَتْ ذَكَرَهُ السَّنَوَاتْ      وَطَوَّئَتْهُ مَعَ الْمِيتِينَ

-----

وَبِحِثِّنا زَمَانًا طَوِيلًا      عَنِ كَوَاكِبِهِ الْآفَلَاتِ  
وَاسْتَعْرَنا يَدَ الْمَسْتَحِيلِ      لِنَعِيدَ إِلَيْهِ الْحَيَاةَ

٥) في المتدارك المشطور، قال عالمنا إن الشعر المعاصر قد استخدم "المتدارك مشطورا بحيث يتكون بيته من أربع تفعيلات، في كل شطر ثنتان"<sup>(٣)</sup>، وبناءً على ذلك أورد له عالمنا عدة صور جُدد، وهي<sup>(٤)</sup>:

أ- عروض صحيحة وضرب مثلها:

• مثال على ذلك، قول العقاد في قصيدته (حسرة متلفة)<sup>(٥)</sup>:

يَا أَلَهُ مِنْ فَمٍ      يَا هَامِنْ شَفَاةِ  
يَا لَشَهْدٍ بِهَا      كَدْتُ أَنْ أَرْشُفَاةِ

ب- عروض مقطوعة، وضرب مثلها.

• مثال على ذلك، قول خليل فواز في قصيدته (قلبك الصخر)<sup>(٦)</sup>:

قَابُكَ الصَّخْرُ      فِي تَجَافِيهِ  
هَلْ تَرَى يَدْرِي      مَا أُعَانِيهِ؟

(١) موسيقى الشعر: ٦٥

(٢) شظايا ورماد: ٣٠ (قصيدة تواريخ قديمة وجديدة).

(٣) موسيقى الشعر: ٦٧

(٤) انظر السابق: من ٦٧: ٧٣

(٥) ديوان العقاد، المكتبة المصرية، بيروت (د. ت): ٤٣٥ (قصيدة حسرة متلفة).

(٦) الغرفة الخالية: ٢٨

ج- عروض صحيحة وضرب مذيّل.

• مثال على ذلك، قول نازل الملائكة في قصيدتها (أنشودة الرياح)<sup>(١)</sup>:

أيهـا السـادرون ما الـذي تنشـدون؟  
كـم رسـمتم مـنى أطفـأتهـا القـرون

د- عروض تتنوع ما بين (فعلن) و(فعلن) من غير التزام، على حين يكون ضربها مخبونا (فعلن).

• مثال على ذلك، قول عبده بدوي في قصيدته (من أغاني الفلاحين)<sup>(٢)</sup>:

قد كان مساءً من صُورٍ  
وذوائبُ من شَعْرِ القمرِ  
وصدى (أرغول) منهمرٍ

وهذه الصورة اعتبرها عالمنا فيما بعد من مشطور الخبب.

هـ- عروض تتنوع ما بين الخبن والقطع، في حين يلتزم ضربها القطع (فعلن).

• مثال على ذلك، قول عبده بدوي، في قصيدته (العنقود الأخضر)<sup>(٣)</sup>:

مازال يضيء بأعماقي  
ويُطلُّ بجانب أحداقي  
أصْحُو فأراه بأشواقي

وهذه الصورة اعتبرها عالمنا من مشطور الخبب فيما بعد.

و- "عروض تتراوح بين الخبن والقطع: مثل السابقتين، على حين يحدث في

الضرب نوع من الالتزام، فالبيت الأول والرابع ضربهما مقطوع (فعلن)، والبيتان الثاني والثالث ضربهما مذيّل (فَعْلانُ)، وهكذا في كل مقطوعة."<sup>(٤)</sup>

• مثال على ذلك، قول نزار قباني، في قصيدته (القصيدة البحرية)<sup>(٥)</sup>:

(١) ديوان نازك الملائكة، دار العودة، بيروت (د. ت): ج ١/ ٤٠٥، ٤٠٦

(٢) باقة نور، د/ عبده بدوي، ط ١، القاهرة، ١٩٦٠م: ٢٥ (قصيدة من أغاني الفلاحين).

(٣) السابق: ٣٣ (قصيدة العنقود الأخضر).

(٤) موسيقى الشعر: ٧٠

(٥) الرسم بالكلمات، نزار قباني، منشورات مكتبة دبولي، القاهرة (د. ت): ٣٤ (قصيدة القصيدة البحرية).





في مرفأ عينيك الأزرق

أمطارٌ من ضوءٍ مسموع

وشُموسٌ دائخةٌ وقلوعٌ

ترسم رحلتها للمطلق

ز- "عروض تتغير من الصحة إلى التذليل إلى القطع وضربها يتراوح بين القطع والتذليل: غير أن ذلك ملتزم في كل ثنائية على حدة." (١)

• مثال على ذلك، قول نازل الملائكة، في قصيدتها (جحود) (٢):

فِي سَكُونِ الْمَسَاءِ      فِي ظِلَامِ الْوَجُودِ

حِينَ نَامَ الضِّيَاءُ      وَاعْتَرَانِي جَمُودُ

----

خَلَّتْ نَفْسِي أَسْوِيْزَ      فِي مَكَانٍ بَعِيدِ

فَوْقَ قَلْبِي أَثِيرَ      تَحْتَ رِجْلِي قِيْوُودِ

ح- عد عالما بحر (الممتد)، وهو مقلوب (المديد)، من مشطور المتدارك، والذي يأتي وزنه على (فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن) مرتين، ولكنه تراجع عن هذا الرأي فيما بعد. (٣)

٦) أورد عالما لبحر المتدارك صورتين جديدتين بالإضافة إلى ما سبق، جاء في إحداهما سباعي التفعيلات، وفي الصورة الأخرى خماسي التفعيلات، فما ورد على السباعي، تمثل في قصيدة (كلمات لا تنسى) لفاروق جويده، حيث قال فيها (٤):

لو عدنا نقطفُ حلما كان يضيءُ ليالينا

ونلملم أفرأحا كانت في الغيب تناديننا

(١) موسيقى الشعر: ٧١

(٢) شظايا ورماد: ٧٢ (قصيدة جحود).

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٧٣

(٤) لؤلؤة في القلب، فاروق جويده، مطبوعات الجديد، القاهرة، ١٩٧٣م: ٧٥ (قصيدة كلمات لا تنسى).

وما ورد على الخماسي، تمثل في قصيدة (أغنية لطفلي)، في قول نازك  
الملائكة<sup>(١)</sup>:

ماما ماما ماما ماما  
براقُ الحُلُوِّ اللَّثْغَةُ يَنُوءُ النوما  
والنومُ وراءَ الربوةِ هيأَ حُلْمًا

(٧) أورد عالمنا صورتين جديدتين في بحر الرمل التام، تكون فيه العروض صحيحة،  
والضرب محذوفاً في صورة، والصورة الأخرى تكون فيها العروض صحيحة،  
والضرب مقصور.<sup>(٢)</sup>

(٨) في بحر الرمل المجزوء، أورد عالمنا له صورة جديدة، لم يشر القدماء لها من  
قبل، تكون فيها العروض صحيحة، والضرب مقصور.<sup>(٣)</sup>  
• مثال على ذلك، قول حامد طاهر في قصيدته (اذكريني)<sup>(٤)</sup>:

أنا لم أطرق سوى با بك لم أطرق سواه  
فعلاتن فعلاتن فعلاتن فعلاتن  
فأذكري أنك دون الـ قلب أغلقت الحياه

(٩) في مشطور الرمل، أورد له عالمنا ثلاث صور جُدد لم يشر إليها العروضيون من  
قبل، ولكن الشعراء المحدثين قد ساقوا عليها بعض القصائد، هذه الصور هي<sup>(٥)</sup>:  
أ- الضرب الصحيح:

• مثال على ذلك، قول نازك الملائكة<sup>(٦)</sup>:

في دمي لحنٌ من الشوق جديدٌ

(١) ديوانها: ج ٢ / ٦٥٦

(٢) انظر موسيقى الشعر: من ٧٨ : ٨٠

(٣) انظر السابق: ٨٤ ، ٨٥

(٤) نافذة في جدران الصمت، حامد طاهر - أحمد درويش - ، محمد حماسة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥ م:  
٨٠ (قصيدة اذكريني).

(٥) انظر موسيقى الشعر: من ٨٨ : ٩٢

(٦) ديوانها: ج ١ / ٦٣٠





## والمجالي حوَالِي نَشِيدُ

ب-الضرب المحذوف:

- مثال على ذلك، قول العقاد، في قصيدته (القمراء)<sup>(١)</sup>:

كلما أشرقَ في الليل القَمَرُ  
وسها الناسُ ولأدوا بالحَجَرُ

ج-الضرب المقصور:

- مثال على ذلك، قول محمود أبو الوفا، في قصيدته (تسمعون الآن)<sup>(٢)</sup>:

تسمعون الآن شكوى الفقراء  
دائمًا يشكون ظلم الأغنياء

١٠ في الكامل التام.

أ-أورد عالمنا عدة نماذج للصورة التي يأتي فيها، وتكون عروضه صحيحة وضربه مزال، وقال بأنه صورة لم يعتد بها من قبَل العروضيين.<sup>(٣)</sup>

- مثال على ذلك، قول أبي العتاهية<sup>(٤)</sup>:

لله دُرٌّ ذوي العقول المشعبات أخذوا جميعًا في حديث الترهات  
وأما ورب المسجدين كليهما وأما ورب منى ورب الراقصات

ب-أورد له أيضا عروضًا صحيحة لضرب مرفل، أستُخدم فيه قافيتين في كل بيت<sup>(٥)</sup>، تمثل في قول محمد بن أحمد الصَّعْدِي<sup>(٦)</sup>:

صبَّ يورقه النسيم إذا سرى من نحو صنعا حاملا طيب الرسائل  
ويثير لوعته الحمام إذا علت في الدوح فرعا والزهور له غلائل

(١) ديوانه: ٤٢٩ (قصيدة القمراء).

(٢) محمود أبو الوفا، دواوين شعره ودراسة بأقلام معاصريه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م: ١٩٣

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٩٩، ١٠٠

(٤) ديوان أبي العتاهية، دار صادر، ودار بيروت، ١٩٦٤م: ٧٤

(٥) انظر موسيقى الشعر: ١٠٠

(٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة القاهرة (د).

ت: ج ١١٧ / ٢





ج- أورد عالمنا صورة أخرى جديدة للكامل التام، أتى فيها الضرب أحياناً بلا إضمار لعروض صحيحة، وهذه الصورة ورد فيها نماذج نادرة كما يقول عالمنا. (١)

• مثال ذلك: قول العباس بن الأحنف (٢):

عاصٍ مُسِيءٍ مَذْنِبٍ مَتَعْتَبٍ      أَخْفَى رِضَاهِ وَأَظْهَرَ الْغَضَبِ  
إِنِّي اعْتَذَرْتُ إِلَيْكَ مِنْ ذَنْبٍ لَهُ      عِنْدِي لِيُظْهَرَ لِي الرِّضَا فَأَبَى

د- أورد عالمنا صورة أخرى للكامل التام، تكون العروض فيه صحيحة والضرب على وزن (مُنْفَاعٌ) أو (فَعْلَانٌ)، أي حذاء مضمرة، ثم لحقها ساكن آخرًا، وقال بأنها صورة نادرة وردت على هذا البحر. (٣)

• مثال على ذلك، قول نبيه التميمي (٤):

يَا رَبِّ إِنِّي مَا جَفَوْتُ وَقَدْ جَفَتْ      فَأَلَيْكَ أَشْكَو ذَاكَ يَا رِبَاهُ  
مَوْلَاةٌ سُوءٍ مَا تَرِقُّ لِعَبْدِهَا      نِعْمَ الْغَلَامِ وَبِئْسَتِ الْمَوْلَاةُ

ه- أورد عالمنا صورة جديدة أخرى في الكامل التام، أتى فيها الضرب مقطوعاً لعروض حذاء. (٥)

• مثال على ذلك، قول ابن سناء الملك (٦):

أَتَخُونُ يَا سَكْنَى فَقَالَ: نَعَمْ      لِي فِي الْخِيَانَةِ نَسْبَةٌ عَلِيَاءُ  
لِمَ لَا أَخُونُ وَلَمْ أَفِ أَبَدًا      وَأَبَى الزَّمَانَ وَأَمِي الدُّنْيَاءُ

(١) انظر موسيقى الشعر: ١٠١

(٢) ديوان العباس بن الأحنف، قسطنطينة، ١٢٩٨هـ: ٣٢

(٣) انظر موسيقى الشعر: ١٠١

(٤) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب، بيروت (د.ت): ج ٦/ ١٦١

(٥) انظر موسيقى الشعر: ١٠٨

(٦) ديوان ابن سناء الملك، ابن سناء الملك حياته وشعره، تحقيق: محمد نصر، مراجعة: د/ حسين نصار، دار

الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م: ٤٧٢





و- أورد عالمنا قصيدة لإبراهيم ناجي، بعنوان (فجر جديد)، وقد استخدم فيها ضرباً أخذ مضمر مذبلاً لعروض حذاء<sup>(١)</sup>، فقال<sup>(٢)</sup>:

فَجْرٌ جَدِيدٌ حَالَمٌ خَفَّاقٌ      لَمَّا يَزَلُ فِي عَالَمِ الْآفَاقِ  
تَوْهَانٌ فِي غَمِّ الدُّجَى قَلَقٌ      بَحْنِينُهُ بِالْحَبِّ بِالْأَشْوَاقِ

(١١) في الكامل المجزوء، أورد عالمنا له صورة جديدة لم يذكرها العروضيون من قبل، ووردت في الشعر المعاصر، تراوحت العروض فيها ما بين الحذاء والحذاء المضمر، والتزم في ضربها الحذف والإضمار<sup>(٣)</sup>. ولقد مثل عالمنا على هذه الصورة بإيراده لقصيدة الشاعر فتحي سعيد (ما زلت أبكيه)<sup>(٤)</sup>، حيث قال فيها:

ما زلت أبكيه

أخْفَى وَجِيعَتَهُ      فِي عَالَمٍ فِيهِ  
الْحَزْنَ كَالثَوْبِ      تَبَايَ حَوَاشِيهِ

ما زلت أبكيه

لِي فِيهِ مُدَخَّرٌ      مَا زَلْتُ أُخْصِيهِ  
يَقْتَاتُ مِنْ شَجِنٍ      قَدْ رُخِّتُ أُخْفِيهِ

(١٢) في الرجز التام، أورد له عالمنا عدة صور جُدد، جاءت في الشعر العاصر، وهي:

أ- العروض مقطوعة والضرب مثلها<sup>(٥)</sup>، وتمثل ذلك في قول نزار قباني في قصيدته (حبيبي)، في ديوانه (أنت لي):

لَا تَسْأَلُونِي مَا اسْمُهُ حَبِيبِي      أَخْشَى عَلَيْكُمْ ضَوْعَةَ الطُّيُوبِ

(١) انظر موسيقى الشعر: ١٠٨، ١٠٩

(٢) ديوان ناجي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠م: ٣٢٥

(٣) انظر موسيقى الشعر: ١١٣

(٤) مسافر إلى الأبد، فتحي سعيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م: ٣٤

(٥) انظر موسيقى الشعر: ١٢٠، ١٢١

زَقُّ الْعَيْبِرِ إِنْ حَطَّمْتُمْ وُوهُ غَرَفْتُمْ بِعَاطِرِ سَكِيبِ  
وَاللَّهِ لَوْ بُخِتْ بِأَيِّ حَرْفٍ تَكْدَسَ اللَّيْلُكَ فِي الدَّرُوبِ

ولقد قال عالمانا: إن هذه الصورة لم يعترف بها العروضيون من قبل؛ لأن الأمثلة التي أوردوها عليها لا تشجع حاستها الفنية على قبولها، أما ما أوردته نزار قباني في القصيدة السابقة، فقد التزم فيها النغمة المنتظمة، والموسيقى المريحة للآذان، مما شجع عالمانا بالاعتراف بها صورةً جديدةً في الرجز التام، ثم ذكر أسماء لعدة قصائد أخرى لنزار قباني جاءت على هذا المنوال.<sup>(١)</sup>

ب-أورد عالمانا صورة جاء فيها البيت مكونا من خمس تفعيلات، يكون فيها العروض هي الضرب، على وزن (فعول) أو (متفع)<sup>(٢)</sup>، وذلك على الرغم من أن الشاعر قد زوج فيها بين تام ومشطور الرجز -كما يقول عالمانا-، وتمثل ذلك في قول محمود حسن إسماعيل، في قصيدته (بين الله والإنسان)<sup>(٣)</sup>:

إِنْ كُنْتَ لَا تَعْرِفُ سِرَّ دَمْعَةٍ يَذْرِفُهَا الْفَقِيرُ  
يَسْقَى بِهَا خَرِيفَةَ الْعِطْشَانِ فِي لُهَاثِهِ الْمَرِيرِ  
فِي زَرْعِ الْوَهْمِ عَلَى جَفُونِهِ بَسْتَانَهُ النَّضِيرِ

وهذه الصورة وما قبلها لم يوردهما عالمانا أثناء حديثه عن صور التجديد في هذا البحر في كتابه (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)<sup>(٤)</sup>، ولا أعلم هل هذا عدول منه في عدهما من صور التجديد أم ماذا؟

ج- أورد عالمانا صورة جاءت فيها العروض حذاء مخبونة على وزن (مُتَف) أو (فعو)، والضرب على وزن (متفع) أو (مستفع)<sup>(٥)</sup>.

• مثال على ذلك؛ قصيدة (من منهما؟) للشاعر عبده بدوي، يقول فيها<sup>(٦)</sup>:

حَبِيبَتِي كَأَنَّهَا النَّوْدَى وَزُرْقَةُ الدَانُوبِ مِنْ بِيَانِ

(١) انظر موسيقى الشعر: من ١٢٠: ١٢٢ بتصرف

(٢) انظر السابق: ١٢٢، ١٢٣ بتصرف.

(٣) لايد، محمود حسن إسماعيل، ط١، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٦م: ١١١

(٤) انظر التجديد بين آراء العلماء وإبداع الشعراء، محاضرات ألقاها على طلاب تمهيدية الدكتوراه، بقسم النحو

والصرف والعروض، دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٢١م: من ١٠٩: ١١٤

(٥) انظر موسيقى الشعر: ١٢٣

(٦) الحب والموت، د/ عبده بدوي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م: ٥٨



والهمس والهديلُ ناعما والدفء والنقاء والحنان  
يضيء في طريقها السنا لموعدي في عالم فرحان  
(١٣) في مجزوء الرجز، أورد له عالما ست صور جُدد لم يقل بها العروضيون من  
قبل، جاءت في قصائد شعراء قدامى ومحدثين، وهي<sup>(١)</sup>:

أ- العروض صحيحة، والضرب مقطوع، أورد عالما لهذه الصورة عدة قصائد  
تنوعت ما بين القديم والحديث، منها على سبيل المثال، قول ابن سناء الملك<sup>(٢)</sup>:

عَزَّ إِلَهُ الْعَالِمِ      وَذَلَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ آدَمِ  
يُخَاصِمُونَ رِيهَمَ      وَالرَّبُّ لَا يُخَاصِمُ  
وَحَاكَمُوهُ لِلنُّهْيِ      وَعِنْدَهُ تُحَاكِمُ

ب- العروض صحيحة والضرب مزال (مُتَقْعِلَان)، أورد عالما عدة نماذج لهذه  
الصورة وردت في الشعر الحديث، منها على سبيل المثال، قول كامل الشناوي<sup>(٣)</sup>:

جَرَدَنِي مَن هَذَاتِي      وَشَدَّنِي إِلَى الْجَنُونَ  
حَبِيبَتِي أَيِّن؟ أَلَا      جَوَابَ لِي إِلَّا الظَّنُونَ؟

ج- عروض صحيحة، وضرب مقطوع مذيل.

• مثال على ذلك، قول ابن سناء الملك<sup>(٤)</sup>:

أَنَا أَمِيرُ الْعَشَّاقِ      قَلْبِي لَوَائِي الْخَفَّاقِ  
وَأَنَّه مِثْلَانَةٌ      فِيهَا سَهَامُ الْأَحْدَاقِ

د- عروض صحيحة، وضرب أحد، مثال على ذلك، قول نزار قباني في قصيدة  
(شمعة ونهد)<sup>(٥)</sup>:

يَا صَاحِبِي فِي الدَّفْعِ      إِنِّي أَخْتُكَ الشَّمْعَةَ  
أَنَا وَأَنْتَ وَالهُوَى      فِي هَذِهِ الْبَقْعَةَ

(١) انظر موسيقى الشعر: من ١٢٦: ١٣٣

(٢) ديوانه: ٥٠٣

(٣) لا تكذبي، كامل الشناوي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٩م: ٦٤

(٤) ديوانه: ٤٢٢

(٥) طفولة نهد، نزار قباني، منشورات مكتبة دبولي، القاهرة: ٧٧

هـ- ضرب على صورة (مُتَفَع) أو (فَعُول)، ومثل عالمنا على ذلك بقصيدتين، (أحمر الشفاه) لنزار قباني<sup>(١)</sup>:

كم وشوش الحقيبة السوداء عن جَوَاهُ

وكم روى للمشط والمرآة ما رآه

على فم أغنى من اللوزة فلقته

وقصيدة (وشوشه) في ديوان نزار قباني (طفولة نهد)<sup>(٢)</sup>.

و- عروض مقطوعة، وضرب مثلها، أورد عالمنا لهذه الصورة عدة نماذج لشعراء قدماء نظموا عليها<sup>(٣)</sup>، منها على سبيل المثال، قول مسلم بن الوليد<sup>(٤)</sup>:

نَبَا بِبِهِ الْوَسَادُ      وَاْمَتْنَعُ الْوَسَادُ

وَصَادَهُ غَزَالٌ      يُرْمَى فَمَا يُصَادُ

(١٤) في مشطور الرجز، أورد عالمنا له صورة جديد لم يشر إليها العروضيون من قبل، وهي أن يرد الضرب في مشطور الرجز مذيلا.<sup>(٥)</sup>

• مثال على ذلك قصيدة (الجمعة الآفلة) للحساني عبد الله<sup>(٦)</sup>:

أين مضى؟ كرسيه الخالي استراب

أين الجبين الحر؟ واره التراب

أجابت الجدران عني: غاب غاب

(١٥) في منهوك الرجز، أورد له عالمنا صورة جديدة، أتى فيها الضرب مقطوعا على وزن (متفعل)، ومثل لها بعدة نماذج وردت في القديم<sup>(٧)</sup>، منها على سبيل المثال، قول ابن الرومي<sup>(٨)</sup>:

### سهولة الشريعة

(١) أنت لي: ١٠٠

(٢) طفولة نهد: ٤٠

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ١٣٢: ١٣٤

(٤) ديوان مسلم بن الوليد، تصحيح: حسن أفندي البناء، القاهرة، ١٣٠٣م: ٣٠

(٥) انظر موسيقى الشعر: ١٣٩

(٦) عفت سكون النار، الحساني عبد الله، ط١، القاهرة، ١٩٧٢م: ٩٥

(٧) انظر موسيقى الشعر: ١٤٠، ١٤١

(٨) ديوان ابن الرومي: ج ٤/ ١٥١٦





## تغني عن الذريعة

### يا ذا اليد المنيعه

١٦) في بحر الطويل التام، أورد له عالمنا صورة جديدة، استدرکها بعض العروضيين عليه، أتت فيه العروض مقبوضة، والضرب مقصورا على وزن (مفاعيل<sup>(١)</sup>)، من ذلك على سبيل المثال، قول أبو زيد الأنصاري لعمرو بن شأش<sup>(٢)</sup>:

وما بيضةً بات الظلِّيمُ يحفُّها إلى جؤجؤ جافٍ بميثاءٍ مِخلالٍ  
بأحسنَ منها يومَ بطنِ قراقرٍ تخوضُ به بطنَ القطاةِ وقد سال

١٧) رأى عالمنا إضافة صورة جديدة لبحر الطويل يكون فيها الطويل مشطورا، وتكون ضربه على وزن (مفاعِلن) المقبوضة، وأورد له عدة نماذج<sup>(٣)</sup>.

- منها على سبيل المثال، قول على محمود طه في مطولته (العشاق الثلاثة)<sup>(٤)</sup>:

بني آدمٍ إن لم يكن آدمُ الأبَا

رجوتُ لكم من عالمِ الرجسِ مهربَا

وأثرْتُكم بالكلبِ جدًّا مهدبَا

١٨) في مِخلع البسيط، أورد فيه عالمنا عدة صور جُدد، استدرک العروضيون بعضها، والبعض الآخر أبدع فيه الشعراء المعاصرون صورًا جديدة لم يستدرکها العروضيون من قبل، وهي متمثلة في الآتي:

أ- ما استدرکه العروضيون على مِخلع البسيط<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر موسيقى الشعر: ١٥١

(٢) العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده، ابن رشيق، تحقيق: محمد محيي الدين، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م: ج١/ ١٤٨.

(٣) انظر موسيقى الشعر: ١٥٢، ١٥٣

(٤) ديوان على محمود طه، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣م: ٢١٤، ٢١٥

(٥) انظر موسيقى الشعر: من ١٦٢: ١٦٤

استدرك العروضيون صورتين تكون العروض في كليهما حذاء مخبونة على وزن (فَعُو) بدلاً من (مستقلن)، حيث يحذف منها الوجد المجموع وهو الحذف، ثم الثاني الساكن وهو الخبن، ولها ضربان:

١- ضرب مثل عروضه، وشاهده<sup>(١)</sup>:

عجبت ما أقرب الأجل منّا وما أبعد الأمل  
٢- ضرب مخبون، على وزن (مُتَفَعِل) وينقل إلى (فعلون)، وشاهده<sup>(٢)</sup>:

إنّ شِوَاءً ونَشْوَءٌ وَخَبَبَ البازِلِ الأُمُونِ  
ب- ما استحدثه الشعراء المعاصرون من صور<sup>(٣)</sup>:

١- عروض على وزن (فعلون)، وضرب على وزن (فعلول)، على سبيل المثال، قول العقاد في قصيدته (أيعشقون؟)<sup>(٤)</sup>:

أيعشِقُ الناسُ يا حبيبي هيهات بل تكذبُ العيونُ  
إن لم يحبُّوك يا حبيبي واعجَبًا كيف يعشِقون؟  
٢- عروض على وزن (فعلون)، وضرب على وزن (فعلو) أخذ مخبون، على سبيل المثال، قول العقاد في قصيدته (عيش العصفور)<sup>(٥)</sup>:

لم يخفَ عن أعين الليالي ولا توارى من الصّغز  
حبائل الدهر قانصاتٌ من طار أو غاص أو خطز

(١) محيط الدائرة في علمي العروض والقافية، كرنيليوس فان ديك الأمريكاني، بيروت، ١٨٥٧م: ٤٦، وانظر

قصيدة (الموت في الكرى) للعقاد والتي أودها عالمنا شاهدا على هذه الصورة في موسيقى الشعر: ١٦٣

(٢) محيط الدائرة: ٤٧، وانظر المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د/ عبد الله الطيب، ط٢، بيروت،

١٩٧٠م: ج ١/ ١٠٢، وانظر الأمثلة الأخرى التي أوردتها عالمنا في موسيقى الشعر: ١٦٣، ١٦٤

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ١٦٤: ١٧١

(٤) ديوانه: ٤٤٤، وانظر باقي الأمثلة التي أوردتها عالمنا في موسيقى الشعر: ١٦٥، ١٦٦

(٥) ديوانه: ١٢٩، وانظر باقي الأمثلة التي أوردتها عالمنا في موسيقى الشعر: ١٦٨، ١٦٩





٣- عروض حذاء مخبونة، وضرب على وزن (فعلول)، على سبيل المثال، قول العقاد في قصيدته (سنة جديدة)<sup>(١)</sup>:

أدركنا موكبُ السنين في موكبِ الحُب سائرين  
والحُب من يَغش ركبهُ يساير النجمَ كلَّ حين

٤- عروض مطوية مقطوعة، وضرب مثلها، على سبيل المثال، قول نازك الملائكة، في قصيدتها (دالية)<sup>(٢)</sup>:

خضراءُ براقَةٌ مُغْدِقَةٌ كأنها فاقَةُ الفسوقِ  
شفاها شفقٌ أحمرٌّ كم حاولَ الورْدُ أن يسرقَه

(١٩) مال عالمنا إلى القول بوجود مشطور للبيط، وعلى هذا أورد له عدة صور جُدد استدرکها العروضيون عليه، هي<sup>(٣)</sup>:

أ- عروض صحيحة، وضرب مثلها، وشاهدها<sup>(٤)</sup>:

إن أخِي خالِدًا ليس أخًا واحدًا  
وقول آخر:

دارٌ عفاها القِدم بين البلى والعَدَم  
ب- عروض تراوح ورودها ما بين (فعلن) المخبونة، و(فاعلن) الصحيحة، مع التزام القطع في الضرب على وزن (فاعلن)، وشاهده على ذلك، قول الهمشري في قصيدته (البدلة الصفراء)<sup>(٥)</sup>:

يا قطرة من ندى رَفَّت على زهرة  
يا قمرًا ساطعًا قد لاح في صفره

(١) ديوانه: ٤٤٦، وانظر المثال الآخر الذي أورده عالمنا على هذه الصورة في موسيقى الشعر: ١٧٠

(٢) للصلاة والثورة، نازك الملائكة، ط١، بيروت، ١٩٧٨م: ١٩٢، وانظر باقي الأمثلة في موسيقى الشعر: من

١٧٣: ١٧١

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ١٧٩: ١٨٢

(٤) محيط الدائرة: ٤٧

(٥) ديوان الهمشري، تحقيق: صالح جودت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م: ١٠٠



يَا لَمْعَةً سَطَّعَتْ فِي الْفَجْرِ مِنْ دُرِّهِ

(٢٠) في مجزوء الخفيف، أورد عالمنا له ثلاث صور جدد، استدرك العروضيون

صورة منها، والباقي استحدثه الشعراء المعاصرون في قصائدهم، وهي (١):

أ- ما استدركه العروضيون على مجزوء الخفيف، هو ورود العروض على وزن

(فعولن)، وكذلك ضربها، والشاهد على ذلك قصيدة ابن المعتز، منها (٢):

قَلْ لَمَنْ نَامَ عَنِّي صِيفٌ لَعِينِي الْمَنَامَا

مَا يَضُرُّ خَلِيئَا لَوْ شَفَى مَسْتَهَامَا

ب- ما استخدمه الشعراء المعاصرون:

١- عروض صحيحة، لضرب مذال على وزن (مستعلان) أو (متفعلان)، على

سبيل المثال، قول كامل الشناوي في قصيدته (قلبي) (٣):

كَيْفَ يَا قَلْبُ تَرْضَى طَعْنَةَ الْغَدْرِ فِي خَشْوَعِ

وَتَدَارِي جُودَهَا فِي رِءَاءِ مَنْ الدَّمُوعِ

وهذه الصورة تراجع عالمنا عنها فيما بعد (في المبحث الثاني التالي لهذا

المبحث).

٢- عروض مذيبة، وكذلك ضربها، وهذه الصورة استعملها العقاد في قصيدته

(نصيب الحي والميت) (٤):

أَتَبِعَ الصَّخْبَ فِي الْقُبُورِ بِيكَايِي وَمَا اهْتَدَيْتُ

أَنَا لَوْ دَامَ لِي الشُّعُورُ بَعْدَ مَوْتِي لَمَا بَكَيْتُ

(١) انظر موسيقى الشعر: من ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨

(٢) انظر حاشية الدمنهوري على متن الكافي، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٣١٦م: ٥٩

(٣) لا تكذبي: ٢١

(٤) ديوانه: ٥٤١





(٢١) أورد عالمنا صورة أخرى للخفيف لم ترد في التراث العروضي، أتى فيها مشطوراً<sup>(١)</sup>، وتمثلت في قول علي محمود طه في قصيدته (ميلاد شاعر)<sup>(٢)</sup>:

ادخلوا الآن أيها المحسنونا

جنةً كنتمُّ بها تُوعَدُنا

اجعلوها من البدائع زُونا

وأورد عالمنا قصيدة أخرى جاءت على هذه الصورة، في (ديوان الأسمر) بعنوان (أبي الهول)<sup>(٣)</sup>.

(٢٢) في بحر السريع التام، أورد عالمنا له صورة جديدة وردت عليها العروض صحيحة (فاعلن)، وضربها أخذ، ثم لحقه التذييل بعد الحذف فأصبحت (فال) أو (فَعْلُ).<sup>(٤)</sup>

• مثال على ذلك، قول محمد بن الأشعث، وقيل إن الشعر لإسماعيل بن عمار الأسدي<sup>(٥)</sup>:

أَيَّةُ حَالٍ يَا بَنَ رَامِينَ حَالِ الْمَحْبِبِينَ الْمَسَاكِينِ

تركتهم موتى وما مَوَّتُوا\* قَدْ جَرَّعُوا مِنْكَ الْأَمْرِينَ

(٢٣) في السريع المشطور، أورد له عالمنا ثلاث صور جُدد صاغ عليها الشعراء المحدثون، وهم<sup>(٦)</sup>:

أ- العروض هي الضرب وتنسم بالصحة، وتأتي على وزن (فاعلن)، مثال على ذلك قول الشاعر فاروق شوشة، في قصيدته (لؤلؤة في القلب)<sup>(٧)</sup>:

ارتاح كالموجة للشاطئ

(١) انظر موسيقى الشعر: ١٩٨، ١٩٩

(٢) ديوانه: ٢١، ذكر عالمنا في الهامش أن نازك الملائكة قد سبقته في هذا الكشف في (قضايا الشعر

المعاصر، نازك الملائكة، ط٥، دار العلم، بيروت، ١٩٧٨م): ٧٦

(٣) ديوان الأسمر، محمد الأسمر، الحلبي، القاهرة (د.ت): ٧٩

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢١٨

(٥) الأغاني: ج ١٥ / ٦٨

(٦) انظر موسيقى الشعر: من ٢٢٥ : ٢٢٨

(٧) لؤلؤة في القلب، فاروق شوشة، مطبوعات الجديد، القاهرة، ١٩٧٣م: ٢٧

## في صدرك المخضوضرِ الناتئ

ب-الضرب هو العروض مذيلاً، على وزن (فاعلان)، ويمثلها قول ناجي<sup>(١)</sup>:

يا شَطْرَ نَفْسِي وَغَرَامِي الْوَحِيدِ

مَا شِئْتَ يَا لَيْلَى، لَا مَا أُرِيدُ

ج- ضرب مقطوع على وزن (فاعل)، على سبيل المثال، قول العقاد في قصيدته (هذا هو الحب)<sup>(٢)</sup>:

بِنَيْتِي هَذَا هُوَ الْحَبُّ

فَهَمَّتِهِ؟ كَلًّا وَلَا عَتْبُ

(٢٤) في بحر المديد أورد له عالمنا صورة محدثة، وهي أن تأتي عروضه محذوفة على وزن (فاعلا)، لضرب صحيح على وزن (فاعلاتن).<sup>(٣)</sup>

• وتمثل ذلك، في قول المهمل<sup>(٤)</sup>:

لَسْتُ أَرْجُو لَذَّةَ الْعَيْشِ مَا أَرَمْتُ أَجْلَادُ قِدِّ بِسَاقِي

جَلَّلُونِي جِدًّا حَوْبٍ فَقَدْ جَعَلُوا نَفْسِي عِنْدَ التَّرَاقِي

(٢٥) في بحر المجتث، أورد له عالمنا عدة صور محدثة، وهي<sup>(٥)</sup>:

١- أن ترد العروض محذوفة (فاعلن)، ولها ضرب مثلها، ويمثلها قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

دَارٌ عَفَاهَا الْقِيَامُ بَيْنَ الْبِأْسِيِّ وَالْعَدَمِ

وهذه الصورة أوردتها العروضيون على أنها صورة من صور المجتث، ولكن

عالمنا اعتبرها من صور البسيط المشطور وقال بأنه أولى بها.<sup>(٧)</sup>

(١) ديوان ناجي: ١٧٣

(٢) ديوانه: ٧٥٣

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٢٥٥، ٢٥٦

(٤) شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي، ط٢، بغداد، ١٩٧٥م: ١١١

(٥) انظر موسيقى الشعر: من ٢٦٠: ٢٦٦

(٦) محيط الدائرة: ٩٥

(٧) انظر موسيقى الشعر: ٢٦٠، ٢٦١





## في حَلْمَتِي رَغْشَةَ

٦- عروض مقصورة مع ضرب مثلها تارة، ومع ضرب صحيح تارة أخرى، وتمثل ذلك في قصيدة (من ذا سقاك الغمام)<sup>(١)</sup>، للشاعر فتحي سعيد، والتي مطلعها:

على رُفَاتِ الصُّدُورِ      مشيِّتٌ والليلُ حالِكٌ

٧- عروض محذوفة لضرب مقصور، وتمثل ذلك في قصيدة (النور)<sup>(٢)</sup>، لعباس العقاد، والتي مطلعها:

النورُ سِرُّ الحِياةِ      النورُ سِرُّ النجاةِ

٨- عروض صحيحة وضرب مقصور، وتمثل ذلك في قصيدة (كيف كان؟)<sup>(٣)</sup>، لنزار قباني، حيث يقول في ختامها:

على الليالي دخاناً      فأصبجت مهرجانات

فحيث رفَّتْ خُطانا      تفتتتْ نجمةً أن

(٢٦) في بحر المقتضب، أورد فيه عالمنا ثلاث صور جُدد، وهم:

١- عروض صحيحة وضرب معصوب، وتمثل ذلك، في قول حسين بن الضحاك<sup>(٤)</sup>:

عالمٌ بحبِّ يه      مُطَرِّقٌ من التيه

يوسفُ الجمالِ وفِر      عَوْنٌ في تعدييه

٢- جاءت العروض والضرب على وزن (مُفَا) أو (فَعُو)، وتمثل ذلك في قول شوقي، في قصيدته (مرقص)<sup>(٥)</sup>:

مال واحتجَّب      وادَّعى الغضب

ليبت هاجِر      يشرخ السبب

(١) مسافر إلى الأبد: ٥٢

(٢) ديوانه: ٤٠٣

(٣) أنت لي: ٢٤

(٤) الأغاني: ج ٧/ ١٨٥، وشرح تحفة الخليل: ٢٧٢، ٢٧٣

(٥) ديوانه: ج ٢/ ١٤





وهذه الصورة أوردها عالمنا عن الدكتور عبد الله الطيب.<sup>(١)</sup>  
٣- عروض على (فعول)، وضرب على (فعول)، وتمثل ذلك، في قول العقاد في قصيدته (عصر السرعة)<sup>(٢)</sup>:

طـار فـي الـنـزى هـام فـي الـسـهـون  
مـسـرعُ الخـطـا حـيـثـمـا يـجـون



(١) انظر موسيقى الشعر: ٢٦٩، وانظر المرشد: ج ١/ ٨٥، وانظر شرح تحفة الخليل: ٢٧٣

(٢) ديوانه: ٥٦٢



## المطلب الثالث: الآراء التي تفرد بها الدكتور شعبان صلاح ومناقشة أدلته ومدى إقناعها.

(١) في بحر الوافر؛ قال: بأن الصورة الناتجة عن ضربه المقصور على وزن (فَعُول)، مسكنة اللام، كما في قول العلاء بن المنهال الغنوي<sup>(١)</sup>:

فليت أبا شريكٍ كان حياً      فيُقصر حين يبصره شريكٌ  
ويترك من تدريه علينا      إذا قُننا له هذا أبوك

هي صورة نادرة "ليس لها رصيد نغمي في آذان مُتلقّي الشعر ومنشئيه، وإن قبلها الذوق ولم يرى فيها خروجاً".<sup>(٢)</sup>

وهذه الصورة أوردها ابن القطاع في كتابه (البارع في علم العروض) عن الزجاج، حيث علل فيها علة القصر الواردة في ضرب الأبيات؛ قائلاً: إنه "لو أطلق القافية لأقوى بالمنصوب وهو لا يجوز إلا في قول ضعيف".<sup>(٣)</sup> وعلى هذا يكون بحر الوافر التام على صورتين:

أ- صورة مشهورة عند العلماء؛ عروضها (فعولن) مقطوفة، وضربها مثلها (فعولن) مقطوف.

ب- صورة نادرة؛ عروضها (فعولن) مقطوفة، وضربها (فعول) مقصور.

(٢) شرط وجود زحاف الكف في مجزوء الوافر "بكون التفعيلة مسكنة الخامس، أي معصوبة، فلا يمكن ورود هذا الزحاف فيما تحرك خامسه، وتسمى التفعيلة إذن منقوصة؛ لأن (النقص) يعني اجتماع العصب والكف".<sup>(٤)</sup>

• مثال على ذلك: قول الشاعر عبده بدوي في قصيدته (عائد إلى القرية)<sup>(٥)</sup>:

أجِبُهُمْ فَهُمْ فِي الْأَزْ      ضِ مَا أَمَلِكُ هَمْ شِعْبِي

(١) انظر محيط الدائرة ٥١

(٢) موسيقى الشعر: ٢٢

(٣) البارع في علم العروض، ابن القطاع، تحقيق: د/ أحمد عبد الدايم، الفيصلية، مكة، ١٩٨٥م: ١٢٨

(٤) موسيقى الشعر: ٢٥

(٥) باقة نور: ١٨





وهنا جاءت تفعيلة (ض ما أمل) على وزن (مفاعلتُ)، فحذف فيها السابع الساكن، وسكن الخامس المتحرك معاً.

٣) استدرِك بعض العروضيين صورة ثالثة للوافر المجزوء يكون عروضها مقطوفاً وكذلك ضربها مثلها على وزن (فعولن) <sup>(١)</sup> -نسب ذلك إلى الأخفش <sup>(٢)</sup> -.

• استشهدوا على ذلك بقول الشاعر <sup>(٣)</sup>:

أشاقك طيف مامه بمكة أم حمامه  
وتقطيعه: <sup>(٤)</sup>

أشاقك طيف فمامه بمكة أم حمامه  
مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن

في حين أن ابن رشيق قال: إن هذا الوزن وزن ملتبس، "يجوز أن يكون مقطوعاً من مربع الوافر، ويجوز أن يكون من المضارع مقبوضاً مكفوفاً" <sup>(٥)</sup>

وهنا رجح عالمنا الرأي الأول قائلاً: "والرأي الأول في نظرنا أقرب إلى الذوق، لأن عد هذا البيت من المضارع معناه جعل التفعيلة الأولى (أشاقك) = مفاعل، وأصلها (مفاعيلن)، وهذا مَرَكَبٌ صعب، فضلاً عن أن هناك ما يسمى بالبحر المستطيل (وهو من البحور المهمله عكس الطويل) ووزنه: مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن، فعولن في كل شطر، مما يترجح معه أن الشعراء قد أفادوا من هذه اللفظة العروضية فاستخدموها، والفرق بين (مفاعيلن) و(مفاعلتن) جدٌ يسير" <sup>(٦)</sup>

ولقد وافق الدكتور بدر الراشد الرأي الذي أورده عالمنا وأضاف أمراً آخر على ما قاله عالمنا، قائلاً: "وأضيف إلى ذلك أمراً آخر، وهو أن تفعيلة المضارع (مفاعيلن)

(١) انظر موسيقى الشعر: ٢٦.

(٢) انظر العيون الغامرة على خبايا الرامزة، الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، ط٢، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م: ١٦٩.

(٣) ورد هذا البيت في العيون الغامرة: ١٦٩

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢٦.

(٥) العمدة: ج ١/ ١٨١.

(٦) موسيقى الشعر: ٢٦، ٢٧.



لا يجتمع عليها زحافان في آن واحد، وهما القبض والكف، فبيّن ياء (مفاعيلن) ونونها في هذا البحر مراقبةً، فلا يثبتان معاً ولا يحذفان معاً، والواجب حذف أحدهما. (١)

(٤) قال عالمنا: إن الاعتداد بقول الشاعر (٢):

لَقَدْ هَاجَ اشْتِيَاقِي      غَرِيرُ الطَّرْفِ أَخْوَرُ  
أدِيرُ الصَّدغِ مِنْهُ      عَلَى مِسْكِ وَعَنْبَرِ  
وكذلك قول الشاعر: (٣)

أَيْسَأُو عَنْكَ قَلْبٌ      بِنَارِ الْحَبِّ يَصْنَأِي  
وَقَدْ سَدَّدَتْ نَخْوِي      مِنَ الْأَحَاطِ نَصْلَا

على أنهما صورة من صور ضرب الهزج (عروضه وضربه محذوفان)، أو من مجزوء الوافر، وأن هذا أولى من القول بأنهما صورة من مشطور المستطيل - كما قال بعض العروضيين (٤)-، والذي لم نعرف له تاماً حتى نعترف بمشطوره. (٥)

(٥) قال: "بأن الهزج ليس شيئاً مختلفاً عن مجزوء الوافر، وإنما هما شيء واحد." (٦) حيث إنه يرى أن التفريق بين البحرين يحتاج إلى إعادة نظر، لأننا "لو تأملنا الصور التي ورد عليها الهزج مقارنة بالصور التي جاء عليها مجزوء الوافر لوجدنا الاتفاق على شهرة الصورة الأولى، وهي متفقة مع مجزوء الوافر، على حين عدت الصورة

(١) قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح في كتابه (موسيقى الشعر): عرض ومناقشة، د/ بدر بن محمد

الراشد، ٢٠١٧م: ٢٦

\* ملحوظة هذا بحث أرسله لي الدكتور شعبان صلاح وأخبرني إنه بحث مقدم من دكتور سعودي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولا يوجد داخل البحث مكان النشر الذي نشر فيه.

(٢) انظر محيط الدائرة: ٣٢ منسوب إلى بعض المولدين دون ذكر اسم الشاعر.

(٣) انظر السابق: نفس الصفحة، نسب إلى بعض المولدين ولم يذكر اسم الشاعر أيضاً.

(٤) انظر السابق: ٣٢

(٥) انظر موسيقى الشعر: ٣١، ٣٢ بتصرف.

(٦) السابق: ٣٣



الثانية صناعة عروضية وليس لها نظير في الوافر، أما الصورة الثالثة فلا أكاد أجد -فيما أعلم- سوى قصيدة ابن سناء\*، واعرانها بها لا يدحض الرأي القائل بالتشابه، فيمكن أن نعد وزن هذه الصورة:

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن فعولان  
بتسبيغ (فعولن) أي زيادة ساكن على آخره سبب خفيف.

وأما الصورة الرابعة فموجودة في الوافر المجزوء كما وجدت في الهزج، بل إن ابن رشيق ساق أبياتا كثيرة لها محرقة الخامس في (مفاعلتن)، ولم يسق العروضيون لها في الهزج<sup>(١)</sup> سوى بعض الأبيات وهي:  
أ- قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

سقاها الله غيثا من الوسمي ريّا  
ونقطيعه:

سقاها نلا هغيثن منلوسمي رييّا  
مفاعيلن مفاعلي مفاعيلن مفاعلي<sup>(٣)</sup>  
ب- قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لقد هاج اشتياقي غريز الطرف أخوز  
أديز الصدغ منه على مسك وعنبز  
ج- قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أيسنؤو عنك قلب بنار الحب يصنؤي

\* انظر موسيقى الشعر: ٣١

(١) السابق: ٣٣

(٢) محيط الدائرة: ٦٥

(٣) موسيقى الشعر: ٣١

(٤) محيط الدائرة: ٣٢

(٥) السابق: ٣٢

## وقد سَدَّدتْ نَحْوِي مِنْ الْأَحْظَانِ نَصْلًا

وفيما يلي جدول مقارنة بين البحرين لتوضيح ما قاله عالمنا:

صور مجزوء الوافر	صور الهزج
العروض صحيحة والضرب صحيح مفاعلتن مفاعلتن o/// o// o/// o//	العروض صحيحة والضرب صحيح مفاعيلن مفاعيلن o/ o/ o// o/ o/ o//
العروض صحيحة والضرب معصوب مفاعلتن مفاعلتن o/ o/ o// o/// o//	العروض صحيحة والضرب محذوف مفاعيلن مفاعي o/ o// o/ o/ o//
العروض مقطوفة والضرب مقطوف فعولن فعولن o/ o// o/ o//	العروض صحيحة والضرب مقصور مفاعيلن مفاعيل oo/ o// o/ o/ o//
	العروض محذوفة والضرب محذوف مفاعي مفاعي o/ o// o/ o//

وحكم عالمنا هنا جاء من خلال المشابهة النابعة من وحدة الوافر (مفاعلتن) (o/// o//)، وأن هذه الوحدة فيها زحاف جائز وهو تسكين الخامس المتحرك المسمى (العصب)، وفي هذه الحالة تتحول التفعيلة إلى (مفاعلتن) (o/o/ o//)، وهذه هي نفس التفعيلة المكونه للهج من حيث الحركات والسكنات، فنحن حينما ننغم (مفاعلتن) المعصوبة أربع مرات، في المجزوء يساوي نفس تنغيم (مفاعيلن) أربع مرات، وهذا معناه أن هناك تشابها بين الهزج، ومجزوء الوافر، أضف إلى ذلك أنه "الدارسي العروض قولٌ أصبح شبه مسلمة عروضية وهو: إذا جاءك بيت كل تفعيلاته معصوبة فاعتبره من الهزج إن كان منفرداً غير مرتبط بقصيدة، وإن كان





من قصيدة معينة فانظر فيها: فإذا وجدت فيها تفعيلة واحدة غير معصوية فالأبيات جميعاً من الوافر المجزوء، وإلا فهي من الهزج.<sup>(١)</sup>

فعالمنا يرى هنا أن القضية ليست بعدد التفعيلات، وإنما تفعيلة واحدة ممكن أن تكسر النظام، وتعيدك إلى الوافر المجزوء، فلو كانت كل التفعيلات مسكنة الخامس (معصوية) فهذا هو الهزج، ولذا فالشعراء -قدامى ومعاصرون- لا يكادون يفصلون بين الهزج ومجزوء الوافر، وغالباً يفضلون مجزوء الوافر؛ لأن مجزوء الوافر يصلح عند الاسكان في الخامس وعند التحريك، والهزج لا يصلح إلا عند الاسكان في الخامس، فمن سيضع في اعتباره اسكان الخامس في كل التفعيلات، وهو الفارق الوحيد الذي يميز بحرین شعريين لا تكاد الأذن المدربة تدرکه، فضلاً عن الأذن العادية.<sup>(٢)</sup>

ولهذا رأى عالمنا أن "المنطق الصائب يميل بنا إلى اعتبار البحرین بحرًا واحدًا سواء أسميناه (الهزج) -كما ذهب إلى ذلك أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٣)</sup>- أم أسميناه (مجزوء الوافر) كما نرى نحن، وحجتنا عدم تكثير الأسماء ما دمنا قد سلمنا بوجود الوافر التام، فضلاً عما ورد من نماذج في المجزوء ورد فيها العروض أو الضرب على شكل (فعولن)، وهي السمات البارزة للوافر التام.<sup>(٤)</sup>

وهذا التوضيح السابق يعتبر ردًا على الرد الذي قاله الدكتور بدر الراشد حينما اعترض على عالمنا في هذا الرأي، حيث إنه قال: إن استدلال الدكتور شعبان أ- "بما يورده العروضيون من تغييرات تلحق تفعيلة الوافر (مفاعلتن)، فقد نقلوها إلى (مفاعيلن) حينما يسكن خامسها، وعندئذ يجوز حذف يائها، فتصبح (مفاعلن)، كما يجوز حذف السابع منها، وهو الكف، فتصبح (مفاعيلن)، فلا يسلم له ذلك؛ لأن العروضيين نصوا على أن حذف الخامس المتحرك من (مفاعلتن) يسمى العقل، فلا حاجة إلى الزعم بأن العرب سكنوا الخامس، ثم حذفوه، أي أنهم أدخلوا العصب، ثم

(١) موسيقى الشعر: ٣٢

(٢) انظر السابق: ٣٣، ٣٤ بتصرف

(٣) موسيقى الشعر، د/ إبراهيم أنيس، ط٤، دار القلم، بيروت، ١٩٧٢م: ١٢٢

(٤) موسيقى الشعر: ٣٥.

القبض، وإن كان هذا الرأي قد قاله بعض العروضيين، لكنه مُطَّرَح؛ لأن فيه عمليين، بخلاف العقل، ففيه عمل واحد فقط. (١)

والرد هنا هو حتى وإن كنا قد سلمنا بأن ما حدث في تفعيلة (مفاعلتن) عقل، والذي يدخل على بحر الوافر دون غيره فتصبح (مفاعتن)، فما هو رده على ورود الصورة الثانية من مجزوء الوافر بضربٍ معصوب؟ ولقد ذكرت فيما سبق أن الذي يقصده عالمنا هو تشابه النغمات بين التفعيلتين، فهذا هو مقصد عالمنا الأساسي من فكرة الجمع بين البحرين على أنهما بحر واحد، وإيراد صور الهزج على أنها صور إضافية مضافة إلى صور الوافر.

ب- "أنه استدل على الكف . حذف السابع الساكن . في الوافر المجزوء بقصيدة للعباس بن الأحنف، وقصيدة لابن سناء الملك، وادعى أن العروضيين يخصون الكف ببحر الهزج، وأن وقوع الكف لدى العباس بن الأحنف وابن سناء الملك في قصيدة من مجزوء الوافر يدل على أن الهزج ومجزوء الوافر شيء واحد؛ لأن العروضيين لم يذكروا أن الكف يصيب (مفاعلتن) بخلاف (مفاعيلن). وهذا الاستدلال عندي فيه نظر؛ لأن العروضيين نصوا على أن الكف حسن وكثير شائع في بحر الهزج، ولم يمنعوه في الوافر، وإن كان قبيحا مرذولاً، فضلاً على أن الاستدلال بشعر العباس بن الأحنف وابن سناء الملك -وهما شاعران مولدان- لا يسلم به، والدكتور شعبان نفسه ذكر أنه لم يجد لهذه القوائد نظائر سوى ما نقله. (٢)

والرد هنا هو؛ عند الذهاب إلى ما قاله عالمنا عن زحاف الكف نجده قد تحدث عنه في الصورة الثانية من مجزوء الوافر المعصوب الضرب -إذن هو لم يرفض إتيانه في بحر الوافر ولم يخصه ببحر الهزج فقط- والذي تتشابه تفعيلته مع تفعيلة الهزج، فقال: إن زحاف الكف "في بحر الوافر مشروط بكون التفعيلة مسكنة الخامس، أي معصوبة، فلا يمكن ورود هذا الزحاف فيما تحرك خامسه، وتسمى التفعيلة إذن منقوصة؛ لأن (النقص) يعني اجتماع العصب والكف. (٣)

(١) قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح: ٣٢، ٣٣

(٢) السابق: ٣٣.

(٣) موسيقى الشعر: ٢٥



فعالنا هنا لم يذكر بحر الهزج على الاطلاق، و لا أن العروضيين يخصون الكف ببحر الهزج - كما قال الدكتور بدر عنه-، وإنما كان حديثه عن الصورة الثانية التي يأتي عليها مجزوء الوافر، وأن هذا الزحاف لا يدخل الوافر إلا في هذه الصورة فقط.

أما عن قوله بأن عالمنا قد استشهد على ذلك بقصيدة العباس وابن سناء الملك، فعند مراجعة ما استشهد به عالمنا في هذه الصورة سنجد أنه لم يستشهد بهاتين القصيدتين<sup>(١)</sup>، وأن استشهاده بهما كان في بحر الهزج في الصورة الثالثة منه والتي يدخلها علة القصر.<sup>(٢)</sup>

٦) في بحر المتقارب؛ قال عالمنا: إن الحكم على الصورة الرابعة منه بالندرة؛ (العروض صحيحة، والضرب أبتز) هو حكم نسبي بالقياس إلى الصور الثلاث السابقة لها - وهما: ١- العروض والضرب صحيحان. ٢- العروض صحيحة والضرب مقصور. ٣- العروض صحيحة والضرب محذوف.-، وأورد لهذه الصورة عدة نماذج<sup>(٣)</sup>، منها قول أبي العاهية:<sup>(٤)</sup>

إذا المرء كانت له فكره      ففي كل شيء له عبرة  
وكل الأمور لها جوهر      تكشف مكنونها الخبرة

وبإيراد عالمنا لهذه النماذج، يكون قد رد بها علي الدكتور إبراهيم أنيس، من قوله بندرة ما جاء فيها من شعر قديم، لكنه وافقه الرأي في ندرتها حديثاً.<sup>(٥)</sup>

فعالنا يرى هنا أن هذه الصورة قد وردت بكثرة قديماً، لكنها ندرت جداً حديثاً.

٧) أورد عالمنا عدة ملاحظات في نهاية حديثه عن المتقارب التام، وهي:

(١) انظر موسيقى الشعر: من ص ٢٤ : ٢٦

(٢) انظر السابق: ٣٠، ٣١.

(٣) انظر السابق: من ٣٦ : ٤٠

(٤) انظر ديوان أبي العتاهية: ٢٠٤، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا على هذه الصورة في (موسيقى الشعر): من ٤٠ : ٤٢.

(٥) انظر موسيقى الشعر: ٤٢، وأنظر موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، ط ٥، ١٩٧٨م: ٨٩.

١- أن من الشعراء من التزم الحذف في عروض المتقارب التام الصحيح الضرب كما في قول ابن الرومي: (١)

لِيُطْمِعَكَ فِي رَجَعَاتِ الْمَأْوِ      لَ أَنْ الْمَلُولُ يَمْلُ الْمَلَالَا  
يَمْلُ الْقَطِيعَةَ مَعْتَادُهَا      كَمَا مَلَّ مِنْ قَبْلِ ذَاكَ الْوَصَالَا

٢- من الشعراء من التزم الحذف أيضا في عروض النوع الثالث المحذوف الضرب، ويمثل ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: (٢)

بِنَفْسِي مَنِ أَشْتَكِي حُبَّهُ      وَمَنْ إِنْ شَكَ الْحَبَّ لَمْ يَكْذِبْ  
وَمَنْ إِنْ تَسَخَّطَ أَعْتَبْتُهُ      وَإِنْ يَرْنِي سَاخِطَا يَغْتِيبْ

يقول عالما عن هذا النوع: "ولست أملك في الحقيقة أدلة الحكم على هذا الاتجاه بأنه نوع من التزام ما لا يلزم، أو أن هذا الحذف المائل في جميع الأعراب جاء عفوا الخاطر دونما قصد من الشاعر." (٣)

٣- أن من الشعراء المعاصرين من تعدى بيت المتقارب التام ثماني تفعيلات، فأتى بالبيت مكونا من عشر تفعيلات. ولمحمود حسن إسماعيل -رحمه الله- قصيدة بعنوان (غضبة الثأر)... يقول محمود حسن إسماعيل في بداية هذه القصيدة: (٤)

وَمَا قِيلَ بَغْدَادُ حَتَّى سَمِعْتُ انْتِفَاضَةَ رُوحِي يَشْقُ صَدَاهَا السَّكُونُ.  
وَمَا قِيلَ بَغْدَادُ حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى الْأَفْقِ طَيْرًا يَغْنَى وَيُوقِظُ كِبْرَ السَّنِينِ. (٥)

٨) قال: بأن ابن رشيق قد أورد في العمدة بيتا فريدا على مربع المتقارب المحدث، ووصفه بأنه بيت فريد، لم يلتفت إليه أحد من الشعراء ليصوغ عليه، ولكنه تراجع عن هذا الرأي أثناء عرضه لكتابه الثاني (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء

(١) ديوان ابن الرومي: ج ٥ / ١٩٠٥.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م: ٣٢

(٣) موسيقى الشعر: ٤٤

(٤) صلاة ورفض: ٣٤ وما بعدها.

(٥) موسيقى الشعر: ٤٣، ٤٤





وإبداع الشعراء)، وعند الحديث عن هذا العمل سأورد هذا الرأي، وما أثبتته عالمنا فيه، أدى إلى تراجعها. (١)

والبيت الذي أورده عالمنا عن ابن رشيق، هو: (٢)

وقفنا هنيئاً بأطلال مَيِّنة

(٩) قال بأن المبرد قد أورد صورة تامة لبحر المتقارب، العروض فيها مقصورة (فعول)، والضرب صحيح، ومثل لها بقول الشاعر (٣):

ورمنا القصاص وكان التقاص فرضاً وحثماً على المسلمينا

ولقد أورد عالمنا آراء العلماء في هذا البيت وتفنيدهم له، ورأى أن مجرد تفنيدهم وتسويغهم ما حدث في البيت، دليل على جعله عارضا لا يصح أن يثبت به صورة من صور المتقارب، فهو علة جارية مجرى الزحاف - كما يقولون -، فضلا عن تفرده في هذه الظاهرة. (٤)

(١٠) عارض عالمنا رأيي الشيخ كامل شاهين والأستاذ عبد الحميد الراضي في القول بعدم وجود صورة صحيحة العروض والضرب في بحر المتدارك، وذلك بإيراده قصيدة مكونة من خمسة وثلاثين بيتا، جاءت جميعا على هذه الصورة. (٥)

(١١) أورد عالمنا عدة نماذج لشعراء قد نظموا أشعارهم على المتدارك، وأصبح استخدامهم له يفوق غيره من البحور، ولم يقتصر على ذلك النمط الذي صيغت منه قصيدة الحصري كما قال الدكتور إبراهيم أنيس، ولا كما قال الأستاذ عبد الحميد الراضي من أن الشعراء لم ينظموا عليه، ولا كما قال الدكتور عبد الله الطيب من أنه بحر دنيء للغاية. (٦)

(١) انظر موسيقى الشعر: ٥١، ٥٢

(٢) انظر العمدة: ج ٢ / ٣٠٤.

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٥٢، وانظر محيط الدائرة: ٩٩

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٥٢ بتصرف.

(٥) انظر السابق: ٥٥ بتصرف

(٦) انظر السابق: من ٥٥: ٦١ بتصرف، وانظر موسيقى الشعر، (د/ إبراهيم أنيس) ط ٥: ١٠٤، ١٠٥، وانظر

شرح تحفة الخليل: ٣٠٥، وانظر المرشد: ج ١ / ٨٠.





فوصف عالمنا كل هذه الأحكام بالمبالغة وعدم صحة ما وصف به البحر.

(١٢) قال بأنه "لا توجد صورة للمتدارك المجزوء يتسم ضربها بالصحة فيما وقع تحت

أيدينا من أشعار سوى بعض مقاطع في أثناء قصائد" (١)

(١٣) قال عالمنا بأن الصورة الواردة عن بحر الرمل المجزوء، وهي أن تكون

العروض صحيحة فيها والضرب مسبغ؛ إنما هي صناعة عروضية ليس لها نماذج

تعزدها، سوى البيت الذي قاله الشاعر ابن عبد ربه: (٢)

لأن حتى لو مشى الذرُّ (م) عليه كاد يُدْمِيه

(١٤) وافق عالمنا رأي الزجاج في عد أبيات إيليا أبو ماضي من مجزوء الرمل، وقال

بأن من وصفها من بحر المديد، كان اعتماده على افتراضات لا يؤيدها الواقع

الشعري. (٣) على سبيل المثال، منها ما يلي:

هاتها في القدح نسمةً في شَبَحِ

هاتها فالنفس في حاجة للفرح

الضرب والعروض محذوفان على وزن (فَعَلَا).

(١٥) لم يوافق عالمنا الرأي الذي أورده الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الله الطيب

في رفضهما، صورة العروض الصحيح والضرب الأخذ المضمّر من بحر الكامل

التام، ورد على رفضه هذا بما أورده الأستاذ عبد الحميد، حيث استدل على صحة

ما ذهب إليه العروضيون من ذكر العديد من القصائد التي وردت على هذه الصورة

من بحر الكامل، بالإضافة إلى أن الدكتور محمد الطويل قد عالج هذه القضية

أيضاً، حيث أورد نماذج أخرى غير التي أوردها الأستاذ الطيب. (٤)

(١) موسيقى الشعر: ٦٢.

(٢) انظر موسيقى الشعر: ٨٦، وانظر العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار

الفكر، بيروت (د. ت): ج ٦/ ٢٧٣.

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٨٧ بتصرف، وانظر محيط الدائرة: ٣٧، ٧٥، ٧٦، وانظر تحفة الخليل: ١١١،

وانظر حاشية الدمنهور: ٥٣

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٩٦، ٩٧ بتصرف، وانظر موسيقى الشعر (د/ إبراهيم): ٦٦، ٦٧، وانظر المرشد:

ج ١/ ١٦١، وانظر شرح تحفة الخليل: ١٧٢، ١٧٥.



١٦) خالف عالمنا رأي الدكتور إبراهيم أنيس في عدم وجود أمثلة من الشعر الحديث على صورة العروض الحذاء والضرب الأخذ من الكامل التام<sup>(١)</sup>، قائلاً: "وليس الحق مع أستاذنا -رحمه الله- في كلتا مقولتيه، فهناك كثرة لا تحصى من الشعر قديمه وحديثه على هذه الصورة من صور بحر الكامل"<sup>(٢)</sup>، ثم أورد عالمنا عدة قصائد وردت في القديم والحديث تعضد صحة ما ذهب إليه من وجود هذه الصورة بكثرة في الشعر قديمه وحديثه.<sup>(٣)</sup>

١٧) رفض عالمنا رأي من حكم على الكامل المشطور بأنه صورة شاذة، فقال إنه لا يرى في هذه الصورة خروجاً كما قيل، لكنها صورة ليس لها رصيد نغمي من قصائد تعضدها.<sup>(٤)</sup>

١٨) رفض عالمنا عدم اعتراف العروضيون لصورة الرجز التام التي تأتي عروضه وضربه مقطوعان، قائلاً: إنه يرى "أن موسيقى هذا الوزن أوقع في السمع وأعلق بالقلب من ذلك النمط الصحيح العروض المقطوع الضرب الذي أورده العروضيون، ومن ثم فلا ضير علينا إذا أضفنا هذا النمط الجديد إلى الدراسة العروضية اعترافاً به، وأخذاً بما فيه من نغمة رائقة مقبولة."<sup>(٥)</sup>

١٩) رأى أن إيراد التزييل في ضرب مجزوء الرجز ليس بالغريب، فهو أمر عادي ليس خارج عن طبيعة الموسيقى، بالإضافة إلى أنه قد ورد في الكامل ومجزوءه، وهما بحران متشابهان من حيث الحركات والسكنات، وليس بينهما اختلاف إلا في تسكين الثاني المتحرك.<sup>(٦)</sup>

٢٠) رفض عالمنا عد أبيات مسلم بن الوليد -في الغزل- من صور المنسرح المنهوك كما قال الأستاذ عبد الحميد الراضي، حيث وصفها بأنها من المنسرح

(١) انظر موسيقى الشعر: ٦٨، ٦٩

(٢) السابق: ١٠٣.

(٣) انظر السابق: من ١٠٢: ١٠٦.

(٤) انظر السابق: ١١٤.

(٥) السابق: ١٢٢.

(٦) انظر السابق: من ١٢٨: ١٣٠.

المنهوك، ثم تعجب من ورودها على أربع تفعيلات، والمنهوك يتكون من تفعيلتين. (١)

وبناء على ذلك تساءل عالمنا عن كيفية عدها من المنهوك والمنهوك يتكون من تفعيلتين، فالأولى؛ هو عدها من الرجز المقطوع العروض والضرب. (٢)  
أبيات مسلم بن الوليد، هي (٣):

يَا أَيُّهَا الْمَعْمُودُ      قَدْ شَفَّكَ الصُّدُودُ  
فَأَنْتَ مَسْتَهَامٌ      حَالَفُكَ السُّهُودُ  
تَبَيَّنَتْ سَاهِرًا قَدْ      وَدَّعَكَ الْهَجُودُ

(٢١) في الرجز المشطور، في الصورة الثانية منه وهي (العروض هي الضرب مقطوع)؛ هناك من العروضيين من عدَّ هذه الصورة من مشطور السريع (٤)، وهذا الرأي رفضه عالمنا ووصفه بأنه "نوع من الاعتساف، والتعليل له واه، فما أكثر الرجزيات التي صيغت على هذه الصورة في وسط قصائد ورد الضرب صحيحا في بعض مقاطعها، ومقطوعا في بعضها الآخر، فإلحاقها بالرجز المشطور أحق من إلحاقها بالسريع المشطور الذي لم يكده الباحث يجد له قصيدة واحدة كاملة." (٥)

ثم أورد عالمنا لهذه الصورة عدة نماذج (٦) لكي يثبت صحة ما ذهب إليه، منها -على سبيل المثال-، قول على محمود طه: (٧)

تمهلي فراشة الصباح  
أسرقت في الغدو والرواح  
ماذا ارتياد الطرق الفساح

(١) انظر شرح تحفة الخليل: ٢٤٥، ٢٤٦

(٢) انظر موسيقى الشعر: ١٣٤

(٣) ديوان مسلم بن الوليد: ١٢

(٤) انظر شرح تحفة الخليل: ٢٠٠

(٥) موسيقى الشعر: ١٣٧

(٦) انظر السابق: ١٣٧، ١٣٨

(٧) ديوانه: ٣٧٣



٢٢) ذكرت قبل سابق أن عالما قد نادى بدمج البحور المتشابهة؛ ليققل من تكسير الأسماء للبحور، فتفعيلة واحدة ممكن أن تكسر نظام القصيدة بأكملها وتحولها من بحر إلى بحر، وهذا القول كان أثناء الحديث عن تشابه مجزوء الوافر بالهزج، أما عن التشابه الواقع بين الكامل والرجز فيرى عالما أن الأمر هنا يختلف تماما، ذلك لأن "المسألة أعمق من ذلك وأخطر حين نتصور التغييرات الكثيرة التي تتعرض لها تفعيلة الرجز (مستعلن) من حذف الثاني الساكن فتصير (مُتَّعَلَن)، أو حذف الرابع الساكن فتصير (مُسْتَعَلَن)، أو حذفهما معا فتصير (مُتَّعَلَن)!! وهذه الإمكانيات المتعددة لتلك التفعيلة التي لا يكاد بيت رجز يخلو من تفعيلة منها تعطي للرجز موسيقاه الخاصة التي تميزه أيما تمييز عن بحر الكامل... ومن النادر أن تجد في موسيقى الكامل تفعيلة مزاحفة بغير تسكين الثاني المتحرك، فإذا أضفت إلى ذلك إمكانيات في الصور ينفرد بها الكامل مثل العروض الحذاء والضرب الأحذ أو العروض الحذاء مع الضرب الأحذ المضمّر في الكامل التام، والضرب المرفل في الكامل المجزوء، وإمكانيات أخرى ينفرد بها الرجز مثل المشطور والمنهوك بصورهما المتعددة، والموحد بجدته وحدائته، اقتنعت معنا بعدم جدوى الدعوة الرامية - مخصصة - إلى تخفيف العروض عن طريق إدماج بحر الرجز في الكامل بحجة أنهما لا يفترقان إلا في تحريك الحرف الثاني أو تسكينه، ولو كان الأمر كذلك لهان، ولما فات العروضيين القدماء الإشارة إليه!!"<sup>(١)</sup>

٢٣) في بحر الطويل قال عالما بوجود ثلاث صور مشهورة له وهي:

أ- عروض مقبوضة وضرب صحيح.

ب- عروض مقبوضة وضرب مقبوض.

ج- عروض مقبوضة وضرب محذوف.

ثم قال بأنه لا يوجد تمييز لدي الشعراء بين هذه الصور الثلاث، ولا يوجد أي صورة منهم "أقرب إلى قلب الشاعر من غيرها، ومن ثم يكون الحكم بترتيب هذه الصور من حيث الشيوع على أن الضرب (مفاعلن) أكثر شيوعا، يليه (مفاعي)،

(١) موسيقى الشعر: ١٤٣، ١٤٤

وأقل الثلاثة (مفاعيلن)، حكما غير معتمد على الواقع الشعري إحصاء وعداء؛ فقد تختلف النسبة من شاعر لآخر، ومن عصر إلى عصر، وذلك كله لا يعطينا إمكان تفضيل صورة على أخرى أو الحكم بشيوعها.<sup>(١)</sup>

ولقد اعترض الدكتور بدر الراشد على رأي عالمنا هذا بإيراده لإحصاء من الشعر القديم نقله عن الباحث محمد العلمي في كتابه (عروض الشعر العربي)، أثبت من خلاله عدم صحة ما قاله عالمنا من عدم التمييز بين الصور الثلاث، و"أن الصورة الثانية من البحر الطويل (وهي العروض المقبوضة والضرب المقبوض) هي الأكثر في الشعر العربي من بين صور الطويل، والنسب العددية للصور الأخرى تقل عنها بمراحل"<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) مال عالمنا إلى رأي الأخفش، وسيبويه، والجرمي القائل بوجود صورة أخرى لبحر الطويل؛ تكون فيها العروض مقبوضة، وضربها مقصور على وزن (مفاعيل) بتسكين اللام، وهذا الرأي هو رد على مقولة ابن رشيق الذي وصف بها هذه الصورة بأنها نوعٌ من الإقواء لم يذكره العروضيون<sup>(٣)</sup>، فرد عليه عالمنا قائلا: إن "حمل هذه الأبيات على الإقواء نوع من تغليب الشعراء بناء على قاعدة مسبقة، فليس في هذا الضرب من الطويل ما يسيء إلى موسيقاه"<sup>(٤)</sup>.

وهذا الرأي عارضه الدكتور بدر قائلا: إن "الدكتور شعبان اعتمد ههنا على الذوق الموسيقي في قبول هذه الصورة، والعرضيون يبنون قواعدهم على السماع لا على الذوق والحس الموسيقي فحسب، وما روي في إثبات هذه الصورة - إن ثبت روايته- لا يعدو أن يكون بضعة أبيات، لا تبني صورة من صور العروض المنفردة في بحر من البحور المفرطة في الاستعمال الشعري لدى الشعراء كبحر الطويل.

(١) موسيقى الشعر: ١٥٠، ١٥١

(٢) قراءة عروضية لأراء د. شعبان صلاح: ١١، وانظر الإحصاء الذي عرضه في: ٩، ١٠.

(٣) انظر موسيقى الشعر: ١٥١، ١٥٢، وانظر العمدة: ١٤٨، ١٤٩، وانظر البارح: ١٠١، وانظر نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م: ١٢٥، ١٢٦، وانظر القوافي للأخفش، تحقيق: د/ عزة حسن، دمشق، ١٩٧٠م: من ٩٢: ٩٤.

(٤) موسيقى الشعر: ١٥١



والدكتور شعبان نفسه بعد هذا الموضوع بأسطر قليلة ردَّ مجيء عروض الطويل صحيحة مع الضرب المقبوض في غير التصريح، ومجيء العروض محذوفة مع الضرب المحذوف لغير التصريح أيضاً، ومجيء العروض المحذوفة مع الضرب المقبوض في غير التصريح، وهو عيب يسمى التجميع، وحكَّم على الشواهد المروية دليلاً على هذه الصور بأنها لا تعدو أبياتاً مفردة، لا يمكن الاعتماد عليها في القول بنماذج جديدة من بحر الطويل<sup>(١)</sup>.

وما ارتأه الدكتور بدر هنا لا يصح أن يقارن مع رأي عالمنا في باقي الصور الأخرى، ذلك لأن الصور الأخرى قد ذكر عليها مثالا واحدا لكل صورة مما يحتمل أن تكون صناعة عروضية، أما صورة (العروض المقبوضة والضرب المقصور) فقد ورد عليها عدة أبيات لشاعرين معروفين في الشعر القديم هما: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، وأمرئ القيس، أضف إلى ذلك البيتين اللذين ذكرهما عالمنا في مؤلفه الجديد (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء) نقلا عن الأخفش<sup>(٢)</sup>، حيث قال الشاعر:

**كأن عتيقاً من مهارة تغلبٍ      بأيدي الرجال الدافنين ابن عتاب**  
**وقد فرَّ حصنٌ هارباً وابن عامرٍ      ومَن كان يرجو أن يؤوب فما آب**

وهذا يعني إمكانية الصوغ على هذه الصورة لدى شعراء آخرين غير ابن أوس الطائي، وأمرئ القيس، أما الصور الأخرى فلم يرد على كل صورة سوى بيت واحد مما يحتمل أن تكون صناعة عروضية لم يصغ عليها أحد من الشعراء قصائد أو أبيات شعرية أخرى.

(٢٥) في مجزوء البسيط رأى عالمنا أن صورته الثلاثة (العروض الصحيحة والضرب الصحيح، والعروض الصحيحة والضرب المقطوع، العروض المقطوعة والضرب المقطوع)، هي صور "لم ترد عليها قصائد أو مقطوعات، وإنما هي أبيات مفردة بنى عليها العرضيون القول بتلك الصور، دون أن توازرها أشعار تثبت نغماتها في

(١) قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح: ١٤، وانظر موسيقى الشعر: من ١٥١: ١٥٢

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء: ١٢٠

الآذان، وتمهد للشعراء النسيج على مثالها، فلا يكاد الباحث يجد في هذا المجال إلا أبياتاً صنعها ابن عبد ربه في العقد الفريد ضمنها تلك الشواهد التي اعتمد عليها العروضيون، وهذا بطبيعته غير كاف للقول بوجود هذه الصور. (١)

وهذا الرأي اعترضه الدكتور بدر قائلاً: بأنه أمر "وارد في كثير من صور العروض، ولا يختلف الباحثون أن صور العروض تتفاوت من صورة إلى أخرى، ولا يكفي ذلك لإنكار بعض الصور العروضية، ويمكن الحكم على هذه الصور بأنها نادرة، أو هجرها الشعراء ولم تستقم نفوسهم عليها، فهذا مقبول، أما إنكارها، ورمي العروضيين بصناعتها فهو أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي في الشعر العربي؛ فإن النفي القاطع بعدم ورود الشواهد التي تعزز تلك الصور أمر عزيز. (٢)

والعجيب في رأي الدكتور بدر؛ أنه بنفسه قد قال في بحر الطويل عند حديثه عن صورته (العروض المقبوضة والضرب المقصور)؛ إن الذي ورد عليها بضعة أبيات لا تبني صورة من صور العروض، فكيف له أن ينكر هذه الصورة والتي ورد عليها عدة أبيات كما ذكرت رأيه في النقطة السابقة لهذه النقطة عند الحديث عن بحر الطويل، وكيف له أن يقول ما قاله في اعتراضه على رأي عالمنا في الصور الثلاث الواردة في مجزوء البسيط، ألا يعد هذا تناقذ في الرأي؟

(٢٦) في قصيدة حافظ إبراهيم (البورصة)، والتي مطلعها:

ببَابِكِ النَّحْسُ وَالسُّعُودُ      وموقفُ اليأس والرجاءُ  
وفيكِ قد حارت اليهودُ      يا مطلع السعد والشقاء  
ووجهك الضاحكُ العيوسُ      قد ضاقَ عن وصفه البيانُ  
كم سُطِرَتْ عنده طروسُ      بقسمة العزِّ والهوانِ

أعترض عالمنا على شارحي الديوان وجامعيه حينما قالوا بتسكين القافية "دفاعاً لما يترتب على تحريكها من وجود إقواء في البيت الثاني، وهو اختلاف في حركة الروي، ويلاحظ أن في هذه القصيدة أبياتاً أخرى سكن رويها دفعا لهذا العيب

(١) موسيقى الشعر: ١٦٠

(٢) قراءة عروضية لأراء د. شعبان صلاح: ١٨، ١٩



المتقدم"<sup>(١)</sup>، فقال عالمنا: إنه لا يظن أن حافظاً" كان يقصد إلى ذلك الذي حاولوا تبرئته منه، فكل القوافي مقيدة، ولو سلمنا بما قالوه لكان بين كل بيت وبيت بيت ثالث فيه إقواء!! ولكن القصيدة تسير في نفس مسار قصائد العقاد والشابي وإيليا أبي ماضي، وليست بحاجة إلى ذلك التخريج الذي تطوع به شارحو الديوان وضابطوه ومراجعوه!!"<sup>(٢)</sup>.

(٢٧) قال عالمنا بوجود صورة جديدة في مخلع البسيط تأثر بها الشعراء المعاصرون بالتراث الأندلسي، تكون على وزن (مستعلن فاعلن فاعلن) في كل شطر، وهذه الصورة صاغت عليها نازك الملائكة قصيدة بعنوان (دالية)، قالت فيها<sup>(٣)</sup>:

خضراء براقاً مُغْدِقَهُ      كأنها فَلَاقَةُ الفسْفَسِ تَقَهُ  
شفاها شَفَقٌ أَحْمَرٌ      كم حاول الورد أن يَسْرِقَهُ

وقد قالت في مقدمتها أن هذا الوزن غير مستعمل من قبل في الشعر العربي، ثم أجابها الدكتور عبده بدوي بمقطوعة على نفس الوزن -منها على سبيل المثال-<sup>(٤)</sup>:

اشعلت في خاطري جها      يا جها جل من رقرقه  
كانت وراء المنى وردة      وفي ضمير السنا سفسقة

فرد عالمنا على زعمها هذا قائلاً: "لا يستطيع الباحث المنصف أن ينحى باللائمة على أي من الشاعرة نازك الملائكة أو الشاعر عبده بدوي حين ظنا هذا الوزن مخترعاً وليس قديماً، إذ إن ما صيغ عليه في القديم لا يعدو أبياتاً، لا تشكل ظاهرة، ولا تلفت انتباهها، فضلاً عن أن تقر في وجدان شاعر مدى طويلاً، فلعل

(١) ديوان حافظ إبراهيم، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، ط١، ١٩٤٨م: ج ١/ ٢٠٢ حاشية ١.

(٢) موسيقى الشعر: ١٦٧، وانظر قصائد العقاد والشابي وإيليا أبي ماضي في الصفحتين السابقتين لهذه الصفحة.

(٣) للصلاة والثورة: ١٩٢

(٤) انظر موسيقى الشعر: ١٧٠، ١٧١، وانظر للصلاة والثورة: ٣٤، وانظر مجلة الشعر القاهرية، افتتاحية عدد يناير ١٩٧٧م.



الشاعرة قرأت النموذج الأندلسي منذ زمن، ثم صاغت عليه -حين صاغت- غير واعية بأنها مسبوقه بتلك النغمة!!<sup>(١)</sup>

ولقد دلل عالمنا على وجود هذه الصورة عند الأندلسيين من قبل بإيراده عدة أبيات للشاعر التونسي نور الدين صمود في قصيدته (إلى ميلاء)، منها على سبيل المثال، قوله<sup>(٢)</sup>:

مِلاذُ يَبا وِردَةً تَعَبَقُ أَشْذَاؤُها أوشَكَتْ تَنطِقُ  
فِي رِوضَةٍ عَطْرُها سَاحِرٌ قَدْ ضاعَ مَها شَذى يَنشِقُ

وهذا الشاعر له دراسة حول هذا الموضوع بعنوان (محاولات لوضع بحور جديدة من عهد الخليل إلى الآن)\*، سجل فيها نص حازم القرطاجني الدالّ على سبق الأندلسيين لهذا الوزن، والتمس العذر للشاعرة فيما ذهبت إليه، ثم سجل ملاحظات قيمة حول هذا البحر الجديد<sup>(٣)</sup>

سجل عالمنا هذه الملاحظات كما أوردها الشاعر، واختصارها كما أوردها الدكتور بدر، هو:

١- أن هذا الوزن يتجاذبه بحران شائعان، هما السريع والمتقارب، فالسريع يزيد على هذا البحر سبباً خفيفاً، والمتقارب ليس بينه وبين هذا الوزن سوى حركة في أول كل بيت.

٢- إحساس كل من يريد الكتابة على هذا الوزن الجديد، الذي ليس له رصيد موسيقي من مآثور النغم الشعري في أحاسيسنا بانجذاب تلقائي إلى بحر السريع، الذي تشبعنا به، وإلى المتقارب الذي ليس بينه وبين هذا الوزن سوى حركة في أول كل بيت.

(١) موسيقى الشعر: ١٧١

(٢) مجلة (الحياة الثقافية) عن وزارة الشؤون الثقافية بتونس، السنة الرابعة، العدد الخامس، سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٩م.

\* مجلة الحياة الثقافية

(٣) موسيقى الشعر: ١٧٢



٣- وجوب الإكثار من هذه النماذج من هذا الوزن؛ ليستقل ويخف، ويشيع على الألسن، ولا يختلط بغيره من الألوان.

٤- وجوب دراسة البحور الممكنة دراسة دقيقة، فهناك نسب موسيقية مقبولة، وأخرى ترفضها الآذان، ولا تستسيغها الأذواق.

٥- أن البحور الخليلية كلها لا تخلو من زحافات جائزة، وكل ذلك باستقراء الشعر العربية الموروث، فكيف لنا معرفة ما يجوز وما لا يجوز في البحور التي نستخدمها ما لم يكون لها رصيد موسيقي، ونغم ماثور؟! (١)

وبعد أن عرض عالمنا ملاحظات الباحث، سجل عدة ملاحظات على ما قاله هذا الباحث، هذه الملاحظات، هي:

أ- أن القول بأن الفرق بين هذا البحر الجديد وبحر السريع سبب خفيف، أمر وارد في بحور أخرى، فالتمايز بين كل بحر وآخر يدركه الشاعر الجيد بحاسته المرهفة فيفرق بها بين نغمات البحور، ويميز بقدرته بين البحرين، ويكون الخلط بينهما آنذاك غير وارد، كما أن القارئ الواعي لا يفوته التفريق ولا يعجز عن التحقيق. (٢)

ب- أن "القول بأن هذا البحر ليس بينه وبين بحر المتقارب سوى حركة في أول كل بيت (خاصة إذا لم يقع في تفعيلته الأولى زحاف أو وقع الفاء من مستعلن) أمر وارد عكسه في المتدارك المجزوء، فلو أضفنا حركة إلى أول المتدارك المجزوء الصحيح العروض والضرب كما في قول الشاعر:

قف على دارهم وابكين بين أطلالها والدمن

لأصبح البيت من البحر المتحاور حوله مثل:

(و) قف على دارهم وابكين (و) بين أطلالها والدمن

متفعلن فاعلن فاعلن متفعلن فاعلن فاعلن

(١) قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح: ٢٠، ٢١، وانظر موسيقى الشعر: من ١٧٢: ١٧٤.

(٢) انظر موسيقى الشعر: ١٧٤، ١٧٥ بتصرف.

وإطلاق القول بمثل هذه الآراء يعني أن بحور الشعر العربي تفقد الحدود فيما بينها، وذلك ما لا نحس به إلا نادراً، وحينما يحدث يكون للحس المرهف دوره، وللدرية مجالها الذي تتجلى فيه.<sup>(١)</sup>

ج- "أن قوله بأن تفعيلات البسيط يجوز فيها حذف السين من (مستعلن) الأولى، ولا تحذف فائوها، وأنه قد استنتج ذلك من استقراء الشعر العربي الموروث، أمر لا يسلم له، فللمنتبي مقطوعة يقول في أولها<sup>(٢)</sup>:

**ربّ نجيع بسيف الدولة انسفا وربّ قافية غاظت به ملكا**

وواضح أن التفعيلة الأولى حذف منها الرابع الساكن، وهو فاء (مستعلن) التي قرر الباحث أنها لا تحذف.<sup>(٣)</sup> والأمثلة على ذلك كثيرة.

د- "أن رأيه بالأخبين (مستعلن) في الوزن المذكور (مستعلن فاعلن فاعلن) غير دقيق، بدليل أن قصيدته التي قالها هو وقع فيها الخبن في (مستعلن) عشر مرات، وهو استجابة طبيعية للحس الموسيقي لدى الشاعر، وقد غلبت فيه الفطرة على الرأي العروضي.<sup>(٤)</sup>

(٢٨) في البسيط المشطور اعترض عالمنا على تسمية الدكتور عبد الله الطيب إياه بسيطاً منهوكاً، ذلك لأنه معروف أن المنهوك يكون ثلث بيت، والأبيات التي ساقها الدكتور الطيب مما ورد عند أبي العلاء المعرى، وأحمد شوقي في (قصيدة مرقص)، وخليل مطران في القصيدة التي عزي بها ولي الدين يكن بولده، يتضح فيها أن الأبيات تمثل شطراً كاملاً من البسيط مكتمل التفعيلات، فكيف يكون منهوكاً كما قال الدكتور الطيب؟، ولهذا رأى عالمنا بالاعتداد بالبسيط المشطور قسماً من أقسام البسيط.<sup>(٥)</sup>

(١) موسيقى الشعر: ١٧٥، ١٧٦

(٢) ديوان المنتبي، دار بيروت (د. ت): ٢٩٧

(٣) موسيقى الشعر: ١٧٦، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا في نفس الصفحة والصفحة التالية لها.

(٤) قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح: ٢٢، وانظر موسيقى الشعر: من ١٧٧: ١٧٩، ولقد دونت ما قاله د/ بدر هنا نقلاً عن كلام عالمنا؛ لأنه حديث مختصر شامل لما أورده عالمنا في هذه النقطة فأثرت كتابته اختصاراً للحديث.

(٥) انظر موسيقى الشعر: من ١٨٠: ١٨٢ بتصرف، وانظر المرشد: ج ١/ ٨٤



كما إنه اعترض على رأي الدكتور عبد الحميد الراضي، عند قوله بأن هذا الوزن أشبه في دندنته بالسرّيع، وأطلق عليه مجزوء السرّيع، ورفض إدخاله في بحر البسيط أو الرجز أو المتقارب، فاعترض عليه عالمنا قائلًا: إن الذي قال به الدكتور الراضي هو اختراع لأسلوب "آخر للجزء لم يعهده العروضيون فهذا أمر يرجع إلى اختياره الشخصي وذوقه الخاص، فطريقة الجزء معروفة في كل البحور، فلم ينفرد السرّيع بهذه الطريقة؟ وما المكسب الذي تحقّقه الدراسة العروضية من إخراج هذا الشطر مما ينتمي إليه إلى بحر آخر ليست له به صلة سوى أن السرّيع يتكون من ( مستعلن مستعلن فاعلن ) فهناك اشتراك في التفعيلتين الأخيرتين، فهل يكفي ذلك لإلحاق بحر بآخر؟!!"<sup>(١)</sup>

ثم قبل عالمنا أن تكون أبيات أبو العلاء من بحر الرجز ولكن هذا القبول كان قبولاً نسبياً وليس مؤكداً، وذلك لدخول الخبن في الأبيات التي ساقها الدكتور الطيب عن أبي العلاء، والتي قال فيها<sup>(٢)</sup>:

دنياك موموقيةً      أكثرُ من أختها  
لم تبق من جزلها      شيئاً ولا شخختها  
أتى على ذرّها الـ      آتى على بختها

(٢٩) في بحر الخفيف التام، قال عالمنا بأن الشاعر جميل بثينة قد خلط في قصيدته ما بين الصورة الثانية في بحر الخفيف والتي تكون العروض فيه صحيحة، والضرب محذوفاً، وما بين الصورة الثالثة والتي تكون فيها العروض محذوفة مخبونة وكذلك ضربها<sup>(٣)</sup>، وبناء على هذا القول اعترض عالمنا على قول الأستاذ عبد الحميد الرضي: "ومن ثالث الخفيف قصيدة جميل بن معمر، وقد التزم فيها الخبن في العروض والضرب جميعاً، قال:

رسم دار وقفْتُ في ظلّه      كدت أقضى الحياة من جلّه

(١) موسيقى الشعر: ١٨١، وانظر شرح تحفة الخليل: ١٣١، ١٣٢

(٢) لزوميات أبي العلاء، أبو العلاء المعري، دار الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م: ج١/ ١٨٧

(٣) انظر موسيقى الشعر: ١٨٩ بتصرف

موحشاً ما ترى به أحداً تنسج الريح ترب معتدله  
فاعلاتن مستفع لن فعلن فاعلاتن مستفع لن فعلن<sup>(١)</sup>

فقال عالمنا معلقاً على قول الأستاذ الرضي: "وقد فات الباحث في تعليقه السابق أمران:

أ- أن القصيدة كما سبق أن بينا لم يلتزم فيها جميعها أن تأتي على الصورة الثالثة كما ساق هو.

ب- أنه نقل البيت الثاني خطأ من الديوان، ولعل ذلك سر وقوعه في هذا المأزق. فاليبيت هكذا:

موحشاً ما ترى به أحداً تنسج الريح تُرب مُعتدله

فاستبدل هو ب (تتنسج) الفعل (تنسج)، وجره إلى ذلك أن الناشر لم يجد فصل الشطرين فكتب (تتنسج) في الشطر الثاني.

وأظن أن الباحث قد قرأ البيتين الأولين فقط وبهما حكم على القصيدة جميعها<sup>(٢)</sup> (٣٠) رفض عالمنا رأي حازم القرطاجني القائل بتحويل (مفعولات) التي في آخر وزن بحر السريع، إلى (فاعلان)، ووافق رأي كل من الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبد الله الطيب، والدكتور عبد الرحمن السيد؛ في القول بأن تكون التفعيلة الأخيرة (فاعلان) لأنها تمثل الوزن الشائع للبحر.<sup>(٣)</sup> فقال عالمنا عن وجهة نظرهم هذه "هي وجهة نظر أكثر سداداً وتوفيقاً مما اقترحه حازم؛ لأن (فاعلان) لا تكون إلا في ضرب صورة واحدة من صور السريع، أما (فاعلان) فموجودة في جميع أعاريضه صحيحة أو مزاحفة، وكذلك جميع أضربه باستثناء (فاعلان) التي يمكن أن يقال: إنها (فاعلان) بعد أن لحقها التذييل فصارت (فاعلان)".<sup>(٤)</sup>

(١) شرح تحفة الخليل: ٢٥٩، ٢٦٠

(٢) موسيقى الشعر: ١٩٠

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٢٠٠، وانظر موسيقى الشعر (د/ إبراهيم)، ط: ٥٠: ٩٠، وانظر المرشد: ج ١/ ١٤٣، وانظر العروض والقافية: دراسة نقدية، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ط: ١، القاهرة (د. ت): ١٥١

(٤) موسيقى الشعر: ٢٠٠





وعلى هذا درس عالمنا البحر على أن زحافاتهِ وعلله تكون لاحقه بـ (فاعلن) وليس (مفعولات).

(٣١) في الصورة الثانية من السريع التام، والتي تكون فيها العروض صحيحة والضرب مذيّل، ذكر عالمنا لها عدة قصائد وردت عند العديد من الشعراء؛ منهم قصيدة للمهلل بن ربيعة، وحسان بن ثابت، ابن سناء الملك، وإيليا أبو ماضي، ونزار قباني، والحساني عبد الله؛ أثبت بإيراده لقصائد هؤلاء الشعراء عدم صحة ما قاله الدكتور الطيب<sup>(١)</sup>، من أن "هذا الوزن من الأبحر المتحامة، لأن آخر أجزاءه ثقيل جداً، وندنته أشبه شيء بدنونة القرح من القرع تضربه مكفاً على الماء. ولذلك فالناظم فيه يحتاج إلى البطء والتأني، وقد يوقعه هذا في التكلف والتعثر إن لم يلائم بين أغراضه ونغماته"<sup>(٢)</sup>.

(٣٢) قال عالمنا بأن الصورة الرابعة والصورة الخامسة من السريع التام "لا تكادان تفترقان عن صورتَي الكامل حين ترد عروضه حذاء وضربه أخذ فقط أو أخذ مضمرًا، خاصة حين يدخل الإضمار تفعيلات الكامل...، بيد أن تفعيلتي السريع الأوليين من كل شطر تتعرضان لزحافات لا تتعرض لها تفعيلتا الكامل، وهذا يعطي فرقاً واضحاً في إيقاع البحرين تميزه الأذن الجيدة المدربة."<sup>(٣)</sup>

وبهذا الرأي فسر عالمنا الخلط الذي وقع في قصيدة المرقش الأكبر، من حيث إنتمائها لبحر السريع أو إلى الكامل، فقال عالمنا: إن القول الأقرب إلى منطق الأمور؛ هو القول بجواز تبادل الضربين في السريع، وبذلك تكون صورتان: الرابعة والخامسة صورة واحدة، ويكون تحريك الثاني في الأبيات التي قالها المرقش، هي نوعٌ من الانجذاب التلقائي إلى موسيقى الكامل دون وعي من الشاعر.<sup>(٤)</sup>

(٣٣) أورد عالمنا عدة قصائد لشعراء قدامى ومحدثين نظموا قصائدهم على بحر السريع، منهم (المرقش الأكبر، والأعشى، وطرفة بن العبد، وعدي بن زيد)، ومن

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٢٠٥: ٢٠٨

(٢) المرشد: ج ١/ ١٤٥

(٣) موسيقى الشعر: ٢١٥، ٢١٦

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢١٦، ٢١٧ بتصرف.

المحدثين (إيليا أبو ماضي، ونزار قباني، وإبراهيم ناجي، والعقاد، وعلى محمود طه، وإسماعيل بن عمار الأسدي، وغيرهم من الشعراء)، أثبت من خلال قصائدهم هذه عدم صحة ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس من قلة ما ورد من أشعار على وزن بحر السريع قديماً وحديثاً، ومن أن الشعراء أصبحوا ينفرون من وزنه وموسيقاه، ومن إنه قد انقرض مع الزمن، ومن ثم وصف عالمنا رأي الدكتور إبراهيم أنيس من أنه تعميمات ضرب من تحصيل حاصل، وأن ما أورده من قصائد في القديم والحديث يثبت عدم صحة هذه التصورات.<sup>(١)</sup>

لكنه إنصافاً لما قاله، وما اعترض به على الدكتور أنيس فقد قرر بأن الصورتين الرابعة والخامسة من بحر السريع "هما اللتان كانتا موضع الخلط من القدماء ومثار نقاش بين الباحثين، واللذان تكون العروض فيهما مخبونة على حين يتعاور الضرب الخبئ والقطع - لم ترد لهما نماذج في أشعار المعاصرين - على حد علمي - إلا قصيدة (مصر على العهد) للشاعر كمال إسماعيل التي يقول فيها<sup>(٢)</sup>:

مَصْرُ عَلَى الْعَهْدِ، كَمَشْهَدِهَا      كَدَابِهَا، مِنْ يَوْمِ مَوْلِدِهَا  
النَّيْلُ لَا يَذْهَبُ عَنْ فَمِهَا      وَالشَّمْسُ لَا تَهْرُبُ مِنْ يَدِهَا  
وَبَابِهَا لِلْكُوْنِ مُنْفَرَجٌ      كَالجَفْنِ فِي عَيْنِ مُشَيِّدِهَا

...

والسبب في ذلك ما سبق أن قررته من التشابه بين هاتين الصورتين وصورتى الكامل اللتين عروضهما حذاء، مما يجعل الموسيقى تميل بالشاعر إلى بحر الكامل، وهو أكثر انسياباً وأرق موسيقى من السريع في صورتيه الأخيرتين، فضلاً عن أن الصوغ على الكامل يحمي الشاعر من الخلط بين الضربين، فذلك ما لم أعتز له على نماذج في القديم أو الحديث على كثرة ما قرأت من أشعار.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٢٠١: ٢١٩ بتصرف، وانظر موسيقى الشعر (د/ إبراهيم)، ط٥: ٩٠

(٢) جريدة الأهرام بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٨٨م

(٣) موسيقى الشعر: ٢٢١، ٢٢٢



(٣٤) رأى عالمنا بدمج صورتى مشطور السريع التراثيتين لمشطور الرجز، وعلته في ذلك هو إحساسه بغرابة نسبة صورتى السريع التراثيتين إلى نغمة هذا البحر، أما الصورتان فهما: الصورة الأولى، هي (مستعلن مستعلن مفعولات) العروض هي الضرب، وهو موقوف، والصورة الثانية، هي (مستعلن مستعلن مفعولا) العروض هي الضرب وهو مكشوف، وليس هناك مشكلة في أن نصف العروض الموقوفة، في الصورة الأولى (مفعولات)، أن نصفها بالمقطوعة المذالة (مستعلن).<sup>(١)</sup>

(٣٥) قال عالمنا بعدم صحة القول بدمج السريع التام بالرجز التام؛ لأنه ليس معهودا في الحذف من التفعيلة أن يكون من بدايتها إلا في الخرم، وهذا يحدث في أول تفعيلة في البيت فقط، فضلا عن تباين النغمتين في آذان المتلقين، وتباعدهما في وعي الشعراء الذين يحسون بالتمايز بين السريع والرجز في صورتيهما التامتين.<sup>(٢)</sup>

(٣٦) في بحر المنسرح اقتنع عالمنا بقول حازم القرطاجني، من أن "المتركب من خماسي وسباعي وتساعي فبنته العرب على أن تكون النقلة فيه من الأثقل إلى الأخف، ومن الجزء إلى ما يناسبه، فبدأوا بالتساعي، وتلوه بسباعي يناسبه، وتلوه بخماسي يناسب السباعي، والتزموا الخبن في الضرب وهو جزء القافية، وهذا الوزن هو المنسرح، وبناء شطره (مستعلاتن مستعلن فاعلن)، والخبن في (فاعلن) في العروض أحسن"<sup>(٣)</sup>.

لكن على الرغم من اقتناع عالمنا بهذا الرأي، إلا إنه قد وجد نفسه في حرج من اتخاذ مقياس القرطاجني في مناقشة هذا البحر لأمرين<sup>(٤)</sup>:

أ- أن كل التفعيلات التي ناقشها عالمنا لم تعد سبعة أحرف؛ ولذلك لم يحبذ شذوذ التفعيلة في هذا البحر عن غيره من الأبحر.

(١) انظر موسيقى الشعر: ٢٢٤، ٢٢٥ بتصرف.

(٢) السابق: ٢٢٨

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، تونس، ١٩٦٦م: ٢٤٢

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢٩ بتصرف.



ب- أن اعتراضه على (مفعولات) في السريع غير وارده في المنسرح، لأنها في وسط الشطر، ومن ثم فالاحتفاظ بالتفعيلة الأصلية هو الأولى والأقرب إلى اليسر.

(٣٧) رفض عالمنا رأي الدكتور إبراهيم أنيس القائل باصطناعة بيت الشعر، الذي جاءت عليه العروض صحيحة في بحر المنسرح التام، والذي يقول فيه الشاعر:

**إن ابن زيد لازال مستعملا للخير يُفشى في مصره الغرنا**

فقال عالمنا إن هذه الصورة قد جاء عليها العديد من النماذج التي وردت عن القدماء، فالقول بعدم ورود العروض (مستقلن) بدون طي هو قول غير صحيح، فاستعمال الطي في عروض المنسرح هو أمر مستحسن ولكنه ليس واجبا. (١)

(٣٨) أورد عالمنا العديد من النماذج التي جاء عليها الضرب مقطوعاً في المنسرح التام، أثبت بها عدم صحة قول الدكتور عبد الله درويش، من قلة ورود الشعر على هذه الصورة. (٢)

(٣٩) في بحر المنسرح كان للدكتور إبراهيم أنيس عدة آراء عارض عالمنا بعضها، وقال بأنها تعميمات لا تثبت أمام النظرة الفاحصة، ووافق في بعض منها، وهي متمثلة في الآتي (٣):

أ- رفض عالمنا قول الدكتور أنيس: إن معظم الشعراء المحدثين لم يستريحوا لموسيقى هذا البحر، ومن ثم أبوا النظم عليه، فرد عليه عالمنا بقوله: إن هناك العديد من الشعراء المحدثين، قد نظموا على هذا البحر، أمثال العقاد، وناجي، وعلى محمود طه، وأحمد مخيمر، ومحمد الأسمر، والحساني عبد الله، وكل هؤلاء الشعراء كان نظمهم نظماً يسيراً لم يحس فيه بتلك المشقة التي قال بها الدكتور أنيس.

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٢٣٠: ٢٣٢ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٢٣٥، ٢٣٦، وانظر دراسات في العروض والقافية، د/ عبد الله درويش، مكتبة الشباب، القاهرة (د. ت): ٧١

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ٢٣٦: ٢٣٩ بتصرف، وانظر موسيقى الشعر (د/ إبراهيم) ط: ٥: من ٩٤: ٩٨





ب- أما قول الدكتور أنيس من أن هذا البحر سينقرض من الشعر مع الأيام، فقد قال عنه عالما، بأنه لا يستطيع الرد عليه فيه، ولكن الواقع يقول إن الشعراء مازالوا ينسجون على المنسرح حتى الآن.

ج- أرجع عالما قول الدكتور أنيس بالخلل والاضطراب في موسيقى المنسرح؛ إلى الحس والذوق، والدربة والمران، وقال عالما: إنه أمر يرجع إلى ذوق شاعر عن شاعر آخر.

د- أن قول الدكتور أنيس بأن القدماء قد نظموا منه على قلبه، فقد قال عالما بأن الإحالات التي وردت في ديوان عمر بن أبي ربيعة تثبت عكس ذلك، والتي عدتها خمس عشرة إحالة.

هـ- قطع الدكتور أنيس مقطوعة (أبي العتاهية)، على الصورة التالية:

الله أع لا يدن و أكبر  
مستفعلن مفعلات فعلن

وقال عالما: إن تقطيعها الطبيعي هو:

الله أع لا يدن وأكبر  
مستفعلن فاعلن فعولن

وهي من مخلع البسيط.

و- وافق عالما قول الدكتور أنيس من أن (مستفعل) المقطوعة، الواردة في الضرب، لم يأتي عليها شاهد واحد في الشعر الجاهلي، لكنه أورد لها قصيدة واحدة في الحديث، تفرد بها محمود طه، عن غيره من الشعراء، في قصيدته (حلم ليلة)، ثم قال: إنه على الرغم من عدم وجود هذه الصورة في القديم إلا أن هذا لا ينفي موسيقية الصورة وجمالها.

(٤٠) رفض عالما الصورتين الواردتين في المنسرح المنهوك، وقال بانتمائهما للرجز المنهوك، وعلته على ذلك أن الصورة الأولى يمكن أن تعد من منهوك الرجز المقطوع المذيل، أما الصورة الثانية فقد سبق أن عدها من منهوك الرجز المقطوع، قائلا بأنه أولى بها، ولا داعي للقول بأنه من المنسرح، ثم قال: إن ذلك ليس غريبا

على الرجز، "فأغلب القائلين على هذا الوزن رجاز، وما ورد من الصورة الأولى -إذا استثنينا مطولة ابن سناء- لا يعدو أبياتا ارتجزت في موقف من المواقف لا ترقى إلى مرتبة القصيدة ولا تسمو سموها، فالقول بمنسرح منهوك أمر غير وارد. ما دمنا لم نجد له نماذج انتهت بمتحرك كما تقتضي التفعيلة الأساسية للمنسرح (مفعولات)".<sup>(١)</sup>

(٤١) نفي عالمنا زعم الدكتور إبراهيم أنيس؛ بعدم ورود نماذج من الشعر الحديث على الصورة الأولى من بحر المديد (العروض الصحيحة والضرب الصحيح)؛ وذلك بإيراده لقصيدة (حزن غامض) للشاعر أحمد مخيمر على هذه الصورة، مع إقراره بندرة الأمثلة التي جاءت عليها.<sup>(٢)</sup>

(٤٢) رفض عالمنا تخطئة الدكتور محمد الطويل للشاعر المعاصر الحساني عبد الله في قصيدته (دعوة)<sup>(٣)</sup>، حيث تنوعت أعاريض القصيدة ما بين الخبن على وزن (فعلا)، وعدم الخبن على وزن (فاعلا)، وهذا الأمر رفضه العروضيون، ولكن عالمنا قد أورد قصيدة لحسان بن ثابت المخضرم جمع فيها ما بين الصورتين، وعلى هذا وصف عالمنا قول العروضيين بأنه أمر تعسفي؛ لأن حسان بن ثابت هو شاعر مخضرم ذاعت شاعريته وتوفى قبل أن يفكر أحد في وضع علم العروض، فكيف يقال بالتزام عدم الخبن في العروض المحذوفة!<sup>(٤)</sup>

• يقول حسان بن ثابت<sup>(٥)</sup>:

قَد تَعَفَّى بَعْدَنَا عَازِبٌ      مَا بِهِ بَادٍ وَلَا قَارِبٌ  
غَيْرَتُهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ      وَهَزِيمٌ رَعْدُهُ وَاصِبٌ  
وَلَقَدْ كَانَتْ تَكُونُ بِهِ      طِفْلاً مَكْمُورَةً كَاعِبٌ

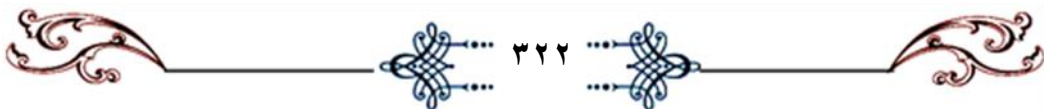
(١) موسيقى الشعر: ٢٤١

(٢) انظر السابق: ٢٤٦ بتصرف.

(٣) عفت سكون النار: ٦٤

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢٤٨، ٢٤٩ بتصرف، وانظر مقاله للدكتور محمد الطويل في مجلة البيان الكويتية، عدد يناير ١٩٨٢م.

(٥) ديوان سيدنا حسان بن ثابت، تصحيح: محمد أفندي شكري، القاهرة، ١٣٢١هـ: ١٥





(٤٣) في بحر المديد قال عالمنا بأن أشهر صورته استعمالاً عند الشعراء من القديم إلى الحديث؛ هي التي تأتي فيها العروض محذوفة مخبونة والضرب مثلها (فعلاً).<sup>(١)</sup>

(٤٤) في بحر المجتث رأى عالمنا أن الثلاث صور التي تأتي فيهم العروض مقصورة، يأتي الضرب تارة صحيح، وتارة مقصور، وتارة أخرى محذوف؛ هي صور "لم ترد في قصائد مستقلة أو مقطوعات متميزة، وإنما وردت في أثناء قصائد أستخدم فيها نظام المَقَطَّعات بما يتيح للشاعر من تنويع الأعراب والأضرب".<sup>(٢)</sup>

(٤٥) في بحر المقتضب رفض عالمنا رأيي الأخفش، والزجاج؛ القائلين بعدم وجود هذا البحر، وبحر المضارع في الشعر العربي، وأنه إذا جاء شعر عليهما فرضاً فإنه يأتي في بيت أو بيتين ولا يأتي في قصيدة كاملة، ولا يوجد في أشعار القبائل.<sup>(٣)</sup>

فرد عليهما عالمنا قائلاً: إننا لو "سلمنا جدلاً بالرأيين السابقين، واستسلمنا للزعم بحداثة بحر المقتضب فإن الصور التي ورد عليها كقيلة بإقناعنا بصحة نغمته، وإحساسنا بمدى الخسارة التي يمكن أن يخسرها الشعر لو ألغى هذا البحر كما ينادي بذلك بعض الباحثين".<sup>(٤)</sup>

والصور التي يأتي عليها بحر المقتضب - كما ورد في الشعر - هي، كما أوردتها عالمنا<sup>(٥)</sup>: (فاعلن مفاعلن فاعلن مفاعلن، فاعلن مفاعلن فاعلن مفاعلن، فاعلن فعو فاعلن فعو، فاعلن فعو فاعلن فعول).

(٤٦) مال عالمنا إلى رأي القرطاجني في رفضه لبحر المضارع، حين قال: "فأما الوزن الذي سموه المضارع فما أرى أن شيئاً من الاختلاق على العرب أحق بالتكذيب والرد منه؛ لأن طباع العرب كانت أفضل من أن يكون هذا الوزن من نتاجها... فهو فكرةٌ خطرت على فكر من وضعه قياساً، فيا ليت له لم يضعه، ولم

(١) انظر موسيقى الشعر: من ٢٥٠: ٢٥٣

(٢) موسيقى الشعر: ٢٦٦

(٣) انظر حاشية الدمنهوري: ٦٠، وانظر محيط الدائرة: ٩٤، وانظر موسيقى الشعر (د/ إبراهيم) ط٥: ٥٤،

(٤) موسيقى الشعر: ٢٧٢، يقصد ببعض الباحثين هو الدكتور عبد الرحمن السيد، انظر العروض والقافية:

دراسة ونقد: ١٤٤، ١٤٥

(٥) انظر موسيقى الشعر: ٢٧١



يدنس أوزان العرب تذكره معها، فإنه أسخف وزن سمع، فلا سبيل إلى قبوله، ولا العمل عليه أصلاً<sup>(١)</sup>. ثم قال عالمنا: إنه يزعم "أن الذين صاغوا على هذا البحر لم يراعوا الوزن الذي نادى به العروضيون وهو (مفاعيلُ فاعلاتن)، فمن الصعب جدا أن يلتزم الشاعر في كل أبياته بحذف نون (مفاعيلن) دون أن تختل منه تفعيلة في مرة من المرات. إن ذلك لأمر عجيب حقا، يثير فينا تساؤلا مؤداه: ألا يكون الشاعر، وهو يصوغ أبياته، يراعي هذا الوزن: فعولن منفعلاتن فعولن منفعلاتن"<sup>(٢)</sup>، وبناء على ذلك رأى عالمنا أن من صاغ على هذا البحر لا تمثل أبياته ظاهرة يمكن الأخذ بها فهي أبيات مصنوعة، ومن ثم رفض هذا البحر ونادى باطراحه، ولكنه تراجع عن رأيه هذا بعد ذلك أثناء حديثه عن هذا البحر في عمله الجديد (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)، والذي سيأتي الحديث عنه في موضعه.

(٤٧) في ألقاب القافية، يرى عالمنا أن لقب المتكاوس لا يكون "إلا في الرجز إذا زوحت تفعيلته (مستفعلن) بالخين والطي معا فصارت (متعلن)، ولذا لا تجد هذا النوع من القافية وحده في قصيدة، وإنما يكون مع النوع الرابع (مستعلن)، والنوع الثالث (مستفعلن) أو (متفعلن)".<sup>(٣)</sup>

(٤٨) في أحرف القافية يرى عالمنا إنه إذا "كانت الألف من بنية الكلمة الواقعة نهاية البيت صح وقوعها روبا دونما التزام ما قبلها، وتسمى حينئذ (مقصورة)، كما في قول إيليا أبي ماضي تحت عنوان (مصرع حبيبين)<sup>(٤)</sup>:

في ذلك الروض الأغنُّ بدا فتى      قد يبلغُ العشرينَ عاما ذو نهى  
كالبدر إلا أنه متكتمٌ      والغصن إلا أنه غصنٌ ذوى

...

(١) منهاج البلاغ: ٢٤٣، وقد تصرف في نصه عالمنا عندما أورده في موسيقى الشعر، وقد نقلته بتصرف

عالمنا: ٢٧٣

(٢) موسيقى الشعر: ٢٧٥

(٣) السابق: ٢٨٠

(٤) ديوان أبي ماضي، دار العودة، بيروت (د.ت): ١٣٠





كما يصح التزام ما قبل الألف فيكون ما قبلها هو الروي، وهو أوقع في الموسيقى. (١)

وعلى هذا فإن عالمنا يرى أن هذا النوع من القصائد يقال عنه مقصورة وهذه النماذج قليلة جدا في التراث العربي، إذ إن الألف من بين أحرف العربية لا تصلح أن تكون رويًا إلا في نوع من القصائد يسمى بالمقصورات. (٢)

(٤٩) في أحرف الروي يرى عالمنا إنه إذا كانت الياء محركة أو مشددة أو مسبوقه بحركة غير مجانسة فهي حرف روي، ومثل على ذلك بأبيات وردت عند محمود طه، وعند أحمد شوقي. (٣)

(٥٠) قال عالمنا بأن هناك فرق كبير بين الياء والواو المسبوقين بحركة من جنسيهما، وبينهما مسبقتين بفتحة، ومن ثم رفض قول العروضيون بتشابههما؛ لأن "النوع الأول يسمى عند علماء حركات طويلة (واو المد ضمة طويلة، وياء المد كسرة طويلة) أما النوع الثاني فالواو والياء فيه صوتان صامتان، أو ما يسميان بالاسم (أنصاف حركات) لشبههما الواضح بالحركات في النطق. وهذا الكلام مبني على أساس الخواص النطقية والوظيفية للصوتين: فتحة + واو أو ياء ساكنة (غير محركة). (٤)

ولهذا رأى عالمنا في النهاية "أنه لا ضير على الشعراء إن هم بادلوا بين هذين الحرفين في هذه الحالة وغيرهما من الأحرف في قصائدهم" (٥)، ولم يرى في ذلك عيبًا مطلقًا.

(٥١) في قول أبو نواس (٦):

أَسْلَمْتَنِي يَا جَعْفَرُ بْنَ أَبِي الْفَضْلِ      فَمَنْ لِي إِذَا أَسْلَمْتَنِي يَا أَبَا الْفَضْلِ؟

(١) موسيقى الشعر: ٢٨٥

(٢) القافية (١)، محاضرات على اليوتيوب، قناة د. شعبان صلاح

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٢٨٧

(٤) السابق: ٢٩٧

(٥) السابق: ٢٩٧

(٦) ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب، بيروت (د. ت): ٤٦١



وأَيُّ فتي في الناس أرجو مقامه إذا أنت لم تفعل وأنت أخو الفضل  
فقل لأبي العباس إن كنت مذنباً فأنت أحق الناس بالأخذ بالفضل  
قال عالمنا: إن كثرة تكرار كلمة الفضل هنا أكسبت الأبيات من الثقل ما لا  
يتحمل، والتكلف الذي أبعدها عن طبيعة الشعر وسماحته، حتى وإن اختلفت  
المعاني، وهذا ما عرف بعيب الإيطاء في قوافي الأبيات.<sup>(١)</sup>

(٥٢) عارض عالمنا رأي الدكتور الطويل في قوله إن قول جرير<sup>(٢)</sup>:

عرينٌ من عرينةٍ ليس منّا برئتُ إلى عرينةٍ من عرين  
عرفنا جعفرًا وبنى أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرين  
من أن (آخرينا) مفتوحة النون مصرفة<sup>(٣)</sup>، فقال عالمنا: إن هذا ليس إصرافاً؛ لأن  
"القواعد المعروفة في النحو جواز كسر نون جمع المذكر السالم والملحق به  
للضرورة الشعرية، وشاهد النحاة على ذلك قول جرير السابق"<sup>(٤)</sup>.

(٥٣) مال عالمنا إلى القول القائل بأن الإقواء عيب نحوي لا عروضي وأن الشاعر  
في هذا "يراعي موسيقى الشعر التي هي أوضح في أذنيه من حركات النحو"<sup>(٥)</sup>،  
وأيد رأيه بما رواه ثعلب في مجالسه من قوله: "وأنشد للفرزدق:

يا أيها المشتكى عُكلاً وما جرمت على القبائل من قتل وإبأس  
إنّا كذاك إذا كانت همراًجّةً نسبي ونقتل حتى يسلم الناس  
قال: قلت له: (من قتل وإبأس)، فقال: ويحك فكيف أصنع وقد قلت: (حتى يسلم  
الناس)، قال: قلت له: فبم رفعتة؟ قال: بما يسوءك وينوءك"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر موسيقى الشعر: ٣٠١، ٣٠٢ بتصرف.

(٢) شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، مكتبة الحياة، بيروت (د.ت): ٥٧٧

(٣) انظر موسيقى الشعر العربي: قضايا ومناقشات، د/ محمد الطويل، مجموعة محاضرات ألقاها على طلبة  
ليسانس دار العلوم، ١٩٨١م: ١٤٤.

(٤) موسيقى الشعر: ٣٠٧.

(٥) السابق: ٣٠٩.

(٦) مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م: ج ١/ ٤٩، ٥٠، والبيتان كما  
أشار إليها عالمنا إلى إشارة المحقق أنهما ليسا في ديوان الفرزدق





٥٤) رأى عالمنا بعدم "الاعتداد بالواو والياء المسبوقتين بفتحة ردفًا، والتعامل معهما على اعتبارهما حرفين صحيحين" (١)، ومن ثم رفض أن يكون قول الشاعر (٢):

ندمت ندامة لو أن نفسي      تطاوعني إذن لبتكت خمسي  
تبين لي سفاه الرأي منى      لعمر الله حين كسرت قوسي  
وقول الآخر:

وبالطوف بالأخيار ما اصطحبا به      وما المرء إلا بالتقلب والطوف  
فراق حبيب وانتهاء عن الهوى      فلا تعذليني قد بدالك ما أخفى  
أن يكون من سناد الردف؛ لأن الواو حرف صحيح مقابل للميم في البيتين الأولين، وللخاء في البيتين التاليين، ومن ثم رأى عالمنا أنه لا ضرورة "لذكر ما يسمى بسناد الحدو، إذ إن اختلاف حركة الحرف السابق للردف بالفتحة وغيرها سينتج عنه بالضرورة تغير طبيعة الحرف السابق للردف بالفتحة وغيرها سينتج عنه بالضرورة تغير طبيعة الحرف حتى لو كان كلا الحرفين واوا أو ياء" (٣).

٥٥) يرى عالمنا أن قول ابن أذينة (٤):

لبثوا ثلاث مني بمنزل غبطة      وهُم على سفر لعمرك ما هم  
متجاورين بغير دار إقامة      لو قد أجد رحيهم لم يندموا  
ليس من سناد التأسيس؛ "لأن الألف في كلمة وحرف الروي في كلمة أخرى مضمرة، وهذه الألف يجوز اعتبارها، فالشاعر هنا لم يعتد بوجودها وسار على قافية مؤسسة" (٥).

(١) موسيقى الشعر: ٣١٤

(٢) انظر الدر النضيد في شرح القصيد، لابن واصل الحموي، تحقيق: د/ محمد عامر، القاهرة، ١٩٨٧م: ٤٠٥

(٣) موسيقى الشعر: ٣١٤، وانظر ٣١٦، ٣١٧

(٤) الأغاني: ج ١/ ٢٨٢

(٥) موسيقى الشعر: ٣١٨





٥٦) يرى عالمنا بعدم وجود شيء اسمه سناد الإشباع؛ لأنه من وجهة نظره أن "اختلاف شكل الدخيل لا يُعد عيباً، لأنه لا يؤثر على موسيقى القافية بشكل واضح، فضلاً عن وقوعه من كثرة من الشعراء نذكر منهم مجنون بني عامر في قوله<sup>(١)</sup>:

كَأَنِّي إِذَا لَمْ أَلْقَ لَيْلَى مَعْلَقٌ      بِسَبِّينَ أَهْفُو بَيْنَ سَهْلٍ وَحَالِقِ  
عَلَى أَنِّي لَوْ شِئْتُ هَاجَتْ صَبَابَتِي      عَلَى رَسْوَمٍ عَيٍّ فِيهَا التَّنَاطُقُ  
لَعَمْرُكَ إِنَّ الْحَبَّ يَا أُمَّ مَالِكِ      بِقَلْبِ بَرَانِي اللَّهُ مِنْهُ لِلصَّقِ<sup>(٢)</sup>

وبالرغم من ذلك فهو يرى أيضاً أن "تغيير حركة الدخيل حين يكون الروي مقيداً تؤثر بشكل واضح على موسيقى الشعر، ولذا يلتزمها الشعراء بإحساس من فطرتهم، كما في قول بدر شاكر السياب<sup>(٣)</sup>:

الآن طاب لك الغناء فلا تكلي يا حناجر

اليوم ينفُضُ كُلَّ حَرٍّ عَن يَدِيهِ دَمَ الْمَجَازِرِ

واليوم تنتفض القرون الغابرات من المقابر<sup>(٤)</sup>

٥٧) أيد عالمنا الرأي القائل بأن الشعر الحر ليس خروجاً على ما قاله الخليل، وأن "تحمس الشاعر للشعر الحر ليس نتيجة عجز، وإنما رغبة في الكشف عن وسائل جديدة، فالشاعر الحر يختار من الأوزان العربية المألوفة وزناً يجعله بمثابة هيكل للقصيدة، بمعنى أن كل سطر أو شطر في القصيدة يجب أن يتفق مع هذا الوزن في إطاره العام، فلا يستغنى الشاعر أبداً عن الموسيقى، لأن هناك ارتباطاً عضوياً بين معنى الشعر وموسيقاه يصعب الفصل بينهما، ولذا يضيع معنى الشعر تماماً إذا ترجم إلى النثر.<sup>(٥)</sup>

٥٨) في الشعر الحر لم يسق عالمنا نماذج لبحر الهزج، وعلل ذلك بأن "الشعراء على كثرتهم لم يستعملوا (مفاعيلن) في قصيدة بأكملها، وإنما كانت (مفاعلتن)

(١) الأغاني: ج ٢ / ٧٥

(٢) موسيقى الشعر: ٣١٩، ٣٢٠

(٣) ديوان بدر شاكر السياب، دار العودة، بيروت، مجلد ثاني ١٩٧٤م: ج ٢ / ١٢.

(٤) موسيقى الشعر: ٣٢١

(٥) السابق: ٣٣٨





ومعصوبها (مفاعلتن) هي النمط السائد في هذه النغمة<sup>(١)</sup>، وبهذا ذكى عالمنا رأيه السابق من إدراج الهزج في مجزوء الوافر؛ لأن نغمة الوافر هي التي تكون سائدة في القصيدة، وهذا يدل على أن الشاعر المعاصر قد أدرك التشابه بين النغمتين التراثيتين فجعلهما نغمة واحدة، وهي نغمة الوافر - كما يقول عالمنا-<sup>(٢)</sup>.

(٥٩) يرى عالمنا أن أبيات الشاعر سعدى يوسف:

يا طائراً أضناه طول السفر

قلبي هنا في المطر

يرقب ما تأتي به الأسفار

من الرجز، وليس من السريع، وهو بذلك موافق لرأي نازك الملائكة<sup>(٣)</sup>، قائلاً بأن تفعيله الأبيات على هذا تكون:

مستفعلن مستفعلن مستعل

مستفعلن مُستعل

مستفعلن مستفعلن مُستقع

وعلى هذا قال أن "الذي حدث في نهاية الشطرين الأولين - كما تسميهما نازك أو البيتين كما نسميهما نحن - أن التفعيلة تعرضت للطي وهو حذف الرابع الساكن، والقطع وهو حذف ساكن الوجد المجموع وتسكين ما قبله، فصارت (مستعل) وتنقل إلى (فاعلن). أما ما حدث في البيت الأخير فحدّد (حذف الوجد المجموع)، ثم تذييل."<sup>(٤)</sup>

(٦٠) في الشعر الحر يرى عالمنا "أن السريع - شأنه شأن الأبحر التي يستخدمها أصحاب الشعر الحر - يباح للشاعر فيه أن يجمع في نهاية البيت بين ما يصح في العروض والضرب، على النظام العمودي، في قصيدة واحدة دونما حرج، وأن أي رأي مخالف لذلك إنما هو اعتساف لا يؤيده الواقع الشعري حتى عند من ينادون به.

(١) موسيقى الشعر: ٣٤٤

(٢) انظر السابق: ٣٤٤، ٣٤٥ بتصريف

(٣) انظر السابق: ٣٤٦، وانظر قضايا الشعر المعاصر: من ٨٠: ٨٢

(٤) موسيقى الشعر: ٣٤٧

أما (الطويل) و(البسيط)، وهما البحران اللذان يتكونان من تفعيلتين تتكرران مرتين في كل شطر، فالطويل يتكون من (فعلون مفاعيلن) أربع مرات، في كل شطر وحدتان، والبسيط -في صورته التامة- يتكون من (مستفعلن فاعلن) أربع مرات أيضاً، في كل شطر وحدتان. والأساس في هذين البحرين حين يستخدمان في الشعر الحر أن يقوم الاستخدام على أساس اعتبار الوحدة في القصيدة الحرة تفعيلتين اثنتين بدلاً من واحدة... لكن بعض الشعراء لم يلتزموا ذلك التزاماً كاملاً، وإنما جعلوا الوزن التراثي بمثابة هيكل للقصيدة، بمعنى أن كل سطر في القصيدة يجب أن يتفق مع هذا الوزن كله أو جزء منه حسب طول السطر. (١)

(٦١) يرى عالمنا أن الشاعر عندما يستخدم بحر الخفيف في الشعر الحر يضع "في حساباته مكان التفعيلة (مستفعلن) بين التفعيلتين (فاعلاتن)، ومن ثم لا تخرج القصيدة في أغلب أبياتها -إن لم تكن كلها- عن كون أبياتها تتراوح بين الخفيف التام ومشطوره، كما حدث في قصيدة (ثعلب الموت) (٢) لبدر شاكر السياب التي يقول فيها:

كم يُمضُ الفؤادُ أن يصبحَ الإنسانُ صيداً لرؤية الصيادِ

مثلَ أيِّ الطباءِ، أيِّ العصافيرِ، ضعيفاً

قابلاً في ارتعادِ الخوفِ، يختضُّ ارتياحاً لأنَّ ظلاً مخيفاً

يرتمي، ثم يرتمي في اتِّنادِ

ثعلبُ الموتِ، فارسُ الموتِ، عزرائيلُ يدنو ويشحذُ النصلَ آه

منه آه، يصنُّك أسنانه الجوعى ويرنو مهدداً يا إلهي" (٣)

ويرى عالمنا أن هناك استخدام آخر هو أشد حرية مما سبق، حيث يراعي الشاعر فيه الإطار العام لبحر الخفيف، من حيث تكوينه من (فاعلاتن مستفعلن)، وعلى هذا يبني قصيدته، خالطاً بينهما أحياناً كما في الخفيف التراثي، ومفرداً كلا

(١) موسيقى الشعر: من ٣٤٩: ٣٥١

(٢) ديوانه: ج ١/ ٤٤٧

(٣) موسيقى الشعر: ٣٥٥





منهما بيت أحيانا أخرى؛ ولهذا تبدو القصيدة بقليل من التأمل خليطا بين الخفيف والرمل والرجز. (١)

ومثل عالمنا على رأيه هذا بإيراده قصيدة (جيكور أمي) (٢)، ليدر شاكور، حيث يقول فيها:

تلك أمي وإن أجنها كسيحا ← (خفيف مشطور)  
 لاثما أزهارها والماء فيها والترابا ← (رمل مكون من أربع تفعيلات)  
 وناقضا بمقلتي أعشاشها والغابا ← (رجز مكون من أربع تفعيلات)  
 تلك أطيّارُ الغد الزرقاءُ والغبراءُ يعبرنُ السطوح ← (رمل مكون من خمس تفعيلات)

أو ينشرن في بويب الجناحين كزهرٍ يُفَتِّحُ الأفوافا ← (خفيف تام)  
 (٦٢) تعاطف عالمنا مع رأي نازك الملائكة القائل بأنه "لا يمكن صوغ قصائد من الشعر الحر على الخفيف إلا بالمزاوجة بين تامه ومجزؤه -وأزيد هنا أيضا ومشطوره- وفيما عدا ذلك لا يمكن صوغ شعر حر من الخفيف إلا على حساب الموسيقى" (٣).

(٦٣) في الزحافات والعلل التي استعملها الشعراء في الشعر الحر، قال عالمنا: إن الشعراء لم يلتزموا فيها من حيث زحافات البحر عليه فقط، وإنما أدخلوا زحافات كل بحر في البحور الأخرى، حيث انطلق الشاعر المعاصر يفيد في بعض معطيات الأبحر من معطيات بحور أخرى، ولم يقتصر في ذلك على ما أباحه له التراث في كل بحر على حدة. (٤)

(٦٤) يرى عالمنا أن "طبيعة الشعر لم تتغير في الشعر الحر عنها في الشعر العمودي إلا في تلك الحرية التي منحها الشاعر لنفسه في كم التفعيلات التي يوردها، وتخلصه من القافية بصورة كلية أو جزئية، وإذا كنا نؤمن مع المؤمنين بأن

(١) انظر موسيقى الشعر: ٣٥٦ بتصرف

(٢) ديوانه: ج ١/ ٦٠٦

(٣) موسيقى الشعر: ٣٥٨

(٤) انظر السابق: من ٣٦٠: ٣٧٧

مصطلح (الضرورة الشعرية) لا يقصد به وصم الاستعمالات التي أوردتها الشعراء، وإنما المقصود الأساسي به أن للشعر لغة تختلف في مقوماتها عن لغة النثر، مما يجعلها ذاتي طبيعتين مختلفتين، فإننا نقرر -بعد طول اطلاق على الشعر الحر- أن ما يحدث في الشعر الحر مما يمكن أن يطلق عليه مصطلح (الضرورة الشعرية) لا يخرج عما حدث في الشعر العمودي<sup>(١)</sup>.

(٦٥) اعترض عالمنا على نازك الملائكة من عدها الخلط بين التشكيلات من الأخطاء العروضية، وقال بأن هذا العنصر لا يوجد في قصائد العرب فهم لم يستعملوا أكثر من تشكيلة واحدة في القصيدة الواحدة، أضف إلى ذلك إلى أن شعر نازك قد احتوى على الشيء الذي وصمته بالعييب، ولكنها قد عدلت عن رأيها هذا بعد ذلك -كما يقول عالمنا-<sup>(٢)</sup>.

(٦٦) يرى عالمنا أن القول بعد الخلط بين الوحدات المتساوية شكلاً؛ ليس صحيحاً ذلك لأن هذا يكون سلوكاً نابع من فطرة الشاعر "لإيجاد نوع من الإيقاع وخلق جنس من النغم، بصرف النظر عن كون الوحدة مقابلة لتفعيلية الضرب أو غير مقابلة، ما دامت القصيدة في إطارها العام سائرة على موسيقى البحر الذي ينشد عليه دون خروج على نغمة، أو نشاز على قواعده"<sup>(٣)</sup> وهذا الرأي خالف به رأي نازك الملائكة من عدها هذا النوع من ضمن الأخطاء العروضية التي وردت في الشعر الحر.<sup>(٤)</sup>

(٦٧) يرى عالمنا أن ظاهرة أخطاء التدوير؛ أنها "لم تقف عند المجيدين، وإنما قلدها الناشئون وأفرطوا في التقليد، فشاع الخطأ، واتسع الخلط، فإذا كان الكبار يعلمون ما يفعلون، فإن الصغار يقلدون على غير وعي، ويصوغون بدون سابق معرفة، ومن ثم تكون الظاهرة -باعتبار آثارها- خطراً على الشعر الحر وليست في صالحه"<sup>(٥)</sup>.

(٦٨) يرى بخطأ تعدد الشاعر التقفية في الشعر الحر، وأنه ينبغي عليه "أن يترك الأمر لطبيعة الجملة التي تنتهي بها أبياته. فإن جاءت في القصيدة أبيات مقفاه فقد

(١) موسيقى الشعر: ٣٧٨، وانظر الأمثلة التي أوردتها عالمنا على ظواهر الضرورة الشعرية التي وردت في

الشعر الحر: من ٣٧٨ : ٣٨١

(٢) انظر السابق: ٣٨١ بتصرف

(٣) السابق: ٣٨٣

(٤) انظر السابق: الصفحة نفسها، وانظر قضايا الشعر المعاصر: من ٢١ : ٢٥

(٥) موسيقى الشعر: ٣٨٨، وانظر الصفحة التالية لهذه الصفحة.



أنت طبيعية غير متكلفة، وإن لم تأت فلا ضير عليه؛ لأن مقصوده الأساسي هو التعبير عن التجربة، ونقلها إلى سامعه أو قارئه، وليس المقصود هو إحداث الرنين أو خلق نوع من الأنغام والأصدا، والشاعر الجيد بطبيعة تكوينه ستأتي قافيته سلسلة عذبة غير متكلفة ولا متمحلة، أما إن قصد التوقيع قصدا وعمد إلى القافية عمداً فذلك عيب يفوق ترك القافية إن صح أن نسمي ترك التقفية عيباً.<sup>(١)</sup>

(٦٩) يرى عالمنا أنه من الخطأ إدخال نغمة بحر في نغمة بحر آخر في الشعر الحر، ومن ثم استتكر رأي من يجوز للشعراء ذلك، قائلاً: إن "تسويغ الخطأ بهذه الصورة على أنه نوع من البراعة، وإيهام القارئ بأن الشاعر في خروجه على الوزن التقليدي قد فعل ما لم يكن لو لم ينشز، أمر في غاية الخطورة، إذ يشجع الشادين في الشعر على احتذاء هذه النماذج، وقد فعلوا"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا والله الحمد أكون قد انتهيت من جمع آراء عالمنا في هذا العمل (موسيقى الشعر)، ومن جمع ما جاء به عالمنا من جديد فيه لم يسبقه فيه أحد، أو قال به من قبله ثم أيد هو آرائهم، أو عارض بعضها ذاكراً أدلته على هذا، فإن وفقت فمن الله، وإن لم أوفق فمن نفسي.

(١) موسيقى الشعر: ٣٩١، وانظر: ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٨

(٢) السابق: ٤٠٣، وانظر الصفحات من ٤٠٣: ٤٠٧



## المبحث الثاني

### (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)

#### الفكرة العامة للمؤلف:

يعد هذا المؤلف استكمالاً لما ورد في كتاب (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع)، إلا أن عالمنا قد أضاف في بدايته شقاً نظرياً تمثل في حديثه عن ما أحدثه علماء التراث، وكذلك المحدثون في بحور الشعر العربي من بعد الخليل، فعرض آراء كل عالم على حدة مبيناً ما أحدثه من صور جديدة في البحور الشعرية لم يقل بها الخليل بن أحمد من قبل؛ وجاء عرضه هذا بناء على عشرة لقاءات، التقى فيها بطلاب الدراسات العليا من مرحلة الدكتوراه تناول في كل لقاء منهم عالماً -في الأغلب-، ومن هؤلاء العلماء (الأخفش الأوسط، الزجاج، أبو الحسن العروضي، الجوهري، ابن القطاع، الزمخشري، الشنتريني، السكاكي، محمد بن علي المحلي، حازم القرطاجاني)، ومن المحدثين تناول الدكتور إبراهيم أنيس.

ثم تناول بعد ذلك الشق التطبيقي، فتحدث فيه عن الصور الجديدة التي وردت في أوزان بحور الشعر العربي، وقوافيه، وما أطلق عليه الشعر الحر، وفي هذا العرض خالف عالمنا نظام عرضه في موسيقى الشعر، حيث بدأ هنا بعرض القافية وما جاء فيها من جديد ومفاهيمها، وعلل ذلك على أنه حكم الجانب الزمني، فالتنوع في القوافي، أو التجديد فيها كان أسبق من التجديد في الأوزان، ثم بعد ذلك عرض البحور العروضية بما رتبته هو عليها، يليها الحديث عن الشعر الحر، ووجهة نظره التي قدمها فيه.

وسوف أورد في عرضي لهذا المؤلف ما أورده عالمنا من جديد، لم يرد في (موسيقى الشعر)، أما غير ذلك فلا أذكره حتى لا يتكرر الكلام مرتين، كما أن هناك بعض الآراء التي أوردها عالمنا في (موسيقى الشعر) قد تراجع عنها في هذا العمل (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)، وسوف أذكرها، حيث إنني قد أجريت مقارنة بين العملين، ورصدت ما جاء به عالمنا في هذا العمل من جديد لم يقله في (موسيقى الشعر)، وعلى هذا سيكون عرضي لهذا العمل.



## أولاً: الشق النظري.

١- الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ).

تحدث عالمنا عن ما ورد عند الأخفش ورأي العلماء حول استدراكه لبحر المتدارك، ثم بعد ذلك تحدث عن الجديد الذي قدمه الأخفش في العروض العربي. أما عن استدراك الأخفش لبحر المتدارك فقد انقسم العلماء حول هذا إلى فريقين<sup>(١)</sup>: (١) فريق سلم به، آخذاً هذا الرأي من روايات من قبله من العلماء دون تحرز أو تشكك.

(٢) فريق رفض الاعتداد بالمتدارك بحراً من البحور، فمثلاً وصفه الزجاج بأن إيقاعه يحط من قدره، ويقلل من جدواه.

أما عن نسبة المتدارك إلى الأخفش فقد انقسم حولها العلماء أيضاً إلى فريقين<sup>(٢)</sup>: (١) فريق يرى عدم دقة هذه النسبة إليه، وهم جلة كثر من العلماء.

(٢) فريق يرى أن الأخفش قد انتقد الدوائر العروضية عند الخليل، ونسب إليه القول بوجود بحر اسمه المتدارك استدركه على الخليل، وهذا الرأي قال به محمد العلي، كما نسب إليه عدم الاعتداد بشعرية الرجزين المشطور والمنهوك وجعلهما من السجع، كما نسب إليه أيضاً إنكاره بحري المضارع والمقتضب.

ولقد رفض عالمنا ما قاله الفريق الثاني، قائلاً: إن النظر لما أورده الأخفش في كتابه (العروض)، سيجده قد أورد البحور بالترتيب الذي اقتضته دوائر الخليل، فهو لم ينتقد فكرة الدوائر لا من قريب ولا من بعيد، ولم يذكر المتدارك الذي قيل إنه قد استدركه على الخليل.<sup>(٣)</sup>

أما عن نسبهم عدم اعتداد الأخفش بشعرية الرجزين المشطور والمنهوك، معللين ذلك، بأنه قد رفضهما لأن الرسول نطق بهما، قائلاً بأن من قال إن هذا شعر، فقد قال إن الشعر يجري على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، والرسول ليس بشاعر كما وصفه ربه، فقد رد عالمنا هذا الرأي بعرضه لرأي أبو الحسن العروضي،

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء: ٧

(٢) انظر السابق: ٨

(٣) انظر السابق: ٨، ٩ بتصرف.



والذي عرض فيه رأي الأخفش، في "الصفحات من ١٩٠ إلى ١٩٥ من كتابه (الجامع في العروض والقوافي) بما لا يدع مقالاً لقائل، فضلاً عن أن الأخفش نفسه في (العروض) قد تعرض لمشطور الرجز مرتين ولمنهوك المنسرح مرة دون أن يبدو من كلامه عدم الاعتراف بشعريتهما".<sup>(١)</sup>

• مثال على ذلك:

قول الأخفش وهو يتحدث عن الرجز: "فالحذف مما يكثر في كلامهم أخف عليهم، قال:

هلا سألت ظلًا وحمًا

وقال:

قد جبر الدين الإله فجزب

فلم يقبح"<sup>(٢)</sup>

أما عن ما نسب إليه أيضاً من إنكاره لبحري المقتضب والمضارع من شعر العرب، فقد رد عالمنا هذا النسب وأثبت عكسه بما ورد عند الأخفش في كتابه العروض، حيث قال الأخفش: "وأما المضارع والمقتضب فكانت فيهما المراقبة؛ لأنهما شعران قلا، فقل الحذف فيهما، وإنما يحذفون مما يكثر في كلامهم"<sup>(٣)</sup>. فالأخفش هنا لم ينكر البحرين وإنما حكم عليهما بالقلة -كما يقول عالمنا-

أضف إلى ذلك أن تلميذه الزجاج حينما تحدث عن الشعر الذي روى على بحر المتدارك أنكره، ولم يذكر أنه قد ورد عن أستاذه الأخفش، وهو الذي ألصقت إليه قضية الاستدراك في كثير من المؤلفات العروضية، فلو كان الأخفش قد ذكره

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٩

(٢) العروض، للأخفش، تحقيق: د/ أحمد عبد الدايم، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥م: ١٤٩، وانظر إلى المثالين الآخرين الذين أوردهما عالمنا في كتابه (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء: ٩) من استشهاد الأخفش بالرجزين المشطور والمنهوك.

(٣) العروض: ١٦٢.





وأستدركه على الخليل - كما قيل - لما فات الزجاج أن يذكر ذلك، وهو التلميذ الأقرب له زمنيا والأولى بنشر أفكاره، سواء أوافقه الرأي أم عارضه. (١)

**ما قدمه الأخفش من جديد كما أورده عالمنا (٢):**

(١) أضاف إلى الطويل ضربا رابعا وهو المقصور.

مثال على ذلك قول الشاعر:

**كأن عتيقا من مهارة تغلبُ أيدي الرجال الدافنين ابنَ عتابٍ**

(٢) أجاز في (القوافي) ورود الضرب المقصور للرملة المجزوء الصحيح العروض.

مثال على ذلك قول الشاعر:

**قبلُ قَمِ فانظر إليهم ثم دع عنك السُّمودَ**

ولكنه ضعفه. (٣)

(٣) ذكر في (القوافي) (٤) مجيء فاعلن غير مخبونة ضربا للبيسط.

مثال على ذلك قول الشاعر:

**بلدة قفرة تمسي الرياح بها لوأغبا وهي ناءٍ عرضها خاوية**

(٤) أجاز - على ما روى أبو الحسن العروضي - (٥) في عروض الطويل مفاعي أو

فعلن على جهة الزحاف، لا على جهة البناء والأصل، قياسا على عروض المتقارب.

مثال على ذلك قول النابغة:

**جزى الله عبسا عبس آل بغيضٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعلن**

(٥) ذكره لعروض المديد الثانية (فاعلن) ضربا رابعا صحيحا.

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣ بتصرف

(٢) انظر السابق: ١٠، ١١

(٣) انظر القوافي، للأخفش، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٩٧٤م: ١٠٣، ١٠٤.

(٤) انظر السابق: ١١١

(٥) انظر الجامع في العروض والقوافي، لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد

وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م: ١٨٤.

مثال على ذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لم يكن لي غيرها خُلةً وله ما كان غيري خليلاً

(٦) روى أبو الحسن العروضي عنه "أنه سمع أعرابياً ينشد شعراً على مفاعلتين ست مرات، وقال: هو قياس عندي، فإن وجدته -زعم- من قول العرب فأجزه"<sup>(٢)</sup>  
(٧) حكى عنه الدماميني<sup>(٣)</sup>، أنه أورد للوافر المجزوء عروضاً ثلاثة مقطوفة لها ضرب مثلها.

مثال على ذلك قول الشاعر:

عبيلة أنت همي وأنت الدهر ذكري

(٨) حكى الدماميني<sup>(٤)</sup>، أنه أجاز في ضرب الهزج القصر ضرباً ثالثاً.

مثال على ذلك قول الشاعر:

فلو أرسلت من حبك مبهوتا إلى الصين

لوافيتك عند الصبح أو حين تصلين

(٩) "اعتبر الضربين الثاني والثالث (فاعلن وفعَلن) للعروض الثانية من المديد (التي على فاعلن) شاذين، في حين ذكر لها فيما سبق ضرباً صحيحاً على غير المشهور"<sup>(٥)</sup>

٢- أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ).

الجديد الذي قدمه الزجاج في العروض<sup>(٦)</sup>:

(١) إضافته صورة جديدة لبحر الرمل المجزوء، وهي:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فعِلن

(١) انظر المعيار في وزن الأشعار، مصورة معهد المخطوطات العربية بالكويت، نسخة مكتبة الأمبروزيانا،

رقم C217: لوحة ٤

(٢) الجامع في العروض والقوافي: ١٨٦.

(٣) انظر العيون الغامزة: ١٦٩

(٤) انظر السابق: ١٨١.

(٥) التجديد في أوزان الشعر: ١١

(٦) انظر السابق: ١٤، ١٥





مثال على ذلك قول أخت تأبط شرا<sup>(١)</sup>:

ليت شعري ضلّةً أي شيء قتلتك  
أمريض لم يُعدّ أم عودو ختلك

(٢) اعترف بوجود صورة ثانية للمنسرح التام يكون الضرب فيها مستفعل مقطوع.  
(٣) نسب إليه ابن القطاع، القول بمجيء ضرب الوافر المقطوف القصر، ولكنه ضعف مجيئه.

مثال على ذلك قول العلاء بن المنهال الغنوي<sup>(٢)</sup>:

فليت أبا شريك كان حيا فيقصر حين يبصره شريك  
ويترك من تدريئه علينا إذا قناله هذا أبوك

(٤) نسب إليه عن بحر الرجز، أنه قال: ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل، وذلك حسن.<sup>(٣)</sup>

٣- أبو الحسن العروضي (ت: ٣٤٢هـ)

أهم ما أورده عالمنا عن أبي الحسن العروضي، أنه<sup>(٤)</sup>:

(١) خالف الخليل في تخريجه لأبيات (محمد بن إياس الليثي)، على بحر الرمل التام محذوف العروض دائما، وخرجها على الرمل التام، صحيح العروض في كل الأبيات<sup>(٥)</sup>، قال محمد بن إياس:

إن ليلى طال والليل قصير طال حتى كاد صبح ما ينير  
نكر أيام عرثنا منكرات حدثت فيها أمور وأمور

(١) انظر كتاب العروض، للزجاج، تحقيق: سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، م٦، ع٣، ٢٠٠٤م : ١٥٨، ١٥٩.

(٢) انظر البارع في العروض: ١١٨

(٣) الذين نسبوا إليه هذا الرأي -كما ذكر عالمنا- هم (الإسنوي، ابن واصل الحموي، الدماميني)، انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٩

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ١٦: ١٩

(٥) انظر الجامع في العروض والقوافي: ٦١، ٦٥

(٢) خرج أبيات سلمى بن ربيعة، على أنها من مixel البسيط، "وكل أجزاءه تخرج من العروض، الجزء الثالث فإنه جاء على فعل، وكان أصله -إذا جاء ما يجوز في الوزن- فعولن، فذهب منه السبب، وهو لُن" (١)، قال سلمى بن ربيعة:

إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون  
يجشمها المرء في الهوى مسافة الغائط البطين

(٣) أول من نسب إلى الأخفش "أنه سمع أعرابيا ينشد شعرا على (مفاعلتن) ست مرات، وقال هو قياس عندي، فإن وجدته -زعم- من قول العرب فأجزه" (٢)  
(٤) خالف شيخه الزجاج في إيراد قول الشاعرة:

ليت شعري ضلة أي شيء قتلك  
أمريض لم تعد أم عدو ختلك

على الرمل المجزوء، وخرجها هو على المديد التام المصراع. (٣)

(٥) خالف أستاذه في عدم الاعتداد بالرجز ذو التفعيلة الواحدة.

(٦) أول من اعترف ببحر ثانٍ ينفك من دائرة (المتفق)، وأطلق عليه اسم (الغريب)، وقال: إنه قد وجد عدة أشعار رويت عليه، -على سبيل المثال- قول الشاعر:

زمت إبل للبين ضحي في غور تهامة قد سلخوا

(٧) خالف الأخفش في إجازة الحذف في عروض الطويل زحافا، حيث قاسه على عروض المتقارب، وقال بأن هذا لم يرد عند الخليل.

(٨) أجاز ورود الضريان: فاعلن وفعلن للعروض فاعلن في بحر المديد، مخالفا في هذا الرأي ما جاء عند الأخفش من تشذيدهما.

(٩) خالف ما ورد عن الأخفش من كون المنهوكات من الأرجاز ليست من باب الشعر.

(١) الجامع في العروض والقوافي: ٦٥.

(٢) السابق: ١٨٥.

(٣) انظر السابق: ٦٥.





١٠) وافق الزجاج في قبول الصورة الثانية المقطوعة الضرب من المنسرح التام.  
مثال على ذلك، قول أبو نواس<sup>(١)</sup>:

يأيهـا المبـطلون معـذرتي      أراكـم اللهـ وجـة تصـديقي  
أمشي إلى جنبها أزاحمها      عمدا وما بالطريق من ضيق  
٤- الجوهري (ت ٣٩٣هـ).

الجديد الذي أورده عالمنا عن الجوهري<sup>(٢)</sup>:

(١) أنه عنده أجزاء الشعر، أو التفاعيل سبعة لا ثمانية كما يرى الخليل، فلم يعتد بمفعولات بين أجزاء التفاعيل.

(٢) أنه عدّ الأبحر اثني عشر بحرا، وهم (المتقارب، الهزج، الطويل، الرمل، المضارع، الرجز، الخفيف، المتدارك، البسيط، المديد، الوافر، الكامل)، أما عن السريع والمنسرح والمقتضب والمجتث، الذين قال بهم الخليل، فقد عدّ السريع صورة من صور البسيط، ومشطور السريع صورة من مشطور الرجز، والمنسرح صورة من صور الرجز التام، والمقتضب من مجزوء الرجز، والمجتث من مجزوء الخفيف.

يقول عالمنا: إن الجوهري بعرضه هذا للأبحر يكون أول عروضي تحدث عن بحر المتدارك بعد الخليل بذكره له صراحة، وليس الأخفش.

(٣) لم يفرق بين زحافات وعلل البحور كما فعل الجمهور، وعدها جميعا زحافات، منها المستحسن، والمردود، والقبيح.

(٤) أثبت مربعا للبسيط، أي مشطورا، وشاهده:

دار عفاها القـدم      فهي وجود عـدم

(٥) أثبت مجزوءا للطويل محدثا، وقال إنه لم يجيء عن العرب وشاهده:

قفا نبك من من ذكرى الشباب      ومن نكر سلمى والرياب

(١) انظر الجامع في العروض والقوافي: ٦١

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ٢٠ : ٢٢ بتصريف، وانظر عروض الورقة، للجوهري، تحقيق: د/ صالح

جمال بدوي، مكة المكرمة، ١٩٨٥م: من ٥٥ : ٨٨

٦) أورد للمديد مربعا قديما، وقد ذكره الزجاج قبله على أنه محدث مجزوء الرمل، وشاهده:

**جاءنا بدر الدجى بعدما غاب الشفق**

ولقد رجح عالمنا في هذه الظاهرة ما قاله الزجاج، قائلا: إن "المديد لم يرد له تامٌ معتد به في التراث حتى نقول: إنه قد ورد له مشطور، وأما الرمل فأكثر وروداً".<sup>(١)</sup>  
٧) أثبت مربعا للمتقارب محدثا، وقال إنه لم يرد عن العرب، وشاهده:

**وقفنا هنيئة بأطلال مية**

٨) أورد للرجز نمطا موحدًا محدثًا وأسماء المقطع، وشاهده:

**طيف ألم بعد العتم بذى سلم**

وهذا النمط قال عنه عالمنا إنه نمط نسبه بعض علماء العروض إلى الزجاج قبله.  
٥- ابن القطاع (ت ٥١٥هـ).

الجديد الذي قدمه ابن القطاع، ويمكن أن يضاف إلى عروض الخليل - كما ذكر عالمنا-، هو<sup>(٢)</sup>:

١) جوز في عروض الطويل الإقعاد، وهو دخول الحذف، وشاهده على ذلك:

**جزى الله عبسًا عبس آل بغيزٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل**

يقول عالمنا: إنه قد سبق بهذا الرأي من قبل الأخفش، وذلك حينما أجاز الأخفش "اجتماع العروض المقبوضة مع العروض المحذوفة في القصيدة اعتمادا على هذا البيت، لأنه للنابغة الذبياني، وهو -على ما نرى- لا يريد أن يخطئ النابغة الذبياني فيما ذهب إليه".<sup>(٣)</sup>

٢) خالف جمهور العروضيون بالقول بوجود عروض صحيحة للطويل، حيث نفى العروضيون أن يأتي عروض الطويل صحيحة، إلا في بيت مصرع صحيح الضرب.

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٢٩.

(٢) انظر السابق: من ٢٣: ٢٧.

(٣) السابق: ٢٣.





٣) أورد صورة جديدة لبحر المديد تكون فيه العروض صحيحة والضرب مقصور، ولكنه وصفها بالشذوذ، وشاهده على ذلك قول الشاعر:

**يا ضعيف العقل والرأي يا من لا يُطبق الحرب يوم النزال**

٤) أورد صورة جديدة في بحر البسيط، وهو أن تأتي العروض تامة صحيحة على فاعلن، وكذلك الضرب أيضا، وشاهده على ذلك قول الشاعر:

**يا رب ذي سؤدد قلنا له مرة إن المعالي لمن يبغى بناء العلا**

٥) في العروض الحذاء من بحر الكامل أجاز اختلاط ضرباها الأخذ، والأخذ المضمّر في قصيدة واحدة، حيث ترد العروض حذاء بضرب أخذ تارة، وترد حذاء بضرب أخذ مضمّر تارة أخرى في القصيدة نفسها، وشاهده على ذلك، قول امرئ القيس:

**أحلت رحلي في بني ثُغل إن الكريم للكريم محل**

**ووجدت خير الناس كلهم طرا وأوفاهم أبا حنبل**

وضرب البيت الأول هنا: بمحل = فعِلن، وضرب الثاني: حنبل = فعَلن، فأجاز بذلك الضربان لمجرد ورودهما عند امرئ القيس، والمعروف عروضياً أن كل ضرب من هذا له قصائده الخاصة به؛ لأن هذا الخلط سيغير في تلقيب القافية - كما يقول عالمنا-، وهذا يدل على رفض عالمنا لهذه الظاهرة التي أوردها ابن القطاع.

٦) أجاز ورود الضرب الأخذ غير المضمّر للعروض الصحيحة في الكامل التام، وشاهده على ذلك:

**عهدي بها حيناً وفيها أهلها وكل دار نقلة وبنْدل**

٧) حكى عن ابن كيسان، بدخول التذييل على الضرب الصحيح في الكامل التام، فيكون ضرب القصيدة (متفاعلان)، وشاهده على ذلك:

**بزوائدٍ فيها إذا هي أقبلت كالبرد الواضح من مجرى الصعود**

(مجرى الصعود) ← متفاعلان

ولقد وصف عالمنا هذه الصورة، بأنها مستحسنة عند كثير من الشعراء من أول أبي العتاهية حتى العصر الحديث.





٨) قال بأنه قد حكي، وجود ضربا مرفلا للعروض الصحيحة في الكامل التام، يكون فيها الضرب على (متفاعلاتن)، وشاهده على ذلك:

**وننا تهامة والنجد وخبينا في كل فج لا تزال تثير غارة**  
(لُ تثير غارة) ← متفاعلاتن

٩) قال بأنه قد جاء عن العرب في الضرب الثاني المقطوع في بحر الرجز (التذييل)، فأصبح الضرب (مفعولان)، وشاهده على ذلك:

**كأنني فوق أقب سَهوقٍ جأب إذا عشر صاتي الإنسان**  
٦- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

الجديد الذي قدمه الزمخشري، ويمكن أن يضاف إلى عروض الخليل - كما ذكر عالمنا-<sup>(١)</sup>.

١) أورد ضربا مقطوفا للوافر المجزوء الصحيح العروض، وشاهده على ذلك:

**بكيّت وما يرد لك الـ بقاء على الحزين**  
وهذا هو الرأي الوحيد الذي يعد سبقا من قبل الزمخشري في علم العروض، وما دون ذلك من الآراء التي قدمها فقد سبقه غيره من العلماء إليها.<sup>(٢)</sup>

٧- ابن السراج الشنتريني (ت ٥٤٩هـ)

الجديد الذي قدمه الشنتريني، ويمكن أن يضاف إلى عروض الخليل - كما ذكر عالمنا-.

١) "أعاد النظر في ترتيب الدوائر عند الخليل؛ فجعل دائرة المتفق أولى الدوائر، والمجتلب التي كانت ثالثةً عند الخليل جعلها الثانية، والمؤتلف التي كانت ثانيةً عند الخليل جعلها الثالثة، والمختلف وهي دائرة الطويل جعلها رابعة، ثم ختم بدائرة المشتبه"<sup>(٣)</sup>

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٢٩، ٣٠

(٢) انظر السابق: من ٢٨: ٣٠

(٣) السابق: ٣٠، ٣١





يقول عالمنا: إنه "قد رتب الأبحر بالطريقة السهلة التي يحاول المحدثون الآن أن يقدموا بها الأبحر للطلاب، فقد بدأ بالمتقارب، ومن يدرس المتدارك يدرسه معه، ثم الهزج، فالرجز، فالرمل، ثم الوافر فالكامل، ثم الطويل فالمديد فالبسيط، ثم السريع وما يشاركه في دائرته من الأبحر." (١)

فالشنتريني هنا بدأ بالبحور الصافية ثم تبعها بالبحور المركبة وهو ما يغير نظام ترتيب الخليل لها، حيث رتبها الخليل على تقديم ما كثر استعماله وزادت حروفه أو حركاته. (٢)

(٢) قال "بأن مشطور الرجز والسريع ومنهوك المنسرح ليت أبياتا، وإنما هي أنصاف مصرعة" (٣)

(٣) "أنه أورد للرجز التام صورة يكون كل من عروضها وضربها مخبونا مقطوعا، فيكون وزنها مُتَفَعَلٌ أو فَعولن، وشاهده:

**مَهَامَةٌ أَعْلَامُهَا هَمُودٌ وَمَاؤُهَا فِي وَرْدِهِ بَعِيدٌ** (٤)

(٤) أورد مجيء الهزج تماما، (مع التشديد)، وشاهده (٥)، قول الشاعر:

**لَقَدْ شَاقَتَكَ فِي الْأَحْدَاجِ أَطْعَانُ كَمَا شَاقَتَكَ يَوْمَ الْبَيْنِ غَرِيَانُ**

وقول الآخر:

**أَمَا فِي السِّتِ وَالسِّتِينَ لِي دَاعٍ أَلَى الْعُتْبَى بَلَى لَوْ كَانَ لِي عَقْلٌ**

٨ - السكاكي (ت ٦٢٦هـ)

لم يرى عالمنا أن السكاكي قد قدم جديد عن ما سبقه من العلماء سوى تغيير الأسماء فأطلق على دائرة المنفق اسم (الدائرة المنفردة)، وأطلق على بحر المتدارك

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٣١

(٢) السابق: ٣١ بتصرف.

(٣) السابق: ٣٢، وانظر المعيار في وزن الأشعار: لوحة ٢

(٤) التجديد في أوزان الشعر: ٣٢، وانظر المعيار في وزن الأشعار: لوحة ٦

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٣٢، وانظر المعيار في وزن الأشعار: لوحة ٦

اسم (المتداني) لتداني أسبابه وأوتاده وسماه بذلك قياساً على قرينه المتقارب الذي معه في نفس الدائرة. (١)

أضف إلى ذلك إلى أنه جعل بحر الوافر أصلاً للأبحر، وتفعيله (متفاعلاً) هي الأساس في مكونات البحور، حيث تتكرر ثماني مرات، أي مُثمن يقدره أصلاً، ثم مُسدس ملحق بالمجزوء، ويلحق مربعه بالمشطور، (٢) ولقد أورد عالمنا عدة ملحوظات على هذه الفكرة، وهي:

"الملحوظة الأولى: أن دوائره صارت أربعاً مرتبطة، الثانية من الأولى، والثالثة من الثانية، والرابعة من الثالثة، ولم يلقبها بألقاب، ويمكن لنا أن نلقبها بأنها دائرة الوافر، ثم دائرة الهزج، ثم دائرة الطويل، ثم دائرة المقتضب.

الملحوظة الثانية: أنه لا يتحقق عنده مفهوم الدائرة كما هي عند الحليل؛ لأن الاستخراج عند السكاكي متوقف على أمور من خارج الدائرة.

الملحوظة الثالثة: أنه أجرى الاستخراج باستعمال الجزء، والشطر، والعصب، والحذف، والصلم، والخرم، وهو ما لم يفعله الخليل في دوائره، فالخليل لم يتعرض في دوائره للزحافات والعلل، وإنما استخرج الأبحر على أصولها، ثم تعرض للزحافات والعلل في الشعر المستعمل.

الملحوظة الرابعة: أن الوجد المفروق عنده يتكون من سببٍ وأولٍ وتد، في حين أنه مستقل عند الخليل.

الملحوظة الخامسة: تعرض لبعض المجزوءات في تنظيره، في حين ترك الخليل قضية الجزء للتطبيق على الشعر المستعمل.

الملحوظة السادسة والأخيرة: أنه أورد لبعض التفعيلات مُثمناً دون حاجة سوى قصده استيعاب الأبحر المكونة من ثماني تفعيلات، فلا الوافر، ولا الكامل، ولا الهزج، ولا الرجز، ولا الرمل فيها مُثمن، إنما ذكر المَثْمَن أصلاً في هذه الأبحر كلها من أجل عيون الأبحر المكونة من ثماني تفعيلات حتى يستطيع أن يطبق عليها فكرته. (٣)

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٣٣، ٣٤ بتصرف.

(٢) انظر السابق: ٣٤، ٣٥

(٣) السابق: ٣٥، ٣٦



## ٩- محمد بن علي المحلي (ت ٦٧٣هـ)

ما قدمه المحلي يمكن أن يضاف إلى ما أورده الخليل -كما يقول عالمنا- .  
 (١) رتب البحور على غير ما رتبها الخليل، حيث رأى "أن الأجزاء التي توزن بها الألفاظ في الشعر أصلاً أربعة، يتم بناؤها من حروف عشرة يجمعها قولك: (لمعت سيوفنا)، وهذه الأصول الأربعة وهي: فعولن، ومفاعيلن، ومفاعلتن، وفاع لاتن، تشترك جميعها في تقدم الوند على السبب الخفيف ليكون عامداً له، سواء أنفرد السبب في الأصل الأول، أم تعدد كما في الأصول التالية، فالثلاثة الأولى تبدأ بوند مجموع، وهي : فعولن، ومفاعيلن، ومفاعلتن، والأخير يبدأ بوند مفروق، وهو: فاع لاتن".<sup>(١)</sup>

ولقد علل عالمنا سبب تسمية هذه الأجزاء عند المحلي بالأصول؛ لتقدم أوتادها على أسبابها، حيث كانت هذه الأصول ذا أثر واضح في ترتيبه للبحور على غير ما رتب الخليل، حيث بدأ بدائرة المتفق (المتقارب، ثم المتدارك)، ثم المجتلب (الهج، ثم الرجز، ثم الرمل)، والمؤتلف (الوافر، ثم الكامل)، تليهم دائرة المختلف (الطويل، ثم المديد، ثم البسيط)، ثم المشتبه (المضارع، ثم المقتضب، ثم المجتث، ثم السريع، ثم المنسرح، ثم الخفيف)، وهذا الترتيب قد سبقه إليه الشنتريني، مثلما أوردنا ترتيب الشنتريني من قبل.<sup>(٢)</sup>

## ١٠- حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)

ما قدمه القرطاجني يمكن أن يضاف إلى ما أورده الخليل -كما يقول عالمنا-<sup>(٣)</sup>:  
 (١) لم يعترف بالدوائر العروضية، ولم يتناول الأوزان بناء على مكوناتها.  
 (٢) في بحر السريع رفض مجيء الوند المفروق في آخر شطر فيه.  
 (٣) أصطلح مصطلحان أطلق عليهما؛ (السبب المتوالي)، وهو متحرك يليه ساكنان، و(الوند المتضاعف)، وهو متحركان يليهما ساكنان.  
 (٤) أنكر وجود المضارع في أوزان العرب.

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٣٧

(٢) انظر السابق: ٣٧، ٣٨

(٣) انظر السابق: من ٤٠: ٤٣

٥) لم يذكر المتدارك من بين الأبحر الأربعة عشر التي عدها من أوزان العرب، ولكنه ذكر الخبب، وشكك في وضع العرب له، وقال بأن وزنه (متفاعلن) أربع مرات، ويدخله الإضمار، فيصير: متفاعلتن، وينقل إلى مفعولاتن.

ويرى عالمنا أنه لم يأتِ بجديد هنا فمتفاعلتن، تساوي (فعلن، فعلن)، وهي التفعيلة المكونه لبحر الخبب كما أوردها القدماء.

٦) قال إن وزن السريع أصله: مستعلن مستعلن فاعلان، وأن وزن المنسرح أصله: مستعلاتن مستعلن فاعلن.

٧) يرى أن وزن المقتضب ينبغي أن يكون: فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن، في كل شطر، ولا يرد إلا مشطورا.

ويرى عالما أن ما أورده من وزن يساوي مفعولات مستعلن التي قال بها القدماء، لكنه هنا أورد الوزن على أنه من المقتضب المشطور.

٨) جعل وزن المجتث: مستعلن فاعلاتن فاعلان، حيث رد هنا مجزوء البسيط إلى بحر المجتث، ولم يعترف إلا بالبسيط التام.

٩) جعل وزن مخلع البسيط، "وزنا مستقلا قائما بذاته، وادعي أنه ليس مأخوذا من العرب بثبت، شأنه شأن الخبب، ووزنه: مستعلاتن أربع مرات، في كل شطر تفعيلتان، واستحسن حذف الثاني الساكن من التفعيلة الثانية في كل شطر، فحسن الوزن بذلك حسنا كثيرا، على حد تعبيره."<sup>(١)</sup>

١٠) جعل وزن مستعلن فاعلن فاعلن في كل شطر من اختراعات الأندلسيين.

١١ - إبراهيم أنيس (من المحدثين).

ما قدمه الدكتور إبراهيم أنيس من جديد في علم العروض - كما أورده عالمنا - وما رأي عالمنا فيما قدمه.

١) قسم الدكتور أنيس الأبحر إلى ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>:

أ- طويلة: وقسمها على ثلاث مراتب؛

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٤٢

(٢) انظر السابق: ٤٤، ٤٥ بتصريف.





١. الطويل وحده.
  ٢. الكامل التام، والبسيط التام، والوافر التام، والخفيف التام.
  ٣. الرمل التام، والمتقارب التام، والسريع التام، والمنسرح التام، والمديد، والمتدارك التام.
  - ب- قصيرة، وتضم (مجزوء الكامل، ثم الهزج، ثم المجتث، ثم مجزوء البسيط ومخلعه، ثم مجزوء الخفيف، ثم مجزوء الرمل)
  - ج- بحر الرجز، والذي جعل له عالمًا وحده، وقسمه إلى ثلاثة أقسام:
    - ١- رجز منظم، وهو ذو الشطرين، وجعل منه التام والمجزوء.
    - ٢- رجز كل أشطره مقفاة بقافية واحدة، وجعل منه المشطور والمنهوك، بما في ذلك مشطور السريع، ومنهوك المنسرح عند العروضيين.
    - ٣- المزدوج، وهو ذو الشطرين المتشابهين وزناً، وتقفية.
- ولقد لاحظ عليه عالما في هذا التقسيم، عدم إثباته لكل ما ورد من أضرب في البحور، حيث قبل الشائع منها فقط، ورفض بعض الزحافات وقبل بعضها، بناء على كثرة ورود أو قلته، كما أنه رفض ما سمي ببحر المضارع والمقتضب.
- (٢) احتفظ بثلاثة تفاعيل من تفاعيل الخليل، وهي: (فعولن، فاعلن، مستقلن)، وأضاف ثلاثة أخرى، قال بأنها مشتقة منها، وهي: (فعولتن، من فعولن)، و(فاعلاتن، من فاعلن)، و(مستقلاتن، من مستقلن).<sup>(١)</sup>
- ومن هذه التفاعيلات الست قدم أوزان الأبحر تامها ومجزؤها، اتفق في بعضها مع التراث واختلف في بعضها الآخر، فما اختلف فيه هو إيراده الطويل على وزن (فعولن فعولتن فعولن فعولتن)، وفي الخفيف ذكر نفس الوزن الذي أورده القدماء، وهو: (فاعلاتن مستقلن فاعلاتن) في كل شطر، إلا إنه اختلف عنهم في إيراده مستقلن مجموعة الود، أما القدماء فذكروها مفروقة الود، كما سار على نهج حازم القرطاجني في إيراد أوزان تفاعيل المنسرح.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٤٥

(٢) انظر السابق: ٤٦، ٤٧.



٣) جعل "الهج من مجزوء الوافر، فهو أصله: مفاعلتن مفاعلتن، ثم عُصبت التفعيلتان فصارتا مفاعلتن مفاعلتن على ما يذهب إليه بعض المعاصرين من أن الهج لا يختلف عن مجزوء الوافر وهو داخل فيه." (١)

٤) "جعل فاعلاتن أصل البحور؛ لأنها من وجهة نظره كما يقتضي على الأصوات مكونة من المقاطع (فا) و(ع) و(لا) و(تن)، وقال: إن هذه التفعيلة يتم التصرف في مقاطعها، أو مع هذه المقاطع الأربعة ب: - التقصير - الحذف - التقديم - التأخير - الإلحاق - السابق. فنتج التفعيلات الأخرى ومزاحفاتها." (٢)

وهذه الفكرة قالها في مجلة الشعر العدد ٥ في يناير، سنة ١٩٧٧م، وهذه الفكرة متشابهة مع ما فعله السكاكي من جعل متفاعلن أصل للبحور - كما أورد عالمنا-، ولكن عالمنا يرى هنا أن تغييرات السكاكي كانت منطقية، ولم تخرجنا إلى شيء غريب كما فعل الدكتور أنيس، لا ما يسمى قفاعلتن، ولا فاعلاتن قر، ولا شيء من هذا القبيل، فكل هذه التغييرات لا يراها عالمنا صوابا، واصفاً إياها بعدم اتساقها مع أفكارنا. (٣)

وبهذا أكون قد انتهيت من الشق النظري الذي أورده عالمنا في بداية عمله هذا.

### ثانياً: الشق التطبيقي.

بدأ عالمنا في هذا الشق بإيراد جانب القافية أولاً قبل عرض البحور العروضية، وفي هذا العرض خالف فيه نظام عرضه في (موسيقى الشعر)، حيث بدأ هنا بعرض القافية وما جاء فيها من جديد ومفاهيمها، وعلل ذلك على أنه حكم الجانب الزمني، فاللتوع في القوافي، أو التجديد فيها كان أسبق من التجديد في الأوزان، ثم بعد ذلك عرض البحور العروضية بم رتبه هو عليها، يليها الحديث عن الشعر الحر ووجهة نظره التي قدمها فيه، وهذا ما ذكرته في بداية عرضي لهذا العمل.

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٤٧

(٢) السابق: ٤٧

(٣) انظر السابق: من ٤٧: ٤٩.



وكما ذكرت في البداية أنني سأهتم هنا بإيراد فقط ما جاء به عالمنا من جديد ولم يرد في (موسيقى الشعر)، بالإضافة إلى الآراء التي تراجع عنها هنا. ومع مقارنتي لهذين العاملين لاحظت شيئاً وهو أن هذا العمل منظم في ترتيبه عن (موسيقى الشعر) في بعض النقاط، كما أنه به شرح أوفى في بعض النقاط بالمقارنة مع ما قدم في (موسيقى الشعر). لكن في النهاية المضمون واحد والفكرة واحدة، والكاتب واحد، وما يهمني هنا هو عرض ما لم يرد في (موسيقى الشعر)، وما تراجع فيه عن آراء قالها في العمل الأول.

### (١) الجديد الذي قدمه عالمنا في القافية ولم يذكره في موسيقى الشعر:

أولاً: إيراده أوزاناً للموشحات: على ما قسمها ابن سناء الملك في كتابه (دار الطراز)، حيث قسمها إلى قسمين<sup>(١)</sup>:

الأول: ما بُنى على أشعار العرب، وهذا القسم ينقسم إلى قسمين:

(١) قسم ليس فيه اختلاف عن الشعر العادي، وهذا النوع هاجمه ابن سناء الملك، واعتبره من المسمطات.

(٢) قسم من أقسام الموشحات ورد على أوزان الخليل، لكنه تُصرف في وزنه بالزيادة أو النقصان، أو يستخدم فيه التام مع المشطور، أو مع المجزوء في الجزء الواحد.

• مثال على ذلك: قول أحد الوشاح، كما أورد ابن سناء:

صبرتُ والصبر شيمة العاني ولم أقل للمطيل هجراني معذبي كفاني

يقول عالمنا: إنه لولا الزيادة التي تمثلت في كلمتي (معذبي كفاني)، لوجدنا نفسنا أمام نص لبحر المنسرح.

الثاني: ما لا علاقة له بهذه الأوزان: وهذا النوع لم يذكره عالمنا قائلًا بأنه لا يعيننا.

ثانياً: أضاف تعريفين آخرين لم يذكرهما في (موسيقى الشعر)، وهما:

(١) لغة الموشحات: وصفها بأنها تتسم بالرقّة، والعذوبة والصفاء، وهي في مجموعها لغة عربية صحيحة تتفق مع قواعد اللغة، يكون صنيع الوشاحين لها امتداداً لما عليه الشعراء المحدثون في صفاء اللغة وسهولة الألفاظ.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٥٩، ٦٠.

(٢) انظر السابق: ٦٠.



٢) الخرجات: "يُفضل فيها استعمال العامية أو لغة الرومانث في الأندلسية، ودارسو الأدب جميعا متفقون على عدم استعمال العامية في أثناء الموشحة، وإنما تُستخدم في القفل الأخير الذي هو الخرجة، وفي غير ذلك ينبغي ألا تستعمل العامية أو الأعجمية." (١)

هذا عما أورده عالمنا أثناء حديثه عن القافية وأوزانها ولم يذكره في (موسيقى الشعر).

٢) الصور المحدثة التي أضافها عالمنا إلى صور كل بحر، ولم ترد في (موسيقى الشعر)

سوف أعرض هنا الصور المحدثة التي أضافها عالمنا إلى صور كل بحر، ولم ترد في (موسيقى الشعر)، وكيف وصفها في أبحرها؟ بالإضافة إلى الآراء التي أوردها في (موسيقى الشعر) ثم تراجع عنها هنا:

### ١) بحر الوافر:

يأتي بحر الوافر التام على صورتين، كما هو معروف وكما أورده عالمنا في (موسيقى الشعر)، ولكنه هنا أضاف إليه صورة أخرى، هي (٢):

### أ- عروض صحيحة، وضرب صحيح

يقول عالمنا: إن الذي أورد هذه الصورة، هو أبو الحسن العروضي عن الأخفش، حيث إنه سمع أعرابيا ينشد شعرا على مفاعلتن ست مرات.

ثم اتبع عالمنا حديثه بأنه صيغ على هذه الصورة العديد من القصائد، وأورد أربع قصائد لشعراء مختلفين كتبوا على هذه الصورة، منها قول محمد المعصراني - على سبيل المثال - في قصيدة: مرثيةٌ إلى الندى، البالغة ثلاثين بيتاً في ديوانه: الهجرة إلى الخليل بن أحمد، فقال فيها (٣):

يرواغني الأسى أني رحلتُ ويقـ تفي خطوي يزلزل ذلك الجسدا

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٦٠

(٢) انظر السابق: ٦٣

(٣) ديوان الهجرة إلى الخليل بن أحمد، محمد المعصراني، ط١، مكتبة الأديب، القاهرة، ٢٠١٦م: قصيدة مرثيةٌ إلى الندى.





أنا ما زلت مشتبكا بأحزاني أروضها فدمع القلب قد جمدا

وبهذا تكون صور الوافر التام ثلاث صور، هي:

١- عروض مقطوفة (فعولن)، وضرب مثلها مقطوف.

٢- عروض مقطوفة (فعولن)، وضرب مقصور (فعول).

٣- عروض صحيحة (مفاعلتن)، وضرب مثلها صحيح.

هذا عن الوافر التام أما الوافر المجزوء، فقد أورد له عالمنا صورتين جديدتين،

غير الثلاث صور الذي عرف بهما، وهما:

أ- عروض صحيحة، وضرب مقطوف. (١)

قال عالمنا: إن هذه الصورة أوردتها الزمخشري، وتبعه فيها السكاكي، وشاهدهما:

بكيـت وما يـرد لك الـ بـكـاءً عـلى الحـزـين

ثم أضاف عالمنا لهذا البيت، أبيات وردت على هذه الصورة، أوردتها الدكتور

عمر خلوف، فقال عالمنا: إنه لم يصادفه شعرا آخر ورد على هذا الوزن سوى ما

ذكره الدكتور عمر خلوف في مقدمة تحقيقه لكتاب الوافي في القوافي لابن الفرخان

(ص ١٨)، حيث قال ابن الفرخان في مطلع أبياته:

بـرـزـنَ لـنا بـذي سـأـمٍ فـجـدَّ بـنا الحـنـيـنُ

وعـالـجـتُ الـهـمـومَ بـهـ فـمـا كـمـادت تـلـيـنُ

ب-العروض صحيحة، الضرب مسيغ، أي على : (مفاعلتان)

أورد عالمنا لهذه الصورة عدة نماذج صاغ عليها الشعراء قصائدهم، منها (٢) -

على سبيل المثال-، قول الشاعر: روحية القليني.

إذا ضاقت بي الدنيا فمن أرجوه غير الله

وأظلمت الحياة فمن يبدد ظممتي إياه

وبهذا تكون صور مجزوء الوافر خمس صور وليست ثلاث، وهي:

١- عروض صحيحة (مفاعلتن)، وضرب مثلها.

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٦٤، ٦٥

(٢) انظر السابق: ٦٥، ٦٦



٢- عروض صحيحة، وضرب معصوب (مفاعلتن).

٣- عروض مقطوفة (فعولن)، وضرب مثلها.

٤- عروض صحيحة، وضرب مقطوف.

٥- عروض صحيحة، وضرب مسبغ (مفاعلتان).

هذا عما أورده عالمنا من جديد في تام ومجزوء الوافر، ثم أورد صورة أخرى للوافر يرد فيها مشطورا، لكنه قال عنه: إن الصوغ "على طريقة الرباعيات لا يساعد على تقبل هذا الظاهر؛ لأن للرباعيات والثلاثيات أسلوبها في تكونها من أشطر من التوام".<sup>(١)</sup>

• مثال على الوافر المشطور؛ قول ابن سهل الأندلسي<sup>(٢)</sup>:

شكوتُ له من الحرقِ التهابا

فأسداها مرأشفه عذابا

ومال وقد تطارحنا العتابا

وإضافة إلى هذه الصور الثلاث من بحر الوافر التي أوردها عالمنا، قال بأن هناك صورة أخرى من غرائب وزن الوافر، ضاعها الشاعر مصطفى عراقي، في قصيدته (لمن تتفجر الأشعار)، حيث جاءت أبياتها على خمس تفعيلات، تعددت قوافيها، وأتى بثلاثين بيت منها على خمس تفعيلات، يقول في مطلعها<sup>(٣)</sup>:

لمن تتفجر الأشعار تشعلها دمائي ثم تنطلق

لمن تتسلل الأحلام والأيام حين يروعها الغسق

(٢) بحر الهزج:

قال عنه عالمنا في (موسيقى الشعر)، أنه يأتي مجزوءا على أربع صور<sup>(٤)</sup>، ولكن أورد له هنا:

أ- صورة تامة، تأتي فيها مفاعيلن مكررة ست مرات في البيت، وهذه الصورة أوردها الشنتريني مع التشذيب-، مثال على ذلك، قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٦٦

(٢) السابق: ٦٦، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمنا على هذه الصورة في نفس الصفحة.

(٣) انظر السابق: ٦٧

(٤) انظر موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع: من ٢٨: ٣٣

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٦٧، وانظر المعيار: لوحة ٦





ترَفَّقَ أَيُّهَا الْحَادِي بِعَشَّاقٍ      نَشَاوَى قَدْ تَعَاظُوا كَأْسَ أَشْوَاقٍ  
ب-ضَرْبٍ مُسَبِّغًا عَلَى (مَفَاعِيلَانَ)، جَاءَ عِنْدَ بَعْضِ الشُّعْرَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ  
الزَّرْكَلِيِّ (١):

لَمَنْ خَلَّفْتُمَا الْمِيدَانَ      فَقِيدَي لُغَةِ الْقِرَانَ  
عَمَّادَا أَدَبٍ ضَخْمٍ      رَفِيعِ رَاسِخِ الْبَنِيَانِ  
ج- مَشْطُورٌ، جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ عَمْرِو فَتْحِيِّ إِسْمَاعِيلِ (٢):

سَتَبْقَى ذِكْرِيَاتِ الْأَمْسِ فِي نَفْسِي  
هِيَ السَّلْوَى إِذَا أُصْبِحَ أَوْ أَمْسَى

وهذه الأبيات قال عنها عالمانا: إن "ظاهرها من المشطورات على أصل دائرة الهزج، ولكن اعتبارها خماسية قد يجعل هذا التصور مشكوكا فيه وإن كان إمكانه من إمكانات التجديد." (٣)

د- مِنْهُوَكٌ، جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابِلِيِّ (٤):

تَثْنَى مِثْلَ غَصْنِ الْبَانِ  
غَزَالٌ نَاعَسَ الْأَجْفَانَ  
فَوَادِي مِنْهُ فِي أَشْجَانِ

وقال عن هذه الأبيات: إن ظاهرها من منهوك الهزج، ويمكن عدها ثلاثية من المجزوء.

٣) بحر المتقارب:

قال بوجود مربع للمتقارب، أي مشطورا، مثل قول الشاعر (٥):

وَقَفَّا هُنَيْيَةً      بِإِطْلَالِ مَيِّةٍ

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٦٨

(٢) انظر السابق: ٦٩

(٣) السابق: ٦٩

(٤) انظر السابق: ٦٩

(٥) انظر السابق: ٧٣، وانظر العمدة: ج ٢/ ٣٠٤

وفي هذا الرأي تراجع فيه عالمنا عما أورده في (موسيقى الشعر)، حيث وصفه بأنه بيت فريد، لم يلتفت إليه أحد من الشعراء ليصوغ عليه، وهذا التراجع كان سببه، أنه قد عثر على عدة نماذج لشعراء قد صاغوا على مشطور المتقارب، فجاء على ذلك أربع صور له، هي (١):

أ- عروض وضرب صحيحان؛ مثال على ذلك، قول سليمان العيسى:

أخي في الجزائر تحيات ثائـر  
تمنيت لفظاً كدفق البشائر

ب- عروض صحيحة، وضرب مقصور؛ مثال على ذلك، قول الجزار السرقسطي:

تحير في نوره كل نور

وذلت له نيرات البدور

ج- عروض صحيحة، وضرب محذوف؛ مثال على ذلك، قول الجزار السرقسطي:

أما والهوى إنني مُدنفُ

بحب رشاً قلماً ينصفُ

د- أوردت الشاعرة "الأردنية هيام الدرندي قصيدة على مشطور المتقارب بعنوان تهويمات في خمس مقطعات، كل مقطعة في ثمانية أبيات، جاءت الأولى صحيحة الضرب، والباقيات مقطوعته." (٢)

٤) بحر المتدارك:

اختلف عرضه لبحر المتدارك هنا عن ما أورده في (موسيقى الشعر)، حيث فصل عنه بعض صورته التي أوردها في (موسيقى الشعر) على أنها منه، وأطلق عليها مسما آخر لبحر جديد أسماه (الخبب).  
فما الذي تناوله عالمنا في المتدارك هنا، واختلف فيه عما جاء في (موسيقى الشعر).

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ٧٣: ٧٥

(٢) السابق: ٧٥.





١- مال إلى القول بأن "هذا البحر يحمل في إهابه نغمتين مختلفتي الإيقاع، إحداهما هادئة الوقع رتيبة الأداء، وهي التي تستحق اسم المتدارك؛ لأنها تقوم على توالي الأسباب والأوتاد كما هو شأن الأبحر الأخرى، وهي الصورة المثلى المستخرجة من الدائرة الخامسة (دائرة المتفق) التي منها خرج المتقارب والمتدارك، فهما في هذه الدائرة أخوان في مكوناتهما، بتقديم الودد الدائرة المتقارب، وتأخيرها في المتدارك... وأما الصورة الثانية: فهي التي يقوم فيها إيقاع البحر على التفعيلة فعلن بتحريك العين أو تسكينها. وبلغ الأمر بهؤلاء أن يعدّوا الخبز بحرًا سبع عشر يُضاف إلى الأبحر الخليلية ويند عن قواعدها"<sup>(١)</sup>

وفي هذا التقسيم يرى عالمنا أن حياة نعمة الخبز بدأت بقصيدة الحصري القيرواني، وما تبعها من معارضات لها، ولذلك فضل تسميته ببحر الحصري.<sup>(٢)</sup>

٢- أضاف عالمنا في هذا العمل بعض الصور إلى المتدارك التام لم يرد ذكرها في (موسيقى الشعر)، وهي<sup>(٣)</sup>:

أ- ورود ضرب مذيل، مثال على ذلك؛ قول الشاعر عبد المنعم الأنصاري:

حينما هجرني اللحن قيثارتي تاركًا في دمي رعشةً من أساه

بتّ في شرفة أرجوانية والمدى راهبٌ مطرقٌ في صلاه

ب- ورود ضرب مرفل، مثال على ذلك؛ قول الشاعر محمد المعصراني في قصيدته (يشرب الحاقدون دمك) من ديوان (أمةٌ وحدي)<sup>(٤)</sup>:

أدرك الآن أنني تورّطت في عالم بالغ القبح فجّ الدمامة

الحقيقة تائهة في مما لكه كل شيءٍ شديد القتامة

وعلى هذا يأتي المتدارك التام على ثلاث صور عند عالمنا في هذا العمل:

أ- عروض صحيحة وضرب مثلها.

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٧٦

(٢) انظر السابق: ٧٦

(٣) انظر السابق: ٧٨، ٧٩

(٤) أمة وحدي، محمد المعصراني، ط١، يسطرون للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٢٠م: ٩١

ب- عروض صحيحة وضرب مذيل.

ج- عروض صحيحة وضرب مرفل.

٣- قال في (موسيقى الشعر): إن هناك من قال إن أبيات مجزوء المتدارك، أبياتا مفردة ليست منتمية لقصائد، مما شجع دارسي العروض على القول بأن هذه الأبيات من صناعة العروضيين، وأهمل درسه بعض من ألف في العروض. (١)

في حين أورد له هنا قصائد على صورتها المرفل والمذيل مما يدل على أنها صورة من صور مجزوء المتدارك وليست صناعة عروضية، كما قال البعض، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم صحة من قال: إنه صناعة عروضية، بالإضافة إلى الصور التي أوردناها هناك، مما يثبت صحة ما ذهب إليه في ص ٧٤ من كتابه (موسيقى الشعر)، وإن كان قد اعتبرها هنا تحت ما يسمى بحر الخبب، وسيأتي الحديث عنه، لكنه قد أورد هنا قصائد على الصور الأساسية للمجزوء التي قال بها العرضيون، ولكنهم اعتبروها صناعة عروضية. (٢)

٤- في (موسيقى الشعر) قال بأن هناك ثمان صور لمشطور المتدارك (٣)، في حين قال هنا بوجود صورتين فقط، وعد الصورة السابعة -العروض المتغيرة من الصحة إلى التذييل إلى القطع وضربها يتراوح بين القطع والتذييل- التي ذكرها في (موسيقى الشعر) على أنها من الصورة الأولى -عروض وضرب صحيحان- هنا مع اعترافه بأن هناك رباعيات تضعف هذا القول. (٤)

#### ٥) بحر الخبب:

قال هنا بوجود ما سمي ببحر الخبب ولم يذكره في (موسيقى الشعر)، وتفعيلته (فعلن)، ويأتي على ثلاث صور: تام، ومجزوء، ومشطور.

(١) انظر موسيقى الشعر: ٦١

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ٨٠: ٨٢، وانظر موسيقى الشعر: من ٦١: ٧٤

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ٦٧: ٧٣

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٨١، ٨٢.





أ- التام: أورد العرضيون له صورتين، وأضاف عليهما عالمنا ثلاث صور أخرى لم ترد في مؤلفات العروض:

١- ما ذكره العرضيون<sup>(١)</sup>:

-عروض مخبونة، وضرب مثلها، مثال على ذلك، قول شوقي:

الحسن حلفت بيوسفه والصورة إنك مفرده  
قد ودّ جمالك أو قبساً حوراء الخلد وأمرده

وهذه الصورة اعتبرها في (موسيقى الشعر) من المتدارك التام.<sup>(٢)</sup>

-قواعد العروض تقول: العروض صحيحة والضرب مقطوع، ولكن الواقع الشعري في القصائد، يسير على التبادل بين فعلن وفعلن في الأعاريض والأضرب -كما يقول عالمنا-، مثال على ذلك، قول عبده بدوي:

أيامي قد وقفت حيرى في درب جهم ممتد  
وتجاهد كي تمضي لغد فلها آمال عند غد  
لكن العجز يقيدني ويطلّ بوجه مرتعد

"فعروض البيتين الأول والرابع على فعلن، والثاني والثالث على فعلن، وضرب البيت الأول وحده على فعلن، وأضرب الأبيات الثلاثة الأخرى على فعلن."<sup>(٣)</sup>

٢- ما ذكره عالمنا<sup>(٤)</sup>:

-الصورة الأولى: يأتي فيه الخبب تام على فعِلان أو فعِلان بزيادة ساكن على ما آخره وتد مجموع، مثال قول نزار:

يسمعي حين يراقصني كلمات ليست كالكلمات  
ياخذني من تحت ذراعي يزرعني في إحدى الغيمات

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٨٣، ٨٤

(٢) انظر موسيقى الشعر: ٥٣

(٣) التجديد في أوزان الشعر: ٨٤

(٤) انظر السابق: ٨٥، ٨٦



والمطر الأسود في عيني يتساقط زخات زخات

وهذه الصورة اعتبرها في (موسيقى الشعر)؛ صورة من صور المتدارك التام. (١)  
-الصورة لثانية: يأتي الضرب فيها على فَعْل، مثال قول فاروق شوشة في قصيدة (واحة عمري):

عيناى إليك بأغنيةٍ ويدي ترانيم دعاءٍ  
وخطاى كأنسامٍ عبرت من فرط حنين وحياء

وهذه الصورة اعتبرها في (موسيقى الشعر) صورة من صور المتدارك التام. (٢)  
-الصورة الثالثة: ورد فيها الضرب على فَع، مثال قول أحمد بهكلي:

والدمع يلغثها ويد لا شئت نحوى تمتد  
وتطوَّقني وأنا خيدر وطيوف حناني تحشد

ب-المجزوء: أورد له عالما ثلاث صور (٣):

-الصورة الأولى: ورد فيها الضرب على فَعْلن، مثل قول عبد الله البردوني في قصيدة (هاتف وكتاب):

اكتب لا تتعطل ما أقسى أن أعمل  
صارت كفي رجلا ما جدوى أن أكسل

وفي البيت الأول جاءت التفعيلة الثانية على فاعل، حذف خامسها الساكن، وهذا لا يقره العروض الخليلي -كما يقول عالما-، وهذه القصيدة اعتبرها في (موسيقى الشعر) على أنها مثال على صورة من صور المتدارك المجزوء. (٤)

-الصورة الثانية: يأتي فيها الضرب مخبون (فَعْلن)، مثل قول نازك الملائكة (٥):

إذ ذاك أحسك شيئا بشريا قلنا

(١) انظر موسيقى الشعر: ٥٧

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٦٠

(٣) انظر السابق: ٨٦، ٨٧

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٦٣

(٥) شظايا ورماد: ٣٠





### قمة أحلامي ترفضه مهما اتلقا

وهذه القصيدة اعتبرها عالمنا مثال على صورة من صور المتدارك المجزوء في (موسيقى الشعر).<sup>(١)</sup>

-الصورة الثالثة: ورد الضرب على فعِلان أو فعْلان، بالتبادل دونما التزامٍ بأحدهما كما حدث في التام، مثال قول خليل فَوَاز<sup>(٢)</sup>:

أُنَالِكِ غِصْبًا؟ كَلَا لَسْتُ سِوَى وَجْدَانٍ

وَالْقَبْلَةَ عِنْدِي لِحْنٌ يَعْزِفُهُ ثَغْرَانٍ

عِذْرًا مَوْلَاتِي حِينَ جَرَوْتُ عَلَى الْعِصْيَانِ

وكذلك هذه الصورة اعتبرها من مجزوء المتدارك في (موسيقى الشعر).<sup>(٣)</sup>

ج- المشطور: أورد له عالمنا صورتين من غير التسميط.<sup>(٤)</sup>

-الصورة الأولى: ورد الضرب على فعِلن، مثال قول الشاعر عبده بدوي في قصيدة (أغاني الفلاحين)<sup>(٥)</sup>:

قَدْ كَانَ مَسَاءً مِنْ صَوْرِ

وَذَوَائِبِ مِنْ شَعْرِ الْقَمَرِ

وهذه الصورة اعتبرها عالمنا في (موسيقى الشعر) من مشطور المتدارك.<sup>(٦)</sup>

-الصورة الثانية: جاء الضرب على (فعْلن)، كما في قول عبده بدوي في قصيدته (العنقود الأخضر)<sup>(٧)</sup>:

مَا زَالَ يَضِيءُ بِأَعْمَاقِي

وَيَطْلُ بِجَانِبِ أَحْدَاقِي

وهذه الصورة اعتبرها من مشطور المتدارك في (موسيقى الشعر).<sup>(٨)</sup>

(١) انظر موسيقى الشعر: ٦٤

(٢) الغرفة الخالية: ٣٥

(٣) انظر موسيقى الشعر: ٦٤

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٨٨

(٥) باقة نور: ٢٥

(٦) انظر موسيقى الشعر: ٦٩

(٧) باقة نور: ٣٣

(٨) انظر موسيقى الشعر: ٧٠

## ٦. بحر الرمل .

-أورد صورة رابعة للرمل التام تكون فيه العروض صحيحة وضربها مُسبِّغ، وذلك في قصيدة لشهاب الدين المصري، يقول فيها:

من لمحزونٍ كليل القلب أواهٍ ليس يغني عنه شيئاً قول أواهٍ  
قد تسلى عن تباريح جواهٍ بالأمانى وهو لم يحظ بسلاواه

قال عالمنا: إن الشاعر طبق هنا ما هو مطبق في صورة نادرة في المجزوء يأتي فيها الضرب مسبغ أيضاً، والبيت الأول هنا مصرع، ولذلك جاء العروض مثل الضرب مسبغة بسبب التصريح.<sup>(١)</sup>

وعلى هذا تكون صور الرمل التام جميعها، هي:

أورد للعروض المحذوفة في (موسيقى الشعر)، ثلاثة أضرب<sup>(٢)</sup>:

١- ضرب صحيح. ٢- ضرب محذوف. ٣- ضرب مقصور

كما أشار في نهاية حديثه عن الرمل التام إلى استخدام نازك الملائكة له بإيراد عروض صحيحة لثلاثة أضرب<sup>(٣)</sup>:

١- محذوف. ٢- مقصور. ٣- صحيح

وفي هذا العمل أورد لهذه الصورة قصائد لشعراء آخرين نظموا على هذه الصور غير نازك الملائكة، ثم أضاف لهم صورة رابعة<sup>(٤)</sup>، وهي: عروض صحيحة لضرب مسبغ.

وفي هذا العمل أشار عالمنا في نهاية حديثه عن بحر الرمل "إلى أن الشاعر العراقي قد صاغ قصيدة على الرمل متعددة القوافي على خمس تفعيلات بعنوان دثريني، يقول فيها:

دثريني بالضياء الأخضر المنساب من نهري حنين

من مدى عينين نجلاوين ينشقان في دربي الحزين

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ٩٢

(٢) انظر موسيقى الشعر: من ٧٥: ٧٩

(٣) انظر السابق: ٨٠

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ٩٠: ٩٢





## زمليني بشروق ساحر ينهل من أفق اليقين" (١)

ثم قال بعدم وجود العدد الفردي في شعر البيت إلا في المشطورات.

### (٧) بحر الكامل:

أضاف فيه صورة جديدة في الكامل التام لم يذكرها في (موسيقى الشعر)، وفي المجزوء أضاف ثلاث صور.

### أ- الكامل التام (٢):

١- عروض صحيحة وضرب خزل (إضمار + طي)، فتكون (مفتعلن)، وذلك مثل قول الشاعر عبده بدوي في قصيدته (من شارع الهرم إلى الأهرام) من ديوان (الجرح الأخير):

قالوا بلادك قد غدت مزهوة عاد النقاء لها وغاب الترح  
وتغامزوا لما عبرنا شارعاً في موجه العاتي مساءً سبجوا  
وتطايروا لما انعطفنا جانباً فوراء إعلان مثير نرحوا

ولقد وصف عالمنا هذه القصيدة بأنها نوع فريد لم يجده عند غيره في الصياغة على هذا الضرب، ذلك لأن زحاف الخزل من الزحافات المستقبحة فما بالننا إذا أجرى مجرى العلة، والذي خفف من وقع وروده في هذه القصيدة هو أن الشاعر قد سبق كل تفعيلية مخزولة بخمس صحاح على الأغلب الأعم فضمن هذا للمتلقى اطراد إيقاع البحر. (٣)

٢- العروض الحذاء، ولها ضربان: أخذ، وأخذ مضمر، "وقد أجاز الجوهري ورود العروض الحذاء مع العروض الصحيحة في قصيدة واحدة إذا كان ضرب القصيدة أخذ مضمرًا، مستشهدًا بقول امرئ القيس: (٤)

الله أنجح ما طلبتُ به والبر خير حقيبة الرجل

(١) التجديد في أوزان الشعر: ٩٧، ٩٨

(٢) انظر السابق: ١٠٢، ١٠٤

(٣) انظر السابق: ١٠٢، ١٠٣ بتصرف.

(٤) السابق: ١٠٤



يا رُب غانيةٍ وصلتِ حبالها ومشيت متداً على رسلي  
"وقد أجاز ابن القطاع في العروض الحذاء أن يأتي ضربها الأخذ مع الأخذ  
المضمر في قصيدة واحدة، مستشهدا بقول امرئ القيس: (١)"

أحلت رحلي في بني ثعلب إن الكريم للكريم محل  
ووجدت خير الناس كلهم طراً وأوفاهم أبا حنبل  
ب-الكامل المجزوء (٢):

١- عروض صحيحة وضرب على (متفاع أو فعلان)، مثال على ذلك، قول السيد  
خلف في قصيدته (مارد وخسوف):

بيني وبينك نجمتان وشرفة وصفوف  
ومسافة للعين تشرب ظلها وتطوف  
وأراك تغضب باكيا ماذا لديك؟.. ضيوف

٢- عروض حذاء وضرب أخذ، مثال قول، زكي قنصل:

يا زينة البالد سيري على كيدي  
لك حاضري وغدي لك ما تحوز يدي  
٣- يكون فيها الضرب أخذ مضمر مع عدم التزام صورة واحدة في العروض، فتارة  
تأتي حذاء، وتارة أخرى تأتي حذاء مضمر، مثال على ذلك، قول سيد قطب في  
قصيدته (وحي جديد):

يا بسملة الفجر يا نسمة العطر  
أسكرت وجرداني من لونك الخمري  
أهبت إحساسي بالشوق كالجمر

(١) التجديد في أوزان الشعر: ١٠٥

(٢) انظر السابق: ١٠٥، ١٠٦





← وفي نهاية حديث عالمنا عن بحر الكامل أورد له قصيدة جاءت على خمس تفعيلات في صورة شعر البيت، للشاعر أحمد تيمور في ديوانه (سيمفونية أخرى لشهرزاد)، في قصيدته (افتتاحية سداسية ناقصة)، يقول فيها<sup>(١)</sup>:

كم في الحكايا من صبايا والصبايا كالحكايا شيقّة  
أحلامهن رُؤى عرايا ترتدي أجفانهن المطبقة  
هن الفراشات السبايا في قصور من حرير الشرنقة

وأُتبع حديثه بأن هذا النوع من القصائد لم يرد في التراث العروضي إلا في مشطوري الرجز والسريع، فمن الممكن أن تكون هذه الصورة ضرب من التأثر بشعر التفعيلة.

#### ٨- بحر الرجز:

أضاف فيه عالمنا في تامه ثلاث صور لم يذكرها في (موسيقى الشعر).  
أ- صور التام الجديدة<sup>(٢)</sup>:

١- عروض صحيحة وضرب على (مُتَفَع) أو (فَعول)، وقد أشار إلى هذه الصور ابن القطاع وتبعه الشنتريني -كما يقول عالمنا-، مثال على ذلك قول حسن قرشي:

مخْطئةٌ جاحدتي فإني أنا الذي أهدد السنين  
أحصد في المساء ألف نجمةٍ قربي لحبٍ صادقٍ ثمين

٢- عروض صحيحة وضرب على (فاعلان)، مثال على ذلك، قول الشاعر محمد المعصراني في قصيدته (من جمال عينيك ورثت جمالي)، في ديوانه (أمةٌ وحدي)<sup>(٣)</sup>:

هذي السماوات مدى يرسم في جبينها الورد طقوس الخيال  
في صدرها المفتوح ألف وردةٍ وألف ألف دهشةٍ وانذهال  
ذات شذى سألتها من أين يا حبيبي ورثت هذا الجمال

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٠٨

(٢) انظر السابق: من ١٠٩: ١١٢

(٣) أمة وحدي: ٤٩

وفي هذه القصيدة رأى عالمنا أن وصف الناظم لها على أن صدور أبياتها من الرجز، وأعجازها من السريع؛ هو وصف مبالغ فيه لأن بحر الرجز من دائرة المجتلب، والسريع من المشتبه، وأما عن أضرها فيمكن توصيفها على أنها جاءت مطوية مقطوعة وأضيف لها بعد ذلك ساكن، وبهذا يكون الوزن من محدثات الرجز صدورا وإعجازا. (١)

٣- عروض حذاء على (مستف) أو (فعلن)، وضربها مثلها، مثال على ذلك، قول الشاعر السيد خلف في قصيدته (الحلم الكابوس)، في ديوان (مارد وادي عبقر):

لله طيف لفني شاشا      هل شكني وردا وجلاشا  
فألمح الباب رمى نحوي      مشرط جزار وحشاشا  
يغوص في دمي يدي اختلت      لكنني حرّوها (... حاشا

"ويمكن توجيه هذه الصورة أيضا على أنها من محدثات السريع، فيكون وزن كلا من العروض والضرب مفعو أو فعلن، وقد حدث فيهما الصلم بحذف الوند المفروق من آخر كل منهما". (٢)

وفي نهاية حديث عالمنا عن الصورة التامة من البحر ذكر أن الشاعر محمد المعصراني، قد أورد رجزية تكون البيت فيها من ثمان تفعيلات في قصيدته (إرهاق)، في ديوان (أمة وحدي) (٣)، كان فيها الضرب مذييل، وهذا النمط يعتبر سبق له في النظم على هذا البحر، يقول فيها (٤):

وحين كنت تصعدن سلم المترو احترقت مثل غابةٍ يضحّ في سماءها حريقٌ  
تنشرني خطوتك الفاتنة السلمُ ألقاني إلى هاويةٍ تأوي إلى بئرٍ سحيق  
وكلما صعدت أتعبت خطاك جسمي العليل كم تعبت خلف سحر خطوك الرشيق

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١١٠ بتصرف

(٢) السابق: ١١٢.

(٣) أمة وحدي: ٩٩.

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١١٣.





ب-الرجز المشطور<sup>(١)</sup>:

أضاف عالمنا له هنا صورة أخرى جديدة إلى ما أورده في (موسيقى الشعر)، وهي:  
 ١- ضرب دخله الحذذ والتسبيغ، (مستفع) أو (مفعول)، وقال: إن هذه الصور نقلها الدماميني عن ابن بري، مثال على ذلك، قول البكري<sup>(٢)</sup>:

أنا ابن حرب ومعى مخراق  
 أضربهم بصارم رقرق  
 إذ كره الموت أبو إسحاق

ج-الرجز المنهوك:

أورد له عالمنا صورتين في (موسيقى الشعر)<sup>(٣)</sup>، وهنا أورد له خمس صور؛  
 صورة في التراث، وأربع صور في التجديد، أورد منهم صورة في (موسيقى الشعر)،  
 وهي أن يكون الضرب مقطوع، أما هنا فقد زاد على هذه الصورة ثلاث صور أخرى  
 هم<sup>(٤)</sup>:

١- ضرب مزيل، كما في قول ابن سهل الأندلسي:

مالي على الشوق معين  
 إلاحيا الدمع المعين

٢-ضرب مرفل، مثال على ذلك، قول ابن سعيد الأندلسي:

بحرمة الود القديم  
 وذمة العهد الكريم

٣- ضرب على مفعول أو مستفع، في قول ابن عربي:

والعاشق الغيران

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ١١٦ : ١١٨، وانظر موسيقى الشعر: من ١٣٥ : ١٣٩.

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١١٧.

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ١٣٩ : ١٤١

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١١٨، ١١٩



## من ذاك في بحران

وبهذا تكون صور منهوك الرجز، هي (ضرب صحيح، ضرب مقطوع مخبون، ضرب مزيل، ضرب على مفعول أو مستقع، ضرب مرفل).

## ٩) بحر الطويل:

أ- التام: (١)

أضاف له عالما صورتين جديدتين على ما أورده في (موسيقى الشعر)، وهما:  
١- صورة جاء فيها الضرب على (فعلن) محذوف مشعث، مثال على ذلك، قول الشاعر:

ولله تقدير الأمور كما يرى      وليس لخلق الله من تقدير  
نموت ونحيا كل شيءٍ بأمره      ويبدع في خلقٍ وفي تصوير

٢- أشاع الشاعر الإماراتي الجنسية، الفلسطيني المولد، نايف الهريس أنه أضاف إلى أبحر الشعر بحرا اخترعه أسماء بحر البيسان، نسبة إلى البلدة التي ولد فيها في فلسطين المحتلة وهي بيسان، وزعم أن هذا البحر يتكون من فعولن مفاعيلن مفاعلتن في كل شطر، ولما دققنا في قصائده التي صاغها على هذا الوزن رأينا أنها نمط من الطويل التام، تصرف الشاعر في عروضه وضره بحذف السببين من مفاعيلن الوزن فعولن مفاعيلن فعول مفا في كل شطر، كل ما في الأمر أنه التزم القبض في فعولن الثانية والرابعة في كل بيت" (٢)، فقال:

صُهيلاتها في صبوتي ارتعشت      بصمتي على أنفاس ما ألفت  
غزلتُ لسان الهائمين على      شراب الصبايا حينما شربت  
وقد غنرتُ تأنيث معشرها      إذا رفّ ذكرى بالشذى سكرت

ويرى عالما أن "التقسيم الفعلي الذي اقترحه الشاعر فبالإمكان اقتراح غيره، ولو فُتح الباب أمام حرية التفعيل لصدق ذلك على أبحرٍ مطردةٍ مما شاع على ألسن

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٢١

(٢) السابق: ١٢١



الشعراء، وقد رأينا مثل ذلك في الدراسة النظرية التي اقترحها حازم القرطاجني أن يكون وزن المنسرح مستفعلاتن مستفعلن فاعلن في كل شطر، وهو لم يخرج عن الحركات والسكنات لبحر المنسرح، واقتراحه متفعلتن أربع مرات وزناً لبحر الخبيب، ويمكن أن أقول أنا في وزن المديد الذي هو في التراث فاعلاتن فاعلن فاعلاتن في كل شطر: إنه فاعلاتن فاعلاتن فعولن، أو فاعلن فعُلن فعولن فعولن، أو فاعلن مستفعلن فاعلاتن، وكلها احتمالات لا تتجاوز حركات البحر وسكناته، لكنها منبئة الصلة بالنغم الموروث لبحر المديد في أشعار الشعراء" (١)

وعلى هذا قبل عالمنا ما جاء به الهريس -شاعر فلسطيني إماراتي الجنسية-، منبها على أنه قد سبقه به غيره بنحو أحد عشر قرناً؛ ورد ذكره في كتاب (الجامع في العروض والقوافي) لأبي الحسن العروضي (ت ٣٤٢هـ). (٢)

ب- مجزوء الطويل (٣):

هذه الصورة لم يوردها عالمنا في (موسيقى الشعر)، حيث إنها لم ترد في التراث العروضي، ولكن الجوهرى ذكرها صورة من صور الطويل، قائلاً: لم يجيء عن العرب ذكره وأورد لها شاهداً، وهو:

قفا نبك من ذكرى الشباب ومن نكر سلمى والرباب  
وقد استعملت هذه الصورة حديثاً، في قول الشاعر محمد حجاج في قصيدته (وكم أسمعتُ خصماً):

أعيري إليه الفرح يوماً فقد عافه حزناً وصوماً  
وزيديه عطفاً مستمراً ليقرض فيك الشعر دوماً

(١) التجديد في أوزان الشعر: ١٢٢

(٢) انظر السابق: ١٢١، ١٢٢، وانظر الجامع في العروض والقوافي: ٧٠

(٣) انظر السابق: ١٢٢.

## (١٠) بحر البسيط:

## أ- البسيط التام: (١)

ذكر له عالمنا في (موسيقى الشعر) صورتين، وهما: (أن تكون عروضه مخبونة ولها ضربين؛ ضرب مثلها وضرب مقطوع)، وزاد هنا صورتين آخريتين للبسيط التام:

١- صورة ذكرها الأخفش وتبعه الشنتريني، جاء فيها الضرب صحيح للعروض المخبونه، وشاهده على ذلك هو:

وبلدة قفرة تسمى الرياح بها لواغبا وهي ناءٍ عرضها خالية

قفر عقام ترى ثور النعاج بها يروح فردا ويُلقي إلفه طاوية

٢- صورة ذكرها ابن القطاع وتبع الشنتريني، جاء فيها الضرب صحيح والعروض صحيحة، وشاهدهما هو:

يا ربّ ذي سؤددٍ قلنا له مرةً إن المعالي لمن يبغى بناء العلا

وهاتان الصورتان لم يرد عليهما شعرا غير ما صاغ عليه أصحاب الرأيين، لكنهما تظان إمكانيتين من إمكانات بحر البسيط التام - كما يقول عالمنا -.

← ملحوظة: ذكر عالمنا أبيات أبي العلاء المعري، وقصيدة (وصف مرقص)

لأحمد شوقي في (موسيقى الشعر) على أنهما من البسيط المنهوك في حين أورد

ذكرهما هنا على أنهما من البسيط المشطور، ولقد ذكر عالمنا في (موسيقى الشعر)

اختلاف العلماء حول عده بسيطا منهوكا (وهو رأي الدكتور الطيب)، أم تشبيهه

بالسريع (وهو رأي صاحب -شرح تحفة الخليل-)، ثم مال إلى القول الذي عده

بسيطا منهوكا، ثم أتبع حديثه قائلا: لكن الذي أمامه يمثل شطرا كامل التفعيلات،

مما يؤيد القول بأنه بسيط مشطور، وإيراد عالمنا لهاتين القصيدتين هنا على أنهما

من البسيط المشطور يدل على أنه قد عدتهما صورة من صور البسيط المشطور

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٢٤



وليس المنهوك، وهذا الرأي يعد رأياً ثالثاً غير ما أورده الدكتور الطيب، وصاحب (شرح تحفة الخليل).<sup>(١)</sup> مع العلم أنه قد قال في (موسيقى الشعر): إن عد هذه الأبيات قسماً من أقسام البسيط المشطور، ليس إلا اختلافاً في التسمية مع ما قاله الدكتور الطيب.<sup>(٢)</sup> ولكن من المعروف عروضياً أن المنهوك صورة والمشطور صورة أخرى تختلف عنه، ولذلك يعد رأي عالمنا هو رأي ثالث على ما ورد، وليس مجرد اختلاف في التسمية، وهو الأصح.

### ١١) بحر الخفيف:

#### أ- الخفيف التام<sup>(٣)</sup>:

أورد له عالمنا هنا صورة جديدة لم يذكرها في (موسيقى الشعر)، وهي:

١- عروض صحيحة وضرب مقصور، تمثلت في قول الشاعر محمد المعصراني، في قصيدته (معصرانية)، في ديوان (الهجرة إلى الخليل بن أحمد)<sup>(٤)</sup>:

معصرانية غذاها الجمال      واستبى وجهها فنون الجلال  
يسأل الفن عن صباها ويحيا      الشعر في نبض قلبها والدلال

توج السحر روحها واستفاق الحلم في ذكرياتها والخيال

#### ب- مجزوء الخفيف:

أورد له عالمنا في (موسيقى الشعر) ثلاث صور؛ صورتان وردتا في التراث وصورة ثالثة وردت في الحديث، قال بأنهم من مجزوء الخفيف، أما الصورة التي تأتي فيها العروض على صيغة (فعولن) وكذلك الضرب، فوجهها في (موسيقى الشعر) على أنها من صور المتدارك المشطور المرفل العروض والضرب<sup>(٥)</sup>، ثم

(١) انظر موسيقى الشعر: ١٨٠: ١٨٢، وانظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣٠، ١٣١، وانظر المرشد: ج ١/

٨٤، وانظر شرح تحفة الخليل: ١٣١، ١٣٢.

(٢) انظر موسيقى الشعر: ١٨٢

(٣) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣٤

(٤) ديوان الهجرة إلى الخليل بن أحمد: قصيدة معصرانية

(٥) انظر موسيقى الشعر: ٧٣، ١٩٥

تراجع عن هذا الرأي هنا ووجهها على أنها صورة ثالثة من صور مجزوء الخفيف (التراثية)؛ ذلك لأنه لم يجد "علل الزيادة تلزم أعاريض الأبيات إلا من أجل التصريح، فضلا عن أن تلتزم في جميع أعاريض القصيدة، بخلاف علل النقص التي وردت أحيانا في جميع الأعاريض، كما في القطف في تام الوافر، والحدّ في تام الكامل، والكسف في تام السريع"<sup>(١)</sup>، ولذا فضل عالمنا أن تكون أبيات (ابن المعز) صورة من صور مجزوء الخفيف، والتي يقول فيها:

قل لمن نام عني صف لعيني المناما  
ما يضرب خلتيا لو شفى مستهاما

وبهذا تكون صور مجزوء الخفيف جميعا؛ ثلاث صور في التراث، وهي:

١- العروض صحيحة والضرب صحيح.

٢- العروض صحيحة والضرب مخبون مقصور (فعولن).

٣- العروض مخبونة مقصورة (فعولن) والضرب مثلها.

وصورة في الحديث وهي:

١- العروض صحيحة والضرب مذيّل (مستقع لان) أو (متفع لان).

(١٢) بحر السريع: لم يرد فيه هنا شيء جديد عما أورده عالمنا في (موسيقى الشعر).

(١٣) بحر المنسرح:

أ- المنسرح التام<sup>(٢)</sup>:

أورد له عالمنا صورتين في (موسيقى الشعر)، وهما (عروض مطوية وضرب مثلها، وعروض مطوية وضرب مقطوع)<sup>(٣)</sup>، وزاد عليهما هنا صورتين وردتا عند الشاعر محمد المعصراني، وهما:

(١) التجديد في أوزان الشعر: ١٣٢، ١٣٣

(٢) انظر السابق: ١٣٧، ١٣٨.

(٣) انظر موسيقى الشعر: من ٢٣٠: ٢٣٩





١- مجيء الضرب على (مستعلان) مطوي مزيل، وذلك في (قصيدته أناقة)<sup>(١)</sup>، يقول فيها<sup>(٢)</sup>:

سقيتها من عبير قافيتي قلت لها خمرة القصيد دواء  
فيا عبير العبير يالفةً تحاز للمستحيل والأمراء

٢- مجيء الضرب على (مفعولان) (مستفعل + ن) مقطوع مسبغ، وذلك في ديوانه (على خطى امرئ القيس)، في قصيدة (نهداك أبدا)، يقول في ختامها<sup>(٣)</sup>:

كان ابتكارُ الحليب في زمن الـ قحطٍ يُروِّي الحدايق الألفاف  
كانت عروقُ الحليب حافلةً بكل ما كان يُعجزُ الوصاف  
تمردُ النهْدُ حينما اكتشفَ الثُّوتَ يُناغي لآلئِ الأصداف

ب- المنسرح المشطور:

في (موسيقى الشعر) قال: إنه لا يعترف في المنسرح إلا بوجود صورتين فقط له المندرجتين تحت التام، ولا يعترف بالمنهوك وعده صورة من صور منهوك الرجز<sup>(٤)</sup>، وهنا أورد ذكرهما دون أن يتحدث عن رفض، وزاد علي ذلك إيرادَه لصورةٍ أخرى من صور المنسرح أتى فيها مشطورا على صورة واحدة، وهي صورة حديثة لم ترد في القديم<sup>(٥)</sup>، مثال على ذلك، قول الشاعر علي محمود طه في قصيدته (حلم ليلة)<sup>(٦)</sup>:

إذا ارتقى البدر صفحة النهر  
وضمنا فيه زورقٌ يجري  
وداعبت نسمةً من العطر

(١) انظر أمة وحدي: ٨٠، ٨١

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣٧

(٣) انظر السابق: ١٣٨

(٤) انظر موسيقى الشعر: ٢٤١، ٢٤٢

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣٨.

(٦) ديوان علي محمود طه: ١٥٣ (مقطوعة حلم ليلة).

وهي صورة انفرد بها الشاعر في الشعر الحديث ولم تأت عند غيره - كما يقول عالمنا-.

#### ١٤) بحر المديد:

أ- مجزوء المديد<sup>(١)</sup>:

أورد له عالمنا هنا صورة جديدة بالإضافة إلى الصور التي أوردتها له في (موسيقى الشعر)<sup>(٢)</sup>، وهي:

١- العروض صحيحة والضرب مقصور، وهذه الصورة قال إن الذي ذكرها هو ابن القطاع، ونظم عليها محمد المعصراني قصيدته (ثقة)<sup>(٣)</sup>، يقول فيها:

وتقولين أخاف عليكم من جمالي ثم تبسمين.  
أنت أحلى يا حبيبة من كل (م) الجميلات لذا تضحكين.  
أنت أبهى يا زهور المنى من كل من كانت وسوف تكون.  
١٥) بحر المجتث:

أضاف عالمنا في بحر المجتث هنا صورتين لم يذكرهما في (موسيقى الشعر)<sup>(٤)</sup>، وهما:<sup>(٥)</sup>

١- عروض صحيحة وضربها محذوف، مثل قول روحية القليني:

يا رب طال سـجودي وامتدّ حتى السحر  
إذا ذكرتك أنسى نفسي وأمر البشر  
قد جلّ حبك ربي عما يبوح النظر

٢- عروض محذوفة وضرب صحيح، مثل قول أبي شادي:

ما العيش إلا الهوى واللهم و جنب العبادة

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٣٩، ١٤٠.

(٢) انظر موسيقى الشعر: من ٢٤٣: ٢٥٦.

(٣) ديوان الهجرة إلى الخليل: قصيدة (ثقة).

(٤) انظر موسيقى الشعر: من ٢٥٨: ٢٦٥.

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٤١، ١٤٢.





وَأَنْ يَجِدَ الْفَتَى فَيْسَ تَطِيبُ اجْتِهَادَهُ  
جَمِيعًا وَحَدَّةً مَثَلُ الْفُصُولِ الْمَعَادَةِ

واعتبر صورة (العروض المقصورة مع الضرب الصحيح)، وصورة (العروض المقصورة مع الضرب المحذوف المشعث)، وصورة (العروض المقصورة مع الضرب المقصور)، على أنهم لا يمكن الحكم عليهم بأنهم من صور المجتث بسبب وجود نوع من التقفية فيهم يمنع عددهم من صور المجتث<sup>(١)</sup>، في حين أن هذه الصور قد أوردتها عالمنا في (موسيقى الشعر) من ضمن صور المجتث، ولم يحكم عليها هذا الحكم وهذا يعد تراجعاً عن ما أورده في (موسيقى الشعر).<sup>(٢)</sup>

### ١٦) بحر المقتضب<sup>(٣)</sup>:

جاء هذا البحر مختلفاً هنا في إيراد اسم تفعيلته، عما ورد في (موسيقى الشعر)؛ ففي موسيقى الشعر اعتبر عالمنا أن تفعيلته بحر المقتضب، هي (فاعِلُنْ مفاعِلْتُنْ) في كل شطر، وفي هذا العمل اعتبر تفعيلته البحر، هي (مفعولات مستعلن) دخلها الطي فأصبحت (مفعلاتُ مستعلن)، صحيح أن الحركات والسكنات ليس فيها اختلاف، لكن اختلاف المسميات أدى إلى اختلاف مسميات الصور التي ورد عليها البحر في كلا العملين، فمثلاً:

١- عند تقطيعه لقول الحسين بن الضحاك:

عَالَمٌ بِحَبِيْبِهِ      مَطْرَقٌ مِنْ التِيهِ  
يُوسِفُ الْجَمَالَ وَفَر      عَوْنٌ فِي تَعْدِيهِ  
لَا وَحَقُّ مَا أَنَا مِنْ      عَطْفِهِ أَرْجِيهِ

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٤٣

(٢) انظر موسيقى الشعر: من ٢٥٨: ٢٦٥

(٣) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ١٤٣: ١٤٦، وانظر موسيقى الشعر: من ٢٦٧: ٢٧١





أورده في (موسيقى الشعر) على أنه جاء على (فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن)، فتكون العروض على هذا صحيحة والضرب معصوب. (١)

أما في هذا العمل وباستعماله تفعيلة (مفعولات مستقلن)، أتى ضرب هذه الأبيات على (مستقلن)، وعروضها على (مفعلاتن)، وبهذا تكون العروض في هذه الصورة مطوية وضربها مقطوعاً. (٢)

انظر اختلفت مسميات الصور بسبب اختلاف مسميات تفعيلة البحر على الرغم من تساوي الحركات والسكنات، وهذا ما حدث في باقي الصور التي أوردها في كلا العملين، حيث تختلف المسميات لكن الحركات والسكنات واحد، وبهذا يكون عالمنا قد أورد صورة واحدة هنا لم ترد في (موسيقى الشعر)، وهي:

١- عروض حذاء على (مستف) أو (فعلن)، وضرب مقصور على (مست) أو (فعل) (٣)، كما في قول الشاعر محمد المعصراني، في قصيدته (طفت في الجبال):

طفت في الجبال أجتلي الجمال  
طفتهـا كثيراً هزني الجلال  
لا انتهت صبابا تي ولا الليال

(١٧) بحر المضارع (٤):

أضاف له عالمنا صورتين لم يرد ذكرهما في (موسيقى الشعر)، وهما (٥):

١- العروض صحيحة والضرب محذوف، مثال على ذلك، قول محمد العياشي:

ألا ضيِّعت عهد ودي رعي الله عهدها  
فلا دام لي سرور ولا عشيتُ بعدها

٢- العروض محذوفة والضرب مقصور، مثال على ذلك، قول منذر شعار:

(١) انظر موسيقى الشعر: ٢٦٩

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٤٣، ١٤٤

(٣) انظر السابق: ١٤٤

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر: من ١٤٦: ١٤٨، وانظر موسيقى الشعر: من ٢٧٣: ٢٧٥.

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٤٧



لك المجد يا فتى إذا لم تكن تخاف  
قل الحق جاهراً ولا تخش أن تُخاف  
فكم قد محما الأذى مقالاً بلا تلاف

يبقى في نهاية الحديث عن بحر المضارع أن أنوه إلى أن عالمنا قد ذكر في (موسيقى الشعر) أنه قد مال إلى رأي حازم القرطاجني في اطراح هذا البحر ورفضه<sup>(١)</sup>، أما هنا فلم يقل برفضه لهذا البحر، بل إنه قد زاد عليه صور أخرى جديدة غير التي وردت في (موسيقى الشعر) - كما ذكرتها في السابق - معترف بها، وهذا إن دل فإنما يدل على تراجع عالمنا عما قاله في (موسيقى الشعر) من اطراح هذا البحر وعدم الاعتراف به، ولربما كان رفضه إياه في (موسيقى الشعر) كان تخفيفاً وتسهيلاً على متلقي العروض، ولكنه تعامل مع تجديده هنا بناءً على أوزانه الخيلية التي جددت فيه، ولم يقل بطرحه كما قال سابقاً.

وفي نهاية حديث عالمنا عن التجديدات في بحور الشعر بعامة في هذا العمل قال: إن التجديدات التي أوردها في هذا العمل هو اجتهاد شخصي، وتحديث معلومات لم يذكرها في (موسيقى الشعر) بين الاتباع والابتداع) منذ أن ألفه من أربعين سنة، وهذا أدى به إلى تغيير بعض الآراء التي أوردها في موسيقى الشعر، وإضافة بعض الإضافات التي لاحظها من خلال قراءاته الجديدة.<sup>(٢)</sup> وما فعلته أنا في هذا العمل هو أنني قد رصدت فيه هذه التجديدات، والآراء التي تراجع فيها عالمنا عما أورده في (موسيقى الشعر)، فأوردت ما صرح به عالمنا من تراجع وما لم يصرح به وكان ذلك من خلال مقارنتي للعملين (موسيقى الشعر) بين الاتباع والابتداع) و(التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء).

(١) انظر موسيقى الشعر: ٢٧٥

(٢) انظر التجديد في أوزان الشعر: ١٤٨

وما أورده عالمنا من تجديد كان منصب على أمرين -كما يقول-:

١- إما تجديد في النمط، بمعنى أن يكون البحر تاماً لا مجزوء له فيرد له مجزوء، أو له تام ومجزوء فيرد له مشطور، أو يكون البحر قد ورد في التراث مجزوءاً فيرد له تام، إلى آخر الصور التي ذكرناها.

٢- وإما أن يكون تجديداً في البحر نفسه كما ورد في التراث، بيد أن التجديد منصب على العروض وحدها، أو الضرب وحده، أو عليهما معاً.

وأما إذا حدث خلل في التفعيلة في حشو البيت بحيث تخرج عن النغم الذي اقترحه الخليل أو الذي قعد له الخليل فإننا لا نعيده اهتماماً، ونعد مثل هذا خطأ من الأخطاء التي وقع فيها شاعرٌ أو متشاعر.

وليس الذي ذكرته من نماذج في الأبحر هو كل الموجود، وإنما هذا هو ما توصلت إليه طاقتي في الاطلاع وفي القراءة، ويمكن أن يكون هناك عند شعراء آخرين لم أطلع على أشعارهم صور لم أستطع ذكرها؛ لأنني لم أطلع عليها.<sup>(١)</sup> ويترك الضابط لذلك هو وعي الطالب بكل الصور التراثية التي وردت في البحور، فيكون في هذه الحالة قادر على معرفة ما جاء به الشعراء من جديد ويحكم عليه.

يتبقى الحديث عما ورد هنا من حديث عن الشعر الحر وأبحره وزحافاتهِ وعلله وضرائره وأخطائه العروضية، وآراء عالمنا في هذه القضايا جميعاً، ولم أرصد اختلافاً كبيراً بين ما ورد في هذا العمل وما أورده عالمنا في (موسيقى الشعر)، إلا القليل النادر والذي ينبغي أن يكون الحديث معه كامل لذا آثرت أن أذكره في موسيقى الشعر، حتى لا يكون هناك تكرار في الحديث.

(١) التجديد في أوزان الشعر: ١٤٩.





## المبحث الثالث

### التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان

هذا المبحث استكمالا للتجديدات التي أوردها عالمنا في علم العروض أو التي وردت عند العروضيين بشكل عام، وأوردها عالمنا في مؤلفاته العروضية؛ حيث تحدث عالمنا هنا عن الأوزان الجديدة التي أوردها ابن الفرخان في الشعر العربي، لكن عالمنا كان له بعض الآراء والتحفظات على ما أورده ابن الفرخان من أوزان جديدة في علم العروض، إذ إن هذه الآراء معظمها نابع من تأثر ابن الفرخان بالعروض الفارسي وبأوزانه، فافتراض "نظم الشاعر العربي على وزن مشهور في الفارسية وليس مشهورا في العربية أمر مستبعد لدينا، ونظم المصنف على هذه الأوزان ليس مسوغا للاعتداد بها، فلعله ممن أوتي موهبة النظم على كلتا اللغتين، فيسهل عليه ما يصعب على غيره من الشعراء الذين ازدهرت مواهبهم في رياض العربية ليس غير".<sup>(١)</sup>

وفيما يلي سأعرض آراء عالمنا فيما أورده ابن الفرخان من جديد في الشعر العربي أو الفارسي.

### أولا: ملاحظات عالمنا على ما قدمه ابن الفرخان من جديد في أوزان الشعر:

١- تأثير ثقافته الفارسية على أوزان الشعر العربي وهذا أدى به إلى القول بوجود مثنى "في الرجز والرمل والهزج، وقد صرح في أكثر من موطن بأن الشعر العربي لا يتجاوز فيه السداسي".<sup>(٢)</sup>

٢- تأثره بعلم الموسيقى واللحن والإيقاع أدى إلى مخالفة من سبقوه في بعض التعريفات العروضية؛ فمثلا: أطلق على المتحركات التي لا يعقبها ساكن اسم

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان "دراسة تحليلية"، بحث منشور في مجلة الألسن للغات والعلوم

الإنسانية، العدد التاسع، جامعة الأقصر، ٢٠٢١م: ١٦.

(٢) السابق: نفس الصفحة السابقة.



(الأسنان القصيرة)، والتي يعقبها ساكن أطلق عليها اسم (الأسنان الطويلة)<sup>(١)</sup>، "وإن آل به الأمر ان يستخدم التفعيلات في تحديد صور هذه الأبحر في نهاية المطاف، بعد أن يكونها من هذه الأسنان، لا من الأسباب والأوتاد كما فعل سابقوه."<sup>(٢)</sup>

٣- "أنه لا يقر الدوائر العروضية نظاما لضبط الأوزان واستخراج الأبحر، ويرى أنها لا طائل تحتها، ومن ثم كان إيراده للأبحر على غير ما اعتاد جمهور علماء العروض."<sup>(٣)</sup>

حيث تناول فيها السريع على أنه صنف ثاني من الرجز، "يلحقه نحو من الإعلال مغلظ في عروضه وضربه، ويتنوع أربعة أنواع؛ الأول منها هو الذي يعتل فيه مستعلن الثالثة والسادسة، كل واحدة منهما بحذف تَفْ، تبقى مُسْعَلُنْ، فينقل إلى فاعلن، فيكون وزنه:

**مستعلن مستعلن فاعلن مستعلن مستعلن فاعلن**

.... والثاني هو الأول إذا زيد على فاعلن في آخره حرف ساكن يصير به فاعلن، ويسمى مُذالاً، فيصير وزنه:

**مستعلن مستعلن فاعلن مستعلن مستعلن فاعلن**

.... والثالث هو الأول إذا جُعل فاعلن في آخره فَعْلُنْ.... ووزنه:

**مستعلن مستعلن فاعلن مستعلن مستعلن فعْلُنْ**

.... والرابع هو الذي تصير فيه مستعلن الثالثة والسادسة، أعني العروض والضرب، كل واحدة منهما فَعْلُنْ، وذلك بحذف السين فيه والتاء والفاء، يبقى مُعْلُنْ، فينقل إلى فَعْلُنْ، وكأنهم حين أنسوا بفاعلن في العروض والضرب جعلوه كالأصل فطوا منه الألف، وبقي كأنها في حكم الثابت على بعض الوجوه، ووزنه:

(١) انظر الابداع في العروض، لابن الفرخان، نشرة د/ عبد الرؤوف بابكر السيد، الجزء الثاني من (العروض

المقارن العربي الفارسي)، دار أفاتار، القاهرة، ط١، ٢٠١٨م: ١٢

(٢) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٦

(٣) السابق: ١٧، وانظر الابداع في العروض: ٧



## مسـتفعلن مسـتفعلن فعـلن مسـتفعلن مسـتفعلن فعـلن<sup>(١)</sup>

والملاحظ لدى عالمنا على ابن الفرخان في هذا الصنف، "أنه يجري الإعلال بالحذف على حشو التفعيلة، لا على آخرها كما يفعل جمهور العروضيين، حتى يصل إلى الصورة المستعملة في الشعر"<sup>(٢)</sup>

وتناول المديد على أنه صنف "من الرمل بحذف السبب الخفيف من آخر فاعلاتن الثانية من كل واحد من المصراعين مع استبقاء الزمان بحاله، فبالضرورة يُحتاج فيه إلى تمديد الصوت في موضع طويلا وافرا، حتى إنه لو لم يُمتد بها الصوت هذا النحو من التمديد خرجت من الوزن، ويُدلّل على صحة ما ذهب إليه بالذوق التام إذا عرضته للتلحين"<sup>(٣)</sup>

ثم تناول مجزوء البسيط على أنه صنف ثالث من الرجز التام.<sup>(٤)</sup> ولقد قبل عالمنا إلحاق ابن الفرخان السريع بالرجز، وقبل تعليقه<sup>(٥)</sup>، لكنه رفض إلحاق مجزوء البسيط بالرجز التام؛ لأن "ابن الفرخان يتصور إنشاد مجزوء البسيط هكذا: مستفعلن فاعلن مستفعلن في كل شطر، وموضع التمديدة -في نظره- يعوض حذف السبب الخفيف الثاني من (مستفعلن) الوسطى، ويتصور إنشاد المديد هكذا: فاعلاتن فاعلن~ فاعلاتن في كل شطر، وموقع التمديدة يعوض أيضا حذف السبب الخفيف من آخر (فاعلاتن) الوسطى، ويستدل على صحة ما ذهب إليه بالذوق التام إذا عرضت ما يصاغ على هذين الوزنين للتلحين"<sup>(٦)</sup>، وهذا لا يمكن أن يحدث لأنه بذلك يهدم قاعدة عروضية بناء على "أمر من خارج النص الذي تمثله هذه القاعدة، فالتلحين والغناء قواعدهما التي يعرفها المختصون، شريطة ألا تجور

(١) الإبداع في العروض: ٣٢

(٢) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٧.

(٣) السابق: ١٨، وانظر الإبداع في العروض: ١٠، ٣٩.

(٤) انظر التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٨ بتصريف، وانظر الإبداع في العروض: ١٠، ٣٣.

(٥) انظر التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٨

(٦) السابق: ١٨

على علم آخر مستقر القواعد واضح الأصول قبل ابن الفرخان بنحو ثلاثة قرون، وفي بعض أوزان الموشحات التي خرجت عن العروض الخليلي لأنها تعتمد على ما يجبر ذلك في أثناء غنائها ما يعضد اعتراضنا، فلم يلو أحد عنقها حتى تنضوي تحت هذا العروض" (١)

٤- أنه جعل وزن المقتضب فَعْلُ ثماني مرات، لكن الضرورة جعلته يقدم المتحرك ويأخر الساكن في العروض والضرب، فصار الوزن: فَعْلُ فَعْلُ فَعْلُ فَعْلُ في كل شطر. (٢)

وهنا يرى عالمنا أن ابن الفرخان لم يقدم جديد عما سبقه، "إلا في ابتداع هذه الوحدة التفعيلية المكونة لديه من سن طويلة وسن قصيرة، وإلا في تقديم المتحرك وتأخير الساكن التي قصد من ورائه تسوية انتهاء المصراعين بساكن." (٣)

### ثانياً: الصور التي اقترحها ابن الفرخان للأبعر العربية المشهورة، وتفسير عالمنا لمقترحات ابن الفرخان:

يقول عالمنا: إن ابن الفرخان قد قدم "ستة وثلاثين وزناً يمكن أن تنظم عليها هذه الأبعر بالإضافة إلى ما هو معروف من صورها المشهورة في العروض العربي" (٤)، وهذه الأوزان هي:  
أ- الرجز (٥):

(مثنى صحيح العروض والضرب، ومثنى صحيح العروض مقطوع الضرب، ومربع صحيح العروض مقطوع الضرب، ومربع صحيح العروض وضربه مقطوع مسبغ (مفعولان)، ومربع عروضه وضربه على وزن (فاعِلن)، ومثلث يكون جزؤه الثالث على فاعِلن)

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٨.

(٢) انظر السابق: ١٩ بتصرف، وانظر الإبداع في العروض: ٥٦.

(٣) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ١٩.

(٤) السابق: ١٩.

(٥) انظر السابق: ١٩، ٢٠.



ب- الرمل<sup>(١)</sup>:

(مثنى صحيح العروض والضرب، ومثنى محذوف العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض والضرب، ومربع صحيح العروض مقصور الضرب، ومربع محذوف العروض والضرب، ومربع محذوف العروض مقصور الضرب، ورمل منهوك)

ج- الهزج<sup>(٢)</sup>:

(مثنى صحيح العروض والضرب، ومثنى محذوف العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض مقصور الضرب (مفاعيل)، ومسدس محذوف العروض والضرب، ومسدس عروضه محذوفة وضربه محذوف مقصور (فعول)، ومربع صحيح العروض مقصور الضرب (مفاعيل)، ومنهوك الهزج)

د- الكامل<sup>(٣)</sup>:

(مسدس عروضه صحيحة وضربه أخذ غير مضمرة، ومثنى مرفل، أي: منهوك، ومنهوك مطلق، أي صحيح الضرب)

هـ- الوافر<sup>(٤)</sup>:

(مسدس صحيح العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض معصوب الضرب، ومربع صحيح العروض مقطوف الضرب، ومربع مقطوف العروض والضرب، ومنهوك الوافر)

و- المتقارب<sup>(٥)</sup>:

(مسدس صحيح العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض مقصور الضرب، ومربع صحيح العروض والضرب، ومربع صحيح العروض مقصور الضرب، ومربع صحيح العروض محذوف الضرب، ومنهوك المتقارب)

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٢٠، ٢١.

(٢) انظر السابق: من ٢١: ٢٣

(٣) انظر السابق: ٢٣

(٤) انظر السابق: ٢٣، ٢٤

(٥) انظر السابق: ٢٤، ٢٥



ز - **المقتضب:** "قدم له صورة مكونة من (فاعلات مفتعلن) أربع مرات"<sup>(١)</sup> هذه هي الصور الجديدة التي أوردها ابن الفرخان كما عرضها عالمنا في بحثه، أما عن تفسير عالمنا لها وقبوله لها من عدمه فتمثل في الآتي:

١- رفض عالمنا ما سمي بالمثلث من البحور (الرجز والرمل والهزج)، وكذلك المربع في المقتضب، حيث قال: إن هذا "لا يتسق مع النظام العروضي العربي، وإن كان وارداً في العروض الفارسي"<sup>(٢)</sup>، كما أن ابن الفرخان نفسه قال بأن هذه الصورة لا يوجد شيء منها في الشعر العربي<sup>(٣)</sup>، ومن ثم نسبها إلى الفارسية لأنها أقرب للتطويل من العربية، والعلة في ذلك أن اللسان العربي أحدٌ وأسرع من الفارسي<sup>(٤)</sup>.

٢- قال عالمنا: إن هناك بعض من الصور التي ذكرها ابن الفرخان، قد سبقه غيره من العلماء إليها، أمثال: أبو الحسن العروضي، والأخفش، والزهج، والشنتريني، والزمخشري، والجوهري، أما الصور التي سبق بها هو فنحو "انثني عشرة صورة تضاف إلى سبع الصور المثلثة التي لا تتسق مع العروض العربي، فيكون المجموع نحو تسع عشرة صورة من بين ست وثلاثين اقترحها ابن الفرخان."<sup>(٥)</sup> فما سبق به ابن الفرخان متمثل في الآتي:

#### • بحر الرجز:

(مثلث صحيح العروض والضرب، ومثلث صحيح العروض مقطوع الضرب، ومربع صحيح العروض مقطوع الضرب، ومربع صحيح العروض وضربه مقطوع مسبق (مفعولان)، ومربع عروضه وضربه على وزن (فاعلن)، ومثلث يكون جزؤه الثالث على فاعلن)

(١) انظر التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٢٥

(٢) السابق: ٢٥

(٣) انظر الإبداع في العروض: ٢٦

(٤) انظر السابق: ٦٩.

(٥) التجديد في أوزان الشعر عن ابن الفرخان: ٢٦



• بحر الرمل:

(مثنى صحيح العروض والضرب، ومثنى محذوف العروض والضرب، ومربع محذوف العروض مقصور الضرب، ورمل منهوك)

• بحر الهزج:

(مثنى صحيح العروض والضرب، ومثنى محذوف العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض مقصور الضرب (مفاعيل)، ومنهوك الهزج)

• بحر الكامل:

(مثنى مرفل، أي: منهوك، ومنهوك مطلق، أي صحيح الضرب)

• بحر الوافر:

(منهوك الوافر)

• بحر المتقارب:

(مسدس صحيح العروض والضرب، ومسدس صحيح العروض مقصور الضرب)  
 ٣- "أن العلماء الذين سبقوا ابن الفرخان، وكذلك الذين لحقوا به، قدموا أمثال هذه الصور من واقع ما سمعوا، ولو كان المسموع أبياتا مفردة، ووصف بعضهم بعض هذه المسموعات بالشذوذ لخروجها عما ورد عن الخليل. أما ابن الفرخان فاستخدم الفروض السابقة والتقسيمات الرياضية فيما اقترح، وكانت أشعاره التي صاغها على هذه الصور المقترحة هي مسوغة الأساس في تحسين هذه الصور، وشتان ما بين المنهجين في البحث؛ فأولهما يجسد واقعا، وثانيهما يقدم تصورا، ولا ينفى استنتاجنا هذا أن بعض ما اقترح ابن الفرخان، وأكثر مما اقترح، قد تحقق في أشعار غيره من الشعراء ممن عاشوا قبله أو بعده."<sup>(١)</sup>

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٢٦، وانظر التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع

الشعراء: من ٦٢: ١٤٨.



**ثالثا: مدى تأثير ابن الفرخان بالعروض الفارسي:**

تأثر ابن الفرخان تأثرا واضحا بالعروض الفارسي، وذلك حينما اقترح أوزانا في العروض العربي؛ حيث إنه اعتد بأوزانه "من مزاحفات بعض الأبحر يرى أن بالإمكان الالتزام بها، فتكون أوزانا مستقلة لا صلة لها بالأصل الذي زوحت منه"<sup>(١)</sup>، ثم عالج هذه الأوزان تحت عنوان (إحصاء ما يليق بهذه المقالة من الأوزان المتفقة الخاملة البحور)، حيث "قدم تحت هذا العنوان ما فوق العشرين وزنا؛ بعضها من مزاحفات الأوزان المشهورة عند العرب، وبعضها الآخر مما يمكن تخريجه على المعروف من الأبحر العروضية، ومنها ما لا صلة له بالعروض العربي مطلقا."<sup>(٢)</sup>

ولقد قدم عالمنا نموذجا يوضح الصنف الأول، واكتفى به عما يناظره من الأوزان الأخرى، "هو الجنس المتألف من (مفاعِلن)، وليُسَمَّ -على حد تعبيره- (مخبون الرجز)، وقال [أي ابن الفرخان]: على النهج الذي بيناه في ذكر البحور الفارسية، وانقسامه إلى الأنواع قد يكون باعتبار العِدَّة في الأفاعيل، وقد يكون باعتبار التصحيح والإعلال في الضروب، وأيضا في الأعاريض، وقد سبق أن أورد مثل هذا الوزن على أنه من مقبوض الهزج في الشعر الفارسي."<sup>(٣)</sup>

ولقد اعترض عالمنا على بعض هذه الأوزان التي قدمها ابن الفرخان؛ حيث إنه لا يراها أوزانا جديدة عما عرف من الأوزان العروضية المعروفة التي وضعها الخليل أو جاء بها علماء بعده ممن سبقوا ابن الفرخان، ومن ذلك "ما يتشكل من: مُفَعَّلن، وَفَعَّلَتُنْ، وَفَعَلَتُنْ، وَفَاعِلَاتُ، وَفَعِلَاتُ، وَمَفَاعِيلُ، وَمَسْتَفَعَلُ، وَمَفْعُولُ، وَمَفْعُولَاتُ،

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٢٧

(٢) السابق: الصفحة السابقة نفسها

(٣) السابق: ٢٧، وانظر الإبداع في العروض: ١٣٤، ٧٨، وانظر باقي الأمثلة في الإبداع: من ٧٨: ٩٠.





ومفاعلٌ، وفعولٌ<sup>(١)</sup>، ثم وازان بينها وبين الأوزان الفارسية، مما أدى إلى تأثيرها على فكر ابن الفرخان حتى اقترحها أوزانا في العروض العربي.<sup>(٢)</sup>

أما عن الأوزان التي اقترحها ابن الفرخان ووصفها بأنها ليست مشهورة لا في العربية ولا في الفارسية، فقد رأى عالمنا أن بعض هذه الأوزان التي قدمها لم يأت فيها بجديد بل هي موجودة بالطبع في التراث العروضي، وأما البعض الآخر فقد قلد فيه نظام عروضي غير عربي، كانت له رؤيته الخاصة فيها، حيث اقترح عليها بعض الأوزان التي أوردها من نظمه دون أن يعرضها شاعر آخر، على الرغم من مرور نحو تسعة قرون على طرح هذه المقترحات، فالزحافات في بعض التفعيلات التي اقترحها ابن الفرخان في قصائده لا تتسق مع الذائقة العربية.<sup>(٣)</sup>

مثال على ذلك:

• "الجنس الذي يتألف من مفاعلتن فعولن، ويتنوع -عنده- نوعين؛ مربع باعتبار الدور، وعليه قال:

لمن بعكاظ نازٍ يطير بها شرارٌ      إذا اضطرمت بنشر أضواء لها القفارُ  
ستشبعها أسودٌ بجانبهم وقودٌ      ويكنفها وفود سؤلهم اعتذارُ  
ومثنى، وعليه قال من أبيات:

إلام تهرى تهامى      تفاوتها المرامى  
إلام تهرى الليالى      تحل غرى ذمامى<sup>(٤)</sup>

وهنا رأى عالمنا أن ما رآه ابن الفرخان مربعا "فليس سوى رباعيات من المثنى، ويمكن رسمها كتابيا على هذه الصورة دون أن يتغير فيها شيء:

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٢٧

(٢) انظر السابق: ٢٧ بتصرف، وانظر اقتراحه لهذه الأوزان: ٢٧: ٢٩.

(٣) انظر السابق: ٢٩، ٣٣، ٣٤ بتصرف.

(٤) السابق: ٢٩، وانظر الإبداع في العروض: ١٧١، ١٧٢.

لمن يعــاظ نـارُ      يطير بها شـرارُ  
إذا اضـطـرمت بنشـرٍ      أضـاء لها القفـارُ  
ستشـبعها أسـودُ      بجنـبهم وقـودُ  
ويـخـنـفها وفـودُ      سـؤالهم اعتـذارُ

وأما المثنى من هذا الجنس فلا يختلف في شيء عما سبق أن قدمه مربعا للوافر مقطوف العروض والضرب في (الأوزان المتفقة المشهورة البحور) مسبوqa فيه بالأخفش. (١)

(١) التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان: ٣٠، وانظر الإبداع في العروض: ١٢٨، وانظر باقي الأمثلة التي أوردها عالمانا: من ٣٠: ٣٣.





## الخاتمة



## الخاتمة

بعد هذه الدراسة وعرض ما جاء في مؤلفات الأستاذ الدكتور شعبان صلاح من آراء توضح فكره فقد توصلت في النهاية إلى عدة نتائج هي:

١- أن الأستاذ الدكتور شعبان صلاح جدير بالبحث عنه، والحديث عن مؤلفاته، وفكره، ومنهجه اللغوي.



٢- أن أعمال عالمنا قد تنوعت ما بين الفكر المحدث، وظهر ذلك من خلال تناول كتاب (الجملة الوصفية في النحو العربي)، وما بين الاهتمام بالتراث بعد ذلك، وظهر ذلك من خلال تناوله لباقي أعماله النحوية الأخرى، كما إنه قد اهتم بالشعر أيضاً وما جاء فيه من ظواهر وتمثل ذلك من خلال تناوله شعر (أبي تمام)، و(الأعشى) بالدراسة، وبرع بشكل كبير في تناول الجانب العروضي من خلال مؤلفاته، وهو أكثر الجوانب التي اشتهر بها، فهو من أبرز العلماء العروضيين المعاصرين المشهورين بشكل كبير في الدراسات العروضية.

٣- أن الفكر النحوي ليس موقوفاً على عصر دون عصر، وليس فكراً جامداً، ولا ميتاً أو محترقاً، وإن كان في جملته قد وضع القدماء أسس قواعده، إلا أن ما كتب وما دار من مناقشات، وإثارة للقضايا في القديم؛ تدفعنا إلى أن يظل هذا النهج متوالياً في العصر الحديث، والعصور التالية له؛ لأنه لم يقل أحد أن الاجتهاد قد توقف وعُدم، فكل شيء قابل للمدرسة والنقاش، وكل كلام خرج من فم أي إنسان يأخذ منه ويرد إلا ما خرج من فم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

٤- أن عالمنا يميل فكره إلى حدٍ ما إلى المدرسة الكوفية بالمقارنة مع المدرسة البصرية، وإن كان فكره قد تنوع ما بين المدرستين فما رآه صالحاً بالأخذ به في أي



من المدرستين من وجهة نظره، وافقهم فيه الرأي مع إيراد أدلته التي تثبت صحة ما قاله.

٥- أن القراءات القرآنية لم تكن قد صنفت إلا بعد القرن الثالث الهجري، مما يمكن أن يعطي تبريراً لمواقف النحاة ما قبل هذه الفترة في التعامل مع القراءة، لكن هذا لا يبرر الطعن الصريح الذي حدث من بعضهم تجاه القراءة والقراء، فكان من الأولى أن يكون هناك احتراماً للقراءة، حتى وإن رفضت مثلما فعل سيبويه، وغيره من النحاة القياسيين الذين تأدبوا في التعامل معها حتى في الرفض.

٦- أن رأي عالماً في القياس هو أنه فطري، ومن ثم أنكر على من قال بأنه ناتج عن التأثر بالمنطق اليوناني.

٧- أن آراء العلماء في القديم والحديث ينبغي أن تأخذ من مصادر هذا العالم المكتوبة، أو المسموعة عنه من خلال تلاميذه في مؤلفاتهم الشخصية؛ بحيث لا يشاع ما يقال عنه من مقولاته، وهو لم يقلها، فيثبت له آراء لم ترد عنه، أو آراء قال هو بعكسها في الأساس.

٨- أن علماء العروض، لم يلتزموا بما جاء عن الخليل، بل جددوا فيه وطوروا فيه قديماً وحديثاً، فلم يلتزموا بترتيب بحور الخليل، فرتب بعضهم البحور على غير ما رتب الخليل في دوائره العروضية، ومن أبرز هؤلاء العلماء القدماء محمد بن علي المحلى؛ حيث جاء ترتيبه بناءً على اليسر، فبدأ بالأبجر المكونة من التفعيلة الخماسية، ثم السباعية، ثم المركبة من تفعيلتين، ثم المركب من غير ذلك، أما في الحديث، فمن أبرز علماء العروض حديثاً الأستاذ الدكتور شعبان صلاح، حيث رتب البحور ترتيباً مختلفاً فيه عن غيره؛ حيث بدأ بالبحور الصافية، ثم المركبة؛ وسلك في كل نوع منها مسلكاً خاصاً في ترتيبها الداخلي؛ فبدأ بالوافر، ثم الهزج، فالمتقارب، ثم المتدارك، فالخبب (وهذا البحر يعتبر فرع من المتدارك ولكن عالماً



اعتبره مؤخرا بحرا من بحور العروض يشارك غيره من الأبحر)، وبعد ذلك الرمل، ثم الكامل، فالرجز، هذا عن البحور الصافية، أما البحور المركبة فبدأ بما شاع وانتشر؛ فكان أولها الطويل، ثم البسيط، فالخفيف، يليهم السريع، فالمنسرح، فالمديد، ثم المجتث، وختم الأبحر بالمقتضب فالمضارع.

٩- أن إبداع الشعراء في أوزان البحور في تجديد مستمر، ولا يُنقِد الشعراء بالأوزان التي وضعها الخليل، وإنما المتحكم في ذلك هي ملكة الشاعر وقدرته على التجديد دون أن يخل بالنظام العروضي، وإدخال نغمة بحر في بحر آخر، والدليل على ذلك ما جاء به محمد المعصراوي، وعلى محمود طه، وعبد بدوي، ورحية القليني، وغيرهم من الشعراء المحدثين والمعاصرين الذين جدوا في أوزان البحور الشعرية.

١٠- أن تطور الدراسات العروضية، أدت إلى رجوع عالما حديثا عن بعض الآراء التي قال بها منذ أربعين عاما على تأليفه كتاب (موسيقى الشعر).





## ملخص البحث

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية



## الملخص

حاولت هذه الدراسة دراسة فكر، وآراء الأستاذ الدكتور شعبان صلاح في مؤلفاته النحوية والصرفية العروضية؛ حيث أوضحت فيها الأفكار الرئيسية التي اعتمدت عليها مؤلفاته وما آراؤه فيما قاله القدماء من قضايا نحوية وصرفية؟ سواء اعتمدت هذه الآراء على فكر قديم يرجع إلى آراء العلماء قديما أم فكر محدث ينقض بعض آراء القدماء في بعض القضايا النحوية والصرفية، ثم تحدثت بعد ذلك عن مراجعات عالمنا لآراء العلماء من خلال مؤلفاتهم، وإثبات مدى صحة ما نسب إليهم.

وبعد ذلك جاء حديثي عن الجانب العروضي وأهم ما جاء به عالمنا من جديد فيه، وفي أوزان بحوره الشعرية، وما أهم آرائه التي تميز بها عن غيره من علماء العروض؟ وبناء على ذلك فقد قسمت الرسالة إلى أربعة فصول، ليشمل كل فصل عدة مؤلفات من مؤلفات عالمنا، قد تمت دراستهم في مباحث مندرجة تحت العناوين اللاتقة بهم؛ وبهذا فقد جاء تقسيم الرسالة على الآتي:

الفصل الأول: الدرس النحوي والصرفي للقرآن الكريم وقراءاته عند الدكتور شعبان صلاح، ويضم ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: التحليل النحوي والصرفي للشعر عند الدكتور شعبان صلاح، ويضم مبحثين.

الفصل الثالث: المراجعات النحوية عند الدكتور شعبان صلاح، ويضم مبحثين.

الفصل الرابع: الفكر العروضي التجديدي عند الدكتور شعبان صلاح، ويضم ثلاثة مباحث.

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.





## Abstract

The aim of the present study is to study the thought, and opinions of Prof. Dr. Shaaban Salah in his grammatical, morphological and prosodic works; in which he explained the main ideas on which his works depended and what his views were regarding the grammatical and morphological issues that the ancients said; whether these opinions are based on an old thought that goes back to the opinions of ancient scholars, or a modern thought that contradicts some of the opinions of the ancients on some grammatical and morphological issues.

Then I discussed our scholar's reviews of the opinions of other scholars through their books, and the proof of the validity of what was attributed to them. The morphological aspect and the most important thing that our scholar brought new in it , and in the weights of its poetic meters, and what are the most important opinions that distinguish it from others, was highlighted. Accordingly, the thesis has been divided into four chapters, to include in each chapter several books from the books of our scholar that have been studied in topics that fall under the appropriate titles for them; Thus, the study was divided into the following:

The first chapter: the grammatical and morphological aspect of the Noble Qur'an and its readings by Dr. Shaaban Salah, and includes three sections.

The second chapter: the grammatical and morphological analysis of poetry by Dr. Shaaban Salah, and includes two sections.



The third chapter: Grammatical reviews by Dr. Shaaban Salah, and includes two sections.

The fourth chapter: Prosodic Renewal Thought by Dr. Shaaban Salah, and includes three sections.

The conclusion included the most important findings of the study.





## ثبت المصادر والمراجع



## ثبت المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع:

- ١- الابداع في العروض، لابن الفرخان، نشرة د/ عبد الرؤوف بابكر السيد، الجزء الثاني من (العروض المقارن العربي الفارسي)، دار أفاتار، القاهرة، ط١، ٢٠١٨م.
- ٢- أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٣- أبو على الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، وهذا الكتاب هو رسالة دكتوراه نوقشت بدار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧م.
- ٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ مصطفى النماس، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- ٥- الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد، ١٣١٧هـ.
- ٦- الأصول، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٧- الإعاقة في الأدب العربي، د/ عبد الرزاق حسين، منشورات مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ط١، ١٩٩٩م.
- ٨- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٩- الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د/ شعبان صلاح، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ١٠- الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب، بيروت (د. ت).
- ١١- أمالي الشجري، ضياء الدين (ابن الشجري: ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د/ محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م.



- ١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- ١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٥، القاهرة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ١٤- البارع في علم العروض، ابن القطاع، تحقيق: د/ أحمد عبد الدايم، الفيصلية، مكة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٥- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د/ أحمد مختار عمر، ط٦، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- ١٦- البحر المحيط، لأبي حيان، القاهرة، ١٣٢٨م.
- ١٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة القاهرة (د. ت).
- ١٨- التجديد بين آراء العلماء وإبداع الشعراء، محاضرات ألقاها على طلاب تمهيدية الدكتوراه، بقسم النحو والصرف والعروض، دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٢١م.
- ١٩- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٢٠- التيسير في القراءات السبع، للداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد)، صححه أوتو برتزل، استانبول، ١٩٣٠م.
- ٢١- الجامع في العروض والقوافي، لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٢٢- الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.



- ٢٣- الجملة الوصفية في النحو العربي، د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٤- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د/ على توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٢٥- حاشية الدمنهوري على متن الكافي، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٣١٦م.
- ٢٦- حاشية العطار علي شرح الأزهرية، الشيخ حسن العطار، القاهرة، ١٣٤٧هـ.
- ٢٧- خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الخانجي، القاهرة، ١٩٦٧م، والجزء الحادي عشر، ط١، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣.
- ٢٨- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، بيروت (د. ت).
- ٢٩- دراسات في العروض والقافية، د/ عبد الله درويش، مكتبة الشباب، القاهرة (د. ت).
- ٣٠- دراسات في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، (د. ت).
- ٣١- دراسات نقدية في النحو العربي، د/ عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٥٧م.
- ٣٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ت. ح: د/ عبد العال سالم، دار البحوث، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٣٣- الدرر النحوي في بغداد، د/ مهدي المخزومي، بغداد، ١٩٧٥م.
- ٣٤- الدرر النضيد في شرح القصيد، لابن واصل الحموي، تحقيق: د/ محمد عامر، القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د/ أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.



- ٣٦- الرواية والاستشهاد باللغة، د/ محمد عيد، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٣٧- روح المعاني، الألويسي البغدادي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة دار إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (د. ت).
- ٣٨- الساقية، د/ عبد الرزاق حسين، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، ١٩٨٩م.
- ٣٩- سر صناعة الإعراب، ابن جنبي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين ابن عقيل، دار الشعب، القاهرة (د. ت).
- ٤١- شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، للشيخ بن محمد الأشموني، طبعة الحلبي، القاهرة (د. ت).
- ٤٢- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي، ط٢، بغداد، ١٩٧٥م.
- ٤٣- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط١، مطبعة دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٤٤- شرح التصريح على التوضيح، ابن هشام، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٤٥- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، الرضي الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٤٦- شرح القوائد التسع، لابي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٣م.

٤٧- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء لتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، (د.ت).

٤٨- شرح الكافية، للرضي الاسترياذي، دار الكتب، بيروت، الأستانة ١٣١٠هـ.

٤٩- شرح اللحة البدرية، ابن هشام، تحقيق: د/ صلاح روي، ط٢، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥٠- شرح مشكلات ديوان أبي تمام، للمرزوقي، تحقيق: د/ عبد الله الجربوع، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

٥١- شرح المفصل، لابن يعيش، الطباعة المنيرية، القاهرة، (د.ت)، والجزء الرابع طبعة مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).

٥٢- شعر أبي تمام دراسة نحوية: د/ شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، (د.ت).

٥٣- شفاء الغليل في علم الخليل، محمد بن علي المحلي، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٥٤- الشواهد القرآنية في كتاب سيوييه، د/ محمد إبراهيم مصطفى عبادة، دكتوراه بمكتبة دار العلوم بالقاهرة.

٥٥- الشواهد القرآنية في لسان العرب: د/ شعبان صلاح، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٦- الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم، بيروت، ١٩٨٤م.

٥٧- صحيح البخاري، للإمام البخاري، تحقيق: د/ محمد تامر، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.



- ٥٨- الضرورة الشعرية في النحو العربي، د/ محمد حماسة، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٩م.
- ٥٩- العربية الفصحى الحديثة، بحوث في تطور الألفاظ والأساليب، سنتكيفتش، ترجمة: د/ محمد حسن عبد العزيز، دار النمر، ١٩٨٤م.
- ٦٠- العروض، للأخفش، تحقيق: د/ أحمد عبد الدايم، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٦١- عروض الورقة، للجوهري، تحقيق: د/ صالح جمال بدوي، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.
- ٦٢- العروض والقافية: دراسة نقدية، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ط١، القاهرة (د.ت).
- ٦٣- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- ٦٤- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة، جامعة الكويت، مطبوعات الجامعة، ١٩٨٤م.
- ٦٥- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، ت. ح: محمد محيي الدين، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م.
- ٦٦- العيون الغامرة على خبايا الرامزة، الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، ط٢، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٦٧- القاموس، للفيروز ابادي، دار الجيل، بيروت، طبعة الحلبي، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- ٦٨- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم، القاهرة، ١٩٦٨م.

- ٦٩- القوافي للأخفش، تحقيق: د/ عزة حسن، دمشق، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، وتحقيق  
د/ أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٩٧٤م.
- ٧٠- قضايا الشعر المعاصر، نازك الملائكة، ط ٥، دار العلم، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٧١- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة العامة للكتاب،  
القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٧٢- كتاب الشعر، أبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمود الطناحي، ط ١، الخانجي،  
القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٧٣- الكشاف، الزمخشري، ط ٢، وبذيله أربعة كتب:  
- الانتصاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري.  
- الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للحافظ ابن حجر العسقلاني.  
- حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف.  
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، للشيخ محمد عليان المذكور.  
ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٧٣هـ /  
١٩٥٣م.
- ٧٤- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق: د/ هادي عطية مطر، ط ١،  
مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٤م.
- ٧٥- لحن العامة، للزبيدي، تحقيق: د/ عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة،  
١٩٨١م.
- ٧٦- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار صادر ببيروت، والجزء الأول، دار  
الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٧٧- اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،  
١٩٧٣م.



- ٧٨- اللهجات العربية في التراث: د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٧٩- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق: د/ هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٦١هـ / ١٩٧١م.
- ٨٠- مباحث في علوم القرآن، د/ صبحي الصالح، سوريا، ١٩٥٨م.
- ٨١- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م.
- ٨٢- محيط الدائرة في علمي العروض والقافية، كرنيليوس فان ديك الأمريكاني، بيروت، ١٨٥٧م.
- ٨٣- المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره برجستراسر، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤م.
- ٨٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ٨٥- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د/ عبد الله الطيب، ط٢، بيروت، ١٩٧٠م.
- ٨٦- المسائل المشكلة (البغداديات)، أبي علي الفارسي، تحقيق: د/ يحيى مراد، ط١، دار الكتب، بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٨٧- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د/ فائز فارس، دار الكتب، ١٩٧٩م، ت. ح: د/ هدى قراعة، الخانكي، ط١، القاهرة، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- ٨٨- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج١، ١٩٥٥م.
- ج٢، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية، ١٩٦٦م.

ج٣، تحقيق: د/ عبد الفتاح شلبي، مراجعة على النجدي، الهيئة المصرية العامة،  
١٩٧٢م.

٨٩- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل شلبي، ط١، عالم  
الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٩٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، الحلبي، القاهرة.

٩١- المقتضب، للمبرد

ج٢: تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.

ج٣، ج٤: ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩٢- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ط٤، دار  
الأفاق، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩٣- من آراء الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)، د/ شعبان صلاح،  
دار الثقافة، ط١، القاهرة، ١٩٩١م.

٩٤- مناهج البحث عند النحاة العرب، على أبو المكارم، دكتوراه بدار العلوم  
القاهرة.

٩٥- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن  
الخوجة، تونس، ١٩٦٦م.

٩٦- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دكتور  
شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، (رسالة دكتوراه نوقشت عام  
١٩٧٨م).

٩٧- موسيقى الشعر، د/ إبراهيم أنيس، ط٤، دار القلم، بيروت، ١٩٧٢م، ط٥،  
مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.



- ٩٨- موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، د/ شعبان صلاح، ط٤، دار غريب، القاهرة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٩٩- موسيقى الشعر العربي: قضايا ومناقشات، د/ محمد الطويل، مجموعة محاضرات ألقاها على طلبة ليسانس دار العلوم ، ١٩٨١م.
- ١٠٠- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: د/ شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- ١٠١- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (المبارك بن محمد)، تحقيق: طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- ١٠٢- همع الهوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر النعساني، دار المعارف، بيروت، (د.ت).

### الدواوين الشعرية:

- ١- أمة وحدي، محمد المعصراني، ط١، يسطرون للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٢٠م.
- ٢- أنت لي، نزار قباني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ٣- باقة نور، د/ عبده بدوي، ط١، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٤- بكائية للنغم النافر، د/ شعبان صلاح، دار حروف، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ٥- الحب والموت، د/ عبده بدوي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ٦- ديوان ابن الرومي أبي الحسن علي بن العباس بن جريج، تحقيق: د/ حسين نصار، دار الكتب، ١٩٧٤م.
- ٧- ديوان ابن سناء الملك، ابن سناء الملك حياته وشعره، تحقيق: محمد نصر، مراجعة: د/ حسين نصار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ٨- ديوان ابن مقبل، تحقيق: د/ عزة حسن، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٩- ديوان الأسمر، محمد الأسمر، الحلبي، القاهرة (د.ت).



- ١٠- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، وبشرح الأديب: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١- ديوان أبي العتاهية، دار صادر، ودار بيروت، ١٩٦٤م.
- ١٢- ديوان أبي ماضي، دار العودة، بيروت (د. ت).
- ١٣- ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب، بيروت (د. ت).
- ١٤- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣م، تحقيق: د/ محمد كامل حسين، ط٧.
- ١٥- ديوان بدر شاكر السياب، دار العودة، بيروت، مجلد ثاني ١٩٧٤م.
- ١٦- ديوان حافظ إبراهيم، ضبط وتصحيح: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، ط١، ١٩٤٨م.
- ١٧- ديوان حبيبي، نزار قباني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ١٨- ديوان سيدنا حسان بن ثابت، تحقيق: محمد أفندي شكري، القاهرة، ١٣٢١هـ.
- ١٩- ديوان شظايا ورماد، نازك الملائكة، ط٢، بيروت، ١٩٥٩م.
- ٢٠- ديوان العباس بن الأحنف، قسطنطينة، ١٢٩٨هـ.
- ٢١- ديوان عبد الله البردوني، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٢٢- ديوان العقاد، المكتبة المصرية، بيروت (د. ت).
- ٢٣- ديوان على محمود طه، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣م.
- ٢٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- ٢٥- ديوان المتنبي، دار بيروت (د. ت).
- ٢٦- ديوان مسلم بن الوليد، تحقيق: حسن أفندي البنا، القاهرة، ١٣٠٣م.
- ٢٧- ديوان ناجي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٢٨- ديوان نازك الملائكة، دار العودة، بيروت (د. ت).
- ٢٩- ديوان الهجرة إلى الخليل بن أحمد، محمد المعصراني، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٦م.



- ٣٠- ديوان الهمشري، تحقيق: صالح جودت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- ٣١- الرسم بالكلمات، نزار قباني، منشورات مكتبة دبولي، القاهرة (د. ت).
- ٣٢- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، مكتبة الحياة، بيروت (د. ت).
- ٣٣- صلاة ورفض، محمود حسن إسماعيل، ط ١، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٣٤- طفولة نهد، نزار قباني، منشورات مكتبة دبولي، القاهرة.
- ٣٥- عفت سكون النار، الحساني عبد الله، ط ١، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٣٦- الغرفة الخالية، خليل فوز، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٣٧- قصائد، نزار قباني، منشورات مكتبة دبولي، القاهرة.
- ٣٨- لابد، محمود حسن إسماعيل، ط ١، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٣٩- لا تكذبي، كامل الشناوي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٤٠- لؤلؤة في القلب، فاروق شوشة، مطبوعات الجديد، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ٤١- لزوميات أبي العلاء، أبو العلاء المعري، دار الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٤٢- للصلاة والثورة، نازك الملائكة، ط ١، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٤٣- محمود أبو الوفا، دواوين شعره ودراسة بأقلام معاصريه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- ٤٤- مسافر إلى الأبد، فتحي سعيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ٤٥- نافذة في جدران الصمت، حامد طاهر - أحمد درويش -، محمد حماسة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

### المخطوطات:

- ١- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. مخطوط ١٣٧ نحو، الجزء الأول، بدار الكتب المصرية.
- ٢- المعيار في وزن الأشعار، مصورة معهد المخطوطات العربية بالكويت، نسخة مكتبة الأمبروزيانا، رقم 217c.

**بحوث منشورة:**

- ١- التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان "دراسة تحليلية"، بحث منشور في مجلة الألسن للغات والعلوم الإنسانية، العدد التاسع، جامعة الأقصر، ٢٠٢١م.
- ٢- الزمخشري والقراءات: د/ شعبان صلاح، مستخرج من حوليات دار العلوم، العدد الحادي عشر ١٠٨ / ١٩٨٣م، مطبعة جامعة القاهرة.
- ٣- قراءة عروضية لآراء د. شعبان صلاح في كتابه (موسيقى الشعر): عرض ومناقشة، د/ بدر بن محمد الراشد، ٢٠١٧م.

**مجلات ودوريات:**

- ١- جريدة الأهرام بتاريخ ٧ / ٨ / ١٩٨٨م.
- ٢- كتاب العروض، للزجاج، تحقيق: سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، م٦، ع٣٤، ٢٠٠٤م.
- ٣- مجلة البيان الكويتية، عدد يناير، ١٩٨٢م.
- ٤- مجلة (الحياة الثقافية) عن وزارة الشؤون الثقافية بتونس، السنة الرابعة، العدد الخامس، سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٩م.
- ٥- مجلة الشعر القاهرية، افتتاحية عدد يناير ١٩٧٧م.

**قنوات مسموعة:**

قناة د. شعبان صلاح على اليوتيوب.





## فهرس الموضوعات



## فهرس الموضوعات



## المقدمة ..... ٧

- ٩ ..... أهمية الموضوع:
- ١٠ ..... أسباب اختيار الموضوع:
- ١٠ ..... أهداف الدراسة:
- ١١ ..... المنهج الذي تسير عليه الدراسة:
- ١١ ..... الدراسات السابقة:
- ١٢ ..... ألقاب الدراسة:
- ١٢ ..... خطة الدراسة:

## التمهيد ..... ١٧

- ١٨ ..... أولاً: اسمه ولقبه ومولده:
- ١٨ ..... ثانياً: حياته.
- ٢٠ ..... ثالثاً: مدارج الرقي العلمي والأكاديمي:
- ٢٣ ..... رابعاً: أهم الشخصيات التي أثرت في حياته:
- ٢٤ ..... خامساً: ما قيل عنه.
- ٢٥ ..... سادساً: ما كتبه عنه.
- ٢٦ ..... سابعاً: أساتذته وزملاؤه.
- ٢٧ ..... ثامناً: تلاميذه.
- ٢٨ ..... تاسعاً: المؤلفات النحوية والصرفية والعروضية بحسب الأقدمية.
- ٣٤ ..... عاشراً: تحقيقاته.



- ٣٥ ..... حادي عشر: البحوث المنشورة.
- ٣٦ ..... ثاني عشر: دواوين شعره.

## الفصل الأول

- ٣٧ ..... الدرس النحوي والصرفي للقرآن الكريم وقراءاته عند الدكتور شعبان صلاح
- ٣٨ ..... مدخل:
- ٤٠ ..... المبحث الأول: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري
- ٤٤ ..... أولاً: مصادر النحو:
- ٤٤ ..... (١) السماع:
- ٤٦ ..... أ) الشعر.
- ٤٩ ..... ب) الحديث النبوي.
- ٥٢ ..... ج) القرآن الكريم.
- ٥٣ ..... د) القراءات.
- ٥٤ ..... (٢) القياس:
- ٦٠ ..... ثانياً: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري
- ٦٠ ..... (١) فريق المخالدين الأثرين.
- ٦٢ ..... (٢) فريق القياسيين.
- ٦٣ ..... أ) أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):
- ٦٤ ..... ب) سيبويه (ت ١٨٠هـ):
- ٧١ ..... رأي الدكتورة خديجة الحديثي:
- بعض الوقفات على ما أورده علمنا أثناء حديثه عن مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري
- ٧٤ ..... ثالثاً: القضايا الصوتية، والصرفية، والنحوية، ودور القراءات في تعييدها
- ٧٧ ..... (١) قضايا الأصوات والصرف.
- ٧٩ ..... (٢) قضايا النحو.

- المبحث الثاني: الشواهد القرآنية في لسان العرب ..... ٨١
- أولاً: ذكر الآية للتعرض لتصريف لفظة فيها: ..... ٨٢
- ثانياً: ذكر ابن منظور الآية لتوجيه ما يظن غريباً فيها. .... ٨٤
- ثالثاً: الاستشهاد بالنص القرآني. .... ٨٤
- رابعاً: توجيه ابن منظور للنص القرآني. .... ٨٧
- استشهاد ابن منظور بالقراءات. .... ٨٨
- المبحث الثالث: الزمخشري والقراءات ..... ٩٧
- أولاً: استشهاده بالقراءات وكيف استشهد بها في الجانب اللغوي والنحوي والصرفي. .... ٩٨
- ثانياً: توجيه الزمخشري للقراءات. .... ٩٨
- ١- توجيه القراءة صوتياً: ..... ٩٩
- ٢- توجيه القراءة نحويًا: ..... ١٠٠
- ٣- توجيه بعض القراءات على أنها لغات: ..... ١٠١
- ٤- توجيه أكثر من قراءة على الاستواء في التصريف: ..... ١٠٢
- ٥- توجيه ما يرى فيه إشكالاً من بين القراءات المتعددة: ..... ١٠٣
- ٦- توجيه الزمخشري للقراءة مستعيناً بقراءات أخرى: ..... ١٠٣
- ٧- توجيه الزمخشري لقراءة مستعيناً بحديث شريف: ..... ١٠٤
- ٨- توجيه الزمخشري ما يظن تعارضه مع القواعد المعروفة: ..... ١٠٤
- ٩- توجيه الزمخشري لبعض القراءات على مغمور القواعد: ..... ١٠٥
- ١٠- توجيه الزمخشري لأكثر من قراءة دون الميل لإحداها: ..... ١٠٦
- ثالثاً: تناقض الزمخشري في موقفه من بعض القراءات. .... ١٠٦
- رابعاً: حكم الزمخشري على القراءات بالجودة والحسن وأشباههما. .... ١٠٧
- خامساً: تقوية الزمخشري لقراءة مستعيناً بقراءات أخرى. .... ١٠٨
- سادساً: ذهاب الزمخشري في القراءة مذهباً يفهم منه أن القارئ يقرأ بما يرى. .... ١٠٨



- سابعاً: طعن الزمخشري على بعض القراءات وتحممه على القراء..... ١٠٩
- ثامناً: موقف الزمخشري من القراءات..... ١١٠

## الفصل الثاني

- ١١١ التحليل النحوي والصرفي للشعر عند الدكتور شعبان صلاح.....
- ١١٢ مدخل:.....
- ١١٣ المبحث الأول: (شعر أبي تمام دراسة نحوية).....
- ١١٤ أولاً: جانب البنية.....
- ١١٥ أولاً: ما انفرد به أبو تمام عن بقية شعراء عصره وما قبله.....
- ١٢١ ثانياً: ما كثر وروده عند أبي تمام وندر عند غيره من الشعراء.....
- ثالثاً: ما اشترك فيه أبو تمام ببعض الظواهر مع غيره من الشعراء أو تم ورودها في مصادر اللغة مثل القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية.....
- ١٢٣ رابعاً: ما استعمله أبو تمام وساعه بناءً على توجيهات النحاة.....
- ١٣٣ خامساً: ما أخذ على أبي تمام وصححه له اللغويين.....
- ١٣٤ ثانياً: جانب السياق.....
- ١٣٥ أولاً: ما انفرد به أبو تمام عن بقية شعراء عصره وما قبله.....
- ١٣٨ ثانياً: ما اشترك فيه من ظواهر مع غيره من الشعراء، أو تم ورودها في مصادر اللغة بعامة.....
- ١٥٤ ثالثاً: ما كثر وروده عنده، وندر عند غيره من الشعراء.....
- ١٥٨ المبحث الثاني: أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى.....
- ١٦٠ الجانب الصرفي:.....
- ١٦٠ أولاً: ما انفرد به الأعشى من أوزان المشتقات ولم يرد عند غيره.....
- ١٦٠ ثانياً: أوزان المشتقات في شعر الأعشى.....
- ١٦٦ الجانب النحوي:.....



## الفصل الثالث

- ١٧٧ ..... المراجعات النحوية عند الدكتور شعبان صلاح
- ١٧٨ ..... المبحث الأول: مراجعات الآراء النحوية لبعض العلماء
- ١٧٨... المطلب الأول: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه.
- ١٨٢..... أولاً: الآراء التي نسبت إلى الأخفش مما لا وجود لها في (معاني القرآن).
- ١٨٨..... ثانياً: ما نسب إلى الأخفش وقال هو بعكسه: .....
- ١٩٣..... ثالثاً: الآراء التي تفرد بها الأخفش ولا تعرف لغيره. ....
- ١٩٦..... رابعاً: ما أخذته العلماء عن الأخفش، ولم ينسبوه إليه: .....
- ..... خامساً: ما استنتجه الدكتور شعبان صلاح من خلال معالجة الأخفش لبعض القضايا في (معاني القرآن)،  
 وصرح بها أحياناً وأحياناً أخرى لم يصرح: .....
- ٢٠٧..... المطلب الثاني: من آراء الزجاج النحوية قراءة في (معاني القرآن وإعرابه) .....
- ٢٠٨..... أولاً: ما سلك فيه الزجاج طريقاً مسلوفاً من أساتذته. ....
- ٢١٥..... ثانياً: ما استن فيه الزجاج سنة غير مسبوق بها: .....
- ٢٢٨..... ثالثاً: ما نسب إلى الزجاج ولم يقله: .....
- ٢٣٧..... رابعاً: ما نسب إلى غير الزجاج وهو له: .....
- ٢٤٦ ..... المبحث الثاني: التصور المحدث لبعض قضايا الفكر النحوي (الجملة الوصفية في النحو العربي) ...
- ٢٤٦..... أولاً : العلاقة بين (الكلام) و(الجملة) .....
- ٢٤٧..... ثانياً: أنواع الجملة. ....
- ٢٤٨..... ثالثاً: تعريف الجملة . ....
- ٢٥٢..... رابعاً: علامات الأفعال والأسماء عند الدكتور شعبان صلاح، ورأيه فيما قاله النحاة فيها .....
- ٢٥٧..... خامساً: قرائن الجملة الوصفية. ....
- ٢٥٨..... (١) القرائن المعنوية: وأهمها الإسناد .....
- ٢٥٨..... (٢) القرائن اللفظية. ....





سادساً: التركيبات الجمالية الوصفية ..... ٢٦٣

## الفصل الرابع

الفكر العروضي التجديدي عند الدكتور شعبان صلاح ..... ٢٦٧

مدخل: ..... ٢٦٨

المبحث الأول: (موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع) ..... ٢٧٠

المطلب الأول: دراسة الأبحر على غير ما رتب جمهور علماء العروض وفلسفة هذا الترتيب. .... ٢٧٠

المطلب الثاني: الصور المحدثّة التي أضافها إلى صور بعض البحور وكيف وصفها في أبحرها. .... ٢٧٢

المطلب الثالث: الآراء التي تفرد بها الدكتور شعبان صلاح ومناقشة أدلته ومدى إقناعها. .... ٢٩٤

المبحث الثاني: (التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء) ..... ٣٣٤

الفكرة العامة للمؤلف: ..... ٣٣٤

أولاً: الشق النظري. .... ٣٣٥

ثانياً: الشق التطبيقي. .... ٣٥٠

(١) الجديد الذي قدمه عالمنا في القافية ولم يذكره في موسيقى الشعر: ..... ٣٥١

(٢) الصور المحدثّة التي أضافها عالمنا إلى صور كل بحر، ولم ترد في (موسيقى الشعر) ..... ٣٥٢

المبحث الثالث: التجديد في أوزان الشعر عند ابن الفرخان ..... ٣٧٩

أولاً: ملاحظات عالمنا على ما قدمه ابن الفرخان من جديد في أوزان الشعر: ..... ٣٧٩

ثانياً: الصور التي اقترحها ابن الفرخان للأبحر العربية المشهورة، وتفسير عالمنا لمقترحات ابن الفرخان: ..... ٣٨٢

ثالثاً: مدى تأثر ابن الفرخان بالعروض الفارسي: ..... ٣٨٦

الخاتمة ..... ٣٨٩



ملخص البحث ..... ٣٩٣

الملخص باللغة العربية ..... ٣٩٤

Abstract ..... ٣٩٥

ثبت المصادر والمراجع ..... ٣٩٧

فهرس الموضوعات ..... ٤١١





**Fayoum University**  
**Faculty of Dar Al-Olom**

# **The Syntactic, Morphological and Prosodic Efforts of Dr. Shaaban Salah**

**By  
Alaa Ahmed Mohammed Omar**

**Under the Supervision of**

**Prof.Hossam Mohammed El Nady**

**Professor of Syntax, Morphology  
and Prosody**

**Faculty of Dar Al-Oloum**

**Fayoum University**

**Dr. Mohammed Salem Saleh**

**Assistant Professor of Syntax,  
Morphology and Prosody**

**Faculty of Dar Al-Oloum**

**Fayoum University**

**1444 H. – 2022 A.D**